المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الثاني والسبعون والأربعمئة | حزيران/يونيو 2018

المحتويات

■ دراسات

□ **الحرب الباردة الثانية واستراتيجية الدفاع الفلسطينية: دونكيشوتية؟** ..... جليل المقدسي 7

في ظل ما تتعرض القضية الفلسطينية له من محاولات تصفية متصاعدة في الآونة الأخيرة، وأمام تراجع الدعم العربي الرسمي لهذه القضية، إلى حد انخراط بعض أطرافه في مشاريع تصفيتها، يقف الشعب الفلسطيني أمام خيارين، إما الخضوع لما يبدو أمراً واقعاً والتخلي عن حقوقه المشروعة في تحرير وطنه والعودة إلى أرضه، وإما أن يصر هذا الشعب على التمسك بحقوقه ويطوِّر بالتالي من أدوات المواجهة في المرحلة المقبلة، بانياً على تجاربه السابقة في المواجهة في ضوء تغير الظروف وأساليب المواجهة .

□ **الإبداع الريادي في فلسفة الأمل عند ناصيف نصار قراءة في كتاب «النور والمعنى»** ..... إبراهيم النجار 26

في عالم يكثر فيه المال ويشح فيه الأمل، ويعلو فيه ضجيج السلاح، ويخفت صوت العقل، يأتي كتاب ناصيف نصار «النور والمعنى: تأملات على ضفاف الأمل»، مشعلاً ينير ظلمات الحيرة السائدة، ويفتح الطرق المسدودة، ويشرع الأبواب الموصدة أمام نور التفكر، مسدداً الخطى إلى رحاب الفكر المستنير بنور القيم الكونية العليا، رافعة الإنسان إلى

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

الإبداع الحقيقي. هذا النص هو دراسة فلسفية نقدية في كتاب «النور والمعنى»، تبحث في موضوعات الكتاب وخلفياته المعرفية وأبعاده الوجودية وأهدافه الإنسانية.

□ **في تقرير ما بين التسامح والمجتمع التراثي الإسلامي من اتصال** ..... عبد الصمد زهور 45

تسعى هذه الدراسة لفحص إمكان حضور التسامح تفكيراً وممارسة في مجتمعاتنا التراثية العربية الإسلامية، من خلال التركيز على السيرة العلمية لفيلسوف قرطبة أبي الوليد ابن رشد، وبالضبط على مصنفه «فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال»، وهي تهدف إلى مناقشة الدعوى التي تعلي من شأن المجتمعات الغربية على حساب المجتمعات الإسلامية، متخذة من مفهوم التسامح مدخلاً لذلك.

□ **الأنماط الثقافية للسلطوية والهيمنة التربوية في المغرب** ... محمد الإدريسي 54

تبحث هذه الدراسة في طبيعة الشروط الموضوعية لإنتاج السلطوية في المجال السياسي في المغرب، وفي البلدان العربية بوجه عام، من منطلق التداخل الحاصل بين النسق الديني ـ الثقافي والنسق السياسي. تحلل الدراسة الترسيمة الشبكية للعلاقة بين الشيخ والمريد، في المجال الديني، من أجل فهم الآليات السياسية والثقافية لإنتاج السلطوية في النظم السياسية العربية. وهي تنطلق من فرضية قوامها أن العلاقة بين

الشيخ والمريد هي النموذج لعلاقات السلطة الأخرى، سواء تعلق الأمر بمجال التعليم العلمي والحرفي أو بالمجال السياسي والنقابي، أو مجالي الإدارة والنظم الأخرى.

□ **الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة** ..... محمد الأمين ولد محمد ابريهمات 63

يجمع الكثير من الدراسين والمراقبين أن الدولة الوطنية الموريتانية ظهرت ككيان مشكوك في شرعيته التاريخية والاجتماعية، الأمر الذي ولّد مجموعة صراعات عرقية وقبلية وطبقية ما زالت البلاد تشهدها إلى اليوم. تحاول هذه الدراسة تقديم تفسيرات علمية وعملية لأسباب إخفاق النموذج الموريتاني في عدم قدرته على القطيعة مع التصورات التقليدية لممارسة سياسة الحكم، والانتقال بها إلى الدمقرطة والتداول السلمي على السلطة.

□ **تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري**..... أسماء بن طراد 80

مع عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد التداخل والتكامل بين أطرافه وقطاعاته، بات الاندماج في الاقتصاد المعولم يفرض نفسه على مختلف بلدان العالم بما فيها بلدان العالم الثالث، لذا عمدت أغلبية البلدان النامية إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية وتساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي من أجل تحقيق الاندماج التدريجي بالاقتصاد العالمي. تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة السياسات الاقتصادية في الجزائر على تعزيز المناخ الاستثماري في البلاد لتطوير النشاط الاقتصادي وخلق فرص حقيقية للمستثمرين.

□ **الاستمرار والتغيُّر في العلاقات الأورو ـ مغاربية بعد الحراك العربي** .....عربي بومدين 101

مثّل الحراك العربي تحدياً حقيقياً لكثير من الافتراضات التي حكمت السياسات الدولية تجاه المنطقة العربية لعقود من الزمن، من ذلك المعادلة بين الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وما يترتب عليه من احتواء للمخاطر الأمنية، مثل الإرهاب، والهجرة، والاضطرابات السوسيو-اقتصادية. تسعى هذه الورقة إلى تتبع السلوك الأوروبي في محاولته الاستجابة لهذه التطورات، وتحديد مدى ومجالات تأثير الربيع العربي في علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وذلك من خلال دراسة محددات السياسة الأوروبية في المنطقة المغاربية في سياق الحراك العربي، ثم تحليل طبيعة استجابة الاتحاد الأوروبي للثورات العربية.

□ **تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي** .....خضر عباس عطوان
علي حسن نيسان 127

يتناول هذا البحث مسألة الربط بين ثلاثة متغيرات: التحول في معنى ومضمون القوة عالمياً، واتجاهات الصراع الدولي، والتحول في النظام الدولي، إذ يشهد النظام الدولي تحولاً مهماً في عناصر القوة، أفقيا وعمودياً، على نحو ينبئ بحدوث تحول مهم في معنى الصراع ومضمونه واتجاهاته في العلاقات الدولية، وبخاصة علاقات القوى الكبرى، وهو تحوُّل سيكون لذلك انعكاساته على النظام الدولي.

■ مقالات وآراء

□ **النظام العربي الرسمي إلى أين؟**.....زياد حافظ 143

■ كتب وقراءات

□ **الانتقال العسكري: تأمّلات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة** (نارسيس سيّرا). محمد الرضواني 150

□ **الكواليس السرية للشرق الأوسط: النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين** (يفجيني بريماكوف) .....محمد صلاح غازي 156

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** .....كابي خوري 164

الكتب العربية: الصراع العربي ـ الصهيوني: متغيراته ومستجداته 1949ـ 2009؛ سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان؛ الحداثة الممتنعة في الخليج العربي؛ أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية؛ إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010.

الكتب الأجنبية: Political Reforms in Qatar; Anti_Pluralism: The Populist Threat to Liberal Democracy; Why Bother with Elections?: Under the Cover of Chaos: Trump and the Battle for the American Right; War on Peace: The End of Diplomacy and the Decline of American Influence .

التقارير البحثية: Did Israel Just Kill the Iran Nuclear Deal: The Damage Done in Jerusalem.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مقطع من لوحة تشكيلية للفنان الفلسطيني سمير سلامة.

الحرب الباردة الثانية واستراتيجية الدفاع الفلسطينية: دونكيشوتية؟

جليل المقدسي(*)

عقيد متقاعد.

تمهيد

قد تكون قصة **دون كيشوت**[1] مضحكة وربما تهكّمية، لكنّها بالتأكيد تنمّ عن رؤية بعيدة. ومن الصعب تقييم النيات الفعلية لمؤلف القصة؛ فقد وُلِد قبل نحو عشر سنوات من وفاة شارل الخامس[2]، ملك إسبانيا ورأس إمبراطورية الرومية الجرمانية المقدسة (كما كانت تُسَمّى آنذاك). كانت إمبراطوريته تشمل مما تشمل أمريكا اللاتينية (الجنوبية والوسطى) كلها وجزءاً كبيراً من غرب الولايات المتحدة وكلاً من المكسيك وألمانيا والنمسا وإيطاليا، ومن دون أن ننسى ممتلكاته في آسيا وأفريقيا. وكانت كميات الذهب المُستخرجة من إمبراطوريته مذهلة. إلّا أنّ وزاراته اضطرّت إلى إعلان إفلاسها عدة مرّات. لم يسجّل التاريخ أحداً تمكّن من حكم مملكة أكبر من ممتلكاته. حتى الإمبراطورية البريطانية لم تتمكّن من مجارات سابقتها الإسبانية. إلّا أنّ خيبة أمل هذا الرجل القوي جعلته يفضّل الوحدة والزهد وأن يمضي باقي حياته في دير من أديرة الجبل المعزولة في إسبانيا.

كان سرفانتس، مؤلف كتاب **دون كيشوت**، يعرف تاريخ بلده وإمبراطوره. وكان بلا شك واعياً لرياح التغيير وأن وهج الإمبراطورية قد بدأ بالخفوت. لم يكن **دون كيشوت** أوّل كتبه، لكنّه كان أول نجاحاته، إلى الدرجة التي أصبح يُقال فيها عن اللغة الإسبانية أنّها «لغة سرفانتس»، وتُعتبر قصة **دون كيشوت** أولى القصص الحديثة. وقد تمت ترجمتها إلى أكثر من 140 لغة. فهل كانت القصةُ رسالةً للإمبراطورية وآل الهابسبورغ؟ هل يذكّرنا بمحاولات رجال الأعمال والسياسيين البريطانيين الذين حاولوا إطالة عمر الإمبراطورية البريطانية قُبَيل الحرب العالمية الأولى[3]؟ وهل من الصعب أن نستنتج أنّ سرفانتس عاش في عالم كان يتحوّل ببطء من العصور الوسطى إلى

(*) البريد الإلكتروني: jmakdici@gmail.com.

(1) Miguel de Cervantes Saavedra, *Don Quixote*, <http://www.gutenberg.org/ebooks/996>.

(2) Jean-Michel Sallmann, *Charles Quint: L'Empire éphémère* (Paris: Payot, 2004).

(3) Carroll Quigley, *Tragedy and Hope: A History of the World in our Time* (Hollywood, CA: Angriff Press, 1974).

عصر النهضة؟ إنّ إحدى أوضح مظاهر هذا الانتقال هو أفول بيت آل الهابسبورغ البطيء. وقد ملك آخرهم على عرش الإمبراطورية الهنغارية النمساوية وتمت إقالته مع حلول الحرب العالمية الأولى، لكن مؤشرات الإنحدار كانت قد بدأت قبل خمسة قرون.

إن القضية الفلسطينية تتجه إلى نوع من أنواع التصفية. والشرق الأوسط بمجموعه يتجّه نحو خسارة أهميته. فالمنطقة تمثّل أقلّ من 5 بالمئة من سكان الأرض وأقل من النسبة نفسها من الدخل العالمي، وهو ما يرشّح الصين والدول الآسيوية الأخرى لموقع الأولوية.

إنّ من أعلن عن دخول عصر النهضة عقول لامعة مثل الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت الذي كان أصغر من سرفانتس بنحو خمسين سنة. وقد قرأ **دون كيشوت** وتأثّر بالكتاب. فقد نُشر قبل ظهور رائعة ديكارت **تأملات في الفلسفة الأولى** (1641) بسنتين. وعبارته الشهيرة «أفكر إذاً أنا موجود»، وهي من مؤشّرات «العقلانية» (أو «الكرتيزية» كما يسميها الفرنسيون) وقد ذُكِرت في قصة **دون كيشوت**. إنّ سرفانتس قد يكون قد أثّر أولاً في ديكارت، لكنّه بالتأكيد كان يرمز إلى التحوّل، إلى الانتقال الأساسي مبتعداً عن القرون الوسطى[4].

قد يصنَّف الكثيرون من الناقدين الفلسطينيين بأنهم دونكيشوتيو هذا العصر، لكنّ جهودهم تنصهر في تيّار عالمي واسع يشير إلى عصرٍ جديد. إنّ قياسات نضالهم عملاقة. فالذين خلقوا إسرائيل هم حُكّام الإمبراطورية الحالية. وبالتالي، فإنّ حرب الفلسطينيين على غريمهم سوف تقودهم إلى مواجهات بقياسات دولية. وسوف تُظهر هذه الدراسة أنّ هناك إمكاناً جدّياً لاستمرارية مجهودهم، في مسارهم نحو هدفهم. ونجاحهم، حتى لو كان جزئيّاً، سوف يهزّ الإمبراطورية. ولن يكون الفلسطينيون وحدهم مسرورين بهذه النتيجة؛ فالذين سيترحّمون على إمبراطورية ما بعد الحداثة لن يتعدّوا حلقة موظّفيها المُختارين. وحتى إذا خسروا، فإنّهم يكونون قد شاركوا على الأقل في إعلان رياح التغيير. وسوف يُشارك الكثيرون في أمل الفلسطينيين بأن تقوم مجموعة دونكيشوتية بإعلان عصر نهضة ما بعد الحداثة، الجديد.

أولاً: الأساسيات

هل يمكن الفلسطينيين أن يؤثّروا في أيّ شيء على الساحة الدولية؟ وهل هناك حرب باردة ثانية؟ فقط الجواب الإيجابي عن كلا السؤالين يبرّر هذا البحث.

تُظهر النظرة السريعة الأولى أن القضية الفلسطينية تتجه إلى نوع من أنواع التصفية. والشرق الأوسط بمجموعه يتجّه نحو خسارة أهميته. فالمنطقة تمثّل أقلّ من 5 بالمئة من سكان الأرض وأقل

(4) «Cervantes and Descartes on the Dream Argument,» *Cervantes: Bulletin of the Cervantes Society of America*, vol. 4, no. 2 (1984), pp. 109-122, <http://www.h-net.org/~cervant/csa/articf84/cascardi.htm>, and Levi Asher, «Philosophy Weekend: Cervantes and Descartes,» 8 December 2012, <http://www.litkicks.com/CervantesAndDescartes>.

من النسبة نفسها من الدخل العالمي، وهو ما يرشّح الصين والدول الآسيوية الأخرى لموقع الأولوية. أمّا إسرائيل، فإنّها في أوج نجاحاتها، ومؤشّراتها الاقتصادية والسياسية إيجابية. في المقابل، فإنّ الدول العربية قد صرفت جهدها الرئيسي خلال السنوات السبع الأخيرة على الصراعات الداخلية والحروب الأهلية. وهي لم تعد تشكل أيّ خطر. أمّا تركيا وإيران، فأصبحتا قوتين إقليميتين لهما تأثيرهما المحلّي، بينما يتلاقى العملاقان العالميّان «لتوجيه وتسيير» ما يسمّيانه بسخرية محسوبة «إحلال السلام».

إلّا أنّ المفاجآت حدثت من قبل. فقد قام بعض الفلسطينيين منذ نحو خمسة وخمسين عاماً بإعلان الثورة الفلسطينية[5]. ولم يهتمّ في البداية أحد، وأقلّهم إسرائيل ومصر. لكنهم بعد هزيمة عبد الناصر، وحين بدأوا بالقصف عبر الحدود بمدفعية أكبر وذخيرة أشدّ فتكاً، قررت إسرائيل إنشاء لجنة لدراسة الموضوع. لم تكن آيباك موجودة آنذاك، ولا كانت أكثر الجمعيات التي تروّج للصهيونية موجودة. وحين تمكّن الفلسطينيون من استصدار قرار من السوق الأوروبية المشتركة (كما كانت تُسمّى آنذاك) عام 1968، بدأ الصهاينة بتطوير برامج معاكسة لمواجهة الوضع الجديد. وحين فتحت منظمة التحرير الفلسطينية أول مكتب لها في باريس، انتقل العالم الصهيوني إلى حالة الطوارئ. وحين نجح الفلسطينيون في اختطاف عدد من الطائرات إلى الصحراء الأردنية ودمّروها من دون أية ضحايا بشرية وفي عملية إعلامية لا مثيل لها[6]، فرضوا أنفسهم على الساحة السياسية الدولية. وكان مفعول ذلك على الحركة الصهيونية مدمّراً. فقد تمكّن الفلسطينيون من احتلال وسط المسرح السياسي العالمي مع انتكاسة لا مثيل لها للصهيونية.

هل هناك مؤشّرات تدلّ على أن مثل هذه الظاهرة سوف تتردّد من جديد؟ من المرجح أنه لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال.

*

أمّا الحرب الباردة، فهناك خبراء كُثُر يؤكدون أنها تحطّ رحالها. ومن أهدافنا هنا تحليل فكرة الحرب الباردة الجديدة وعلاقتها بالفلسطينيين. ونظراً إلى قوة وصواب قضيتهم وضعف طبقتهم السياسية والفائدة المشكوك فيها التي يمكن أن تقدمها الأنظمة العربية في هذا الصراع، ونظراً إلى اضطرارهم للملاحة السياسية في خضمّ كل هذه الإمكانات، فإنّ على الفلسطينيين أن يحسبوا بدقة. وعليهم إضافةً إلى ذلك، أن يطوّروا فهماً يمكن الاعتماد عليه، ومعرفة متكاملة لتركيبة اللعبة السياسية بين القطبين العملاقين.

لا تدّعي هذه الدراسة أنّها محايدة. فهي متعاطفة مع القضية الفلسطينية. ومحرّك هذا البحث ومبرّره الرئيسي هو القناعة بأنَّ في الساحة أحداث بمنتهى الجدية هي قيد الإعداد وتستوجب تقييماً عميقاً.

---

(5) Olivier Poupard, «La Révolution palestinienne et l'Etat palestinien,» *Politique étrangère*, vol. 40, no. 5 (1975), pp. 475-491.

(6) «1970: Hijacked Jets Destroyed by Guerrillas,» BBC, <http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/september/12/newsid_2514000/2514929.stm>.

ثم إنّ نشر هذه الدراسة كان بدوره موضع جدل. هل من المسموح نشر مثل هذه الدراسة؟ وقد تمّت مراجعة آراء قيادات دولٍ شاركت في الحروب التاريخية الكبرى، وظهر بنتيجتها أنّ هناك مبرّرات شجعت تلك الدول وأظهرت فائدةً من نشر خططها. وأحد هذه الحالات المشهورة هي خطّة شليفن[7] (خطة ألمانيا لاحتلال فرنسا). فقد نُشرت قبل الحرب العالمية الأولى بوقت طويل. وقد نجحت ميدانياً في بداياتها بسبب غباء قيادات الغريم، ثم فشلت لاحقاً بسبب النواقص في القيادات الألمانية. ففي الحالة المُثلى، على الخطة أن تكون محصّنة حتى لا يتمكّن الغريم من تطوير خطة مضادّة فعّالة. إلّا أنّ المثاليات ليست من هذا العالم. فالقادة والجنود والفنّيون ومشاركون آخرون كُثُرٌ يساهمون في فشلها أو نجاحها. إن المبدأ المشترك الوحيد عند الجميع، الصديق والعدو على حدٍّ سواء، هو أنّ «المعرفة هي القوة». وكما قال عالم الرياضيات المشهور دايفيد هيلبرت: «علينا أن نعرف، وسوف نعرف بالتأكيد»[8].

ثانياً: عودة الحرب الباردة

هل الحرب الباردة الثانية حقيقية أم وهمية؟ كان الناطق المتفوّه باسم الحرب الباردة الأولى هو ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني. وقد مثّل خطابه الشهير عن «الستار الحديدي» إعلاناً رسمياً لها. وفي حقيقة الأمر، فإنّها بدأت في يالطا، المدينة الصغيرة على شاطئ بحر شبه جزيرة القرم الحالية. وقد تبنّت واشنطن اليوم الموقف الذي يقول إنّ شبه الجزيرة ملك أوكرانيا التي انفصلت حديثاً عن الاتحاد السوفياتي. وتزعم روسيا أنّ الاتحاد السوفياتي حوّل السلطة على القرم إلى أوكرانيا (عام 1954)؛ وتؤكد أنّ الأعمال العدائية للحكومة «الفاشية» التي يدعمها حلف شمال الأطلسي في أوكرانيا قد غيّرت المعادلة. فالقرم قطعة رئيسية في المنظومة الاستراتيجية الروسية، وقد طالبت بها، وها هي تضمّها قسراً. يالطا هي إذاً المكان التاريخي لاجتماعات قيادات التحالف الذي كان يحارب النازيين[9]. وكانت الأجندة هي تخطيط مصير أوروبا والعالم، بعد أن أخذت القوات الألمانية تخسر الحرب. وقد توصّل الأطراف إلى تفاهم في ما بينهم يعترفون فيه بالوضع القائم في الميدان. فمنطقة نفوذ كلٍّ من الطرفين هي المناطق التي قام باحتلالها. والطريقة الأخرى لتركيب الجملة ذاتها، «المناطق التي حرّروها».

بدأ الشعور بالجليد السياسي للحرب الباردة حين كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ومع انعقاد مؤتمر يالطا. وأصبحت الحرب الباردة رسمية حين أعلن عنها الرئيس هاري ترومان في خطاب السياسة الخارجية أمام الكونغرس في الثاني من آذار/مارس 1947 (عقيدة

(7) Schlieffen Plan, <https://en.wikipedia.org/wiki/Schlieffen_Plan>.

(8) في مؤتمر جمعية العلماء والأطباء الألمان في 1930.

(9) Gerhard Wettig, *Stalin and the Cold War in Europe: The Emergence and Development of East-West Conflict, 1939-1953* (New York: Rowman and Littlefield, 2008).

ترومان). واستمرّت حتى سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية عام 1989، وأصبحت بحكم المنتهية مع انهيار الاتحاد السوفياتي[10] عام 1991.

وقد وصفت بأنّها **حربٌ باردة** لأنّ كلا الطرفين المتخاصمين اقتنع بعدم قدرته على خوض **حربٍ ساخنة**. فظهور السلاح النووي غيّر المشهد السياسي العالمي. ففي 6 تموز/ يوليو 1945، قامت الولايات المتحدة بتفجير أوّل تجربة نووية، ثم قامت في 6 و9 آب/ أغسطس 1945 بتفجيرها في هيروشيما وناكازاكي. وبعد ذلك بنحو سنة، في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1946، قام الاتحاد السوفياتي بتفجير أوّل تجربة نووية ناجحة. إنَّ مفعول هذه القنابل كما ظهر من المشهد المخيف للمدينتين الضحيتين كان صادماً. فقد أجبر قيادات الأركان في المعسكرين على التفكير باستراتيجيات جديدة. كان على السياسيين أن يجدوا حلولاً للتخاصم بلا مواجهة مباشرة بين الطرفين اللذين يملكان الذخيرة النووية. وهكذا ظهرت السياسات التي اصطُلِح على تسميتها **الحرب الباردة.**

وحين بدأ انحدار الاتحاد السوفياتي نحو الفوضى في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح على العالم أن يعتاد الحقيقة الجديدة. فالولايات المتحدة أصبحت الدولة الكبرى الوحيدة، واقفة كالمارد فوق العالم بمزيج من النظرات الخيّرة والشراهة المتوحشة. وسرعان ما ألغت اتفاقياتها مع الاتحاد السوفياتي الذي ورثته روسيا الاتحادية، وقدّمت حدود حلف شمال الأطلسي شرقاً. ثم وقّعت اتفاقيات مع الدول الإسلامية الواقعة غرب روسيا وحوّلتها إلى دول تابعة لها. أما دول البلقان، فتمّ تفتيتها. ثم أطلقت الإمبراطورية حربها **ضد الإرهاب**، بما في ذلك حربها «التي يمكن فهمها» ضد أفغانستان، ثم احتلالها غير المشروع للعراق ثم إطلاقها **الثورات المُلوّنة**[11]. وظهر أن تعطّش الولايات المتحدة للمزيد من السلطة لا يرتوي. وهكذا شعرت روسيّا أنّها محاصرة.

في هذه المرحلة، دخلت كلّ من روسيا والصين في دورة تحوّلات جذرية. ومع مؤشّرات أسعار النفط المتوجّهة نحو الارتفاع، أعطت روسيا الأفضلية لصناعتها الحربية. أمّا الصين، فدخلت في عملية تحوّل اقتصادية هائلة. وقد تمكّنت روسيا بسرعة من استعادة مصداقيتها كمنافس مهمّ في

---

(10) «The Anatomy of Deterrence,» in: Bernard Brodie, *Strategy in the Missile Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959), chap. 8.

(11) ثورة القرنفل في البرتغال، 25 نيسان/أبريل 1974؛ الثورة الصفراء في الفيليبين، 22 شباط/فبراير 1986؛ الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1989؛ ثورة البلدوزر في يوغسلافيا، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2000؛ الثورة الوردية في جورجيا، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2003؛ الثورة البرتقالية في أوكرانيا، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2004؛ الثورة البنفسجية في العراق، كانون الثاني/يناير 2005؛ ثورة السوسن في قيرغيزستان، 27 شباط/فبراير 2005؛ ثورة الأرز في لبنان، 14 شباط/فبراير 2005؛ الثورة الزرقاء في الكويت، آذار/مارس 2005؛ ثورة الجينز في بيلاروسيا، 19 آذار/مارس 2006؛ ثورة الزعفران في ميانمار، 15 آب/أغسطس 2007؛ ثورة العنب في مولدافيا، 6 – 12 نيسان/أبريل 2009؛ الثورة الخضراء في إيران، 13 حزيران/يونيو 2009 11 شباط/فبراير 2010؛ ثورة الياسمين في تونس، 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 – 14 كانون الثاني/يناير 2011؛ ثورة اللوتس في مصر، 25 كانون الثاني/يناير – 11 شباط/فبراير 2011؛ ثورة الياسمين في الصين، 20 شباط/فبراير 2011 – 20 آذار/مارس 2011، والثورة الملوّنة في مقدونيا، 12 نيسان/أبريل – 20 تموز/يوليو 2016.

صناعة السلاح، بينما برهنت الصين على قدرتها على التفوّق الاقتصادي على الولايات المتحدة. وخلال أقل من عقدين، قام العملاقان الآسيويّان بإعادة العمل بتحالفهما، ملتزمين بالإملاءات الإجبارية للجغرافيا. وبينما كانت الولايات المتحدة تهدر آلاف مليارات الدولارات على الحروب، كان العملاق الآسيوي ذي الرأسين ينتصب كمنافس لكلٍّ من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

إنّ تركيبة المحور الغربي لم تتغيّر. فهو مؤلّف من دول حلف شمال الأطلسي، القدماء منهم والجدد. أمّا تركيبة المحور الشرقي فهي أقلّ وضوحاً. فأركانها هم روسيا الاتحادية والصين. لكنّ مؤيّديها وحلفاءها يتزايدون.

كل هذا لم يكن كافياً لإعلان الحرب الباردة الثانية. كان على العالم أن يشهد التفكيك العبثي للدولة الليبية، ثم التوترات الأوكرانية التي حرّض عليها ووجّهها حلف شمال الأطلسي[12]، ثم التمزيق الوحشي للنسيج الاجتماعي السوري، ثم غيرها من الأحداث، حتى تشعر روسيا بحرارة الوضع. بالفعل، فإن تقييم روسيا أصبح نهائياً، وهو أنّ الناتو يريد تفكيك روسيا الاتحادية باستعماله الإسلاميين المتطرفين، وتحويلها إلى دويلات طائفية أو إثنية. كذلك الصين لم تكن تشعر بالأمان في ضوء الخطر الداهم على جارها وشريكها الروسي. والذين استمرّوا بالتشكيك في هذا الخطر في الصين سرعان ما استيقظوا[13]. فقد بدأ التمرّد في ولاياتها الغربية الحدودية. صحيح أنّ تصفية التمرّد كانت سريعة، إلّا أنّ الدرس كان واضحاً، فالصين مُدرَجةٌ على تلك اللائحة الجهنمية الغربية. وسرعان ما استرجعوا ذاكرتهم عن تجّار الحشيش الأوروبيين والجنود الذين عاثوا فساداً في الإمبراطورية الصينية المنحلّة منذ قرن ونصف القرن. بالفعل، فإنّ التاريخ خير معلّم. إن النموذج الإمبراطوري الغربي الذي بدأ تطبيقه في الشرق الأوسط العربي صارخٌ بوضوحه.

كان على كلا الطرفين، الصين وروسيا، أن تردّا على التحدّي؛ فبدأت الصين ببناء القواعد البحرية على الجزر الصغيرة التي طالما تلذّذت الأساطيل الأمريكية باستفزاز الصين من على شواطئها. وقامت أيضاً بتمديد مسافة سلطتها البحرية. وقامت روسيا باستعادة ملكية جزيرة القرم، ثم نزلت في سورية حيث أنشأت قواعد بحرية لها على الشاطئ الشرقي للمتوسط، ودمّرت بعض مواقع داعش الإرهابية، وأعادت للدولة السورية سلطتها على الجزء الرئيسي من ترابها الوطني.

وبدأ «التفاوض» على الحدود. ففي اللقاءات الدبلوماسية والحروب بالواسطة، صارت الحدود تتحرك على نغم الانتصارات والهزائم، تارة شرقاً وأخرى غرباً من وسط نهر الفرات،

(12) Max Roser and Mohamed Nagdy, «Civil Wars,» <https://ourworldindata.org/civil-wars>.

(13) Robbie Gramer, «The Islamic State Pledged to Attack China Next: Here's Why: ISIS Tries to Curry Favor with China's Repressed Muslim Minority Groups,» *Foreign Policy* (1 March 2017), <http://foreignpolicy.com/2017/03/01/the-islamic-state-pledged-to-attack-china-next-heres-why/>.

وشمالاً وجنوباً على جبهة الجولان[14]. وحميت أيضاً جبهة الدونباس. فقد رسمت حدودها النيران التي تبادلها الطرفان. إن حدود الحرب الباردة التي تقسم مناطق نفوذ الطرفين، لم تستقرّ بعد على موقع نهائي ولم تستكمل تخطيطها بعد، إلّا أنّ اسم «الحرب الباردة» لم يعد بعيداً من مسمع أحد. فقد غمر جليدُها جميعَ الأطراف وأشعرهم بشدة وطأتها.

إنّ تركيبة المحور الغربي لم تتغيّر. فهو مؤلّف من دول حلف شمال الأطلسي، القدماء منهم والجدد. أمّا تركيبة المحور الشرقي فهي أقلّ وضوحاً. فأركانها هم روسيا الاتحادية والصين. لكنّ مؤيّديها وحلفاءها يتزايدون. وقد جمعاهم في حلقتين سياسيتين عسكريتين هما البريكس[15] ومجموعة شانغهاي[16].

على الرغم من أنّ الولايات المتحدة تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، إلّا أنها لم تعد تحكم العالم وتحدد سياسته. فمنذ عام 2017، تغيّر العالم من جديد منذ ترسيم حدود النفوذ الجديدة على حدود الدونباس الأوكرانية، وعلى نهر الفرات السوري.

وبخلاف الوضع السابق أيام الحرب الباردة الأولى، فإنّ الكتلة الشرقية لم تعد «الغريم الشيوعي الفقير وغير الفعّال». فللصين اقتصاد يناهض رديفها، أي الولايات المتحدة. ولديها فوائض مالية في مقابل الديون الأمريكية المتراكمة. وتستعمل ثراءها المالي لتكتسب المزيد من الأصدقاء الذين يحتاجون إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ويقعون جغرافياً على طريق الحرير الذي تبنّته وأصبح ركن سياستها الخارجية.

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، إلّا أنها لم تعد تحكم العالم وتحدد سياسته. فمنذ عام 2017، تغيّر العالم من جديد منذ ترسيم حدود النفوذ الجديدة على حدود الدونباس الأوكرانية، وعلى نهر الفرات السوري. و**بالرغم من أنّ الحدود لا تزال مرشّحةً للتحرّك، إلّا أن الحرب الباردة أصبحت ثابتة**. لقد توقف العالم عن الانحناء لحكم العملاق الواحد وأصبح على رأسه قطبان.

إنّ في إمكان أوروبا لاحقاً أن تستحدث قطباً ثالثاً. وربّما كُنّا على الطريق نحو عالم متعدد الأقطاب. هذه مسائل مستقبليةٌ للبحث. إنّ لكرتنا الأرضية، اليوم على الأقل، رأسان، والحرب الباردة بينهما قائمة. ويمكن تسميتها بكل بساطة الحرب الباردة الثانية.

---

(14) «Syria: Mapping the Conflict,» BBC News (10 July 2015), <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-22798391>.

(15) «BRICS,» <https://en.wikipedia.org/wiki/BRICS>.

(16) Colum Lynch and Elias Groll, «Report: As U.S. Retreats from World Organizations, China Steps in to Fill the Void-Beijing is Trying to Repurpose Abandoned International Agencies Like UNESCO to Serve Its Strategic Interests - such as Controlling the Internet,» *Foreign Policy* (6 October 2017), <http://foreignpolicy.com/2017/10/06/as-u-s-retreats-from-world-organizations-china-steps-in-the-fill-the-void/>.

ثالثاً: الفلسطينيون

إنّ عدد الفلسطينيين اليوم اثنا عشر مليوناً[17]، نصفهم تحت حكم كولونيالي استيطاني والنصف الآخر في المنفى. وعند تأسيس دويلة إسرائيل عام 1948 على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، تم طردهم من بلادهم بالقوة. وأصبح أكثرهم لاجئين. نحو خُمس الفلسطينيين مسيحيون والباقي مسلمون سُنّة. وقامت القوات الإسرائيلية باحتلال المناطق المخصّصة لهم بينما وضعت الأردن يدها على الضفة الغربية ووضعت مصر يدها على غزّة.

إنّ إهمال حقوق الفلسطينيين أجبرهم على التمرّد؛ ففي عام 1965، بدأوا بتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد المُحتَلّ بقيادة حركة فتح. وأدّت هذه العمليات إلى إعادة اهتمام العالم بقضيتهم. واستمرّ تمرّدهم حتى عام 1982 حين هزمتهم إسرائيل وطردت قواتهم من لبنان. وتم «توزيعهم»، أي «نفيُهم» مرّة أخرى إلى عدد من الدول العربية. وسُمح لقيادتهم أن تلجأ إلى تونس.

إنّ إسرائيل اليوم في قمة قوّتها، وتتمتّع بتأييد أكثر الدول الصناعية. أما الفلسطينيون، فإنّهم لم يرَوْا حتى اليوم ما هو أسوأ من وضعهم الحالي. وقد حاولت قيادتهم أن تدخل في اتفاقات سلمية مع المحتلّ الإسرائيلي ووقّعت اتفاقية أوسلو. لكنها فوجئت، بل صُعقت، حين اكتشفت أنّ مبادرتها لا تأتي بأية نتيجة. فقد أصبحت غزّة معسكر اعتقال واسعاً لمليوني فلسطيني في أربعين كيلومتراً مربّعاً[18]، أي الموقع الأكثر كثافةً سكانية في العالم. أمّا في باقي الأماكن، فإنّ الفلسطينيين محصورون في مخيّمات أو خِرَب أو غيتوهات، هي عيبٌ على اليهود الذين تحفل ذاكرتهم بالكلمات التي لا تُنسى مثل داخاو وأوشويتز. في إسرائيل قانون لليهود، وآخر للآخرين، الأغيار، الغوييم، غير اليهود[19]. وقد أصدرت قراراً يمنعهم من العودة إلى فلسطين منذ عام 1948، وما زال هذا القانون نافذاً. وليس مسموحاً لهم زيارة أملاكهم أو لمّ شمل عائلاتهم مع مَن بقي منهم في الداخل. أمّا الذين بقوا في أراضيهم، فإنّهم يُسيئون معاملتهم. حتى الأطفال، وابتداءً من سن الإثني عشرة، يتمّ معاملتهم كأنّهم بالغين، وتصدر في حقهم أحكام تعسّفية ويُسجنون مع باقي السجناء[20]. **أما الأطفال اليهود، فتحكمهم مجموعة أخرى من القوانين.**

إنّ كبار سياسيي إسرائيل يعلنون رسمياً أنّهم يريدون بلداً تم «تطهيره من الفلسطينيين». ويستعملون وسائل الضغط البوليسية والقانونية والاقتصادية لتهجيرهم على نحوٍ تدريجي. هذه

---

(17) «The Arab, Palestinian People Group is Reported in 25 Countries,» <https://joshuaproject.net/people_groups/14276>.

(18) «Gaza Situation Report,» no. 215 (21 January 2018), <https://www.unrwa.org/newsroom/emergency-reports/gaza-situation-report-215>.

(19) «Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid,» *Palestine and the Israeli Occupation*, issue no. 1, Economic and Social Commission for Western Asia (2017), <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/ESCWA%202017%20(Richard%20Falk),%20Apartheid.pdf>.

(20) Lizzie Dearden, «Israel Approves New Law to Jail Child «Terrorists» as Young as 12,» *Independent*, 3/8/2016, <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-approves-new-law-to-jail-palestinian-child-terrorists-as-young-as-12-human-rights-stabbings-a7170641.html>.

أمور قلّما تنقلها وسائل الإعلام الغربية. فبخلاف النظام النازي الذي أنشأ صناعات إجرامية هدفها قتل «غير المرغوب فيهم» من الناس بمن في ذلك اليهود، فإنّ النظام الصهيوني اعتمد طريقة مختلفة، و«أسلوباً ناعماً». فسياسة إسرائيل تستفيد من أنظمة الحكم الدكتاتورية العربية لتوطين الفلسطينيين خارج حدودها. وهي تسهّل أيضاً سفر الفلسطينيين المقيمين في الداخل والراغبين في الهجرة إلى أماكن أخرى مثل أوروبا أو الأمريكيتين. إنّ إسرائيل تريد أن تكون «مُطَهَّرَة من الفسطينيين» مثلما كان هتلر يريد ألمانيا «مُطَهَّرَة من اليهود». ومشكلة سياستهم أنّ الفلسطينيين غير مطيعين ولم يقبلوا الهزيمة. وهم ما زالوا يناضلون لاستعادة حقوقهم. وهم يعتمدون على القانون الدولي الذي يعطيهم الحق بالمطالبة واستعادة أملاكهم. وهم يشيرون إلى حالة اليهود الذين عادوا إلى ألمانيا بعد طردهم ومصادرة أملاكهم. فالقانون الألماني سمح لهم باستعادة حقوقهم كافة[21]. هذا هو الكابوس الإسرائيلي؛ فإسرائيل، حسب القانون الدولي، دولة صغيرة جغرافياً. وقد استُحدِثت بقرار من الأمم المتحدة واستُحدِثَت دولةٌ فلسطينية إلى جانبها. إلّا أنّ مطالب إسرائيل مبنية على معتقدات توراتية لا أساس لها في القانون الدولي. فلو تم تطبيق الأسس السياسية لمطالب إسرائيل لأصبح القانون الدولي مهزلة. كانت ستعود نيويورك لسكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر) ويحتل السكان الأصليون عاصمة أستراليا وتعود غرناطة للعرب. مثل هذه المطالب لا تؤدّي إلّا إلى الفوضى في القانون الدولي.

إنّ كبار سياسيي إسرائيل يعلنون رسمياً أنّهم يريدون بلداً تم «تطهيره من الفلسطينيين». ويستعملون وسائل الضغط البوليسية والقانونية والاقتصادية لتهجيرهم.

وبغضّ النظر عن مشاعرنا وإذا كُنّا نحبّهم أم لا، فإنّ الفلسطينيين لا يُلامون إذا ناضلوا من أجل حقوقهم. وبالتأكيد، فإنهم لن يفاجئوا أحداً إذا فعلوا. وهم يطالبون بحق العودة إلى وطنهم. ويطالبون بالعيش في دولة يحكمها قانون واحد ينطبق على الجميع، بغضّ النظر عن الدين والعرق. ومَطالبُهم مُحِقّة. فهم عائدون إلى ديارهم بعد طردهم منها. أمّا اليهود الذين اعتنقوا الصهيونية، فإنّهم يزعمون أنّهم يعودون بعد ألفي سنة من النفي[22]. وبينما يستطيع الفلسطينيون أن يبرهنوا أنهم منفيّون، فإن اليهود الصهاينة لا يستطيعون ذلك. فَمِن الواضح أنّ للفلسطينيين حقوقٌ مفهومة.

تحصر هذه الدراسة اهتمامها بتقييم الصراع من الناحية الاستراتيجية. هل في إمكان الفلسطينيين أن يناضلوا، وهل يمكنهم أن ينتصروا؟ إنّ لإسرائيل، بقوتها الضاربة النووية وسلاحها المتطوّر وقاعدتها الصناعية، استراتيجية معروفة. وفي المقابل، فإنّ قدراتها تنتصب شاهقةً أمام

(21) «Holocaust Restitution: Compensation and Restitution, by Country,» <http://www.jewishvirtuallibrary.org/holocaust-compensation-and-restitution-by-country>.

(22) «Regathering of Jews Back to Israel «Will Occur Right before the Return of the Messiah»,» <http://www.adishakti.org/_/regathering_of_jews_back_to_israel_will_occur_right_before_the_return_of_the_messiah.htm>.

غريمها الفلسطيني، الذي أصبح يكتفي بسلاح السكاكين والحجارة. لكن ما هي الإمكانيات المتاحة للفلسطينيين حتى يناضلوا بنجاح؟ هل لديهم أمل؟ أم هم حالة خاسرة؟

1 ـ الحقائق والأوهام

في جنوب فلسطين قرب بئر السبع، عاصمة النقب (على مسافة بضعة كيلومترات من المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا) قريةٌ عربية صغيرة اسمها العراقيب، قام الجيش الإسرائيلي بهدمها. ورفض سكانها الفلسطينيون العُروض لإعادة إسكانهم في مكان آخر في إسرائيل. على العكس، فإنّهم أعادوا بناءها. فعاد الجيش الإسرائيلي من جديد حاملاً قراراً قضائياً جديداً وأعاد تهديمها. لكن الفلسطينيين أعادوا بناءها فأعاد الجيش الإسرائيلي هدمها. وتكررت العملية 121 مرّة. وما زال نضالُهم مستمراً[23]. ويشير هذا إلى مستوى تشبّث الفلسطينيين الذين أُذِلّوا بحقوقهم الإفرادية والجماعية.

الحقيقة هي أنّ هناك أثني عشر مليون فلسطيني هم متعطّشون للحرية. وخُطط إسرائيل لحلّ نهائي على طريقة الحل النهائي المُشين ليهود الحرب العالمية الثانية هو وهم. بل إنه أيضاً انحطاط أخلاقي.

إنّ هذا يشير إلى أنّ تجاهل الواقع قد يكلّف إسرائيل مفاجآت مستقبلية يستعصى حسابها. فالاستنتاج واضح، وعلى إسرائيل أن تستيقظ وأن تواجه الحقيقة. إن الأمل بيوم تشرق فيه الشمس في المستقبل، ولا فلسطينيين فيه في البلد، هو حلم غير واقعي. إنّ الحقيقة هي أنّ هناك أثني عشر مليون فلسطيني هم متعطّشون للحرية. وخُطط إسرائيل **لحلّ نهائي** على طريقة الحل النهائي المُشين ليهود الحرب العالمية الثانية **هو وهم**، بل إنه أيضاً انحطاط أخلاقي. والذي جرّبها من قبل فشل فشلاً مخزياً.

إنّ قادة دول حلف شمال الأطلسي يظنّون بدورهم أنّ فلسطين قضية خاسرة. ونتيجة هذه القناعة هي مجموعة من التصرّفات المستغربة. ففي أحد الاتفاقات الحديثة بين أوروبا وإسرائيل اتفق الجانبان على «استثناء موضوع المستوطنات من الأجندة»، والاستمرار بمتابعة الأعمال في باقي الموضوعات، كالعادة[24]. أي، بكلمة أخرى، نستثني التنكيل والهدم ومصادرة الأملاك الفلسطينية من الأجندة، أي، نتكلّم بالمصالح المشتركة، **ونتغاضى عن جرائم «الشريك»**. هذه أيضاً مواقف خطيرة غير مسؤولة.

(23) «Israel Demolishes Palestinian Village Al-Araqeeb for 121st Time,» Middle East Monitor, 17 November 2017, <https://www.middleeastmonitor.com/20171117-israel-demolishes-palestinian-village-al-araqeeb-for-121st-times/>.

(24) Michel Waelbroeck and Willem-Gert Aldershoff, «Israel Should Thank EU for Setting Guidelines, Avoiding Sanctions,» *Haaretz*, 21/7/2013, <https://www.haaretz.com/opinion/.premium-israel-should-thank-the-eu-1.5297881>.

أمّا القيادة الرسمية الفلسطينية، وهي قطيعٌ مُستَهجَنٌ من الديناصورات التي ترعى في مراتع الاستجداء، غير واعية لما يحصل حولها في العالم. وهي مؤلفة من بقايا حركات ثورية سابقة. وبسبب عدم اندماجها في الواقع الجيوسياسي، فهي تستمرّ في اجترار كلامها السابق. وفي غياب الدعم الشعبي، فإنّ نفوذها لا يكاد يشمل إلّا بعض الأفراد، يمالقون النظام بسبب شبّاك الرواتب والمنافع. وليس لتمويلها الخارجي مُبَرِّرٌ إلّا خدمة مصالح المانحين. وهل هناك أوهام أكبر من التفكير بغير ذلك؟ وكانت قنبلة الرئيس الأمريكي دونالد طرمب التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل صدمة للجميع. وكانت ردود الفعل مشوّشة. فقد كانت مواقف سلطة رام الله متحدّية، إلّا أنّها لم تتمكن من فعل شيء. أمّا حركات «المقاومة»، فلم تجد ما تقوله غير أن تدعو إلى انتفاضةٍ ثالثة.

القيادة الرسمية الفلسطينية، وهي قطيعٌ مُستَهجَنٌ من الديناصورات التي ترعى في مراتع الاستجداء، غير واعية لما يحصل حولها في العالم. وهي مؤلفة من بقايا حركات ثورية سابقة. وبسبب عدم اندماجها في الواقع الجيوسياسي، فهي تستمرّ في اجترار كلامها السابق.

إنّ الساحة السياسية الحالية تشبه ما كانت عليه عام 1950. فالعرب في حالة تذرّي وتشتت. كانت إسرائيل تحلّق بنجاحاتها العسكرية بعد أن كانت قد احتلّت المناطق المخصصة لها والأراضي المخصصة للفلسطينيين. وكانت الولايات المتحدة تناور لمدّ سيطرتها على العالم. وكانت القضية الفلسطينية بحكم غير الموجودة.

إنّ الخصوصية المستجدّة في المشهد السياسي القائم هو الحالة الانتقالية في العالم نحو حرب باردة ثانية. وللصراع الدولي بين القُطبين مواصفات جديدة. واللعبة السياسية الدولية سائلة متغيّرة ونشطة، والفلسطينيون ما زالوا أحياء وما زالوا يناضلون. واللعبة الدولية الجديدة تعطيهم فرصاً بقياسات استراتيجية دولية.

2 ـ الفلسطينيون وعدوّهم الاستراتيجي

إنّ الذي ألحق الضرر بالفلسطينيين هم اليهود الذين اعتنقوا الفلسفة السياسية الصهيونية. ويمكن وصف الصهيونية بمسار سياسي هدفه تحويل فلسطين إلى دولة يهودية مُخصّصة لكل يهود العالم. يختلف الصهاينة حول طريقة تعاملهم مع السكان المحلّيين، أي الفلسطينيين. فبعضُهم يؤمن أنّ حقوق الإنسان تنطبق عليهم، ويقبل بعضهم حتى بمبدأ حقوقهم الوطنية. لكنّ الجوّ الاجتماعي العام هذه الأيام (2018) بأغلبيته الساحقة معادٍ لهم مع ميولٍ واضحة للعرقية والتفرقة العنصرية[25].

(25) Seth J. Frantzman, «Terra Incognita: Israel's Self-Fulfilling «Apartheid» Analogy,» *The Jerusalem Post*, 17/7/2017, <https://www.jpost.com/Opinion/TERRA-INCOGNITA-Israels-self-fulfilling-apartheid-analogy-499984>.

فعدو الفلسطينيين هو بوضوح الصهيونية مثلما كان عدوّ الحلفاء في الحرب العالمية الثانية هو النازية، وليس سكان ألمانيا. فطبيعة التحرير في الفكر الفلسطيني هي قانونية. والأهداف الرسمية المعلنة هي حقهم في العودة لوطنهم، إلى دولة بقانون واحد ينطبق على الجميع، ديمقراطية متعدّدة الثقافات والإثنيات. وعند تقييم قوّة عدوّهم، فإنّ الفلسطينيين لا يغيب عنهم أن إسرائيل تتصرّف، اليوم في بدايات القرن الحادي والعشرين، على أنّها دولة كبرى. وحين يزور رئيس وزرائها العاصمة الأمريكية، فإنه يخطب على منصّة الكونغرس ويصفّق له النواب أكثر مما يصفّقون لرئيسهم. ولديه سلطة مخاطبة الكونغرس حتى بلا إذن الرئيس الأمريكي[26]. وعلى الرغم من كل القرارات لمنع انتشار الأسلحة النووية، فإنّ أعضاء حلف شمال الأطلسي ساهموا مباشرة في إنجاح الصناعة النووية الإسرائيلية التي سمحت بإنتاج عدد غير معروف من القنابل بقياسات مُختَلِفة غير معلنة. وبمئة قنبلة على أقل تعديل، فإنّ إسرائيل قد تم قبولها في النادي النووي المخصص للكبار[27].

إنّ رغبات إسرائيل في الولايات المتحدة تنتظر الإعلان حتى تصبح سياسةً وطنية، فالبلد يتعامل مع مطالبها كأنه واجب وطني. وتندر الحالات التي يعترض فيها الحلفاء الأوروبيون على هذه السياسات.

إنّ رغبات إسرائيل في الولايات المتحدة تنتظر الإعلان حتى تصبح سياسةً وطنية، فالبلد يتعامل مع مطالبها كأنه واجب وطني. وتندر الحالات التي يعترض فيها الحلفاء الأوروبيون على هذه السياسات، إن لم يؤيّدوها في الحال؛ فقد قدّمت ألمانيا إلى إسرائيل أسطولاً من الغوّاصات النووية. ويصعب تصوّر مفهوم الدفاع الألماني لاستعمال هذا الأسطول ضد عدوّ إسرائيل الأساسي، أي الفلسطينيين. أمّا الولايات المتحدة، فلا تزال تقدّم «المساعدات» إلى إسرائيل أكثر مما تقدّمه إلى أيّة مجموعة من الدول في العالم. ولم تتأخر أية دولة في حلف شمال الأطلسي تقريباً عن تقديم المساعدات إلى هذه الدولة، بشكل أو بآخر، اقتصادي كان أو عسكري. وهناك اتفاقات مع كل الدول الرئيسية في الحلف تلتزم فيها هذه الدول حماية إسرائيل ضد أي اعتداء.

والاستنتاج الممكن من هذا السرد هو أنّ أيّ عمل عُنفي ضد إسرائيل سوف يولّد ردود فعل من أعضاء حلف شمال الأطلسي، أكان فردياً أو جماعياً. وعلى الفلسطينيين أن يخطّطوا على أساس هذه الحقائق؛ وهو ما يستوجب أن يتعرّفوا وأن يفهموا تركيبة الإمبراطورية، وأن يطوِّروا استراتيجية لها أهداف واضحة، متوسطة وبعيدة المدى.

---

(26) «Congress Blindsides Obama, Inviting Netanyahu to Speak,» Al-Monitor (January 2015), <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/netanyahu-congress-address-obama-insult-mossad-putsch.html>.

(27) Kyle Mizokami, «The World's Most Mysterious Nuclear Weapons Program (And It's Not North Korea),» *The National Interest* (15 April 2017), <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-worlds-most-mysterious-nuclear-weapons-program-its-not-20198>.

رابعاً: الإمبراطورية ومُرَكّبُها السياسي

ماذا يحصل لو هاجمت إيران أو مصر أو السعودية إسرائيل، وكيف ستتصرّف الولايات المتحدة؟ وماذا يمكن أن تكون مواقف بريطانيا وفرنسا. حتى المراقب السياسي المبتدئ سيؤكّد أن إسرائيل ستتلقى الدعم العسكري غير المشروط؛ فالتدخل سيكون مباشراً وسريعاً إذا اقتضى الأمر. وكيف ستتصرف هذه الدول لو تعرّضت أوكرانيا لهجوم؟ المحللون السياسيون سيتردّدون قبل الإجابة؛ فإسرائيل متشابكة مع الدول الأعضاء في حلف الأطلسي بصفتها الإفرادية والجماعية، ويمكن الظنّ أنّها جزء من الحلف.

إنّ الإمبراطورية نوعٌ من كونفدرالية المصالح بين الدول الأعضاء فيها. وهي مؤلّفة من دول حلف شمال الأطلسي، بعد إضافة عدد من الدول الأخرى الناطقة باللغة الإنكليزية، مثل أستراليا ونيوزيلندا وغيرهما. وهي كسرب الطيور، تتصرّف كجسم مُركّب فيه سيولةٌ وفي الوقت نفسه فيه وحدته. وبينما يتضح أنّ إسرائيل تحتمي بالسرب، إلّا أنّ كل المؤشّرات تدلّ أنّها ليست جزءاً منه. فهي تطير وحدها فرداً مستقلّاً، بإرادة مستقلّة وأهداف خاصّة بها. وأهدافُها البعيدة في المشرق تختلف عن آراء الإمبراطورية، رافضةً في الكثير من الأحوال الحلول العقلانية التي تُعرض عليها[28]، حتى إنّها تتّجه نحو المواجهة في بعض الأحوال السياسية الخاصة.

عَوْدٌ للإمبراطورية. فهي تجمُّعٌ لمصالح دولها، كلّ واحدة منها على حدة. وهي تعمِّم المنافع عن طريق الخدمات المُشتَركة.

ويأتي على رأس لائحة الخدمات في الحلف مسألةُ أمن أعضائها. ويتم تأمينها عن طريق حضورها العسكري الدائم في قواعد حول العالم. وفي المجموع، فإن للإمبراطورية أكثر من ألف قاعدة، يؤمّنُ خدمةَ أكثرِها جنودٌ أمريكيون، بينما يخدم بريطانيون وفرنسيون وجنود من جنسيات أخرى في بعضها الآخر. وقد تمّ دمج إمبراطوريات القرون الثلاثة السابقة، السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر في هذا النادي المشترك. ويعطي هذا الدمجُ أعضاءها شعوراً عاماً بالأمن الجماعي. إضافةً إلى ذلك، فإنّ بعضَ الدول الأعضاء قد طوّر قوّات خاصّة للتدخل السريع. وهي مؤلّفةٌ عادةً من جنود محترفين، يمكن إرسالهم إلى مناطق التدخّل عند الحاجة. على هذا النحو تتحوّل الشبكة العسكرية الثابتة بقواعدها وجنودها إلى قدرة تَدخّلٍ نَشطةٍ وسريعة فاعِلَة على مدار الكرة الأرضية. ولا داعي إلى البحث في ميزانيات التسليح. فالبند العسكري في الموازنة الذي يتخطّى 800 مليار دولار، يفوق كثيراً كل الموازنات العسكرية الأخرى[29]. وإذا أضفنا إليها موازنات بقية الدول الأعضاء، تتخطّى هذه الأرقام حينئذ مبلغ التريليون الهائل.

إنَّ قدرة الدفاع المذهلة هذه في حلف شمال الأطلسي تنصت وتستجيب للتعليمات الواردة من واشنطن. وهي قوّةٌ مُرشّحة لأن تبقى هناك لمدة طويلة في المستقبل. فالإمبراطورية ليست مقتصرة

---

(28) Barak Ravid, «Israel Rejects Kerry Proposal for Renewing Talks with PA,» *Haaretz*, 11/4/2013, <https://www.haaretz.com/.premium-israel-rejects-kerry-proposal-for-pa-talks-1.5237724>.

(29) Office of the under Secretary of Defense (comptroller) Chief Financial Officer, Defense Budget Overview, Fiscal Year 2018.

على شبكة القواعد، إنّما لها شبكة دعم إضافية لتأمين الذخيرة، تحملها أنظمة نقل وصواريخ عابرة للقارات.

إن الإمبراطورية، هذا التجمع للمصالح، هذا السرب من الدول، موجودة في كل مكان؛ فهي تتصرّف كالأخطبوط، أصابعُها تحيط بالكرة الأرضية بأكملها.

أمّا نظام أعصابها، فهو الأشد وضوحاً والأكثر ظهوراً في حضورها الكوني؛ فهو مؤلّف من شبكة من الألياف البصرية والكوابل النحاسية يزيد طولها على بضعة ملايين من الكيلومترات. وهي مترابطة بشبكة أقمار صناعية وصحون التقاط أو إرسال أرضية، كلها متناسقة متشابكة موَحّدة. تُستعمل هذه الشبكة لإرسال المعلومات، حال حصولها، بين مراكز النشاط، أكانت عسكرية أو مدنية.

أمّا الشرايين، فهي مؤلّفة من أنابيب وسفن بحرية صغيرة ومتوسطة وكبيرة، تنقل النفط والغاز بين الموانئ حول العالم. وهناك شبكة مؤلفة من أكثر من مليون سفينة بحرية. وهي تمثّل مجموعةً أخرى من أصابع هذا الأخطبوط الهائل. تنقل هذه الشبكة التموينَ والغذاء والمواد الأولية والمواد المشغولة أو المصنّعة من مصادرها إلى أسواقها وأماكن استهلاكها.

تتوِّج كلَّ هذه الشبكات مجموعةُ المصارف والمؤسسات المالية. ويتحرك الدم في شرايين الأخطبوط على شكل معلومات عن الأموال، أكانت ارتبطت أم أُرسلت أم استُلمت. إنّ النظام المصرفي يشبه دم الحياة لكلٍ من المُنتِج والمُستهلِك. والإمبراطورية شديدة الحرص على عِمْلتِها ونظامِها المصرفي؛ فهي تستعمله لتسهيل العمليات الاقتصادية ولتأخير أو تعطيل اقتصادات الغريم.

إن كونفدرالية الشبكات هذه، الممسكة بالعالم كأنّها أخطبوط هائل، التي تتصرّف مثل الأسراب الطائرة، والتي تُكافئُ أو تُعاقب الأشخاص والمؤسسات حسب قرار دماغها المركزي، لها رأس مركزي واحدٌ يُديرها، وهو واشنطن.

وليس في العالم طَرَفٌ لا تصيبه تصرّفات الإمبراطورية وقراراتها. وفي الحرب الباردة الجديدة، تستعمل الإمبراطورية هذا النظام لِمُعاقبة دولِ الكتلة الشرقية وبعض الدول التي تتبنّى سياساتٍ غير مرغوب فيها. وقد تم استعمالها لمعاقبة إيران وكوريا الشمالية. حتى روسيا تمّت معاقبتها بسبب أوكرانيا عن طريق منع بعض الخدمات المتوافرة على بعض شبكات الأخطبوط. ولم تستطع الصين أن تتلافى تأثير الإمبراطورية ولا أن تتجاهل تحرّكاتها القادرة على المعاقبة.

خامساً: صراعات الجيل الرابع والجيل الخامس

خلال الحقبة الواقعة بين 1980 و2017، طوّرت الإمبراطورية، التي كانت لا تزال الدولة الكبرى الوحيدة، عدداً من النظريّات السياسية والعسكرية العالمية. والقسم الذي يهمّنا منها هو ذلك المتعلق بمحاربة الإرهاب.

بادرت إسرائيل إلى تزعّم الحرب على الإرهاب. وجمعت في السلّة نفسها كُلّاً من الإرهابيين وإيران والمتطرّفين الإسلاميين والفلسطينيين. تَنسجِم هذه مع سياسة الإمبراطورية في الحرب ضد الإرهاب العالمي وتُحَدّدُ إلى حدٍّ بعيد توجّهاتها. وبِتبَنّيها هذه السياسة، تَتمكّن إسرائيل من دفع

الولايات المتحدة إلى المزيد من الصراعات، وإلى المَزيد من التفاهم والتعاون الثنائي. وتَجُرّ هذه السياسة دول الحلف الأطلسي إلى بيت الطاعة الإمبراطوري. وتضعُ في الوقت نفسه الفلسطينيين في حالة الدفاع عن النفس، أكان ذلك على المنصة الأخلاقية أو على منبر الحقوق القانونية.

إنّ استراتيجية الإمبراطورية هذه تحمل اسم حروب الجيل الرابع[30]. بعد فشل حلف شمال الأطلسي في فيتنام وأفغانستان، تبَنّى استراتيجية تتمثّل بصراعات مركّبة، لكنّها تتمحور حول نظامَيْ الثورات الملوّنة والحروب الأهلية المدسوسة. تفترض مثل هذه الاستراتيجية أنّ يكون البلدُ المستهدفُ مُهَيّأً لمثل هذه التدخُّلات. فداعش وأخواتها غير ممكنة في البلدان الصناعية. إنّ نظريّة حروب الجيل الرابع قد تمّ تطويرها بناء على فرضية أنّ الإمبراطورية تستعمل فرقها المستورة، وتأخذ المبادرة، وتؤمّن الخطط واللوجستية. ولا يستطيع البلد المستهدف إلّا أن يقوم بردّ فعله وأن يكون في حالة الدفاع عن النفس. هذا الذي حصل في الحروب الأهلية العربية وفي الصومال.

في القرن الحادي والعشرين، أصبحت كل الأمور أكثر تعقيداً. فالثورات على طريقة فيتنام والجزائر لم تعد قابلة للتطبيق وربّما لم تعد مُمكنة. ومثل لصوص السيارات الذين كانوا يكتفون بمفك البراغي، فإنّ التمرّد على الإمبراطورية قد أصبح أشد صعوبة.

إن هذه الطريقة غير مجدية إذا واجه الأخطبوط حالةً معكوسة. فإذا قام أحدهم بتنظيم قدرة تدخّلٍ مستورة، أي غير معروفة للإمبراطورية، وإذا أخذ المبادرة، وقام بتعطيل أحد الأملاك التي يحميها الأخطبوط، فكيف تتصرّف الإمبراطورية؟ إنّ النظام الفكري لحروب الجيل الرابع مبنيٌّ على أن حلف شمال الأطلسي هو الذي يأخذ المبادرة، وهو الذي يحتسب ويستشرف ردّ فعل المُستَهدَف وقيادته. على سبيل المثال، فقد افترض أن بن علي في تونس والأسد في سورية سوف يهربان من بلديهما إذا استمرّ التمرّد وطالت مدّة التظاهرات. وقد نجح التقدير في تونس بينما فشل في دمشق. إلا أنَّ التحرك الشعبي قد نجح في كِلا البلدين.

إنّ حروب الجيل الرابع لا تَلحظُ حالةَ الدفاع (عند الإمبراطورية). إنّها مَبنيةٌ على المُبادرة الهجومية للحلف وعلى حساب استشراف ردّ فعل الغريم. ولا يحصل تدخّل عسكري إلّا بعد أن يكون الحدث المُفتَعَل قد نجح. لهذا السبب، قامت الولايات المتحدة بإنشاء قيادة خاصّة (القيادة

(30) William S. Lind, «Strategic Defense Initiative,» *The American Conservative* (22 November 2004); «FMFM-1A Fourth Generation War,» <https://www.traditionalright.com/wp-content/uploads/2013/09/FMFM-1A-revised-17-Jul-09.pdf>; Thomas X. Hammes, *The Sling and the Stone: On War in the 21st Century* (St. Paul, MN: Zenith Press, 2006); Martin van Creveld, *The Transformation of War: The Most Radical Reinterpretation of Armed Conflict Since Clausewitz* (New York: Free Press, 1991); Thomas P. M. Barnett: *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century* (New York: Putnam's Sons, 2005), and *Blueprint for Action: A Future Worth Creating* (New York: Penguin Books, 2006); Michael Scheuer, *Imperial Hubris: Why the West Is Losing the War on Terror* (Virginia: Potomac Books, 2005), and Antulio Joseph Echevarria, *Fourth-generation War and Other Myths* (Michigan, MI: University of Michigan Library, 2005).

الموحّدة للعمليات الخاصة). وقد بدأت عملياتها في الصومال وأتقنتها، ثم شاركت في توجيه أكثر حروب الجيل الرابع.

إن الفلسطينيين يواجهون تحدِّياً أساسياً. فهم مضطرّون إلى تطوير استراتيجية ذات مفعول متشابه، وبلا موارد تقريباً. وإذا حلّلوا تركيبة إسرائيل وحلفائها الثابتين، فهم سيصلون بسرعة إلى القناعة بِأَنَ غريمَهم هو الأخطبوط نفسه. وهذا مخلوق يتضايق ويتوجّع من وِخز الإبَر. ويتوقّف قياس الإبرة على ردّ فِعل الأخطبوط ومدى انزعاجه. ويكبر قياسها عندما يخفّ ردّ فِعله. أمّا قياس الجرح وعمقه المُستهدف فيتوقّف على صلابة الغريم وعناده.

على القيمة المضافة للفلسطينيين على الساحة الدولية أن تتعدّى تجنيد المتمرّدين والتنسيق معهم؛ وعليها، إضافةً إلى ذلك، أن تشمل قدرة المشاركة في القيادة على المستوى المحلّي بقصد تحسين حظوظ نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ الإمبراطورية لا تستطيع تحديد مكان الوخزة المقبلة. فشبكاته الاقتصادية غير مُهَيّأة للدفاع، بملايين كيلومترات الكوابل ونقاط التواصل الإلكتروني والأنابيب، من دون ذكر ملايين السفن، وشبكات المواصلات اللاسلكية والهوائيات. ومع أكثر من ألف قاعدة عسكرية، فإنّ أطراف الأخطبوط تصل العالم كلّه. وكلّما طالت أصابع الوحش، وكلمّا امتدّت لتحيط بالعالم، كلّما أصبحت أكثر تعرّضاً. أمّا إسرائيل، وهي الهدف الرئيسي، فإنّها الحلقة الأضعف في هذه الشبكة. فمسافات مواصلاتها وتموينها ومقاسات البلد ذاته تُحوِّلُ الدفاعَ إلى تمرين في فَنِّ البهلوانيات.

ما لا شكّ فيه أنّ على وخز الإبر أن يتناسق مع الأهداف السياسية؛ فعندما تُطلَقُ مبادرة، وتكون أهدافُها ضمن قدرات الإمبراطورية ولا تستدعي منه مجهوداً يُذكر، فهي ستدفع الثمن وسوف تصبح الصفقة معها ممكنة.

لقد بادر حلف شمال الأطلسي إلى حروب الجيل الرابع التي ابتكرها وليس لدى أحد خطةٌ يُمكن أن تفشلها. وسوف يفشل الفلسطينيون إذا حاولوا مواجهتها. إلّا أنّ هذا ليس دورُهم، ولا هو هدفُهم. واستراتيجية الفلسطينيين الجديدة، كما ظهر أعلاه، تحدد للجريمة ثمناً، وتُجبِر إسرائيلَ وحلفاءها على دفعه. وفي بعض الأوقات، على الإمبراطورية نفسها أن تدفع الثمن وحدها. وحين يُصاب الأخطبوط في إصبعه، فإنه سيسحبه. وباعتمادهم هذا التفكير الجديد، ينتقل الفلسطينيون إلى طبقة أعلى باستراتيجية جديدة، اسمها صراعات الجيل الخامس.

سادساً: الفلسطينيون وصراعات الجيل الخامس

في القرن الحادي والعشرين، أصبحت كل الأمور أكثر تعقيداً. فالثورات على طريقة فيتنام والجزائر لم تعد قابلة للتطبيق وربّما لم تعد مُمكنة. ومثل لصوص السيارات الذين كانوا يكتفون

بمفك البراغي، فإنّ التمرّد على الإمبراطورية قد أصبح أشد صعوبة، وبالنسبة نفسها. إن المسارات الفكرية وبيئة المرشّحين للتمرّد في العالم أصبحت بحاجة إلى إعادة ترميم؛ وعلى قدراتهم الفنية أن تترقّى لتلائم مستلزمات الجيل الجديد. إلاّ أنّ تمرّدهم لن ينجح ما لم يتسلّموا دورهم الجديد ويتحوّلوا للمشاركة في مجهود القيادة؛ فعليهم أن يبشّروا بالتقدّم العلمي. فقط المُعاملون القادرون المُهَيّؤون المُدّرّبون مرشّحون للقيادة في صراعات الجيل الخامس. صحيح أنّ الكثيرين قد حصّلوا مستوىً لائقاً من التعليم، إلّا أنّ التخلّف ما زال يسود دول الأرض. وفي إمكان الفلسطينيين الاعتماد على مساهمة ومشاركة الكثيرين من ذوي النيات الحسنة في العالم، حتى داخل الإمبراطورية، وبخاصة بين اليهود. فهناك الكثيرون في أوروبا والأمريكيتين وأفريقيا والدول اللاتينية، من الذين ساعدوا الفلسطينيين وقضيتهم في الساعات الحالكة. هؤلاء، سوف تُلهِمُهم مبادرات المشاريع التعاونية، وسوف تَنفح روحاً جديدة في مجهوداتهم الحالية.

إنّ صراعات الجيل الخامس جذّابة لأنّها مبنية على مبادئ لا تستوجب الضحايا البشرية. وهذه ميزة مستحبّة في أية استراتيجية. فإنّ قتل الناس في المعارك لم يحلّ في التاريخ أيةً مشكلة سياسية. لم يتمكّن في السابق قائد عسكري أن يقتل من أعدائه أكثر مما فعل هنيبعل في معركة كان[31]. ولم يسبق في التاريخ أن قَتلت جُيوشُ دولٍ متحَضِّرةٍ مثلما فعلت في الحربين العالميتين. ومع المسافة التي يُتيحُها ابتعادُنا في التاريخ من أحداث تلك الحقبة، فإنّ أكثر المؤرّخين يتوافقون على أنّ غرورَ القادة العسكريين وعجزَهم قد استهلك أرواحاً بشريةً أكثرَ من المعارك العسكرية الإجبارية. **ويؤمن الفلسطينيون أنّه بمقدورهم أن يحقّقوا أهدافهم بتكلفة بشرية قليلة وبلا تكلفة.**

على القيمة المضافة للفلسطينيين على الساحة الدولية أن تتعدّى تجنيد المتمرّدين والتنسيق معهم؛ وعليها، إضافةً إلى ذلك، أن تشمل قدرة المشاركة في القيادة على المستوى المحلّي بقصد تحسين حظوظ نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ في الوقت الذي يضطر القادة المحلّيون إلى الاكتفاء بالتعامل مع المسائل المحلّية، تقع على عاتق الفلسطينيين وحدهم أن يشاركوا في التمرّد بمقاييسِ الساحةِ الدولية. فغريمُهم، إسرائيل، موجود في كل مكان، ممتطياً الأخطبوط وطائراً في الأسراب الإمبريالية. ويحتاج أصدقاء الفلسطينيين ومساندوهم إلى مساعدتهم. لذلك، عليهم أن يُطوِّروا هذه القدرات بينما هم يستفيدون، على نحوٍ متزامن، من مساعدة أصدقائهم ومساهمتهم.

هناك مبدأ أساسيٌ آخر، يتعلّق باقتناعهم أنّ الدول التي تُساند إسرائيل بلا شروط قد خلقت للفلسطينيين مشكلاتٍ مكلِفةً ومؤلمةً إنسانياً. تشمل هذه الأعمال مواقفَ غريبة، مثل وعد بلفور وتسليم ألمانيا لإسرائيل أسطولاً من الغوّاصات النووية، من دون أن ننوّه بالمساعدات الفنية والتكنولوجية النووية والمواد الأوّلية المُشعّة التي قدّمتها الولايات المتحدة وفرنسا. وأقلّ ما يمكن انتظاره من هذه الدول هو تغييرٌ في سياستها. وبالتأكيد، فإنّ مثل هذه التحوّلات لن تأتي كهديّة

(31) Patrick Hunt, «Battle of Cannae,» Britannica (4 March 2018), <https://www.britannica.com/event/Battle-of-Cannae>, and Dexter Hoyos, *Hannibal: Rome's Greatest Enemy* (Exeter, UK: Bristol Phoenix Press, 2005).

مجانية ولا تتغيّر السياسات بالتمنّي. فالإمبراطورية، مع ملايين كيلومترات الأنابيب المخصصة للنفط والغاز والماء، التي تزنّر بطولها الكرة الأرضية عدة مرات، وكوابل الألياف البصرية وملايين الشاحنات والناقلات البحرية، وموجوداتها الموزّعة خارج كل الحدود، تمثّل أهدافاً غير قابلة للدفاع. ليس هناك إرهابٌ أو تنكيلٌ يمكنه أن يحمي هذه الممتلكات والشبكات.

إنّ صراعات الجيل الخامس ستشمل بالتأكيد عمليّات داخل إسرائيل في الأراضي المحتلّة. وهدفها هو زعزعة ثقة قادة الفكر الصهاينة بسياسة البلد واستراتيجيته. وواقع الأمر أنّ سياسة الدفاع الإسرائيلية مبنيّة على وهم تفوّقهم وعصمة فكرهم. واحتقارهم لقدرات الفلسطينيين يُفاجئ ويستثير، وبخاصةٍ على خلفية تجربتهم مع النازية، وسوف يكون لهذا الاحتقار بالترجيح مفعولاً متقارباً في مع ما حدث في ذلك الزمان؛ فقدرات إسرائيل العسكرية فعّالةٌ عند استعمالها ضدّ الدكتاتوريّات العربية المحلية. ويساعدهم سلاحهم النووي على ابتزاز جيرانهم. إلّا أنّ هذه الأسلحة بلا مفعول مع استراتيجية الجيل الخامس الفلسطينية. حتى المدافع المتخلّفة التي كان يستعملها مُعامِلوا منظمة التحرير لم تعد موجودة. فتكنولوجياتهم الجديدة ستعطّل خطوط الإمداد واللوجستية الاقتصادية. وستنقصهم الكهرباء، وأمن إسرائيل اليوم سيصبح مهدّداً. أمّا خليط المستفيدين والحالمين الذين تبنّوا اليهودية السياسية المحمومة لاستعمار فلسطين، فإنّهم سيقعون فريسة إغراء فكرة العودة إلى وطنهم الأصلي الأكثر أمناً. بالفعل، ليس لدى إسرائيل ما يمكّنها من الدفاع عن المنظومة المتمادية لتموينها ولاقتصادها بقياساته التجارية.

إنَّ حِلف شمال الأطلسي قد خلق وحشاً. وهناك حاجة ومسؤولية لقلع أنيابه ومخالبه قبل أن يفتك بمحيطه وجيرته. وعاجلاً أم آجلاً، على حلف شمال الأطلسي أن يتعاون. فَهُمْ سُرعان ما سيَعُون أنّهم الأوّلون على لائحة ضحايا الوحش.

إنّ أخطر ما في هذا الصراع هو تجمُّعُ المتطرّفين اليهود، فهناك مرضى النفس الداعشيون اليهود الذين يؤمنون بأنّهم ينفّذون أوامر الله. وهم بالتأكيد باقون حتى النهاية. فقد تعلّموا التطرّف ودرسوا توراتهم وتلمودهم بطريقة مشوّهة على طريقة التشويه في إسلام داعش. هؤلاء قد خطّطوا فقهيّاً للانتحار الجماعي الذي أمر به الله، أي الانتحار الجماعي في **مسعدة الأشمونية**[32]. هؤلاء المتطرّفون هم أخطر اليهود. فأسطولهم النووي قادر على حمل الصواريخ في شعاعٍ مداه 3500 كيلومتر[33]. وهكذا يصبح السلاح النووي القاتل الذي أهدته أوروبا والولايات المتحدة لإسرائيل **أداتهم الفتّاكة التي وعدهم بها يهوة**. وأوّل ما سيفعلونه هو محاولة ابتزاز المُحسنين إليهم من الأوروبيين. فتهديدهم النووي سيفاجئ الجميع في برلين ولندن وباريس. فالذي فعلوه

(32) <http://members.aol.com/fljosephus/archMasadaPBS.htm++>, and «Josephus Describes the Mass Suicide at Masada,» <http://www.mifami.org/eLibrary/Josephus_OnMasada.htm>.

(33) Federation of American Scientists, <http://fas.org>.

بالفلسطينيين لن يتردّدوا بفعله أينما كان، مع غيرهم، بعد شيء من التعديل وأقلمة الخطة. وفي إمكان أسطولهم السفر إلى شمال المتوسط وأن يهدّد أكثر العواصم الأوروبية بما في ذلك موسكو. وفي إمكانه التسلل إلى البحر الأسود والاقتراب من روسيا بنسبة أكبر. وبمقدور الغواصات الألمانية الصنع أن تتّجه إلى المحيط الهادئ وأن تهدد الهند. أما الولايات المتحدة البعيدة على نحو غير مُستحب، فيمكن ابتزازُها بِطرائق أُخرى. واليهود فيها عرضة للضغط الصهيوني. فقد كسب الكثير منهم سابقاً من مؤسسات الصهيونية.

وحين تفشل كل المحاولات، سيلجأ هؤلاء المتطرّفون اليهود إلى ممارسة «**مسعدة النووية**»، أي الانتحار الجماعي. وستقتلهم المجزرة جميعاً، إلّا أنّها ستقتل أعداءهم الفلسطينيين أيضاً. وفي منظارهم، هذه هي أوامر الله.

إنَّ حِلف شمال الأطلسي قد خلق وحشاً. وهناك حاجة ومسؤولية لقلع أنيابه ومخالبه قبل أن يفتك بمحيطه وجيرته. وعاجلاً أم آجلاً، على حلف شمال الأطلسي أن يتعاون. فَهُمْ سُرعان ما سَيَعُون أنّهم الأوّلون على لائحة ضحايا الوحش، حتى قبل أن يأتيَ دورُ الفلسطينيين.

الحلفاء المحتملون

بالتأكيد، يمكن الفلسطينيين وشركاءهم في دول العالم الكثيرة أن يعتنقوا استراتيجية «صراعات الجيل الخامس». فسوف تسمح لهم هذه العقيدة بالتالي بخدمة القضايا العادلة في العالم. وسوف يتمكّنون من لفت نظر الكثير من الدول التي تتوق للحرية والاستقلال. فعند أوّل إشارة، تقوم الإمبراطورية بمقاطعتهم ومحاصرتهم وابتزازهم. والفلسطينيون هم حلفاؤهم الطبيعيون. وربّما قرروا أن يتبادلوا معهم بعض الخدمات.

إنّ الإمبراطورية تواجه غُرَماء كُثُراً، وبخاصةٍ في الكتلة الشرقية. وترسانة أدواتها كثيرة ومتعددة الأوجه. وفي البداية، لن يكون الصراع متساوياً؛ فأدوات العملاق الآسيوي غير كافية لاحتواء ابتزاز الإمبراطورية. وقد يجد أن صراعات الجيل الخامس مُناسِبة وأنّ في الساحة حليفٌ مُمكن. وقد يكون من المناسب لهم توفير المزيد من الأدوات التكنولوجية للتحالف الفلسطيني. فكلّما ازدادت نجاحات التحالف الفلسطيني، وكلما ازدادت مُنجزات الإبَر الواخِزَة، تحسّنت ظروف الكتلة الشرقية.

النتيجة

مَن يَهُمّه أمر الفلسطينيين؟ ولماذا أصبحت الكوفية الفلسطينية رمزاً للتمرّد في العالم؟ إنّ في الاستراتيجية مفاهيم نوعية لا يمكن قياسها؛ فالجنرالات أصحاب النجوم الخمس لا يجدون في وخز الإبرة تحدّيات ومفاخر بقياسات قاماتهم. إلّا أنّه في أودية العالم أعداد هائلة من الناس يؤمنون بمبادئ وقِيَم لا تُدافع عنها الدبابات. والكوفيةُ الفلسطينية هي التي ترمز، بالذات، لهذه المبادئ. وقد ظهر في هذه المقالة أنّ الفلسطينيين قادرون على تخطّي دورهم كَرَمزٍ للتمرّد، وعلى أن يُجَسِّدوا بـ«**صراعات الجيل الخامس**» قدراتٍ ميدانيةٍ مستديمةٍ لها مصداقيَّتُها وفاعليَّتُها □

الإبداع الريادي في فلسفة الأمل عند ناصيف نصار
قراءة في كتاب «النور والمعنى»

إبراهيم النجار(*)

أكاديمي وباحث،

حائز شهادة دكتوراه في الفلسفة من جامعة تورنتو – كندا.

1 ـ مشروع كبير

في عالم كثر فيه المال وشح فيه الأمل، وعلا فيه ضجيج السلاح، وخفتَ صوت العقل، يأتينا كتاب ناصيف نصار **النور والمعنى: تأملات على ضفاف الأمل**(1)؛ مشعلاً ينير ظلمات الحيرة السائدة، ويفتح الطرق المسدودة، ويشرع الأبواب الموصدة أمام نور التفكر، مسدداً الخطى إلى رحاب الفكر المستنير بنور القيم الكونية العليا، رافعة الإنسان إلى الإبداع الحقيقي؛ الفكر الذي يعطي الحياة معنى يجل عن الإسفاف، ويبعد من الإرهاب، ويضع العلوم والتكنولوجيا ـ كما الفلسفة والسياسة والتربية والتعليم ـ أمام واجباتها في صيانة نِعم الخالق والحفاظ على وزناته، التي ضمنها خليقته لتحيا بكرامة وعدالة، بلا خوف من الزوال والانقراض.

يأتي هذا الكتاب ـ عقب كتب أخرى كثيرة كتبها نصار ـ على طريق الاستقلال الفلسفي مذ تفتحت أنامله على كتابة الفلسفة مطلع شبابه. هذا الكتاب مشروع كبير يدعو فيه المؤلف إلى التأمل في معنى الوجود ومعنى الحياة على إيقاع الأفكار التي يجول في رحابها وفي ميادينها المشرَّعة على الكون وخالقه. كما يدعو إلى التأدب إلى درجة التعبُّد في فهم خلق الله للموجودات كلها، ومعرفة كنهها ومراتبها وغاياتها وأسرارها، لا طمعاً في استغلال مواردها والاستفادة من خيراتها، بل أملاً في وضعها في سياق الخلق الذي أوجدت فيه. ويرى أنه من دون هذا السياق الخلقي والإبداعي المتحوِّل تاريخاً مؤنسناً، يجد الإنسان نفسه واقفاً أمام مفترق طرق مخيف لم تعرف له البشرية مثيلاً من قبل في تاريخها. إن الله الخالق القدير، أوجد الكون ووهب الإنسان الحياة وأعطاه القدرة على حفظها وتجديدها والتسامي بها نحو القيم الكونية العليا. ولكن الله سبحانه أعطى الإنسان أيضاً، وبنفس الوقت الذي أعطاه فيه روح الخلق والتسامي، روح الجبروت والاستكبار وحب العظمة. ولكن روح الجبروت هذا لا يمثل روح الإنسان كله، إلا أنه يهدده

(*) البريد الإلكتروني: najjaribrahim@yahoo.ca.

(1) ناصيف نصار، **النور والمعنى: تأملات على ضفاف الأمل** (بيروت: دار الطليعة، 2018).

بالانقسام على نفسه والانحراف عن مساره الطبيعي من البقاء إلى الانقراض. ولكن نصار يلتزم جادة الأمل والإيمان والثقة بأن الإنسان، ذلك الطاقة الروحية الخلاقة هو الشبل ابن الأسد، يختلف عن سائر المخلوقات بوعيه وفكره وعقله. فهو يعرف أن الله خالقه، وبالتالي أنه جزء من الطاقة الكونية العظمى، وأنه يرى النور العظيم الذي في تلك الطاقة. وهكذا لن ينجرف الإنسان إلى الهوة التي يجره إليها ذلك الجبروت، بل سيكمل مسيرته في تاريخ أنسنته حتى النهاية.

بكلام آخر، لا يؤمن نصار بمبدأ الاستسلام للقوة الغاشمة مهما تعاظمت وتجبرت، ولإغراءات العصر مهما كثرت وتنوعت. والحق يقال، إن إغراءات العصر، كثيرة ومتنوعة؛ منها الدعوة إلى سلخ الفرد عن مجتمعه وإنسانيته، بتعظيم معنى الحرية الفردية وبتصويب جهوده نحو اللذة والمتعة الفردية، بعيداً من أي مسعى لأنسنته والمشاركة في صنع الحياة واستمراريتها. ومن تلك الإغراءات أيضاً الجهود العلمية الجامحة والرامية إلى التعديل الجيني في النبات والحيوان والإنسان، وصولاً إلى صناعة الإنسان الآلي، وصناعة الإنسان المعدل جينياً، وصناعة الإنسان المعدل اصطناعياً؛ ناهيك بتطوير أسلحة الدمار الشامل الفتاكة، بعيداً من وجود سياسة واضحة وثابتة للحد من مخاطر هذه الجهود. وعلى الرغم من شدة وطأة تلك الإغراءات وجاذبيتها، إلا أن لدى الإنسان من المناعة وقوة الشكيمة ونور الطاقة الروحية، المستمدة من الطاقة الكونية الفائقة القوة، كل ما يحتاج إليه لمقاومة تلك الإغراءات والانتصار عليها. والإنسان الذي يعي قيمة الحياة ويفهم مدى عظمتها، كهدية الخالق له، يعرف جيداً أن الحياة ليست لعبة ذات قواعد تعسفية واعتباطية «وإنما هي مغامرة التأنسن العظيم، في تفتح الطاقة الكونية إشعاعاً من المطلق» (ص 397). ويعتقد نصار بأن ذلك الإنسان المؤنسن، أي الإنسان الذي يكون اختباره الشخصي أو خبرته الشخصية للحياة كاملة ومتكاملة، ويعيش إنسانيته بهدي المثل العليا، سيستعين بالفلسفة ليتصدى «بنقد صارم، لكيفية بناء الاستراتيجيات الخاصة بالمكونات الجماعية للأسرة البشرية وكيفية انعكاس منظومة القيم الكونية العليا في مرايا تلك الاستراتيجيات» (ص 397).

إن إغراءات العصر، كثيرة ومتنوعة؛ منها الدعوة إلى سلخ الفرد عن مجتمعه وإنسانيته، بتعظيم معنى الحرية الفردية وبتصويب جهوده نحو اللذة والمتعة الفردية، بعيداً من أي مسعى لأنسنته والمشاركة في صنع الحياة واستمراريتها.

إن كتاب نصار هو محاولة فلسفية نقدية بامتياز لتعريف القارئ بالخالق والكون والحياة والقيم الكونية العليا، التي على الإنسان أن يستنير بها ويحيا بهديها. كما هو دفاع كامل ومتكامل عن تلك المحاولة. دفاع ينبع ذاتياً من تأمل المؤلف في معنى الحياة، حياته هو كشخص وكاختبار شخصي. كما هو تأمل في معنى الحياة لكل «أنا» وكل «نحن»، شاملاً كل النواحي الضرورية لإثبات رؤيته وأفكاره. وفي دفاعه عن أفكاره، أجرى المؤلف نقاشاً مستفيضاً مع كبار الفلاسفة في العالم، مسترشداً بآرائهم ومفنداً لها، ثم مبتعداً منها بما فيه الكفاية، ليوضح نظرته الفلسفية إلى الحياة والوجود. وهي، في نظري، نظرية إبداعية بامتياز. منها ذخر للفكر العربي وتاريخه

المجيد، كما هي هدية ثمينة للفكر الفلسفي العالمي. إنها نظرية تنتظر من يبحثها ويحللها وينتقدها وينشرها لتنير دياجير الزوايا الفكرية في العالم. وإنني على يقين من أن في البيئة الفكرية اللبنانية والعربية من الفلاسفة والمفكرين من هو جدير بهذا الإرث وقادر على حمل المشعل ومتابعة الطريق.

2 ـ الأنا ومعنى الحياة

إن قمة التحدي التي يطرحها نصار تستدعي الإجابة، إذ يقول: «إن إعطاء الحياة شيء وإعطاء الحياة **معنى** شي آخر. فإذا كان من معاني الحياة إعطاء الحياة، فذلك يعني أن سياسة المعنى منفتحة، من **داخل** الحياة الشخصية، على ما يتعداها من مستويات الحياة، حتى المستوى الميتافيزيقي منها» (ص 75). (التشديد مضاف) فهذه الـ«إذا كان من معاني الحياة، **إعطاء** الحياة»، تتضمن بالأحرى السؤال أولاً: هل من **معاني** الحياة، **إعطاء** الحياة بالضرورة؟ وبكلام مرادف، يطرح نصار، وعلى عدة مستويات، السؤال مدوياً ومجلجلاً، متحدياً به القاصي والداني ومطالباً بمعرفة الإجابة عن ذلك السؤال. ويمكن، وللأهمية، إعادة طرح السؤال، لا على المستوى البيولوجي فقط، وإنما على المستوى الأخلاقي أو الأكسيولوجي: هل من ضمن مسؤولية الـ«أنا» أن تهتم أو أن تشغل نفسها **باستمرارية** الحياة ضرورة؟ وبصورة أخرى: هل من ضمن مسؤولياتي الشخصية **أنا** أن اهتم بالمحافظة على حياتي وعلى استمراريتها؟ ويمكن طرح السؤال على المستوى الميتافيزيقي: هل **تكتمل خبرتي الشخصية** أو اختباري الشخصي في الحياة من دون اختبار فعل الخلق الممنوح لي من الحياة والخالق ذي الطاقة الكونية العظمى؟ إن الإجابة مطلوبة عن تلك الأسئلة المتعددة المستويات، ولا يمكن التنصل من الإجابة عنها إما نفياً وإما إيجاباً. في كلا الحالين، يجب تقديم التعليل المناسب. ونصار، قد قدم إجابته: إيجاباً وتعليلاً. فهل تصمد إجابته أمام التحليل والتدقيق والحفر الفلسفي؟ إجابتي الصريحة هي نعم. إنها صامدة بشموخ. وأتطلع بحماسة لمناقشة آراء الآخرين عنها بكل مودة ومحبة.

يرفض الكثير من الفلاسفة، وبخاصة من المدارس التحليلية، الخوض في غمار هذه المعمعة، قائلاً: «مالي ومال هذه الكأس». فغاية مُناي هي أن أعمل في تحليل القضايا وصنوفها، وأستخدم لغة رياضية منطقية تكون خاضعة لمبدأ الصح والخطأ، ولا أريد أن أدخل في متاهات ميتافيزيقية لا يمكن الخروج منها. فعندما يقول أحد «أنا أحيا»، فيمكن ترجمة هذه الجملة الحملية المركبة إلى جمل فردية ذرية، أي لا يمكن تحليلها إلى جمل أخرى، مثل «أنا أتنفس»، «أنا أمشي»، «أنا أشرب»، «أنا أفكر»... إلخ. وكل جملة يمكن أن تكون صحاً أو خطأ. ولكن «أنا أحيا» بمعزل عن سلسلة هذه الجمل أو ما شابهها، ليست بذات معنى محدد. يتقبل نصار هذا المنحى في ما يخص معنى الحياة بوجه عام، إذ يقول: «قد لا يكون بوسعنا أن نعرف شيئاً مؤكداً عن الغاية القصوى لظاهرة الحياة في الكون، وربما كان السؤال عن الغاية القصوى من الأسئلة التي لا طاقة للعقل الميتافيزيقي عليها إلا افتراضاً» (ص 18).

لكن نصار لا يقف عند هذا الحد، بل يتابع تأملاته؛ فيلاحظ أن هناك كائنات حية على الأرض، ومن بينها النوع البشري، الذي يحمل صفات يتفرد بها، منها الطاقة الفكرية وما يستتبعها. من

هذا المنطلق، يطرح نصار السؤال عن: معنى الحياة في قولي «أنا أحيا»، أي من منظار حياتي الشخصية أو الاختبار الشخصي. فيقول: «يكون المعنى متقوماً، بالدرجة الأولى، في الغاية المسوغة **للاستمرار** في الحياة وكيفية صناعتها، وهو ما يسمى أحياناً معنى المعاني أو منتهى المعنى» (ص 18) (التشديد مضاف). لا شيء، إذاً، في نظره، يمنع من طرح السؤال حول معنى «حياتي الشخصية» أو معنى الحياة فيّ أنا أو معنى حياتي. ولماذا لا يمكن، أو لا يجوز، لنا أن نطرح مثل هذا السؤال؟ ومذ متى كانت الفلسفة تخاف، أو ترعوي، عن طرح أسئلة مثل هذه أو بحجمها؟

من هذا المنطلق، يثير نصار معنى الوجود الشخصي أو الاختبار الشخصي الذي يمكن التعبير عنه بجملة «أنا أحيا». ويستخدم في هذا المسعى أسلوب التحليل ومنهج الحفر والتأويل، معتمداً على الاستقراء المقارن ومبتعداً من تقديم الأقاويل البرهانية، يقيناً منه بأن المادة الفلسفية التي يعالجها لا تحتاج، ولا تقبل، مثل هذه البراهين للإقناع. وإنما تحتاج إلى حجج منطقية علمية وعقلانية تدعمها الخبرة الذاتية والتحليلات الفلسفية. وهكذا تنطلق رحلة كتاب **النور والمعنى** من هذه الجملة «أنا أحيا». فما هي هذه الجملة؟ وهنا يقف نصار في مواجهة صريحة مع الفلسفة التحليلية، قائلاً إنها جملة حملية قابلة لأن تكون صحاً أو خطأ، بصرف النظر عن إمكان تحللها إلى جمل حملية ذرية أخرى. ولا بد لها من أن تكون صحاً حين استخدمها أو انطق بها. والبرهان على ذلك هو أني أتنفس وأكتب وأرى وأسمع وما إلى ذلك، فكيف لي أن أقوم بهذه الأفعال وأنا لا أحيا أو في ظل لا «أنا أحيا». ففي غياب القدرة على القيام بتلك الأفعال، تكون الجملة خطأ. ويستحيل على شخص ميت أن يقول «أنا أحيا» أو «أنا ميت» حتى. وإذا أمعنّا النظر جيداً، نرى أن جملة «أنا أحيا» تحمل قيمة منطقية، حقيقة لا خطأ، بينما جملة «أنا ميت» لا تحمل معنى مشابهاً، وبالتالي ليست جملة حملية، مثل «هو ميت». وربما كانت الجملة «أنا أحيا» صحاً، وبالضرورة كذلك. ولكن لا يريد نصار أن يتوقف عند بحث منطق هذه الجملة، إنما عند معناها؛ فيشير إلى أن «الحياة **حامل** «لأنا» و**محمول** على «أنا»، لا بمعنى مطلق، ولكن بمعنى وجوديّ خاص يتقرر بموجبه أن الحياة في الكائن البشري تظهر في شكل «أنا»، وتدرك نفسها بوصفها «أنا»، وتعبِّر عن نفسها بوصفها «أنا»، وتتحرك بوصفها «أنا»» (ص 22). (التشديد مضاف). ولا شك في أن هذه «الأنا» تدرك أن الحياة لا تتجمع كلها أو تصب كلها فيها. فالحياة أشبه بنهر يروي كل «أنا» أو كل «الأنوات» الأخرى ولا ينضب إلا إذا امتنعت كل الأنوات في العالم من تكثير ذاتها والاستمرار في العيش، على مدى عدة أجيال، ولا يخالها نصار تتعدى ستة أو سبعة أجيال حتى تنقرض البشرية عن وجه البسيطة (ص 46)؛ أي أن هذه الحياة العظيمة التي «أنا» جزء منها، هي أيضاً جزء من «أنا». إذاً، الحياة هي صانعتي وأنا قادر على صناعتها. ولو كنت الوحيد في العالم، كما تقول الفردية المطلقة، لما كان هناك حياة إنسانية أصلاً أو لانتهت بموت تلك «الأنا». إذاً، من الضروري الاعتقاد بوجود «أنوات أخرى» وبضرورة استمرارها وتفاعلها بعضها مع بعض لتستمر الحياة. يشدد نصار على هذه الحقيقة التي لا بد من التسليم بها تسليماً يقينياً. فيقول: «إن ربط الـ«أنا» بالحياة على هذا النحو، ينبغي أن يتأسس على فهم لموقع الـ«أنا» ومكانتها في الحياة؛ فهمٌ يتجاوز الشكلانية ويكشف عن أن الـ«أنا» كائن مليء بطاقة الحياة وقواها المختلفة، وحامل بهذا

الاعتبار لحقيقتين لا يخلو منهما أي تجسيد عيني له، وهما أن الـ«أنا» صنيعة الحياة من جهة، وصانعة للحياة، من جهة أخرى» (ص 24).

وهناك حقيقة أخرى تضاف إلى هاتين الحقيقتين، وهي أن سائر الكائنات الحية تتوالد وتتكاثر غريزياً وطبيعياً، وبالتالي لا خوف عليها من الانقراض، ولا تكون مهددة بالانقراض، إلا اذا توافرت عوامل خارجية تهددها وتقود بها إلى الانقراض، كما حصل مع الديناصورات. ولكن الإنسان يختلف عن كل تلك الحيوانات بكونه يعي تلك الحقيقة ويعلم أيضاً **يقينياً** أنه في إمكانه أن يضع حداً نهائياً للحياة الإنسانية بيده. إن حياة الإنسان مهددة بالمخاطر الكونية، ويمكن لأي كارثة كونية معادية للحياة أن تقضي على الكائنات الحية كلها، ومن بينها الإنسان، مثل ارتفاع معدلات ثاني أوكسيد الكربون؛ وبالتالي ارتفاع معدلات حرارة الغطاء الجوي إلى درجة قاتلة وقاضية، وربما تكون من صنع البشر ومن نتاج صناعاتهم المختلفة، أو من نتاج انفجار كوني هائل. ولكن انقراض الإنسانية ربما يأتي أيضاً نتيجة إرادة الإنسان لقتل الحياة على شاكلة مبدأ أبو علاء المعري، مرفوعاً على الإطلاق أي شاملاً لكل إنسان (هذا جناه أبي عليّ/وما جنيت على أحد). ربما يرى المعرّيون أن الحياة بلية دهماء ومصيبة عمياء، لا لزوم لها.

إن الموقف المناسب من الحياة، في نظر نصّار، هو تقبّلها بفرح مع إرادة التسامي والارتفاع بها حتى الكمال، والعيش مع الآخرين وفق القيم الكونية العليا. إن حب الحياة وحب الآخرين هما من هبات الله ونعمه.

ولكن نصار يعتقد أن هذه النظرة شديدة التشاؤمية إلى درجة قاتلة، ولا حاجة إليها؛ فعلى الرغم من كل مصائب الحياة ومشاكلها وصعوباتها، تبقى الحياة، وهذا هو الأهم، هدية الخالق وعطيته، فلا بد من الحفاظ عليها وتنميتها. وعلى الإنسان تقع المسؤولية الأخلاقية للحفاظ على الحياة، من ناحية، وعلى استمراريتها، من ناحية أخرى، في جو عائلي مبني على المحبة والود والتربية الصالحة والتعليم الجيد. المعصية الكبرى، في نظره، هي قتل النفس، متسبباً في انقراض الجنس البشري. ولا يستطيع قارئ كتاب نصار فهم فداحة هذه المعصية من دون فهم نظريته في تكوين الكون وخلق الله تعالى لذلك الكون، التي سأتطرّق إليها لاحقاً. أما في هذا السياق، فيجب التأكيد أن نصار يعتقد أن جملة «أنا أحيا» تعني أن الحياة تحيا فيّ وتجري في عروقي، كما تعني أيضاً «أنا أريد أن أحيا» وأن في استطاعتي أن أعمل ما أريده، أي أن أصنع الحياة أو لا أصنعها (ص 26). وهذه الإرادة هي إرادة واعية مصاحبة لوعي الـ«أنا» لأنا أحيا. وهكذا «أنا أحيا» و«أنا أريد أن أحيا» هما عمليتان متلازمتان أو وجهان لعملة واحدة. والإرادة تعني الحرية. فكما أختار أن أحيا وأحافظ على حياتي وأهتم بها وأريدها أن تستمر، كذلك قد يرى غيري عكس ذلك ولا يرى ضرورة للاهتمام بحياته ولا للمحافظة عليها ولا لاستمراريتها. وهذا ليس موقفاً أخلاقياً فحسب، وإنما هو موقف وجودي أنطولوجي قبل كونه أخلاقياً.

هنا أتوقف لأجيب عن الأسئلة التي أثرتها سابقاً. نرى أن نصار يعتقد أن من معنى الحياة **إعطاء** الحياة، أي توريث الحياة. إن هذا التوريث «هو أخطر قرار يتخذه الفرد في اقتصاد

المعنى، ألا وهو إعطاء الحياة في صورة فرد آخر، يقول، هو أيضاً، أنا». ثم دراسة ظاهرة التناسل ضرورية من جميع النواحي، منها البيولوجية والاقتصادية والقانونية، ولكنها لا تغني عن «مقاربتها الفلسفية التي تكشف عن الأساس العميق الذي يجعل من ظاهرة التناسل قضية، أعني الأساس الذي يستحق الانتباه والرعاية قبل أي شيء آخر يقوم عليه أو ينتج منه، أي إعطاء الحياة على قانون الأنا». (ص 47)، ولكن ليس الإعطاء ضرورة منطقية أو فرضاً ضرورياً. الاستنتاج الضروري، هو إمكان أو **احتمال** إعطاء الحياة، إذ قد يكون الشخص مصاباً بالعجز الجنسي أو البيولوجي أو بمرض عضال، فلا يستطيع إعطاء الحياة أو الإنجاب. ولكن في السواد الأعظم من البشر، عندما يبلغ أو يكتمل الإنسان، يصبح **باستطاعته** إعطاء الحياة بيولوجياً وطبيعياً. فهل هناك واجب أخلاقي **يحتم** على الفرد أو على كل فرد **إعطاء** الحياة؟ هنا يجيب نصار بصراحة. ليس **إعطاء الحياة** حقاً أو واجباً **مطلقاً** في كل حالة، فهناك حالات، سيتم بحثها لاحقاً، لا يتولد معها هذا الحق أو الواجب. إن «أنا أحيا» تتلازم مع «أنا أريد». الإرادة حرية **مطلقة**، فيمكن أن تختار ما تريد: إما إعطاء الحياة وإما لا. فواجب إعطاء الحياة هو مقولة أخلاقية وليس مقولة منطقية. وأظن أن نصار يميل، وأنا أوافقه تماماً، إلى الاعتقاد بأسبقية وأفضلية اختيار إرادة الحياة. لذا يقول إنه يجب علينا «أن نجرأ على القول، **بصوت عال**: هنا يكمن المعنى، ومن هنا يجب الانطلاق» (التشديد مضاف) (ص 47). ولكن لا يبرز إلى العلن الفرض الأخلاقي على شخص ما يلزمه بقبول الحياة وصنع الحياة إلا في حالات خاصة: كأن تكون، مثلاً، أسرة حاكمة أو غيرها مهددة بالانقراض أو في حالة تهددت البشرية كلها بالاندثار، فعندها لا يجوز مطلقاً عدم اختيار الحياة واستمراريتها، وإن يكن في وسع المرء عدم الاختيار. إن اختيار الحياة موقف يؤكد تواضع الإنسان وتقبله، برضى، نعمة الحياة كهدية من الخالق الأعظم، كما تعبر عن شكر الإنسان لخالقه بالقبول بالاشتراك معه في صناعة الحياة واستمراريتها.

المتعالي الذي تتجه الحياة إليه عبر الـ«أنا» بوصفها «صنيعة وصانعة الحياة؟» هو «المتعالي الأكسيولوجي، أي منظومة القيم الكونية العليا».

يعي نصار أهمية هذا العمل الخلّاق، وجودياً وبيولوجياً وأخلاقياً، ويعزوه «للروح الخلّاق» في الإنسان. ولكنه يعلم جيداً أيضاً أن فعل الخلق الإنساني ليس حقاً مطلقاً، كما أنه ليس واجباً مطلقاً على أي «أنا» فردية. فهناك حالات، صحية مثلاً، لا يجوز معها الخلق الإنساني مطلقاً، ويقع على عاتق المجتمع التدخل لمنعها، حتى ولو شاءت إرادة الفرد الذاتية ذلك. كما أن هناك حالات لا تقود إلى صناعة الحياة، ويذكر نصار منها العجز الجنسي والانحلال (ص 46) والانحراف والتغير والتبدل الجنسي أو الرفض أو الامتناع عن الاشتراك في صناعة الحياة واستمراريتها عن سابق قصد وتصور. فهذه حالات وجدت في المجتمع على مدى التاريخ، ويتفهم نصار وجودها. وليست هي حالات غير معقولة، ما دام أن وجود الحياة نفسها ظهر كاحتمال من ضمن ملايين الاحتمالات، كما يتبين من الخارطة الجينية. وهذه الاحتمالات كلها تزيد الحياة السوية الحاصلة

عظمة وتؤكد روعتها وجماليتها، رغم هشاشتها وظرفيتها، وهذا ما يجعل الحفاظ عليها وعلى استمراريتها عملية دقيقة وصعبة وشائكة. ولا أدَل على ذلك من رهبة عملية الولادة التي تمر بها كل عائلة مع كل مولود جديد. إن معنى المعاني، كما ذكرت سابقاً، بحسب نصار، يتمثل بإرادة الحياة. والتحدي الكبير هو هل يقبل الإنسان هدية الحياة ويسهم في الحفاظ عليها وعلى استمراريتها، أم ينحرها ويرجو انقراضها، كما فعل أبو العلاء المعري؟ لكن من الواضح أن نحر شخص ما لحياته أو حياتها، وربما من الأفضل أن نستخدم كلمة أقل مأسوية من ‹نحر› فنقول ‹هدر›. إن هدر الحياة سدى، من فرد أو مجموعة من الأفراد، لن يقود إلى انقراض البشرية، لأنه يبقى كثر من الناس الذين يؤمنون بأن الحياة نعمة ويهللون لها ويفرحون باستمرارها. كما أن فعل عدم الاشتراك في صناعتها، لا يجدر أن يتم في مأسوية معرّية مفرطة. صحيح أن الحياة لم تهب المعرّي حاسة النظر، ولكنها وهبته موهبة الشعر، وهي من أجمل مواهب الطبيعة. فليس من المناسب أن يرد الإنسان جميل الحياة بسيئة مقيتة. إن الموقف المناسب من الحياة، في نظر نصّار، هو تقبّلها بفرح مع إرادة التسامي والارتفاع بها حتى الكمال، والعيش مع الآخرين وفق القيم الكونية العليا. إن حب الحياة وحب الآخرين هما من هبات الله ونعمه، ويجب تقديم الشكر عنهما.

الشكر، في نظر نصار، كما يبدو لي، لا يأخذ بالضرورة منحى دينياً، وإن تكن هناك أديان كثيرة تشدد عليه، بل يتجلى فلسفياً في إرادة الإنسان قبول الحياة والمحافظة عليها والمشاركة في استمراريتها. وما إرادة الحياة سوى إرادة التعالي والتسامي نحو الله خالق الحياة. ولكن كيف يكون ذلك؟ تبدأ حركة التعالي في الإنسان مع الوعي بأهمية الحياة وروعتها وهشاشتها. ثم تتطور إلى الوعي بالآخرين وأهميتهم في الوجود واستمراريته. «ففي حركة التعالي، لا بد من أن يكون ثمة متعالٍ في الحياة تتجه الـ«أنا» بتعاليها نحوه أو في فضائه، من دون أن يتعين عليها أن تتخلى عن أي مقوم من مقوماتها. فما هو المتعالي الذي تتجه الحياة إليه عبر الـ«أنا» بوصفها صنيعة وصانعة الحياة؟» (ص 29) الجواب هو «المتعالي الأكسيولوجي، أي منظومة القيم الكونية العليا» (ص 29). ويعطي نصار أمثلة على تلك القيم؛ مثل العدل والسلام والمساواة والإبداع والمحبة وما إلى ذلك. ولكن السؤال لا يتوقف عند الحد الأكسيولوجي، ولا بد من أن يتخطاه ليقود إلى السؤال عن **أسس** تلك القيم. فيقول «لا بد في النهاية من **تأسيس** الحياة المبدعة في الـ«أنا» في مطلق الوجود (أو الوجود المطلق أي الله)» (التشديد مضاف) (ص 29). إن الاجابة عن نزعة الإنسان إلى التعالي يجب أن تقود في النهاية إلى بحث الوجود وأصله، وهذا ما يقود إلى نظرية نصار عن وجود الله أو الوجود المطلق، التي سأبحثها لاحقاً. بمعنى آخر، ليس عند نصار أنصاف حلول في الفلسفة. فإذا ما سمح الإنسان لنفسه بالسؤال عن معنى حياته، فلا بد له من طرح أسئلة أخرى حول إرادة الحياة وإرادة التسامي، ومن ثم إلى طرح السؤال حول أصل الحياة ووجود الله.

3 ـ الأبعاد الثلاثة لنظرية الوجود والمعنى

هناك ثلاثة أبعاد في نظرية نصار إلى الوجود متلازمة ظرفياً مع أحادية ثابتة ومطلقة وسرمدية. فما هي هذه الأبعاد؟ يرى نصار أن البعد **الأول** هو «الأنا» أي الفرد والشخص، والبعد **الثاني** هو «النحن» أي المجتمع والبشرية، والبعد **الثالث** هو الله، الوجود المطلق. ويريد نصار أن يقدم نظريته ضمن الوضعية العلمية السائدة، أي ضمن إطار ما يطرحه العلم المعاصر من نظريات. فلن يقدم طرحاً لا يقبله العلم المختص بذلك الطرح. فلن يقول، مثلاً، إن الإنسان أو النوع البشري لم ينشأ ولم يتطور، كما تقول نظرية الخلق، من العدم، بل يقف إلى جانب داروين وأتباعه في علوم الأحياء والبيولوجيا حول هذا الموضوع. ولن يخالف رأي علماء الفيزياء الحديثة كأن يوافق أفلوطين، مثلاً، في نظرية الفيض، كما فعل الفارابي وغيره الكثيرون من فلاسفة القرون الوسطى، بل يقول مع الفيزياء الحديثة أو فيزياء الكوانتم إن العالم نشأ من جراء الانفجار العظيم (Big Bang) لذرة متناهية في الحجم وعظيمة في الكثافة وذات طاقة فائقة القوة. ومن ثم يتنفس الصعداء ويأخذ راحته في تقديم نظريته عن الوجود. فيناقش أبعادها عالمياً، متبادلاً الأفكار ومحاوراً كبار فلاسفة العالم قديماً وحديثاً، ليدفع عن نظريته كل الاعتراضات والاتهامات لتكون متناسقة ومتناغمة، بعيدة من كل تناقض فلسفي أو اعتراض علمي. ويحرص شديد الحرص على تقديمها واضحة كي يفهمها ويستوعبها كل من يسعى إلى ذلك. وإنها، في نظري، نظرية إبداعية، تقف راسخة على أرض فلسفية صلبة، وواضحة في التاريخ الحضاري، وتقدم تفسيراً للوجود متناسقاً ومعقولاً. ويمكن دحضها، أي أنها تقبل احتمال أن تكون خطأ غير صحيحة، إذا لزم الأمر، كما يفترض كارل بوبر عن النظريات العلمية. وهذا جل ما يطلبه العقل الفلسفي لأي نظرية علمية وفلسفية عن الوجود.

لن أثقل على القارئ ببحث نظرية نصار مفصلاً في هذه الدراسة، إذ لا بد للقارئ من أن يقرأ الكتاب ويستفيد من النظريات المطروحة فيه. ولكنني أشير إلى أهمية تحليله لمعنى الحياة المشتق من «أنا أحيا»، الذي يصب في الاختبار الشخصي للإنسان أو تاريخه الشخصي أو خبرته العملية الخاصة. وجوهر الاختبار الشخصي هو الكفاح أو الجهاد من أجل «البقاء والنمو والتقدم» (ص 51). والكفاح لا يكون كفاحاً من أجل الكفاح، بل من أجل تحقيق غاية ما، منها الانبساط والانشراح واللذة وتحقيق الرغائب والميول والأحلام التي يسعى ويطمح إليها الإنسان. وكم أتمنى أن أضع دراسة لنظرية نصار عن الكفاح والميل والرغبة والانبساط في نطاق نظريته للمجتمع والكون والوجود المطلق. كما أترك المجال للقارئ كي يعرف بنفسه تفاصيل رؤية نصار للمجتمع المنفتح وكيف يقوم على مبدأ الوحدة في التنوع ومبدأ حقوق الإنسان وكيف يسمح لكل مكونات المجتمع أن تسعى وتكافح من أجل الارتقاء نحو الكمال والاكتمال والانسجام والسلام من خلال التسامي الأكسيولوجي والقيم الكونية. ولا بد من أن يتابع القارئ الكاتب في محاوراته مع كارل بوبر وتشارلز تيلور وغيرهما في مسألة المجتمع المنفتح، ومع نيتشه عندما يبرهن أن التعالي ليس تعالياً نحو الإنسان الأعلى «الأوبرمانش»، الإنسان المتميّز عن الآخرين بقوته وترفعه وتجبره عليهم، إنما هو نزعة تعالوية نحو القيم الكونية المبنية على **المساواة** بين جميع البشر، تلك

المساواة التي وضعتها الحياة في جبلتهم بمقتضى الطاقة الكونية التي أنزلها الخالق المطلق الوجود في الحياة.

كما يحاور نصار هايدغر وسارتر في معنى الكينونة والماهية والوجود والأنسنة (Socialization) والإنسانوية (Humanism)؛ فيختلف عنهما ويقول بأن الكينونة ليست موجودة هكذا ومتروكة للتوجد (لفعل الدازين)، وفق ترجمة فتحي المسكيني للدازين (ص 230). «إن قوام ماهية الإنسان أن الإنسان أكثر من الإنسان وحده»، وهذا ما يسميه نصار «رهان التوجد» (ص 235). وهذا التوجد يرهن أو يربط «معنى الإنسان بمعنى الكينونة» (ص 236). ويقر هايدغر بهذا الأفق العليوي في الإنسان المرتبط بالكينونة، ولكنه يميز نفسه عن وجودية سارتر التي تربط الإنسان بالكينونة وتحدده بها. هنا يُظهر لنا نصار تفضيله تفسير هايدغر، رغم أنه لا يجده مقنعاً تماماً، وأترك للقارئ المجال للعودة إلى كتاب نصار وفهم موقفه، وبخاصة في الأقسام أو الفقرات من 119 وما يليها إلى 122. وما أود الإشارة إليه هنا، أن ما هو فوقيّ في الإنسان، في نظر نصار، إنما هو نزعة التعالي، التي سبق وتحدثت عنها، وليس هناك أي فعل آخر غير فعل الإيجاد يمكن أن يعبر عن تلك النزعة، رغم أهمية تلك الأفعال: مثل الاندهاش والتساؤل والوعي وغيرها. الفعل الأهم لديه هو الإيجاد. «وذلك لأن الإيجاد إعطاء الوجود، فهو أعظم من كل خاصّية تدل على ارتفاع الإنسان فوق الواقع، أو على ارتفاعه بنفسه نحو واقع جديد» (ص 239 – 240) فكيف يرتبط فعل الإيجاد بالكينونة، وكيف يلزم منه إعادة تحديد معنى الكينونة؟ يربط نصار بعبقرية فذة وضربة فيلسوف متمرس الكينونة **بفعل الإيجاد** ويقول إن الكينونة حصلت أو أتت إلى الوجود بفعل خلق الله، أي بفعل إيجاد الله للعالم، كما سنرى لاحقاً. هكذا يصل نصار إلى الاستنتاج بأن هكذية الكينونة هي من ومرتبطة بهكذية الوجود المطلق. ولا مناص من تقديم تفسير لهكذية الوجود (ص 358). ولا يستقيم التفسير بناء على الصدفة، لأن الصدفة إنما تكون في عالم الكينونة ولا تنطبق على الوجود ذاته. فيجب أن يقوم التفسير على تقديم توضيح لأصل الوجود. ولا يستوي هذا التوضيح إلا مع القول بأن أصل وجود الكون هو الطاقة الكونية المطلقة، أي الله ذو الوجود المطلق. وهذا القول ليس قولاً بسيطاً، وإنما يحمل في طياته عظمة الطاقة الكونية التي أوجدت الوجود العيني. فالوجود ليس متروكاً هكذا «داشر بلا صاحب» للحيرة وللصدفة وللعدمية، كما يتضح من كلام هايدغر والوجودية. إن كينونة الوجود أتت من الله، وبالتالي فإن الكينونة **مملوءة** بالطاقة الكونية. ويجب أن تنعكس معرفة الكون والوجود المطلق في نظرتنا إلى الإنسان ونزعته إلى التعالي، التي هي مركزية في نظرتنا إلى الإنسان والإنسانوية والأنسنة والمجتمع والحضارة والتاريخ الإنساني.

لا يقدم نصار هذه النظريات من دون حجج وأدلة مقنعة. وهو يرى أن البحث عن هذه النظريات ضروري لمقتضيات استكمال معنى الاختبار الشخصي. أي أنه في نظره لا يكون وجود الإنسان على الأرض مكتملاً أو قد بلغ كماله من دون البحث عن تلك القضايا. قد يجاري كثر نصار في دعوته إلى اعتبار معنى الاختبار الشخصي يتضمن السعي لمعرفة أصل الأنا ومعرفة المجتمع الذي تظهر فيه ومعرفة الوجود، وصولاً إلى معرفة وجود الله، تمثلاً بما جرى مع حي بن يقظان، إذ تطورت معرفته لتشمل نفسه والعالم ثم وجود الله. ولكن هناك من يقول إن كبار فلاسفة

القرن العشرين، وبخاصة التحليليون منهم، قد رفضوا إضفاء أهمية فلسفية على السعي لمعرفة معنى الحياة وحتى معرفة معنى حياتي وتسخيف البحث عن أصل الوجود. فمن يكون هذا الذي يتجرأ على طرح مخالف لسادة الفكر في العالم؟ لا أريد أن أقلل من شأن كبار سادة الفكر في العالم أو من تأثيرهم في الدوائر الدراسية الفلسفية. ولكن في الوقت نفسه، لا أجد من المفيد رمي المولود مع ماء غسيله. فالسؤال الذي يطرحه نصار عن معنى وجودي أنا ومعنى وجود الكون سؤال طبيعي ومعقول. ويجب ألّا يغيب عن ذهننا أن الفلسفة منذ نشأتها وتأسيسها على يد طاليس، الذي كان للمناسبة من مواليد صور الفينيقية ويمكن اعتباره كنصار من الديار اللبنانية المرمية على أطراف الفلسفة، قد دعا إلى اعتبار أصل الوجود والبحث عن ماهية ذلك الأصل. ولا تلغي محاولة سقراط التركيز على الإنسان ونفسه، ضرورة مواصلة عمل طاليس لمعرفة أصل الوجود. وهذا ما يسعى نصار إليه، مضيفاً أن معرفة كهذه هي أساسية بل ضرورية لاستكمال معنى الاختبار الشخصي. من هذا المنطلق، لا مناص من السعي لمعرفة أصل الحياة والوجود للوصول إلى معرفتي الشخصية لمعنى حياتي إلى أعلى درجات كمالها. ولا يغير في صوابية هذا السعي أو يحط من قيمته كون فلاسفة كبار وعلماء عظماء رفضوا الخوض في غماره، لا بل حرموه. كما تجدر الإضافة أن العلاقة بين المفكر والمفكر والفيلسوف والفيلسوف ليست علاقة سيادة، ولم تكن يوماً هكذا، بل علاقة مشاركة في رؤية وتوجه لاكتشاف الحقيقة. ولنا في أرسطو خير شاهد على ذلك. لقد اختلف أرسطو عن معلمه أفلاطون في التعبير عن نظرته إلى العالم والوجود والله، معتبراً أن حبه لمعلمه كبير، ولكن حبه للحقيقة أكبر وأجل. لا يلزم، إذن، من كون نصار فيلسوفاً من لبنان، ذلك البلد الصغير المثقل بجراح الحروب وحراب الطامعين، والبعيد من مراكز الثقل والإبداع في عالم الفكر والعلم والفلسفة، أن يخضع للأوامر أو التوجيهات الفلسفية التي تصدر عن «الأبواب العليا» ويُمنع عن طرح أسئلة مثل: ما معنى حياتي؟ وما معنى أن أكون حياً؟ وبما أختلف عن الأموات؟ وهل لحياتي نفس المعنى، أي هكذا لا شيء وبلا معنى، تماماً كما لو كنت لم أحيا أو لا أحيا؟

الفرد يؤثر في البشرية بحكم كونه مسؤولاً عن استمراريتها. وهذا التأثير ليس بغير ذات أهمية، لأن الانكفاء أو الامتناع أو الرفض عن الاشتراك في دفع هذه الاستمرارية إلى الأمام سيؤثر سلباً في البشرية.

بكل تواضع، أنا أشارك نصار الرأي أنه من المستحب والضروري أن يبحث الإنسان في معنى وجوده. وأعتقد أن الفلسفة تبقى فاشلة وهابطة إذا لم تقد في النهاية إلى بحث معنى وجودي أنا على هذه البسيطة. كما أوافقه في رحلته الاستكشافية الوجودية، من بدايتها إلى نهايتها، إذ كيف لي أن أفهم معنى وجودي كاملاً من دون أن أفهم معنى الحياة التي تتدفق في عروقي؟ وكيف لي أن أفهم هذا المعنى من دون أن أتعجب من سر الحياة وألغازها ورقتها وهشاشتها، ومن دون أن يصيبني الذهول من جراء عجائبية الكون الكبرى، التي تتمثل بكمالية وظائف الحياة المتشابكة مع بعضها البعض في كل مدهش، في كون مذهل؟

أقل ما يجب عليّ فعله هو أن أشكر نصار لصرفه الوقت الطويل في التأمل والتفكير والمطالعة ومن ثم كتابة هذا الكتاب القيّم ونشره. كما أشكره على صرفه حياته في البحث والنشر والتعليم. وأعتقد أني قرأت وفهمت ماذا يقول ويريد أن يقول في هذا الكتاب. وفي رأيي، أن القارئ سيحصد نفعاً عميماً وسيجني فائدة كبيرة منه، وربما أجرى تحولاً كبيراً في حياته. إن نصار قد بلغ ذروة شاهقة من التقدم الفلسفي وأتطلع بشوق إلى المزيد من الدرر الفلسفية تتساقط من قلمه. إن كتاب **النور والمعنى** مفيد للشخص كفرد وشخص، وكفرد في المجتمع، وكفرد في الجنس البشري. يقدم نصار تعليلاً وافياً لكل ناحية من هذه النواحي، وبخاصة في مسألة البشرية والمعنى الإنساني. ورب قائل يقول إن أثر الفرد في نفسه ومجتمعه قد يكون كبيراً ومقنعاً، أما تأثيره في المجتمع البشري ككل، فربما لا وجود له ولا أثر. لا تتأثر البشرية لوجود فرد ما أو لعدم وجوده. يخالف نصار هذا الرأي ويسهم إسهاماً بالغاً في توضيح كيف يؤثر الفرد في البشرية كلها في عصرنا الحالي، وبخاصة مع وجود الإنترنت والوسائط الاجتماعية والإعلامية والاتصالات والتلفون الذكي والمؤسسات العالمية والشركات عابرة القارات والأمم المتحدة وغيرها.

إضافة إلى ذلك، تتضمن نظريته، كما أشرنا من قبل، أن الإنسان الفرد هو صنيع الحياة وصانعها. تقود هذه النظرية إلى الاستنتاج أن الفرد يرفد استمرارية النوع البشري. فالفرد من هذا المنطلق، يؤثر في البشرية بحكم كونه مسؤولاً عن استمراريتها. وهذا التأثير ليس بغير ذات أهمية، لأن الانكفاء أو الامتناع أو الرفض عن الاشتراك في دفع هذه الاستمرارية إلى الأمام سيؤثر سلباً في البشرية، وربما إذا تضافرت جهود مجموعات كبيرة من الأفراد في هذه السلبية على مدى عدة أجيال، تزول البشرية وتنقرض، وإن لم تنقرض، فستتغير تركيبتها العرقية والقومية والاجتماعية. وهذا يدل على مدى أهمية تأثير الفرد بالبشرية أو النوع البشري ككل.

لا يدخل نصار في تفاصيل هذا التأثير وليس مطلوباً منه دخوله. ولكن يجدر في هذا السياق التوقف عند موضوع تأثير الفرد في النوع البشري لأهميته. وأسمح لنفسي بالتأمل قليلاً في هذا الموضوع؛ لظني أنه من أكثر المشاكل العالمية الأبعاد في عصرنا هذا، التي لا تزال دعايات بعض الصناعات الكبرى عابرة القارات، مدعومة من سياسات دعائية عالمية مجهولة الأصول، تقصي عن فهم هذا الموضوع، الذي يشير إليه نصار، ممعنة في عدم التبصر به وبعواقبه. وأنا أول من يعلن مسؤوليته عن الانجرار وراء هذه الدعاية والتأثر بها والدعوة إليها، من دون تمحيصها جيداً. فقد أدخلت في تعليمي الجامعي لمادة العولمة ومشاكلها مشكلة أو ظاهرة تنامي عدد السكان المتزايد في العالم، الذي يهدد البشرية بالويل والثبور وعظائم الأمور، ما لم يتم لجم هذه الظاهرة بالانخراط بالتنظيم الأسري والعمل لخفض معدلات النمو السكاني. ولكن فاتني أن أنتبه إلى ما ينبه إليه نصار، ألا وهو: ماذا يحل بالبشرية والعالم والحياة عندما تتدنى معدلات النمو لتصل إلى الهدف المطموح إليه، أي إلى توقف النمو عند الصفر؟ أي عندما لا يعود هناك نمو. والعذر المشاع أو الحجة المعلنة أن طاقة الأرض الاستيعابية لا تتحمل أكثر كثيراً مما وصل إليه عدد سكان الأرض. وأحد الاستنتاجات التي يصل إليها نصار، كما يبدو لي، تدعو إلى إعادة النظر في هذه الفرضية. وأظن أن إعادة النظر والتدقيق العلمي بهذه الفرضية أمر لا مفر منه في النهاية. فالدعاية الهائلة المرغّبة في هذا النوع من التنظيم الأسري مع ما يواكبه من تجميل

للحياة الاستهلاكية المفرطة، أو كما يسميها نصار «الاستهلاكية المتغوّلة» (ص 43)؛ تجعل من إعادة دراسة هذه الفرضية حاجة ملحة. ولنأخذ مثلاً سريعاً عن معدلات النمو في أوروبا وكثير من البلدان الغربية. فقد وصلت من الآن إلى هذا المعدل القريب من الصفر، ولمّا يمضِ عليها أكثر من ثلاثة أجيال بعد الحرب العالمية الثانية، ناهيك بما قد يحدث لها عند بلوغ الجيل السادس أو السابع الذي يحدده نصار بنقطة الخطر (ص 46). وها هي الآن تعاني نقصاً في مجمل مستوياتها الحياتية تقريباً، وأظهره في مجال التعليم الجامعي الذي لا يمكن أن يحيا ويتنفس من دون رفد من المجتمعات ذات النمو الطبيعي والتاريخي وتسمى «العالم الثالث» تكرّماً. ناهيك بمختلف الصناعات والزراعات وغيرها. فماذا سيصبح مصيرها عندما تتدنى مستويات النمو السكاني في **العالم الثالث** أيضاً إلى معدل الصفر، العلامة المميزة للنجاح في إصابة هدف النمو السكاني في الصميم؟ لا تفوت نصار ملاحظة هذه المشكلة وأظن أنه يقول ضمنياً إن الحل موجود في أذهان عباقرة العالم وسياسييه الأشداء الذين يوجهون جهود الأبحاث العلمية وتطويرها نحو تقليص عدد سكان البشرية، الذين هم خليقة الله الكلي المعرفة مبدع الأكوان، لزيادة صناعة الإنسان الآلي والروبوتات وصناعة الإنسان الاصطناعي وصناعة الإنسان والحيوان والنبات المعدل جينياً. يندفع العلماء وراء «كمالهم» العلمي ويسعى السياسيّون وراء المناصب «العليا» ويحلم مديرو شركات عابرة القارات بالثروات الطائلة، فيتم تركيز الجهود على تطوير تلك الصناعات وقيادة العالم إلى حيث لا يعلمون أو لربما **يعلمون**. فالسؤال الطبيعي في نظره هو: إلى أين يسعى التطوير العلمي والطموح السياسي والتكنولوجي في العالم؟

لا أريد أن يأخذ المتلقي فكرة خاطئة في هذا المجال ويظن أن نصار هو ضد التطور العلمي وتطور التكنولوجيا واستخدامها في تقدم المجتمع نحو الرفاهية والراحة وإعادة الصحة للإنسان وتطويل عمره، أو أنه لا تهمه مشكلة التنامي المتزايد للسكان في العالم. ولكنني أعتقد أنه يريد أن يدق ناقوس الخطر لتوخي الحذر في الاندفاع نحو هذا التقدم، وبخاصة أن ذلك الاندفاع يتعلق بمسألة مهمة جداً، ألا وهي استمرارية الحياة نفسها. وما علينا سوى أن نتذكر أن برتراند راسل قد وجّه صرخته الشهيرة المماثلة: «تذكر إنسانيتك وانسَ كل شيء آخر» إبان الأزمة الكوبية، حينما كانت تهدد العالم حرب نووية ثالثة مدمرة. فعندما تصل الأمور إلى النيل من استمرارية البشرية، فكل شيء آخر أو رابطة أخرى تصبح ثانوية. لهذا يربط نصار مسألة التقدم العلمي في هذا المجال بالسياسة العالمية وحسن تسديدها لخدمة البشرية. إن التطور في صناعة السلاح المدمر وإنتاج أنواع فتاكة من أسلحة الدمار الشامل يجب أن يضع الخوف من زوال البشرية وانقراضها أو العودة بها إلى عصورها الغابرة في أعلى مستوى من أولويات السياسة العالمية. وهذا التخوف هو واحد من المواضيع المهمة والجريئة التي يثيرها نصار ويقدم لها الأجوبة المناسبة في كتابه **النور والمعنى**.

لن أبحث في إجابته عن تلك الأسئلة المتعددة التي يمكن طرحها حول أهداف العلم والبحث العلمي والسياسة الدولية. فهو يدعو القارئ إلى التأمل فيها، وخير ما فعل. ولكني أشير في هذا السياق المتعلق بإعادة النظر والتدقيق جيداً بأهداف السياسة العالمية، إلى دعوته إلى إعادة قراءة سقراط في ضوء بحثه عن معرفة الذات. ففي خلال محاورة سقراط لتلميذه الشاب القيبيادس

المندفع بطموح سياسي جامح، معتمداً على مال أهله وجاههم وسطوتهم في المجتمع إلى الوصول إلى الحكم، يسأله سقراط: هل اهتممت بنفسك بما فيه الكفاية؟ هل حضّرت نفسك جيداً لهذه المهمة؟ هل أصبحت إنساناً يعيش كمال إنسانيته؟ هل تعرف ما هو كمال الإنسانية؟ هل خبرتك في الحياة أو اختبارك الشخصي للحياة كافٍ لقيادة الآخرين لاكتشاف المعنى الحقيقي الخاص بهم؟ ويقول نصار في هذا المجال: «يقودنا النظر في الاختبار الشخصي لمعنى الحياة، على أساس مبادئ الجهاد المتواصل والانتظام الوظائفي والانبساط إلى ما يمكن تسميته سياسة المعنى. ونقصد من خلال هذه التسمية استعادة المفهوم السقراطي للاهتمام بالذات وإعادة بنائه في إطار إشكالية المعنى كما ترتسم في بحثنا هذا» (ص 61).

لا يمكن فهم الاهتمام بالذات من دون فهم معنى الاختبار الشخصي للحياة ومعنى الحياة ومصدرها واستمراريتها. فكيف يمكن فهم الحياة وخصبها وعظمة خالقها من لا يختبر مثلاً فرح **إعطاء** الحياة لفلذة من كبده أو **إيجاد** أو اكتشاف أو إبداع ما له قيمة عظيمة خالدة تفيد المجتمع الإنساني وتزيده منعة، وتسمو به حضارة، وتزينه جمالاً وسلاماً؟ وتأمل نصار في هذا المجال رائع وربما فريد. فهو لا يتحدث من منطلق قومي، ولا من منطلق طبقي، ولا من منطلق ليبرالي أو اشتراكي أو فئوي، بل من منطلق المحافظة على الجنس البشري بأكمله، وحق أفراده بالتمتع بالحياة التي وهبهم إياها الخالق، من دون الخوف من الاندثار والعيش مهددين في كل لحظة بحرب عالمية ثالثة، أو بإنتاج مخلوقات معدلة جينياً أو آليات أو جرثوميات لا يمكن التكهن بمدى تأثيرها أو ضررها على البشرية.

4 ـ نظرة جديدة إلى مسألة الخلق

أترك للقارئ المجال هنا كي يسترشد بكتاب نصار ليعرف المزيد عن سياسة المعنى وسياسة المجتمع الإنساني التي يتحدث عنها المؤلف في كتابه بإسهاب. ولكن قبل الختام، أود أن أقول كلمة عن نظرية نصار في الخلق لريادتها وشدة أهميتها. يعتقد نصار أن الله هو خالق الوجود أو العالم. ولكنه لا يريد لاعتقاده هذا أن يتناقض مع ما تتمخض عنه عبقريات العلوم الوضعية الحديثة، ولا يرضى لنظريته في الخلق أن تتضارب مع تفسير الفيزياء الحديثة أو فيزياء الكوانتم لتكوين العالم. وتقول هذه الفيزياء، كما ذكرت سابقاً، إن العالم تكوّن، ليس كما تقول نظريات أو تعاليم دينية ضاربة في القدم، بطريقة خلق الله له من العدم، بل نتيجة الانفجار العظيم الذي تولّدت منه الكواكب والمجرّات والأكوان كلها. ويقف علم الفيزياء عند هذا الحد ويكتفي. وما إن يتكلم أكثر من ذلك، كما فعل ستيفن هوكنغ، حتى يرتمي في أحضان الفلسفة التي تتأمل في هذا الوجود وتثير مسألة سبب وجود الكون وأصله. ولا سبيل إلى معرفة رأي نصار في هذا الصدد من دون العودة إلى كتابه. وأجمل ما في الكتاب في نظري، على جمالية كل فصل وكل قسم أو فقرة منه، إنما ذلك الفصل الذي يحمل عنوان «الأفق الميتافيزيقي والمطلق». ولا يمكننا فهم مدى ريادية نظرية تصار للخلق، الذي يتجرأ على طرحها خلافاً للعديد من الفلاسفة الكبار، معاصرين وسابقين، من دون فهم طرحه أو مفهومه «للأفق الميتافيزيقي».

لا يسعنا أن نتطرق بالتفصيل إلى هذا المفهوم، بل نكتفي بإلقاء الضوء عليه حتى يتسنى لنا إدراك مدى أهمية تلك النظرية. يختلف الأفق الميتافيزيقي عن بقية الآفاق المستخدمة في اللغة. فالأفق الميتافيزيقي يحيط بالإنسان «من جميع الجوانب والجهات، تجعله بالطبع متميزاً تمام التميز عن أي أفق آخر في حياتنا، الفردية أو الجماعية، كالأفق الأرضي أو الأفق الفلكي، أو الأفق البيولوجي، أو الأفق النفسي، أو الأفق المهني، أو الأفق السياسي، أو الأفق الاقتصادي، أو سوى ذلك» (ص 297). يتميز كل أفق من هذه الآفاق بنسبيته، إذ يختلف من شخص إلى آخر، وبتجدده، إذ كلما اقتربنا منه، يتولد أفق آخر بعده، إلى أن ينعدم الأفق تماماً ببلوغ الشخص درجة الكمال في المعرفة في ذلك الأفق، وبالتالي لا يعود للأفق أي وجود أو معنى. ولكن الأفق الميتافيزيقي يتصف بصفات بعيدة كل البعد عن الزمان والمكان والمشهدية: كالأقصوية واللغزية والجاذبية. التعاقب هو سمة من سمات الآفاق التي تحدث في حقول الوجود المختلفة ومشاهدها فقط، بينما أقصوية الأفق الميتافيزيقي وفرادته لا تنتمي إلى حقول الوجود، وإنما إلى «الوجود بالذات» (ص 306). ويقود البحث عن آفاق الحقول المختلفة للوجود إلى الانتقال إلى بحث الأفق الميتافيزيقي عن الوجود بعينه. وليس هذا الانتقال إلزامياً، أي لا يحدث ضرورة مع كل «أنا» أو كل إنسان. إذ هناك من لا يود الانشغال بغير آفاق الحقول المختلفة للوجود. ولكن التفكير الميتافيزيقي يفضح هذا التقصير، معتبراً «أن مشهدية الوجود لا تعطيه أجوبة شافية عن أسئلة لا يمكنه ردها» (ص 307). أسئلة تتعلق بالوجود بالذات: ما هو؟ ما العدم؟ وما العلاقة بين الوجود بالذات وبين الموجودات وسواها من أسئلة؟ (ص 307). هنا تظهر اللغزية والجاذبية في الأفق الميتافيزيقي. لا يمكن للإنسان رد اندفاعه لطرح الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالوجود، رغم اللغزية المفرطة المحيطة بالحواجب التي تمنع وصول الإنسان إلى أجوبة نهائية وواضحة.

لقد أثار إيمانويل كانط هذه المسألة بالذات، مشيراً إلى أن العقل البشري محكوم بطبيعته بطرح أسئلة مثلاً: عن وجود الله والميعاد والحرية لا يستطيع لها رداً، ولكنه في الوقت عينه لا يستطيع الإجابة عنها. ولكن نصار لا يقبل هذه الضدّيّة، مع أنه يتفهم دوافعها. فيتساءل قائلاً: «هل من المعقول حقاً أن تكون جاذبية الأفق الميتافيزيقي متلازمة مع حجابيّة مطلقة حول مضمونه؟ وهل العقل خالٍ تماماً من أي قدرة على مقاربة منهجية لأسئلة لا يمكن ردّها؟ هل يستحيل مطلقاً أن نفتح ثغرة في سرية الشيء الميتافيزيقي؟ وما معنى أن يكون العقل قادراً على طرح أسئلة ميتافيزيقية وأن يكون عاجزاً عجزاً كاملاً عن الاجابة عنها، وأن يصر على طرحها مع عجزه عن حلها؟» (ص 309). تأتي إجابة نصار واضحة وفي غاية الدقة. فهو لا يريد أن يثير مسألة قدرة العقل من منظار كانطي عام. ولكنه يود إثارة نفس الأسئلة من منظار الاختبار الشخصي أو التجربة أو الخبرة الشخصية لمعنى الوجود عند كل إنسان ويربطه بالأفق الميتافيزيقي. وهكذا يصبح البحث عن معنى وجودي ناقصاً وغير تام ما لم يقترن بالبحث عن وجودي على مستوى الأفق الميتافيزيقي الذي هو أقصى الآفاق. الأفق الميتافيزيقي ينأى عن كل الحقول النفعية المتعلقة بوجودي وكفاحي ككائن اجتماعي يهمه أن يحيا ويعيش.

على هذا المستوى، يجب أن أطرح أسئلة عن وجودي بذاته ووجود الكون بذاته. ولا يمكنني أن أجيب عن هذه الأسئلة من دون الإجابة عن أصل الوجود بذاته. وهذا يعني أن الاختبار

الشخصي مرتبط ضرورة بالأفق الميتافيزيقي الذي يثير السؤال الأقصى أهمية ألا وهو السؤال عن وجود الله. يقدم نصار نظريته في الخلق، قائلاً إن الوجود لم يكن بالصدفة ولا من العدم. «إن إيجاد الوجود المطلق للوجود المتعين إنما هو إيجاد **من ذاته** (التشديد مضاف). وذلك هو الخلق الميتافيزيقي الفائق إطلاقاً. إنه خلق، لأن الخلق إيجاد من الذات، كإيجاد الفكر للفكرة، قبل أن يدل على إيجاد أشياء متميزة بعظمتها المدهشة، وهو ميتافيزيقي فائق إطلاقاً، لأن الموجد هو المطلق بالذات» (ص 355).

إن مهمة تعليل وجود الكون ترجع إلى الفلسفة، ونظرية نصار تقول إن الله هو ذلك الوجود المطلق وهو خالق الكون من ذاته. وبما أن العلم الآن يقول إن الكون طاقة، فإن تلك الطاقة أتت من الله الوجود المطلق أو الطاقة المطلقة. الكون جزء من طاقة الله فقط. إنه هبة من الله. وبالتالي لا يحل الله في الكون، كما تقول نظرية الحلولية، ولا يكون تاريخ الكون تأريخاً لوجود الله، كما تقول بعض المذاهب الدينية والفلسفية. وهنا يطرح نصار السؤال الطبيعي الذي يجول في ذهن كل قارئ: «كيف يمد الوجود المطلق الموجودات المتعينة (أي الكون) بالوجود الذي لها؟» (ص 353) وإجابته واضحة. «السبيل الوحيد المتاح لنا من أجل أن نلمح لمحاً ما وراء الحجاب هو تحليل فعل الإيجاد» (ص 353). فعقلنا وأدوات الإنسان المعرفية عاجزة عن المعرفة الكاملة، ولهذا يجب أن نكتفي بالافتراضات والاقتراحات. وبهذا يرد على كانط، قائلاً إن هناك قدراً كبيراً من الحجابيّة، ولكنها ليست حجابية مطلقة.

«سياسة التفريد تقوم على تقطيع الأوصال بين الأفراد تقطيعاً شيطانياً يهدف إلى جعلهم أفراداً منعزلين مستوحشين، تحكم علاقاتهم اعتبارات براغماتيكية محضة، مترجحة بين الحيلة والعنف».

إن جاذبية الأسئلة الميتافيزيقية التي يطرحها الإنسان على مستوى الأفق الميتافيزيقي لا تبقى دونما إجابة. يمكن العقل البشري أن يصل إلى إجابات غير كاملة، ولكنها إجابات، وليس هذا بالشيء اليسير. إن تحليل نصار لفعل الإيجاد إنما هو خير دليل على قدرة العقل تلك، وهو تحليل فلسفي منسجم، رغم أن صحة ذلك التحليل لا يمكن إثباتها علمياً أو برهانياً. ولكنه مقارنة بالمعارف الثابتة والمتداولة في التراث التاريخي المتجلي في المعارف العلمية والفلسفية والدينية عن الله والكون، ولكنه لا يتناقض معها أيضاً. وما دام تفسير نصار لا يتناقض أو يتضارب مع نفسه ولا مع تلك المعارف ومشتقاتها، فإن حظ نظريته من الصحة والقبول عال جداً. فهي مبنية على فيزياء الكوانتم ولا تقدم أي تفسير للكون وأصله متناقض معها. كما لا تتناقض مع ذاتها فلسفياً ولا تتنكر لوجود الله دينياً. إن مبدع الكون هو الله، وعظمة قدرته وطاقته لا يحدها عقل إنسان. وهي أصل وسبب إبداع الطاقة الكونية وعظمتها. والجميل في هذه النظرية شرطان لا مفر منهما: **أولهما**، لا يمكن للإنسان أن يبلغ كماله من دون أن يتسامى ويشترك مع الله والكون والخليقة في صنع الحياة واستمراريتها، و**ثانيهما** أن يجعل الإنسان الوعي بهذه الحقيقة جزءاً معرفياً أو فلسفياً من خبرته الشخصية.

يضع الشرط الثاني الذي يدعو إلى تعظيم دور الفلسفة والنقد الفلسفي في موقع التضارب مع النظرة المادية السائدة في الجامعات في أنحاء متعددة من العالم، التي تدعو إلى تقليص لا بل تغييب دور الفلسفة وربما إخراجها من البرامج الجامعية، إما لعدم أهميتها المادية أو لعدم جدواها الاقتصادية أو خوفاً من تأثيرها السلبي اجتماعياً. إنني أوافق نصار في وجهة نظره هذه، مؤكداً أن الفلسفة تؤدي دوراً عظيماً جداً في تسامي أو رفع مستوى الخبرة الذاتية للإنسان. ولا أجد كسباً كبيراً في إجراء مسح ميداني أو دراسات علمية لتحديد منافع دراسة الفلسفة في التعليم العالي أو الجامعي، لأن نصار يضع نموذجاً لإدخال الفلسفة في البرامج التعليمية المهتمة ببناء **شخصية** الفرد وتنمية **اختباره الشخصي** أو **خبرته الشخصية**، اشتقه من نظرياته في الخلق والوجود والحياة والإنسان. وبالتالي لا يحتاج إلى دراسات إضافية، اجتماعية وغيرها، **لإثبات** مقولته بضرورة تعليم الفلسفة وأهميتها في الحياة الشخصية.

من يلق نظرة على الكثير من الأجيال المتخرّجة حديثاً في جامعاتنا، وغيرها من النشء عامة، يصدمه انشغالها المتطرف بالحرية الفردية، والانكفاء المغالي على الذاتية، والتركيز القاتل على الجسد.

من يتبصر في نظرية نصار هذه، لا بد من أن يتساءل عمّا يحصل في الخبرة الشخصية، في نفوس وعقول الكثير من الطلبة الذين تخرجهم هذه الجامعات التربوية العالمية أو حتى المدارس عموماً؟ إن هناك ظاهرة واسعة الانتشار في دول كثيرة من العالم، ولا أظن أن علماء الاجتماع بغفلة عنها. وربما ظهرت نتيجة تقليص دور الفلسفة وتغييبها عن متطلبات التعليم الجامعي العالي، أسوأ كثيراً من التخوف من إبقائها في البرامج الجامعية. فتغييب التعليم الفلسفي، وبخاصة الفلسفة التي يحدد أبعادها نصار، عن البرامج الدراسية، قد يكون من الأسباب الهامة لضياع الفرد وانعدام الأفق أمامه وانعدام الثقة بنفسه وحرمانه عدم التبصر بنزعة التسامي الموهوبة له من الله.

لا تفوت نصار ملاحظة هذه الظاهرة، فيفرد لها تحليلاً مهماً يتحدث فيه عن «سياسة التفريد التي تقوم على تقطيع الأوصال بين الأفراد تقطيعاً شيطانياً يهدف إلى جعلهم أفراداً **منعزلين مستوحشين**، تحكم علاقاتهم اعتبارات براغماتيكية محضة، مترجحة بين الحيلة والعنف» (التشديد مضاف) (ص 108). إن من يلق نظرة على الكثير من الأجيال المتخرّجة حديثاً في جامعاتنا، وغيرها من النشء عامة، يصدمه انشغالها المتطرف بالحرية الفردية، والانكفاء المغالي على الذاتية، والتركيز القاتل على الجسد، والعمل على إعادة رسمه وتشكيله وهندسته بتابوهات أسطورية وحتى بعمليات جراحية لا نهاية لها. فهل يكون مستبعداً أن يقود الاندفاع المتزايد وراء النفع المادي والانسجام الاقتصادي والطلب الوظائفي من الأسباب الأساسية التي تسهم في إنتاج أفراد تخاف الحياة، وترتعد من مجرد التفكير في الاشتراك في صناعة الحياة ودعم استمرايتها، الذي يسميه نصار مكمن المعنى من الوجود الإنساني؟

إنني اعتبر أن مهمة دراسة كتاب فلسفي تتمحور حول إرشاد القارئ المهتم إلى مشاكل عالجها المؤلف ووجدها خطيرة، والتعليق عليها، مشيراً إلى بعض أهم النواحي الإيجابية والإبداعية أو الابتكارية في الكتاب، من دون إغفال الإشارة إلى نواقص أو هفوات، إن وجدت. لقد عالجت أعلاه أهم تلك المسائل الفلسفية في نظري والتي عالجها المؤلف بجدٍّ وبراعة وابتكارية في كتابه **النور والمعنى**. وفي ما يلي سأتحدث عن أسلوب نصار الفريد، ولكن من دون إسهاب، تاركاً مجالاً أمام القارئ كي يكتشف أبعاد ذلك الأسلوب وجماليته بنفسه. لذلك سأكتفي بالإشادة بأسلوب نصار العقلاني الواضح والسهل والجميل. ويظهر الجمال في طريقة المؤلف التحليلية والتفسيرية والتعليلية والتأصيلية كما في طريقته في المحاججة والحوار واستخدام الأدلة ببراعة ولباقة منطقية فائقة.

يمتلك نصار ناصية دفة اللغة العربية، فيبحر بها بمهارة فائقة ويثبت مطواعيتها للتعبير عن أدق المسائل الفلسفية وأكثرها تجريداً. ويجيد الاشتقاقات اللغوية والفلسفية المناسبة والمبتكرة للتعبير عن أفكاره بدقة ووضوح وسهولة. فتتدفق التعابير الفلسفية من قلمه كأنها شلالات تتدفق من قلب جبال لبنان الشمّاء فتسقي الحدائق الفلسفية، التي أصابها الذبول منذ ابن باجة وابن طفيل وابن رشد وابن سينا والفارابي والغزالي وسواهم من عباقرة تاريخنا الفلسفي. وبهذا يؤكد للملأ أهلية اللغة العربية وجدارتها لمواكبة كل المدارس الفلسفية قديمة وحديثة تعليماً وابتكاراً. ويمتاز أسلوبه بسمة أخرى، ألا وهي التسلسل المنطقي في بناء وتقديم أفكاره. فلا يضع فكرة إلا إذا كان من الواجب لها أن تكون في ذلك المكان بالذات، أي أنها تستحق أن تكون في ذلك المكان، كما يجب أن تكون ملازمة لما سبقها وما تبعها. ويضع كل فكرة في فقرة أو قسم مرقم بالتسلسل. ويفصل الأفكار إلى فصول وأجزاء متلازمة ومتتابعة منطقياً. فيأتي الكتاب وحدة منطقية كما لو كان كتاب منطق أو رياضيات أو هندسة. وأشبِّه كتاب **النور والمعنى** بشجرة وارفة الظلال تقع على مكان عال، تتدلى منها الأفكار كثمار فكرية شهية منيرة تضيء طريق من يسعى إليها. وليست الكلمات والجمل التي يستخدمها نصار هي مجرد أحرف تتشابك مع بعضها لتتوافق مع معاني القواميس والمعاجم، وإنما هي أزهار بألوان مختلفة وباقات من نور تختزن في داخلها طاقات مجسدة للطاقة الكونية العظمى. فالقارئ الواعي لا يقرأ مجرد كلمات وجمل كما في الكتب الأخرى، بل يتمثلها أفكاراً ونظريات وتأملات تختزن في ثناياها من الطاقة الكونية ما يكفي لإزالة تشنُّجه الوجودي وتساؤلاته الفلسفية ويقود إلى انبساطه الكوني، فيتقوى ويتغذى بها، فتنمو قواه الفكرية وتتعاظم مداركه، تماماً كما تغذي الفاكهة والثمار الشهية والطيبة، التي تختزن طاقة الشمس ونورها، الجسد وقواه. إن في الكتاب طاقة فكرية تختزن عصارة تفكير نصار الطويل وتأمله وتفكره. فعندما نقرأ الكتاب، يستحيل علينا ألا نتأثر بتلك الأفكار ونستفيد منها، فتنمي اختبارنا الشخصي أو خبرتنا العملية، وهو أحد الشرطين اللذين تحدثت عنهما سابقاً.

ولا أريد أن أنهي هذه الدراسة من دون الإشارة إلى الطريقة التي قدم فيها نصار حلاً فلسفياً وعلمياً مقنعاً لمسألة العلاقة بين المادة والروح أو العقل، اشتقه من نظريته في الطاقة الكونية والوجود المطلق. يدرس كل طلبة الفلسفة منذ نعومة أظافرهم مشكلة المادة والروح والثنائية بين الجسد والعقل التي تعود إلى العهود الأولى من التفكير والتأمل الفلسفي. وتتنازع

مدرستان رئيسيتان تفسير المادة والروح، هما: المادية والروحية أو العقلانية. ولا يزال الجدل قائماً منذ القديم حول أسبقية المادة أم أسبقية الروح. ولكن في القرن الماضي، ظهرت محاولات جديدة، متأثرة بالتقدم العلمي في مجالَي فيزياء الكوانتم وعلم النفس، تدعو إلى حيادية يمكن إرجاع المادة والعقل أو الروح إليها. وقدم برتراند راسل نسخة من هذه الأحادية أسماها الأحايدة المحادية التي زعم فيها أن المادة والروح أو العقل يمكن تركيبهما منطقياً من شيء محايد ليس هو مادة ولا روحاً. ونصار يتوصل إلى حل مشابه لهذه الثنائية، قائلاً إنه ليس من الحكمة **ترجيع** المادة إلى العقل أو العقل إلى المادة، ما دام كلٌّ منهما هو نوع من الطاقة الكونية. فالإنسان في نظر نصار يتكون من ثلاثة أنواع من الطاقة: الطاقة الفيزيائية ـ الكيميائية، وأفضل تسميتها «الطاقة المحرّكة»، تتعلق بالجسد ووظائفه كالقلب والدورة الدموية وسواها، والطاقة البيولوجية، وأسميها «الطاقة المنمّية أو التنموية»، المتعلقة بالميول والشهوات والرغائب، والطاقة الروحية الخلاقة أو الطاقة الفكرية التي تتعلق بالعقل وأدواته. وليست الطاقة الواحدة مصدراً أو نتاجاً للطاقة أو الطاقات الأخرى ليمكن إرجاع الواحدة إلى الأخرى. «وإنما الكل مصدره الطاقة الكونية، بمقدار ما هي ظاهرة لنا، ومتحققة بظهورها على مبدأ الانبثاق... فما دمنا لا نعرف ما هي، في نهاية النهايات، حقيقة المادة، ولا نعرف أيضاً ما هي، في نهاية النهايات، حقيقة الروح، فليس من اللامعقول أن نرجع بالكل إلى الطاقة الكونية من دون إصرار تعسفي على ترجيع أنواعها الأصيلة إلى نوع واحد منها، حيث إن وحدة تلك الأنواع مكفولة في وحدة الطاقة الكونية وليس في واحد من أنواعها» (ص 377).

وهكذا يجد نصار حلاً لمسألة العلاقة بين المادة والروح وتفسيراً علمياً للمادة والروح أو العقل؛ فيرجع كل طاقة في الإنسان إلى مصدرها الأول الذي هو الطاقة الكونية التي هي الوجود المطلق أي الله مصدر كل طاقة في الكون. الله هو الطاقة الأحادية السرمدية. لقد كان الله تعالى وليس معه شيء ثم خلق الكون من ذاته. ومع وجود الكون بدأ الزمان، الذي سينتهي بانتهاء الكون، إذا ما انتهى. أما في ما يخص الاختبار الشخصي، فقد يحدث مثلاً أن تطغى الطاقة المادية أو القيم المادية على الوعي التجاوزي والروح الخلاق في الطاقة الروحية عند فرد ما أو جماعة ما أو في عصر ما فتصبح الطاقة الروحية خاضعة «بمكوناتها الفكرية والشعورية والإدارية للطاقة المادية بمكوناتها الفيزيائية والبيولوجية والاقتصادية. أليس تأليه المال كافياً للدلالة على تلك التحولات؟» (ص 394).

لا يعتقد نصار أن هذا الطغيان المادي سيدوم في النهاية، لأن الصراع الأساسي في الاختبار الشخصي لمعنى الحياة إنما أساسه في الروح الإنسانية بين الروح الخلّاق وروح الجبروت. ولكن في النهاية، كما أشرت سابقاً، سينتصر الروح الخلاق المتمثل بسعي الإنسان وكفاحه للوصول إلى الكمال الإنساني المتسامي أكسيولوجياً بالقيم الكونية العليا. فإذا كان لا بد من اتخاذ موقف من المادة والروح أو بين روح الجبروت والروح الخلّاق، فنصار لا يتركنا نخمن موقفه: فهو مع الأمل على رؤوس السطوح. النصر هو للروح الخلّاق الذي يمثل الطاقة الكونية الابداعية. ولا ننسى أن الكتاب عنوانه: **النور والمعنى: تأملات على ضفاف الأمل**.

5 ـ ومن أين يأتي الأمل؟

من يود سماع كلمة نقد مني عن الكتاب، فلن أحرمه تلك اللذة على قلتها. تمنيت لو أن في الكتاب فهرساً للأعلام والمفردات يسهّل عملية الرجوع إلى موضوعاته، ولكن من السهل تفادي هذه الحاجة في طبعات قادمة. وأود التعليق على ميل نصار المحيِّر إلى كفة الأمل، ورغبته في الجلوس على ضفاف الأمل. فأسأل: من أين يأتي هذا الأمل؟ فالعالم لم يكن يوماً سوى مسرح، على الأقل، لساسة يفتحون عليه جبهات لا تحصى لتمزيقه! وسقراط نفسه ذهب ضحية هذه العربدة السياسية. إن القيبيادس أحب أن يسمع مواعظ سقراط، ولكن من دون أن يغير في مفهومه للعدالة البتّة. يود سقراط أن يكون السياسي عادلاً. ويسطرّ أفلاطون تلميذه آلاف الصفحات في حواراته وجمهوريته ليعلم أن العدالة تعطي لكل ذي حق حقه وتعامل الناس بالتساوي. ولكن لا شيء من ذلك يغير رأي القيبيادس، الذي يلح على أن العدل هو نفع الذات والصديق والقريب، وإيقاع الأذى والضرر بالعدو. أي أن في السياسة، المصلحة الشخصية أو المصلحة القومية هي فوق كل اعتبار.

وفي عالم هذا ديدنه، أين هو موقع الأمل وأين هي ضفافه؟ لقد شهد القرن الماضي حربين عالميتين مدمرتين أودتا بحياة ما يقارب من مئة مليون نسمة، ما عدا الجرحى ومن نزلت بهم إعاقات دائمة والدمار الاقتصادي والخراب الاجتماعي الكاسح. وها هو الشرق الأوسط يعاد رسم خريطته بالحديد والنار، وسط دمار هائل وسقوط آلاف الضحايا وتهجير ملايين البشر. فهل الأمل إذاً **ضعيف** بأن العالم لن يقع قريباً فريسة حرب عالمية ثالثة ربما لا تبقي ولا تذر؟ ظني أنه ما دام الساسة هم أنفسهم، كما كانوا منذ آلاف السنين، ورأيهم في العدالة لم يتغير ومصلحتهم القومية لم تزل فوق كل اعتبار، والسلاح في أيديهم الآن أمضى وأفتك من أي وقت مضى، ما دامت الأمور هكذا، فمن أين للأمل أن يشق طريقه إلى خشبة مسرح التاريخ؟ قد تنشب حرب نووية جديدة تسحق الجنس البشري بأكمله أو جله، إذا ما قيض لحفنة من البشرية حظ البقاء. فعقلي يحرم علي الاستجارة بالأمل، لأنه أشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار. فأتعجب، من ناحية، كيف يركن نصار للأمل؟ ولكن قلبي وإيماني، من ناحية أخرى، يأبيا عليّ إلا أن أشاركه هذا الأمل.

ولا يغربن عن بالنا أن نصار يقول إن الله خلق العالم وإن العقل البشري لا يستطيع إدراك معارف الله وفهم غايته من خلقه للعالم. ولهذا لن يستطيع جبروت الإنسان أن يدمر ما خلقه الله، وهو إلى الآن لم يستطع ذلك منذ بداية التاريخ. ولن يستطيع، لأن هناك الروح الخلاق، الذي يتحدث عنه نصار، يعتمر في نفوس الناس الخيّرين الطيبين الذين يقع على عاتقهم إعادة البناء وسيتابعون صناعة الحياة وبناء الإنسان النزوع نحو التسامي والقيم الكونية، ليبقى حصرمة في أعين القيبيادس وأمثاله. وفي النهاية سيندثر محبو الجبروت والدمار في نيران دمارهم ويحيا السقراطيون في الأمل ومتابعة مسيرة الحياة في التأنسن والتقدم والبناء. ولن يكون مصير الجنس البشري مصير الديناصورات التي انقرضت، لأن في الإنسان ملكة العقل، تلك الطاقة الفكرية التي هي هبة من الطاقة الكونية العظمى، والتي تميزه عن سائر المخلوقات وتتسامى به نحو الكمال والاكتمال □

في تقرير ما بين التسامح والمجتمع التراثي الإسلامي من اتصال

عبد الصمد زهور(*)

باحث في الفلسفة – المغرب.

مقدمة

سنعمل في هذه الدراسة على التنقيب عن إمكان حضور التسامح (Tolérance) داخل القول الفلسفي التراثي العربي الإسلامي، متخذين من أبي الوليد ابن رشد أنموذجاً، وهو فيلسوف ولد في قرطبة سنة 520 هـ، درس فيها الأدب والشريعة والحكمة والطب، إلى أن قدمه الفيلسوف ابن طفيل إلى الخليفة أبي يعقوب يوسف في مراكش، هذا الأخير الذي طلب منه رفع قلق العبارة عن كتب المعلم الأول أرسطو، وقد عني فيلسوفنا بذلك عناية بالغة إلى أن توفي سنة 595 هـ بمراكش، ونقلت رفاته بعد ذلك إلى قرطبة[1].

ألف ابن رشد مصنَّفات عديدة في الفلسفة وغيرها «يبلغ عددها ثمانية وسبعين مصنَّفاً»[2]، من أهمها شروحه لمؤلفات أرسطو، حتى إنه لقب بالشارح، «ويمتاز شرحه بالموضوعية والأمانة»[3]، اشتهر بكتب أخرى مثل **تهافت التهافت** الذي رد فيه على حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، وكتاب **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**. وهذا المصنَّف الأخير هو الذي سنركز عليه القول في هذه الدراسة، لكي نرصد مظاهر وأوجه حضور التسامح في تراثنا من خلاله.

أولاً: التسامح كاحترام لاختلاف طرق بلوغ الحق

ينطلق فيلسوف قرطبة في مصنَّفه **فصل المقال** من سؤال جوهري مفاده: هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح شرعاً أم محظور أم مندوب أم واجب؟ ويجيب قائلاً: إن فعل التفلسف

(*) البريد الإلكتروني: zahoabd@hotmail.fr.

(1) لجنة من الأساتذة، **المرشد في الفلسفة العربية** (بيروت: دار مارون عبود، 1403هـ/1938م)، ص 109.

(2) المصدر نفسه، ص 109.

(3) المصدر نفسه، ص 110.

هو النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، والاعتبار يكون بالعقل، وهو ما دعا الشرع إليه من خلال قوله تعالى ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**﴾[4]، وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلي والشرعي معاً. من ثم يكون النظر في الموجودات الذي هو فعل تفلسف مندوباً إليه شرعاً أو مباحاً[5].

إن فيلسوف قرطبة يشدد على ضرورة الاستفادة والتفاعل مع الآخر المختلف دينياً وثقافياً وعرقياً ولغوياً، من طريق تبني الصحيح من أقواله وتصحيح الخاطئ، والتماس الأعذار له، فكل الصنائع حسبه ليس منها صناعة يقدر أن ينشئها واحد بعينه.

يتضح إذاً منذ البداية أن فيلسوف قرطبة يسعى إلى إقرار مبدأ الحق في الاختلاف المنهجي، وبالتالي الاختلاف الفكري بما هو وجه من أوجه التسامح، فالاعتبار هو «استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه وهذا هو القياس»[6]، والقياس العقلي هو النوع الأكمل من أنواع القياس «المسمى برهاناً»[7]، يستعمله الفيلسوف، في مقابل القياس الفقهي الذي يستعمله الفقيه، وكلاهما لم يكن في الصدر الأول حسب ابن رشد، غير أن هناك من يقول إن القياس العقلي بدعة بذريعة عدم وجوده في الصدر الأول، فحتى القياس الفقهي «استنبط بعد الصدر الأول وليس يقال إنه بدعة»[8].

هكذا يتقرر وجوب «النظر في القياس العقلي وأنواعه كما يجب النظر في القياس الفقهي»[9]، فلا بد من معرفة هذه الأمور لأنها «تنزل من النظر منزلة الآلات في العمل»[10].

إن مجموع المعارك التي دارت بين الفقيه والفيلسوف هي التي تشكل المجال المستهدف من طرف قول ابن رشد، فهو ضد التعصب الفكري الذي كان يتبناه الفلاسفة والفقهاء، وبالتالي فهو صوت من الأصوات المجسّدة والمنادية بالتسامح في التراث العربي ـ الإسلامي، من حيث هو احترام لأفكار الآخرين وطرقهم في الوصول إلى الحقيقة، مع الاعتراف بأن الحقيقة لا يملكها هذا ولا ذاك، وإنما هي حصيلة تعاون وتفاعل بين مختلف الأفكار، وهذا هو التسامح الفكري كما عرفته

(4) **القرآن الكريم**، «سورة الحشر،» الآية 2.

(5) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ 1، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 85 ـ 86.

(6) المصدر نفسه، ص 87.

(7) المصدر نفسه، ص 87.

(8) المصدر نفسه، ص 89.

(9) المصدر نفسه، ص 90.

(10) المصدر نفسه، ص 88.

المرحلة الفلسفية الحديثة، فللفقيه منهجه وأفكاره وللفيلسوف مثل ما للفقيه، وتفاعل أفكارهما هو الكفيل بالكشف عن حقيقة الموجودات من حيث هي دلالة على وجود الواجد.

لقد سعى ابن رشد إلى خلق جو من التواصل، بما هو تراضٍ عقلاني «تقترن فيه الثقافة الديمقراطية بثقافة الاعتراف بالآخر وبالحق في الاختلاف والحوار بين الثقافات المختلفة والتجارب المتعددة التي يجب اعتبارها متكافئة من حيث كونها أجوبة محدودة عن أسئلة عامة ومشتركة»[11]، وهو ما جسدته مختلف المناظرات التي عرفتها الثقافة العربية الإسلامية عموماً.

ثانياً: التسامح احترام للمخالفين لنا في الملة وإعلاء من شأن الحق

يستمر ابن رشد في فصله للمقال في ما بين التسامح والتراث من اتصال، حيث يؤكد أنه إن لم يكن قد ابْتُدئ النظر في أنواع القياس العقلي فينبغي أن يبتدئ أهل زمانه، ولكن بما أن القدماء فحصوا ذلك فينبغي الاستعانة بهم، سواء كان هذا «الغير مشاركاً لنا أو غير مشارك في الملة»[12].

هنا أيضاً ينبغي أن نتوقف هنيهة من أجل فحص أبعاد هذا القول، إن ابن رشد هنا يدعونا إلى أن «نضرب بأيدينا في كتبهم [القدماء]، فننظر في ما قالوه من ذلك، فإذا كان كله صواباً قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه»[13]، ويضيف في مكان آخر «فما كان منها موافقاً للحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم»[14].

يظهر أن فيلسوف قرطبة يشدد على ضرورة الاستفادة والتفاعل مع الآخر المختلف دينياً وثقافياً وعرقياً ولغوياً، من طريق تبني الصحيح من أقواله وتصحيح الخاطئ، والتماس الأعذار له، فكل الصنائع حسبه «ليس منها صناعة يقدر أن ينشئها واحد بعينه، فكيف بصناعة الصنائع وهي الحكمة؟»[15].

هذا يعني ضمنياً أنه يقر بضرورة الالتزام بالتسامح في شكله الديني والثقافي والعرقي واللغوي، بل إنه في هذه الحالة يمارسه قولاً وفعلاً، فهو لم يجعل الاختلاف الثقافي ولا التمايز الديني ولا التباعد التاريخي والمجالي، حاجزاً أمام التواصل والاندماج والتفاعل، بل الأكثر من ذلك نجده يطلب التماس الأعذار لهذا الغير إذا كان مخطئاً، مؤكداً أن الحقيقة تراكمية موزعة بين الناس.

---

(11) عز الدين الخطابي، «في الحاجة إلى عقلانية تواصلية وحجاجية،» في: **رهانات الفلسفة العربية المعاصرة**، تنسيق محمد المصباحي، سلسلة ندوات ومناظرات؛ 165 (الرباط: منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2010)، ص 274.

(12) ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، ص 91.

(13) المصدر نفسه، ص 91.

(14) المصدر نفسه، ص 93.

(15) المصدر نفسه، ص 93.

ثالثاً: التسامح احترام لمن ينشد الحق حتى لو أخطأ

يستمر ابن رشد في تجسيده لمختلف أشكال التسامح، مؤكداً أن النظر في كتب القدماء واجب بالشرع، إذ كان مقصدهم هو مقصد الشرع؛ حيث يقوم هنا بعملية تأصيلية لمفهوم التسامح في الشرع نفسه، مؤكداً أن «من صد الناس عن الباب الذي دعا الشرع منه الناس إلى معرفة الله... فذلك غاية الجهل والبعد عن الله تعالى»[16]، وإن أخطأ واحد وزل نظره فيها، فلا ينبغي منع الآخرين إذا كانوا أهلاً لذلك، ومن يفعل ذلك مثله مثل من «منع العطشى من شرب الماء البارد العذب حتى ماتوا من العطش، لأن قوماً شرقوا به فماتوا، فإن الموت عن الماء بالشرق أمر عارض وعن العطش أمر ذاتي وضروري»[17].

إن خطاب الفلسفة لا يمكن إلا أن يكون خطاب تسامح، فالمعرفة حسب ابن رشد تراكمية، والفلسفة ليست امتلاكاً للحقيقة وإنما هي بحث مستمر عنها، بحيث يشترك فيها القدماء والمتأخرون، الخلف والسلف، الحضارة والأخرى.

إن ابن رشد يؤكد الحق في الاختلاف الفلسفي والفكري، فيمكن أن يؤدي النظر في تلك الكتب إلى الوصول إلى ما هو ضد المجتمع، وذلك لا ينبغي أن يمنعنا من إعادة النظر فيها، لأنه لا تحاسب الجماعة بخطأ الفرد، وإن أخطأ فينبغي تنبيهه إلى الصواب.

إلى هنا يتأكد أن خطاب الفلسفة لا يمكن إلا أن يكون خطاب تسامح، فالمعرفة حسب ابن رشد تراكمية، والفلسفة ليست امتلاكاً للحقيقة وإنما هي بحث مستمر عنها، بحيث يشترك فيها القدماء والمتأخرون، الخلف والسلف، الحضارة والأخرى، من هنا إيمان صاحبنا بالتعددية والاختلاف، ودفاعه عن قيمة التسامح وسعيه إلى ممارستها فعلياً.

هنا يحق لنا أن نقول بتهافت قول أركون الذي يدعي فيه أننا لم نفكر في التسامح عبر تاريخنا، ويؤيد أن «فكرة الحقيقة في العصر الوسيط كانت تفترض أن الإقصاء المتبادل أمر طبيعي، ولم تكن تسمح بتنويع الأدوار واختلاف الآراء وتعايش الأجناس واللغات والمذاهب داخل نفس المدينة الواحدة»[18]، فهو لم ينتبه إلى أنه «يوم كان الإسلام سيد النظرة إلى العالم بلا منازع نشأ اتجاه عقلاني إنساني شاركت فيه عقول نابغة، لم تخشَ من التفكير في الدين، بجرأة لافتة من موقع لاهوتي كالمعتزلة، أو من موقع فلسفي كالفارابي وابن طفيل»[19]، وهو

(16) المصدر نفسه، ص 94.

(17) المصدر نفسه، ص 94.

(18) عز العرب بناني لحكيم، «الفلسفة والإصلاح الديني والرقابة الذاتية،» في: **رهانات الفلسفة العربية المعاصرة**، ص 199.

(19) ناصيف نصار، «العلمانية انتصار للعدل،» في: المصدر نفسه، ص 144.

ما استمر مع ابن رشد الذي جمع القول في الاثنين، وحدد ضوابط الاتصال بينهما داعياً إلى التسامح بأوجهه المختلفة.

لقد أثقل محمد أركون القول، عندما أكد في مصنَّفه **نقد العقل الديني** أن ابن باجه وابن رشد وغيرهما من فلاسفة الإسلام، حاولوا تأسيس عقلانية فلسفية ضداً على العقلانية الفقهية ولكنهم لم يتوفقوا في ذلك، بحكم أن هذه العقلانية «تفترض وجود يقين واحد ينفي كل ما عداه... فإن العقل الفلسفي الحديث يؤمن بنسبية الحقيقة وتعدديتها على عكس السابق»[20].

التأويل هو «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يُخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجاوز من تسمية الشيء بشبيهه أو سببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء».

إن هدف ابن رشد لم يكن هو إقامة هذه العقلانية ضداً على العقلانية الفقهية، بل دعا إلى عملهما معاً على الوصول إلى الحقيقة، فهو يؤاخي بين الحكمة والشريعة، ويؤمن بتراكمية الحقيقة، مثل ما فعل مع علوم القدماء مؤكداً أن استكمالها يتحقق عبر الزمن، أي أن ما كان يبدو حقيقة للقدماء في عهدهم، هو حقيقة نسبية تُغيّر فيها أشياء وتُضاف إليها أشياء.

ابن رشد السمح: حوار الفيلسوف مع الفقيه

بعد هذا ينتقل صاحبنا إلى التشديد على أنه إذا كانت الشريعة حقاً ودعت إلى النظر المؤدي إلى معرفة الحق، فإننا نعلم أن «النظر البرهاني [لا يؤدي] إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يُضاد الحق بل يوافقه ويشهد له»[21]، فالنظر البرهاني إذا قاد إلى المعرفة بشيء ما، فإن هذا الشيء «يكون قد سُكت عنه في الشرع، أو عُرف به، فإن كان مما قد سُكت عنه لا تعارض هنالك، وهو بمنزلة ما سُكت عنه من الأحكام فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي، وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقاً لما أدى إليه البرهان أو مخالفاً، فإن كان موافقاً فلا قول هنالك، وإن كان مخالفاً طُلب تأويله»[22]، والتأويل هو «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يُخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجاوز من تسمية الشيء بشبيهه أو سببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء»[23]، والفقيه يفعل ذلك، والأَولى أن يفعله صاحب البرهان.

---

(20) محمد أركون، **قضايا نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم؟**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الطليعة، 2009)، ص 241.

(21) ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، ص 96.

(22) المصدر نفسه، ص 97.

(23) المصدر نفسه، ص 97.

هكذا يؤكد ابن رشد من جديد ضرورة فسح المجال للتفاعل بين الشريعة والحكمة، وبين المنهج البرهاني والمنهج الفقهي، أي ما بين الفقيه والفيلسوف، اللذين هما من أبرز الشخصيات العالمة في المجتمعات العربية الإسلامية؛ إن تأكيد الاتصال بينهما هو تأكيد لضرورة جعل الفضاء العمومي والفضاء الفكري قابلاً لاحتوائهما معاً، بل وضرورة تعاونهما من أجل الوصول إلى الحقيقة، وهذا لن يكون إلا دعوة إلى التسامح الفكري، فلكل واحد منهما الحق والحق يشهد للحق ولا يُضاده.

هنا يؤسس ابن رشد لضربٍ آخر من ضروب التسامح، وذلك عندما يؤكد أن صاحب التأويل عليه أن يأخذ في الحسبانِ المحددات التي تحكم تأويله، كتسمية الشيء بشبيهه أو نقيضه... إلخ. فهنا دعوة إلى الأمانة العلمية والتاريخية، وعدم جعل معاني هذا الزمان تغلب على معاني ذاك الزمان، فقد يحيد بنا ذلك عن طريق الحقيقة، ويمكن أن نسمي هذا التسامح بتسامح الأجيال.

رابعاً: التسامح كاحترام لاختلاف أفهام الناس وطرق تصديقهم بالحق

يمر ابن رشد بعد هذا إلى تأكيد أن سبب وجود ظاهر وباطن في الشرع هو «اختلاف فطر الناس وتباين قرائحهم في التصديق»[24]، فمنهم الخطابيون ومنهم الجدليون ومنهم البرهانيون، والعامة لا يقبلون البراهين ولا الأقاويل الجدلية لما في تعلمها من عسر، لذلك كانت طرق الشرع في التصديق طرقاً خطابية أساساً، لأن غايته هي تعليم الجميع[25].

لقد أكد ابن رشد أن الشرع يشمل جميع أنواع التصديق، وما كان من هذه الأنحاء قد جاء على شكل مثالات أو كانت مقدماته مشهورة أو مضنونة فيتطرق إليه التأويل، ويأخذه الجمهور على ظاهره، فالناس ثلاثة صنوف: صنف ليس من أهل التأويل، وهم الخطابيون؛ وصنفان من أهل التأويل إما الجدلي وإما البرهاني، وهم الجدليون والبرهانيون، وهذا التأويل الأخير لا ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل، فضلاً عن الجمهور، لأنه مفسد لإيمانهم، ومن يفعل ذلك فهو كافر[26].

إن التصريح بالتأويلات نشأت عنه فرق الكلام في الإسلام حتى كفَّر بعضها بعضاً، فقد ظنوا أن هناك طريقاً واحداً، ولم يقيموا اعتباراً لتعددية طرق الناس في التصديق، وتعددية الطرق الموصلة إلى الحقيقة فأخطأوا مقاصد الشارع وضلوا بذلك وأضلوا[27].

هكذا تبقى الطرق القرآنية حسب ابن رشد أفضل الطرق إلى تعليم الجمهور؛ ففيه وجدت الطرق الثلاثة الموجودة لجميع الناس، والطرق المشتركة لتعليم أكثر الناس، والخاصة، بغية الوصول إلى

(24) المصدر نفسه، ص 98.
(25) المصدر نفسه، ص 116.
(26) المصدر نفسه، ص 118 ـ 119.
(27) المصدر نفسه، ص 121 ـ 123.

السعادة الإنسانية، ومن ثم تكون الحكمة صاحبة الشريعة وأختها الرضيعة، والأذية ممن ينتسب إليها هي أشد الأذية[28].

إن ابن رشد هنا يدافع مرة أخرى عن التسامح الفكري، فأفهام الناس مختلفة، والتعامل معهم بالطريقة نفسها غير سليم، فلكل مقام مقال، والذي يفعل ذلك لا يعدو كونه أحادياً لا يؤمن بالتعددية والاختلاف، حتى إن ابن رشد من كثرة دفاعه عن التسامح المتأصل في الشرع، وصل به الحد إلى تكفير هذا المتعصب، فهو لا يتسامح مع اللامتسامحين وهو نفس ما دعا إليه جون لوك خلال المرحلة الحديثة في رسالته عن التسامح[29].

الناس ثلاثة صنوف: صنف ليس من أهل التأويل، وهم الخطابيون؛ وصنفان من أهل التأويل إما الجدلي وإما البرهاني [...] وهذا التأويل الأخير لا ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل، فضلاً عن الجمهور، لأنه مفسد لإيمانهم.

إن ابن رشد يعطي الأحقية للجميع في المعرفة بالطرق التي تناسب كل واحد منهم، والانزياح عن هذا المقصد لا يؤدي إلا إلى التعصب والتكفير كما حصل مع بعض الفرق الكلامية.

احترام ابن رشد للغزالي واختلافه معه

هؤلاء المتكلمون شكلوا أيضاً دفاعاً عن قيمة التعدد والاختلاف بما هو جوهر التسامح، وهو ما سيدافع عنه ابن رشد خلال فتحه حواراً مع الغزالي؛ فهو يؤكد أنه لا إجماع في المسائل النظرية، قائلاً إن الغزالي نفسه لا يقطع بتكفير من خرق الإجماع، فهو لا يتقرر في النظريات بطريق يقيني على عكس الفقهيات، وهو نفس ما سيؤكده إيمانويل كانط عندما يقول إن الميتافيزيقا لا يمكن أن نصل فيها إلا إلى المتناقضات[30]، من هنا ضرورة مراجعة العلاقة بين الحداثة والحضارة الإسلامية.

لكن رغم أن الغزالي دعا إلى أنه لا تكفير لمن يَخرقُ الإجماع في هذه القضايا، إلا أنه تناقض في بعض الأحيان مع نفسه، حيث كفَّر الفلاسفة في قضايا علم الله بالجزئيات والمعاد وقدم العالم، وتكفيره هذا مسألة فيها نظر، فتلك القضايا لا يمكن أن يكون حولها إجماع، ولا ينبغي أن يُفصح بها إلا إلى الراسخين في العلم، لأن إيمانهم لا يكون إلا بالبرهان أي أن لها «تأويلاً هو الحقيقة»[31].

سيبين ابن رشد تهافت ما دعا إليه صاحب **التهافت** في القضايا الثلاث السابقة، مؤكداً أن «الحكماء لا يقولون إن الله لا يعلم الجزئيات»[32]، بل يؤكدون أن علمنا ليس كعلمه، فعلمه سبحانه «علة

(28) المصدر نفسه، ص 123 ـ 125.

(29) جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة منى أبو سنه؛ تقديم ومراجعة مراد وهبة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997)، ص 57 ـ 58.

(30) انظر: عمانوئيل كانط، **نقد العقل المحض**، ترجمة موسى وهبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1988)، ص 31 ـ 43

(31) ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، ص 102.

(32) المصدر نفسه، ص 102.

للمعلوم الذي هو الموجود»[33]، أما علمنا فهو تبع لها، فهو لا يعلمها بنفس طريقة علمنا. وهذا اعتراف منه بضعف الإنسان واختلاف علمه عن علم الله سبحانه، وهذا شرط من شروط الإقرار بمبدأ التسامح بيَّنه فولتير في دراسته للتسامح أيضاً[34].

أما قضية قدم العالم فقد كان الاختلاف حولها حسب فيلسوف قرطبة «اختلافاً حول التسمية»[35]؛ فوجود العالم فيه شبه من القديم وشبه من المحدث، فهو وسط بين الخالق القديم والمخلوق المحدث، ومن غلُب القديم قال إنه قديم، ومن غلُب المحدث قال إنه حادث، والحقيقة أنه «ليس محدثاً حقيقياً ولا قديماً حقيقياً، فإن المحدث الحقيقي فاسد ضرورة، والقديم الحقيقي ليس له علة»[36].

لا يمكن لصوت ابن رشد إلا أن يكون صوتاً تسامحياً، وإن لم يكن قد استعمل التسامح بلفظه، لأنه صوت الحكمة والفلسفة والعقل، والفلسفة لا يمكنها إلا أن تكون مجالاً للتسامح والاجتهاد والاختلاف.

لذلك كان «المختلفون في تأويل هذه المسائل العويصة إما مصيبين مأجورين، وإما مخطئين معذورين... يقول عليه السلام: إذا اجتهد الحكيم فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر...؛ وهؤلاء الحكماء هم العلماء الذين خصهم الله بالتأويل»[37]، إن خطأ هؤلاء معذورون فيه، أما خطأ الحاكم بالسنة في الحكم فليس له عذر.

هنا يتأكد لنا مرة أخرى أن التسامح لا يعني اللامبالاة كما ذهب إلى ذلك أركون. وما أجمل حديث ابن رشد عن الغزالي بعد أن أنهى القول بعدم تكفير المختلفين حول المسائل النظرية، داعياً إلى التسامح نظراً إلى صعوبة تلك القضايا، حيث يقول إن الغزالي رغم إدخاله الطرق الشعرية والخطابية والجدلية على القضايا البرهانية، ورغم خطئه شرعاً وحكمة، فإنه «قصد خيراً، وذلك أنه رام أن يكثر أهل العلم بذلك، ولكن أكثر أهل الفساد»[38]، ويضيف قائلاً إن الدليل «على أنه رام تنبيه الفطر أنه لم يلزم مذهباً من المذاهب في كتبه، بل هو مع الأشعرية أشعري ومع الصوفية صوفي ومع الفلاسفة فيلسوف»[39].

إن الغزالي ـ بشهادة ابن رشد ـ مدافع وحامل لواء التسامح والاعتراف بالحق في الاختلاف في الحضارة العربية الإسلامية، التي قيل عنها إنها لم تعرف التسامح، لقد هدف ابن رشد من خلال رده على الغزالي إلى ترسيخ قيمة الإيمان بالاختلاف والتعددية، وحاول البرهنة على ضرورة الاعتراف بهما، وهو ما يوجب ضرورة الرضوخ إلى التسامح كقيمة أخلاقية ومعرفية من شأنها أن تسهم في

(33) المصدر نفسه، ص 103.
(34) Voltaire, *Traité sur la tolérance* (Genève 1763).
(35) ابن رشد، المصدر نفسه، ص 104.
(36) المصدر نفسه، ص 105.
(37) المصدر نفسه، ص 107
(38) المصدر نفسه، ص 113.
(39) المصدر نفسه، ص 113.

تطوير البحث عن حقيقة الموجودات الدنيوية والأخروية، لقد سامح ابن رشد الشريعة مع الحكمة، والفقيه مع الفيلسوف، والفيلسوف مع الجمهور، والجمهور مع بعضهم، وتسامح مع الغزالي ودعاه إلى التسامح مع المتكلمين بنفس طريقة تسامحه مع المتصوفة والأشعرية والفلاسفة.

خلاصة

إن حضارتنا حضارة تسامح، وإذا ما غاب ذلك في لحظة تاريخية فلا يعني ذلك غيابه على الإطلاق، لقد سامح ابن رشد المسلمين مع اليونانيين، والخلف مع السلف، وسامح بين الأديان والثقافات.

يمكننا إذاً أن نعيش الحداثة من دون الدعوة إلى القطيعة مع التراث «فما يميز مرحلة الحداثة الدينية هو الانفتاح على قيمة التسامح والتعايش بين الثقافات المختلفة، بالرغم من تعدد المرجعيات الفكرية، وعليه كان بالإمكان المصالحة بين الدين والفلسفة»[40]، وهو ما فعله ابن رشد في السياق الإسلامي.

هكذا ينبغي أن نعلن أنه «لا يمكن لصوت ابن رشد إلا أن يكون صوتاً تسامحياً، وإن لم يكن قد استعمل التسامح بلفظه، لأنه صوت الحكمة والفلسفة والعقل، والفلسفة لا يمكنها إلا أن تكون مجالاً للتسامح والاجتهاد والاختلاف، وإذا انحرفت عن هذا المبدأ تتحول إلى وثوقية تقود إلى اللاتسامح والتعصب، وهذه الأزواج التسامحية نجدها حاضرة في التجربة الفلسفية الإسلامية، بدءاً من الكندي واستمراراً مع ابن رشد الذي كان حريصاً على بيداغوجية التسامح في مؤلفاته»[41].

ولما كانت حسب الجابري «سيرة ابن رشد الذاتية هي مسيرته العلمية»[42]، كان صاحبنا مرسخاً للتسامح قولاً وفعلاً كما اتضح لنا من خلال «فصل المقال»، الذي فصل فيه المقال في تقرير ما بين التسامح والتراث من اتصال. فقد كشفنا عن وجوده بأشكاله المختلفة: دينياً وثقافياً ولغوياً وعرقياً وفكرياً، ويمكن الكشف عنه سياسياً أيضاً، وهو ما لم نقف عليه كثيراً «فمن رأي ابن رشد أن الحاكم الظالم هو الذي يحكم الشعب من أجل نفسه، لا من أجل الشعب، وإن شر الظلم ظلم رجال الدين»[43]، ولا يمكن لهذه الشهادة، إلا أن تكون اختزالاً دقيقاً لما أسالت عليه الحداثة الأوروبية الكثير من الدماء حتى تحرر القول فيه □

(40) بناني، «الفلسفة والإصلاح الديني والرقابة الذاتية،» ص 199.

(41) إبراهيم أعراب، **الإسلام السياسي والحداثة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2000)، ص 222 ـ 223.

(42) محمد عابد الجابري، **ابن رشد سيرة ثقافية: دراسة ونصوص**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 13.

(43) فرح أنطون، **فلسفة ابن رشد** (مراكش: منتدى ابن تاشفين، 2006)، ص 42.

الأنماط الثقافية للسلطوية والهيمنة التربوية في المغرب (*)

محمد الإدريسي(**)

باحث من المغرب.

ـ 1 ـ

اقترن الحديث عن خطاطة **الشيخ والمريد**[1] ضمن البرادايم الأنثروبولوجي لعبد الله حمودي بطبيعة الشروط الموضوعية لإنتاج السلطوية في المجال السياسي؛ من منطلق أن التداخل الحاصل في المغرب [والبلدان العربية بعامة] بين النسق الديني ـ الثقافي والنسق السياسي، جعل الباحث يحلل الترسيمة الشبكية للعلاقة بين الشيخ والمريد (في المجال الديني) من أجل فهم الآليات السياسية والثقافية لإنتاج السلطوية في النظم السياسية العربية. وتبعاً لذلك، ينطلق الباحث من فرضية ـ شبه مطلقة ـ قوامها أن «العلاقة بين الشيخ والمريد هي العلاقة النموذجية لعلاقات السلطة الأخرى [وتتطابق معها] [...] سواء تعلق الأمر بمجال التعليم العلمي والحرفي أو المجال السياسي والنقابي، أو مجالي الإدارة والنظم الأخرى... وهذا التطابق يتجلى بخاصة في ما سميته [على لسان الباحث] التأرجح بين النوعين (الأنثى والذكر) بوصفهما تصوراً اجتماعياً وثقافياً لخصائص بيولوجية. وقد بدا لي أن المرور الرمزي والحتمي من وضع مؤنث في مرحلة التكوين (الذي يبرر في تربية المريد بقوة لا مثيل لها في المجالات الأخرى) بنية أساسية للتوفيق والفتح سواء في مجالات التحصيل الروحي أو في مجالات الكسب الدنيوي (بما في ذلك السياسي)[2]. ونتيجة لذلك، تصبح هذه الخطاطة «النموذج الأساسي لجميع السلوكات [السلطوية] (الأب والابن، المريد والشيخ، العامل ورب العمل...) المحركة

(*) تمثّل هذه المقالة مراجعة لخطاطة **الشيخ والمريد** لعبد الله حمودي في ضوء الأنماط السوسيولوجية للتربية لدى ماكس فيبر.

(**) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

(1) Abdellah Hammoudi, *Masters and Disciples: The Cultural Foundations of Moroccan Autoritarianism* (Chicago, IL; London: University Press of Chicago, 1997).

(2) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط 4 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010)، ص 12.

لمؤسسات الإنتاج الاجتماعي (الأسرة، الزاوية، المصنع...)»[3] والمرسخة في البنى اللاشعورية للأفراد والجماعات.

انطلاقاً من هذا التصور النسقي لخطاطة **الشيخ والمريد**، يمكن استنباط الحقل أو المجال المعرفي الذي ينتمي إليه الكتاب؛ سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي (الأنثروبولوجيا السياسية، وأنثروبولوجيا الهيمنة والسلطة...) أو بالمجال الديني (أنثروبولوجيا الأديان، وأنثروبولوجيا القداسة...)، فإن البرادايمات والمقاربات المنهجية والإبستيمولوجية للبحث مستمدة أساساً من حقل الأنثروبولوجيا السياسية. لكن مع ذلك، ألا يمكن القول إن البحث عن ترسيمة ثقافية في الحقل الصوفي لتفسير النمط السلطوي في المجال السياسي يفرض بالضرورة مساءلة الأنماط السوسيولوجية والأنثروبولوجية لإنتاج هذه الخطاطة، وتكوينها، وتمريرها وانتقالها عبر التاريخ؟ وإلى أي حد يمكن أن نتحدث عن أنماط أنثروبولوجية للتربية (على الشاكلة السوسيولوجية لفيبر) ضمن النسق العام لخطاطة الشيخ والمريد؟

في حقيقة الأمر، يجب عدم التسرُّع في التسليم بالشرعية الإبستيمولوجية لهذه المقارنة بين نسقين ثقافيين وتاريخيين مختلفين (التي يرفضها حمودي) من جهة، كما يجب عدم التسرُّع في استلهام «أنماط سوسيولوجية للتربية» انطلاقاً من نظرية الهيمنة التي صاغها فيبر ـ وبخاصة في كتاب **الاقتصاد والمجتمع** ـ بل يجب أن ننتبه إلى كون هذه المقارنة (ولو بين مجالين معرفيين مختلفين (السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا)) مجرد نهج مساعد على فهم الجذور الأنثروبولوجية للتربية في كتاب **الشيخ والمريد** لعبد الله حمودي، والتشديد على أهمية التكامل والتداخل بين التخصصات في سياق العودة الإبستيمولوجية للأصول السوسيولوجية والأنثروبولوجية.

ـ 2 ـ

ظلت الأنماط السوسيولوجية للسلطة والمشروعية عند ماكس فيبر مقترنة بنظريته حول الهيمنة[4] (Herrshaft) (الدينية والسياسية)، كما وردت في كتاب **الاقتصاد والمجتمع**

(3) Mohsine Elahmadi, «Abdellah Hammoudi, Masters and Disciples: The Cultural Foundations of Moroccan Autoritarianism,» *Archives de sciences sociales des religions* [En ligne], no. 122 (avril-juin 2003), p. 43, document 122.75, mis en ligne le 10 novembre 2005, consulté le 30 septembre 2016, <http://assr.revues.org/1409>.

(4) في اللغة الألمانية، تستعمل كلمة (Herrshaft) للإشارة إلى الهيمنة والسيادة، في حين تستعمل كلمة (Herrschaft) للإشارة إلى التبعية والاستعباد، حيث يستعمل هيغل عبارة (Herrschaft und Knechtschaft) للإشارة إلى جدلية «السيد والعبد»، في حين يستعمل فيبر كلمة «Herrshaft» للإشارة إلى الهيمنة «La domination». لذلك سنعرض عن الترجمات العربية لكلمة «Herrshaft» بـ «السيادة (يستعمل محمد التركي كلمة «سيادة» كترجمة لـ «Herrshaft»، في سياق ترجمته لكتاب فيبر Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte* (1921).

انظر: ماكس فيبر، **السيادة: الاقتصاد والمجتمع الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات**، ترجمة محمد التركي (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2015). وسنستعمل مفهوم «الهيمنة».

و**سوسيولوجيا الأديان**، وتم إسقاطها على النسق التربوي[5] في إطار البحث عن الشروط الموضوعية التي تجعل الفعل التربوي ـ البيداغوجي والتعليمي ـ حاملاً سلطة رمزية تعمل على شرعنة إعادة الإنتاج الاجتماعي للتراتبيات الطبقية؛ من منطلق أن «كل فعل بيداغوجي هو موضوعياً عنف رمزي، على اعتبار أنه فُرض بواسطة سلطة اعتباطية لاعتباط ثقافي»[6]. ونتيجة لذلك، تم النظر إلى الفعل التربوي بوصفه حاملاً سلطة/نفوذاً (autorité)، في حين أن ماكس فيبر يتحدث عن مفهوم «الهيمنة» (La Domination) ـ الكاريزمية والتقليدية والعقلانية ـ في بحثه عن إقامة ترابطات بين الأنماط المثالية للتربية ونظيرتها السياسية والدينية ـ من دون الوقوع في منزلق إسقاط أنماط الهيمنة السياسية والدينية على الحقل التربوي ـ كما ورد في كتاب **الكونفوشيوسية والطاوية**[7].

يرجع هذا الخلط الإبستيمولوجي في تحديد شروط الاختلاف والترابط بين أنماط الهيمنة السياسية والدينية وأنماط التربية إلى انفتاح علماء الاجتماع الفرنسيين على الترجمة الإنكليزية الرديئة لنص فيبر حول أنماط التربية من جهة، والترجمة المتأخرة لهذا النص إلى اللغة الفرنسية[8] (لم يترجم نص فيبر إلا سنة 2000 من جانب كاثرين كوليوت تيلين (Catherine Colliot-Thélène) وجان بيير كروسين (Jean-Pierre Grossein) من جهة أخرى. كل ذلك أسهم في سوء فهم تصور فيبر حول التربية انطلاقاً من نموذج الصين الكونفوشيوسية التي درسها[9].

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن فيبر يميز بين السلطة التي «تدل على مختلف فرص «الكسب» (triompher) في إطار علاقة اجتماعية إرادية، حتى ضد المقاومات، بغض النظر عن أسس هذه الفرص [...] بينما تدل الهيمنة على علاقة قيادة وطاعة بحيث إن الذين يخضعون للقيادة ينفذون تعاليمها من دون الالتفات إلى مضمونها [...] ويسعى كل المهيمنين إلى إيقاظ الاعتقاد في شرعيتهم والحفاظ عليه [...] لكن يختلف نمط الطاعة تبعاً لنمط الهيمنة. يجب إذاً التمييز بين أشكال [مختلفة] من الهيمنة»[10]. ونتيجة لذلك، يبدو أن أنماط الهيمنة تتوافق

---

(5) Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *La Reproduction: Eléments pour une théorie du système d'enseignement* (Paris: Éd. de Minuit, 1970).

(6) بيير بورديو وجان ـ كلود باسرون، **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**، ترجمة ماهر تريمش (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 103.

(7) Max Weber, *Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen Konfuzianismus und Taoismus*, Schriften 1915-1920.

(8) Max Weber, *Confucianisme et taoïsme*, [traduction de Colliot-Thélène et Grossein] (Paris: Gallimard, 2000).

(9) انظر القراءة النقدية التي خص بها فرانسوا شازيل (François Chazel) مؤلف فيبر حول **الكونفوشيوسية والطاوية** بعد سنتين من ترجمته إلى الفرنسية: François Chazel, «Observations autour et à partir de Confucianisme et taoïsme,» *Revue française de sociologie*, vol. 43, no. 4 (2002), pp. 643-651.

(10) Max Weber, *Économie et société* (Paris: Plon, 1971), chapitres i et iii.

ورد في: Guy Vincent, «Les Types sociologiques d'éducation selon Max Weber,» *Revue française de pédagogie*, no. 168 (2009), p. 78.

مع أنماط التربية، لكن لا تطابقها؛ من منطلق توافق الشرعية والاختلاف من حيث الوسائل والأهداف.

يركز فيبر في الفصل الخامس ـ المعنون «هيئة العلماء» (der literatenstand) ـ من كتاب **الكونفوشيوسية والطاوية** على تحديد أنماط التربية من خلال الانفتاح على نموذج ثقافة الصين الكونفوشيوسية، والبحث في طبيعة الشروط الموضوعية التي تتحكم في إنتاج الماندرين[11] (mandarins)، ويستنتج أن غرض التربية (في ضوء أنماط الهيمنة العقلانية، والتقليدية والكاريزمية) هو: «الصحوة» (éveiller)، و«الترويض» (dresser) و«تقديم تربية، وثقافة» (donner une éducation, une culture):

> **يرتبط تقبل المريد لضرورة المرور تحت وصاية الشيخ، وبالتالي تحت هيمنته وسلطانه، في شق كبير منه، بطبيعة استعداداته القبلية (الاجتماعية والثقافية) التي يَنظُر، ويُنظر له، من خلالها على أنه «مُختار» للعلم والمعرفة.**

[في] النمط الأول «الصحوة»: «تعمل الأحداث البطولية، التي يمليها السحرة وأبطال الحروب على الطفل، على تزويد النشء بروح جديدة في معناها «الأولي»؛ بمعنى ولادة جديدة. إنها تعمل على إيقاظ وتجربة قدرة نظر إليها بوصفها هبة شخصية. في الواقع، لا يمكن تعليم أو غرس الكاريزما.

يوصف النمط الثاني على النحو التالي: «تعمل التربية الخاصة على ترويض المتعلمين من أجل إكسابهم مهارات عملية تسمح لهم بالقيام بمهمات إدارية، سواء تعلق الأمر بممارسة سلطة قضائية، في إدارة مكتب أو ورشة، مختبر أو جيش نظامي. من حيث المبدأ، يمكن القيام بهذا الشكل [من التربية] في جميع أنحاء العالم».

«أخيراً، تهدف بيداغوجيا التشكيل (Kultivationspäedagogik) إلى تثقيف رجل مثقف (Kulturmensch) مختلف وفقاً لمثل ثقافة الطبقة المهيمنة. وهذا يعني: إنسان «محددة حياته الداخلية والخارجية» على نحوٍ مسبق. على سبيل المثال، في اليابان، حيث تشكل طبقة المحاربين هيئة خاصة، تبحث التربيةُ عن «صناعة» فارس على طراز البلاط[12]. انطلاقاً من هذا الأمر، وبعد الإشارة إلى عدم وجود نمط خالص، يمكن أن نموقع التربية الصينية بين هذه الأنماط، من أجل فهم تقنيات الاختبار، والنهج المتبع ـ على سبيل المثال ـ التي تشير إلى وجود اختلافات بين الصين والغرب[13].

(11) يشير مصطلح «ماندرين» (mandarins= بالفرنسية والإنكليزية) في الثقافة الصينية إلى (官吏) كبار الموظفين المتعلمين الذين نهلوا تعاليمهم من التقاليد الكونفوشيوسية، ونذروا أنفسهم لخدمة الإمبراطور الصيني، بعد اختبارات صارمة.

(12) Weber, *Confucianisme et taoïsme*, pp. 177-178.

(13) Vincent, Ibid., p. 78.

يبدو أنه لا يمكن أن نتحدث عن نمط تربية «خالص» (Pure)، كما هو الحال مع أنماط الهيمنة، ومستقل عن باقي الأنماط الأخرى؛ من منطلق أن كل نمط «يشكل» الطفل ويعدّه للحياة ولمختلف الأدوار المنوطة به في المستقبل في إطار تفاعل مع باقي الأنماط الأخرى.

ـ 3 ـ

بالعودة إلى عبد الله حمودي، نجده يركز على الدينامية السوسيوثقافية لتشكل السلطوية ضمن النسق الثقافي لعلاقة الشيخ بالمريد، من خلال تمييزه بين سمات رجل القيادة (أشبه برب أسرة يوزع المهمات، ويفرض آداباً توفر له القوة التي تمنحه السلطة) وبين رجل «الله» (الزاوية) الذي يخضع لإرادة شيخ يسطر حياة مريديه تبعاً لنسق من الأفكار والممارسات تزاوج تلك التي يستعملها [رجل القيادة][14]. وبالتالي، ومن خلال نموذج وسيرة علي الدرقاوي (أحد شيوخ الزاوية الدرقاوية خلال القرن التاسع عشر)، يرصد الباحث الطابع الكاريزمي لشخصية الشيخ ـ أمام المريد ـ وأهمية الشرعية الدينية في تشكيل بنية هذه الشخصية وتبرير سلطويتها بأبعاد دينية، على النحو الذي يشبه ـ إلى حد ما ـ سلسلة الاختبارات التي يخضع لها الماندرين (في الصين الكونفوشيوسية) كي يدمجوا في النسق المهني والوظيفي، والتي تنهل بدورها من أبعاد دينية متكاملة مع ما هو سياسي؛ من منطلق أن المريد في النموذج المغربي يظل مريداً إلى أن يتخلّص من وصاية الشيخ، والماندر الكونفوشيوسي يظل «متعلماً» (وليس رجل علم) تحت وصاية كبار الماندرين إلى أن يُتم سلسلة الاختبارات حتى لو بلغ من العمر عتياً[15].

يمكن أن نتحدث عن نمط تربية «خالص»، كما هو الحال مع أنماط الهيمنة، ومستقل عن باقي الأنماط الأخرى؛ من منطلق أن كل نمط «يشكل» الطفل ويعدّه للحياة ولمختلف الأدوار المنوطة به في المستقبل في إطار تفاعل مع باقي الأنماط الأخرى.

تقترن استراتيجية التربية ضمن علاقة الشيخ بالمريد بإرادة الخضوع وتقبُّل «الهيمنة المشيخية» من جانب المريد نفسه، في إطار التخلي عن الحياة [الدنيوية = الشبابية] (مرحلة أو تربية التأهيل) البسيطة واعتناق حياة العالِم الباحث عن منجٍ لروحه[16]، ضمن مسار تتلمذي يقطعه هذا «المريد» لكي يصير شيخاً ويمتلك زاوية خاصة ومريدين تحت إمرته ووصايته: لا تخضع هذه السلسلة التلقينية لمنطق وحدوية الشيخ أو أحاديته بالنسبة إلى المريد، حيث

(14) حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ص 112.

(15) يمكن لاكتساب الثقافة وتحسين وكمال الذات ألا يتوقف أبداً، بحيث إن المرشحين للاختبارات قد تتجاوز أعمارهم 90 سنة، انظر: Vincent, Ibid., p. 80.

(16) حمودي، المصدر نفسه، ص 115.

يمكن أن يخضع لوصاية مجموعة من الشيوخ ـ ضمن مراحل مختلفة أو المرحلة نفسها ـ بحثاً عن اكتساب العلم والمعرفة في مختلف تلويناتها ومرجعياتها. وتبعاً لذلك، يظهر أنه لا يمكن لأي كان أن يصير مريداً ـ وبالتالي مشروع شيخ مستقبلي ـ من دون أن تتم تزكيته من جانب الشيخ «الأب» والكشف عن مدى إمكان أن يكون مريداً خاضعاً لسلطة الشيخ وهيمنته من جهة، وأن يمتلك روح طلب العلم والمعرفة والقبول بمبدأ أن الشيخ ـ الشيوخ ـ هو من يمتلك الحقائق والمعارف اليقينية، في حين أن المريد يظل مريداً مهما بلغ علمه، ولا يمكن أن يصير شيخاً من دون التتلمذ على يد الشيخ وخلفه بعد زواله، من جهة أخرى.

يرتبط تقبل المريد لضرورة المرور تحت وصاية الشيخ، وبالتالي تحت هيمنته وسلطانه، في شق كبير منه، بطبيعة استعداداته القبلية (الاجتماعية والثقافية) التي يَنظُر، ويُنظر له، من خلالها على أنه «مُختار» للعلم والمعرفة، ووجب عليه بذلك أن يبتعد (وليس أن يقطع بالضرورة) من صلاته الاجتماعية والعائلية كي يَنذر نفسه لطلب العلم من مشايخه وأصحابه، في مقابل الشاب (الطفل) العادي الذي يظل لصيقاً ببيئته الاجتماعية والجغرافية إلى حد بعيد، ويَنذر نفسه للدفاع عنها وحمل مشعلها في المستقبل. لكن مع ذلك، «يضفي هذا الخروج عن العادة [الاجتماعية والثقافية] هالة كبرى على المريد، لأنه من نصيب قلة قليلة يحيطها المجتمع بكل احترام [...] لأن نذر النفس على التعلم ووقفها عليه، عبارة عن شرف وواجب [...] تعترف الأمة والسلطات به وتسعى إلى ضمان بقائه»[17].

قد تنطبق مسألة الاعتراف بضرورة نزوع «المريد» نحو أن يكون «مريداً» على المريد نفسه، لكنها تظل خلاف ذلك في ما يتعلق بنزوع المريد نحو أن يصبح «شيخاً». كما يصرح حمودي، لا يربط تشكل شخصية الولي (الشيخ) في جوهرها بمسألة الحظوة العلمية ودرجة مراكمة العلم وطلبه، بقدر ما تقترن بهباته أو قدراته واعتراف المريدين وعموم الناس بـ «مشيخته» و«ولايته». ويصبح بذلك الشيخ الجديد خارجاً عن النسق الثقافي كما السياسي، ومتمرداً على القيم الاجتماعية والاقتصادية كما قيم الانتماء والهوية المحلية والوطنية، لكونه يحصِّل «قداسة» وسلطة رمزية تجعله قادراً على تهديد السلطة السياسية والاجتماعية كما السلطة العلمية للعلماء والمعرفة نفسها [أحياناً]: يصبح مشروعاً متمرداً ومؤججاً للحركات والانتفاضات المحلية على المستوى السياسي والاجتماعي وكذلك الديني والعلمي.

في ما يتعلق بتربية المريد، وكما أشرنا إلى ذلك، نجدها ترتهن بإرادة الشيخ من جهة، ومفارقة للقيم الاجتماعية والثقافية للأسرة التي ينتمي إليها من جهة أخرى. فـ «عوض الزواج يفر الطالب من القرية وبيوتها؛ وعوض العمل لكسب القوت يحتقر كل نشاط مُكسب؛ وبعيداً عن أي تراكم يعهد بحاجاته إلى الله؛ وعوض الاستقرار يختار التحرك والسياحة والتجوال؛ وعوض الإخلاص إلى عشيرته أو قبيلة أو دولة، ينتفض بحثاً عن شيخ وعن جماعة لدُنية»[18]، ويتمرد على نحوٍ غير مباشر على أنماط التربية وأنماط الهيمنة المرتبطة بجمهور العموم، حيث من

(17) المصدر نفسه، ص 116 ـ 117.

(18) المصدر نفسه، ص 117.

الممكن أن يتنازل عن رأس مال رمزي أو مادي أو عن تربية نخبوية لمصلحة كاريزمية الشيخ. ونتيجة لذلك، وعلى عكس الكونفوشيوسي المتشبع بالقيم الأخلاقية الماندرية، والبروتستانتي بقيمه التقشفية الاقتصادية، يصبح المريد (بحثاً عن أن يكون شيخاً في المستقبل) في النسق الثقافي المغربي ناسكاً (أشبه بالأنموذج البوذي) يتمرد على قيمه الاجتماعية والثقافية لمصلحة الخضوع لهيمنة وسلطة متعددتي الأبعاد لشيخ أو شيوخ مختلفين، كل ذلك في إطار البحث عن «صنع» كاريزميته الخاصة (التي لا يكسبها دينياً بالضرورة أو معرفياً) بمجرد أن يزيح الشيخ الأول ويحل محله أو يؤسس لنفسه زاوية أو نهجاً خاصاً.

ـ 4 ـ

تقوم تربية المريد على التلقين (أشبه بـ«الترويض» (dresser) الذي تحدث عنه فيبر، لكن ليس بهدف إعداد المريد لتحمل مسؤوليات إدارية أو مهنية كما هو الشأن في النموذج الكونفوشيوسي) بوصفه المعيار الأساسي للتربية الصوفية التقليدية (بعد مرحلة أو تربية التأهيل والقطع مع كل ما هو دنيوي وأسري) التي تضمن من خلاله ولاء وطاعة المريد من جهة، وتسليمه بسلطة الشيخ وعلمه من جهة أخرى. تعد «خدمة» المريد للشيخ (ضمن الأدب الصوفي للمشيخة) الشرط الأساسي لعمل خطاطة الشيخ والمريد، إذ يتم ربط هذه الخدمة والطاعة (في مختلف مناحي الحياة اليومية وليس بالضرورة شؤون العلم والمعرفة) بالتقرب من الله وإرادة المعرفة؛ من منطلق أنها دليل على انتماء المريد إلى زاوية معينة أو شيخ معين واستعداده لإعادة إنتاج هذه العلاقة «المشيخية» مع مريديه أو زاويته في المستقبل.

وبما أن «النجاح في ولوج المشيخة (وهو الهدف من كل تلقين) يخضع، أولاً وقبل كل شيء، للتقرب على الدوام من الشيخ وللوفاء التام لشخصه ولأوامره»[19]، فإن التصور العام لعلاقة الهيمنة هذه لا يختلف كثيراً عن المنطق الاقتصادي والسياسي الذي رسمه ماكس فيبر للمفهوم: تظل علاقة الطاعة والقيادة وإرادة الخضوع وشرعنتها أساس العلاقة القائمة بين الشيخ والمريد، ضمن التصور «التقليدي للهيمنة». لكن مع ذلك، يمكن اعتبار علاقة الهيمنة هذه موجودة أيضاً بالحقلين السياسي والاقتصادي، مع اختلاف في طبيعة وأوجه الهيمنة في حد ذاتها، مقابل وحدة في شروطها الموضوعية والذاتية (بين ما هو كاريزمي أو عقلاني).

يفرض المنطق التلقيني في التربية الصوفية ضرورة انتقال المريد من وضع الذكورة (المرتبطة في هذه الحالة بشخص الشيخ) نحو وضع الأنوثة (من خلال الطاعة والخدمة؛ بما في ذلك الطبخ، والكنس، وغسل ملابس الشيخ وإعداد فراشه أثناء السفر.. وغيرها من الأعمال الأنثوية في تصور العموم): يتم إحداث كسر في المنطق الاجتماعي لتقسيم الأدوار الجنسية لدى المريد، ويتنازل عن «رجولته» الثقافية في سبيل أن يصير شيخاً مستقبلياً.

(19) المصدر نفسه، ص 122.

يختلف هذا المنطق الهيمني بالضرورة عن ذاك الذي يتحدث عنه فيبر ضمن الأنماط السوسيولوجية للتربية، ليس جغرافياً وتاريخياً فقط، وإنما ثقافياً واجتماعياً أيضاً، نظراً إلى كون مصلحة المريد هي أن يكون شيخاً مهما كانت الوسائل (كما هو الشأن في المجال السياسي كذلك) في حين أن منطق «الكاريزما» لدى فيبر يجعلها غير قابلة للنقل أو الغرس أو التعلم/التعليم.

إضافة إلى ذلك، يقوم التلقين الصوفي على مبدأ أنه لا يمكن، بالضرورة، لكل المريدين أن يصيروا شيوخاً، أو على الأقل لا بد من توافر شروط معينة لذلك، الأمر الذي يجعل المريد يتمثل قاعدة «الوسائل ـ الأهداف» في التنازل (الوظيفي في نظره) عن «أناه» لمصلحة «أنا» الشيخ في سبيل الحصول على الاعتراف: ما يعزز هذا التصور، هو أن المريد لا يُمنع من الزواج أو من «الحياة» (في معناها الدينوي) بل يتم تأجيلها أمام حضور سلطة الشيخ، ويتحصل عليها (وأكثر كذلك) حينما يصير شيخاً يمتلك مريدين هو الآخر.

في الواقع، يضفي مفهوم «البركة» دلالة خاصة على فعل الخضوع ضمن عملية التلقين (التربوي) التي تحكم النسق العام للفعل الصوفي؛ من منطلق أن فعل التلقين الصوفي مخالف لذاك المقترن بالأسرة (علاقة الأب بالابن) ضمن نسق التربية التقليدية.

فإن وُجِد تطابق [عملي] بين علاقة الشيخ بالمريد وعلاقة الأب بالابن، في ما يتعلق بضرورة قبول الخضوع والهيمنة والتسليم بسلطة الأب والشيخ من طرف الابن والمريد، فإنها تختلف في كون «الثاني [الابن] يرضخ فيما يقلد الأول [الأب]، في حين أن علاقة التلقين [الصوفية] تختلف عن علاقة الأبوة في كونها تدرج سلسلة من التفاوتات والمخالفات. فبـ «وفاة» المرشح للقداسة يتم محو كل شيء، وتُحضِّر السلطة المقدسة للولي قواعد جديدة بفضل قواعد التلقين. إن الأب لا يتحرر أبداً من القانون الذي هو صيغة وجوده الخاص. أما الملقن فخلاف ذلك. إنه يخلق بنفي الأحكام والأعراف والتباسها رجلاً جديداً على أساس اللدنية»[20].

ونتيجة لذلك، تصبح تربية الابن مختلفة عن تربية المريد على مستوى الاستراتيجيات الفردية [المستقبلية] لكل واحد منهما؛ فإذا كان الأول يرى في والده تجسيداً للهيمنة (المتمرَد عليها أحياناً)، فإن المريد يرى في شيخه «كاريزما» مقدسة تمثل بالنسبة إليه فرصة للعبور نحو «المشيخة»، في حين أن الشيخ نفسه يرى في بركته سلطة القداسة التي يجب ألا تنافس (إن ظهرت بركة أو قداسة لدى المريد فيجب رفضه) أو تُتَجاوز إلا بموته.

ـ 5 ـ

على نهج ماكس فيبر، يمكن أن نعتبر حمودي قد «جعل من التجربة الدينية منشأ التطورات الحضارية وطبّق خطاطة [الشيخ والمريد] في جميع مجالات ونواحي النشاط

(20) المصدر نفسه، ص 129.

الأخرى ـ اقتصادية، وسياسية، وأسرية وبين ـ شخصية»[21]. لكنه مع ذلك، لم يتمكن من مساءلة التصورات الفيبرية للهيمنة أو لأنماط التدين [والتربية] (أو بالأحرى لم يعترف بجدواها بالنسبة إلى النسق الثقافي الإسلامي)[22]؛ من منطلق اختلاف تصورات فيبر للسلطة والتربية (في نظره) عن البيئة «الإسلامية»[23] (على الرغم من تأكيد فيبر إمكان تعميم نظرياته، سواء تلك المتعلقة بأنماط الهيمنة أو أنماط التربية، على كل المجتمعات)[24]. وكما هو الحال مع الجماعات العلمية الفرنسية، وكل المتلقّين لفيبر في إطار اللغة الفرنسية عن الإنكليزية، يمكن أن نعتبر سوء فهم أفكار فيبر (سواء ما تعلق بالأنماط المثالية أو التربوية) قد أصاب السياق الفرنسي[25] كما العربي.

ختاماً، وعلى الرغم من كون مؤلَّف عبد الله حمودي يندرج ضمن النسق الإبستيمولوجي للأنثروبولوجيا السياسية ـ بالأساس ـ وأنثروبولوجيا الأديان؛ حيث لم يشر في أي ركن من الكتاب إلى أنه سيكشف في خطاطته عن المظاهر أو الأنماط التربوية التي تحكم نسق العلاقة بين الشيخ والمريد ـ وكذلك النسق السياسي ـ وما يترتب عن ذلك من أشكال سلطوية كامنة ومستدمجة في الشرط الموضوعي للمعيش والمراس السياسي والديني، إلا أن النص لم يخلُ من تلميحات تاوية حول طرائق وأشكال التربية ضمن خطاطة **الشيخ والمريد**. بل يمكن أن نعمم حضور هذه الأشكال ضمن مرتكزات البنية السلطوية السياسية ـ وحتى الدينية ـ لمجموعة من الدول الإسلامية الأخرى[26].

إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الصعوبة التي تكتنف التعامل مع مؤلف فيبر حول **الكونفوشيوسية والطاوية** وصوغ طبيعة العلاقة بين أنماط السلطة والهيمنة وأنماط التربية، فضلاً عن إشكالات الترجمة الإنكليزية والتعامل الفرنسي معها لأزيد من ثمانين سنة، إلا أن هذا لا يمنع من جعل هذه القراء المقارنة مجرد مدخل إبستيمولوجي لرد الاعتبار إلى الحوار بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا [في مجال التربية] وأهمية الانفتاح على الأصول من جهة، والدفاع عن كونية المعرفة والعلوم الاجتماعية في سياق الانفتاح على «السوسيولوجيات والأنثروبولوجيات القومية» ضمن عالم غير متكافئ على نحو مستمر من جهة أخرى □

---

(21) Alain Mahé, «Abdallah Hammoudi, Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism,» *L'Homme*, vol. 39, no. 149 (1999), p. 246.

(22) حمودي، المصدر نفسه، ص 281.

(23) المصدر نفسه.

(24) سواء بشكل صريح أو ضمني، في مؤلفات **الاقتصاد والمجتمع** و**سوسيولوجيا الأديان**، دون أن ننسى **الكونفوشيوسية والطاوية**.

(25) انظر التقديم الذي خص به جون كلود باسرون الترجمة الفرنسية لكتاب **سوسيولوجيا الأديان** لماكس فيبر: Max Weber, *Sociologie des religions*, [traduction de Jean-Pierre Grossein; introduction de Jean-Claude Passeron] (Paris: Gallimard, 1996).

(26) حمودي، المصدر نفسه، ص 238.

الدولة المدنية في موريتانيا...
جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة

محمد الأمين ولد محمد ابريهمات(*)

باحث في مسلك الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الخامس.

يجمع الكثير من الدراسين والمراقبين أن الدولة الوطنية الموريتانية ظهرت ككيان مشكوك في شرعيته التاريخية والاجتماعية، هذا الوضع طبعاً كانت له تداعيات وخيمة تمثلت بمجموعة من الصراعات العرقية والقبلية والشرائحية ما زالت البلاد تشهدها إلى حدود اليوم.

وبالتالي فإن أزمة الدولة الوطنية ـ المدينية في موريتانيا وعدم تحققها مؤسسياً وقانونياً رغم وجودها أمنياً وإدارياً، راجع أساساً إلى غياب الشفافية السياسية بسبب الاستبداد وعدم الفصل بين السلطات، إلى جانب هيمنة الزبونية القبلية والعرقية على القرار السياسي؛ وكذلك العصرنة المشوَّهة الماثلة في تركة الإدارة الاستعمارية التي كانت قائمة على أساس أن القبائل تخدم المستعمر لجمع الضرائب مقابل جزء من المكانة لشيخ القبيلة؛ وهو بدوره يوزع جزءاً من تلك العملية على شيوخ البطون؛ ومن ثم تتبلور علاقة زبونية بين القبيلة والإدارة تكرِّس استبداد الشيوخ بالرأي والقمع لرعيتهم ضريبياً وتعنيفاً وسجناً أمام المستعمر، وهذا ما جعل رؤساء العشائر وبعض رعيتهم مجرد خدم للإدارة وجواسيس لها على مواطنيهم مقابل فتات الريع الضريبي والجاه السياسي المحلي[1].

إن أزمة الدولة الوطنية ـ المدينية في موريتانيا وعدم تحققها مؤسسياً وقانونياً رغم وجودها أمنياً وإدارياً، راجع أساساً إلى غياب الشفافية السياسية بسبب الاستبداد وعدم الفصل بين السلطات.

ما يهمُّنا في هذا الصدد هو أن هذه العلاقة «الزبونية» لم تغيَّر بين السلطة الوطنية وكبار اللاعبين في الحقل السياسي؛ فالدولة الوطنية انتهجت السياسية الاستعمارية، ومن ثم أضحت كالزبون الأكبر، ذلك أنها أصبحت تقدم العطايا والهبات مقابل الطاعة والولاء لها، وهو في الحقيقة ما يمثل اليوم التحدي الأكبر في وجه إمكان القطيعة مع التصورات التقليدية للممارسة السياسية في

(*) البريد الالكتروني: medleminmed9@gmail.com.

(1) حماه الله ولد السالم، **جمهورية الرمال: حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا** (بيروت: دار الكتاب العلمية، 2014)، ص 5.

موريتانيا، والانتقال بها إلى واقع الدمقرطة والتداول السلمي على السلطة، وفصل السلطات، وسيادة القانون واستقلال القضاء.

طبعاً هذه العلاقة بين الدولة والأفراد، المحكومة بمنطق الزبونية والمحاباة بدل الحقوق والواجبات، جعلت الدولة الوطنية الموريتانية تعاني أزمات بنيوية حادة أفشلت كل أوجه العصرنة السياسية والاجتماعية وجعلت المجتمع في حالة شلل وتفكك وقواه السياسية مشتتة ومقموعة[2].

على الرغم من أن الدولة الموريتانية نشأت نشأة مدنية خلال الحقبة 1957 ـ 1978، فإن هذه الحقبة لم تكن مثالية، لأنها تميّزت بالعمل على إنزال السياسة الاستعمارية على أرض الواقع والقضاء على الدور التاريخي لطبقة الفقهاء والتجار المحليين.

تتمثل مظاهر هذه الأزمات بتحويل الاقتصاد الوطني إلى ريع رسمي يدار بغموض وبسرقة علانية تتجسد بتقديم العطايا الطائلة إلى كبار العسكريين (من أجل كسب ولائهم)؛ إضافة إلى عدم نزاهة القضاء واستعماله كآلية لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية؛ وفشل سياسات الاندماج الاجتماعي بسبب سوء معالجة الدولة الوطنية لها والحل التلفيقي لمسألة الهوية: «الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعامل معها من منظور زبوني وقمعي»[3]، بدلاً من الحوار والتفاهم وتفعيل المدركات الجماعية للجماعة المجتمعية.

كل هذه التناقضات التي قامت الدولة الوطنية عليها جعلتها قابلة للانفجار في كل مرة؛ وعمَّقت الفجوة بينها وبين مجتمعها، وأذكت سياسة الاحتقان والأحقاد بين فئات المجتمع الموريتاني نتيجة لتأميم السياسة الاستعمارية؛ فأصبح البلد مهدداً بالتدخلات الخارجية تحت ذريعة عدم استقرار الدولة الوطنية.

على الرغم من أن الدولة الموريتانية نشأت نشأة مدنية خلال الحقبة 1957 ـ 1978، فإن هذه الحقبة لم تكن مثالية، لأنها تميّزت بالعمل على إنزال السياسة الاستعمارية على أرض الواقع والقضاء على الدور التاريخي لطبقة الفقهاء والتجار المحليين.

بمعنى أن هذه المرحلة (المدنية) أدت إلى ضرب ذلك التوازن الذي كان قائماً بين مؤسسات المجتمع الموريتاني الأهلية (الزوايا)، والسياسية (الإمارات).

كما تكرّست في هذه المرحلة أيضاً سياسة الحزب الواحد وقُضي على مظاهر التعددية السياسية والاجتماعية... إلخ. وانتشر نظام الاستقالة المسبقة في البرلمان، وهو نظام كان بمقتضاه يقدم النائب استقالته مسبقاً بشكل مكتوب وغير مؤرخ إلى رئيس الدولة، وذلك من أجل التحكم في النائب ومن ثم عزله إن اقتضى الأمر ذلك، ممّا يكشف مدى استبداد النظام الأبوي الموريتاني في تلك الحقبة.

(2) المصدر نفسه، ص 6.
(3) المصدر نفسه، ص 6.

بيد أن أزمة الدولة الوطنية في الحقيقة ستتعمق إبان وصول النظام العسكري إلى السلطة عام 1978 وتقنينه للمبادئ الاستبدادية والسلطوية، والقضاء على مختلف التنظيمات الأهلية الأخرى.

في هذه المرحلة، بدأ ما أطلقنا عليه في هذه الدراسة: ازدواجية العسكرة والتسييس؛ أي تسييس العسكر، وعسكرة المجتمع أي إيمانه بشرعية العسكر.

وعلى الرغم من أن النظام الموريتاني اتسم بنوع من الانفتاح الديمقراطي في تسعينيات القرن الماضي، إلا أن ذلك الانفتاح لم يكن انعكاساً لوعي مجتمعي بقدر ما كان مفروضاً من الخارج ولا سيَّما في قمة لابول الشهيرة في عام 1990، وهو ما يفسر سرعة الانتكاسة التي عرفها النظام الديمقراطي أو النظام العسكري غير المباشر على نحوٍ أكثر دقة مع انقلاب 3 آب/أغسطس 2005.

ونحن في هذا المضمار سنحاول التصدي لأهم الأزمات التي عرقلت مسيرة الدولة الوطنية الموريتانية نحو الدولة المدنية، على مختلف الصعد: السوسيو ـ ثقافية (أولاً) والسياسية ـ الاقتصادية (ثانياً).

الإشكالية: تحاول الدراسة أن تقدم تفسيرات علمية وعملية لأسباب إخفاق النموذج الموريتاني في عدم قدرته على القطيعة مع التصورات التقليدية لممارسة سياسة الحكم، والانتقال بها إلى الدمقرطة والتداول السلمي للسلطة.

الفرضية: تفترض الدراسة أن تعثر الدولة المدنية في موريتانيا راجع بالأساس إلى عدم قدرة الدولة الوطنية على استيعاب حركة المجتمع، لعدم وجود انسجام أو تناغم بين تاريخ الدولة الوطنية ـ المستوردة ـ ومجتمعها العربي العريق من جهة، ونتيجة للجمود السياسي والتصلب المؤسسي من جهة أخرى ... لأن السلطة كلما تضخمت احتاجت إلى المأسسة.

المفاهيم الرئيسية للدراسة: الهوية، المشاركة السياسية، التداول السلمي للسلطة، الدولة، الممارسات التقليدية للسلطة، فصل السلطات.

أولاً: مظاهر تأزم الدولة الوطنية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي

ولد الكيان الموريتاني على مجال مقسم، وظل الشعب الموريتاني يعاني التقسيم والتجزئة التي خلفتها السياسة الاستعمارية الفرنسية. كانت المعضلة التي واجهت بناء الدولة الوطنية تتمثل بعدم تطابق كيان الدولة الوليدة مع الحقائق الاجتماعية والثقافية التاريخية، أي التعارض بين العصرنة المشوَّهة التي جاءت في ركاب المستعمر وخصوصية المجتمع الموريتاني البدوي. هذا التنافر ما بين تاريخ الدولة الوطنية والمجتمع الموريتاني جعل الدولة الوليدة تظهر في أعين النخب، ولا سيَّما النخب التقليدية، منعدمة الشرعية لأنها ورثت دولة الاستعمار، واجتازت خطواتها الأولى تحت إشرافها، فحرمت الدولة الوطنية ولاء المجتمع؛ لذلك حرصت على انتهاج استراتيجية قائمة على أساس الضبط والتحكم في مختلف الأنشطة الأهلية من طريق سياسة «الحزب الواحد»، وضيَّقت الخناق على المجتمع ولا سيَّما بعد القضاء على مظاهر التعددية السياسية والاجتماعية عام 1965، وسيطرة الحزب الواحد على زمام الأمور.

وقد كانت الإدارة الاستعمارية التي ورثتها الدولة الوطنية وفيّة للنهج الحكومي اليعقوبي ـ نسبة إلى حكومة اليعاقبة بعد الثورة الفرنسية ـ القائم على ضبط الأطراف ومركزة العمل المؤسسي وفق سياسة شد الأطراف إلى مركز العاصمة؛ مع بيروقراطية توثيقية شديدة التعقيد والرتابة[4]. وكان أول اختبار واجهته الدولة الوطنية بعد ميلادها بست سنوات هو انفجار المسألة الثقافية والعرقية؛ وهذا يدل على أنها لم تحسم بالتوافقات التقليدية بين النظام وشيوخ العشائر الزنجية؛ ولا بالتحالف معها داخل جهاز الدولة[5]. كما أن الحقوق الثقافية واللغوية لا يمكن تأجيلها أو التَّستر عليها بالمجاملة أو بالتهدئة، بل لا بد من نقاش حقيقي وعلني حولها ودسترتها ومأسستها والاتفاق بين نخب المجتمع السياسي والثقافي من مختلف الفرقاء في الأقليات والأكثرية ومن دون سقف أو قمع من أي نوع[6].

يمكن القول إن أهم مظاهر أزمة الدولة المدنية في موريتانيا على الصعيدين الاجتماعي والثقافي تتمثل أساساً بالتنافر الثقافي والعرقي والشرائحي بين أطياف المجتمع الموريتاني، وعمل الدولة على استغلال ذلك لتحقيق مكاسب سياسية آنية؛ إضافة إلى ظاهرة اجتماعية أخرى لا تقل خطورة عن الظاهرة السابقة تتمثل بحضور القبيلة بقوة سياسياً واجتماعياً وعدم قدرة الدولة على احتوائها.

1 ـ المسألة الثقافية ودواعيها في موريتانيا (معضلة الوئام الأهلي)

بداية نوضح حقيقة مفادها أن المسألة العرقية والثقافية والشرائحية في موريتانيا هي تركة استعمارية بحتة، ذلك أن الإدارة الفرنسية إبان وجودها في موريتانيا استدعت بعض الموظفين الإداريين الزنوج من غرب أفريقيا رغم عدم حصولهم على جنسيات موريتانية؛ الأمر الذي زرع بذور العداء العرقي والثقافي بين العرب والزنوج، وهو في الحقيقة صراع بين النخبة العربية وإداريين أفارقة من تركة الإدارة الاستعمارية في غرب أفريقيا... بينما تتمتع النخبة الوطنية الزنجية الموريتانية بالقيم الأهلية نفسها التي لدى العرب من مبادئ الإسلام وحتى الأنساب كما هو حال قبائل الفولّان (Les pulse) [7]. والدليل على ذلك مقولة القائد الزنجي المشهورة باصمّبولي: «لا يوجد موقف عداء من الزنوج للعربية، بل إن أهل فوتا يحبون العربية ويجلّون العلماء وتراثنا كله مكتوب باللغة العربية».

انفجرت المسألة الثقافية في موريتانيا بداية عندما صدر قرار بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 1965 يقضي بإلزامية اللغة العربية في التعليم الثانوي، وذلك حينما جاء الرد على هذا القرار في الرابع من كانون الثاني/يناير من عام 1966 بتظاهرات وإضرابات نظمها الطلاب والتلاميذ الزنوج في ثانوية نواكشوط وفي الداخل، ووقَّعت 19 شخصية زنجية منشوراً كان أساسه نقد الإحصاء القائم آنذاك على أن العرب يمثلون نسبة تربو على 80 بالمئة؛ وعارضوا إلزامية اللغة العربية، ووصفوا

(4) حماه الله ولد السالم، «أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا،» في: مجموعة مؤلفين، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 538.

(5) المصدر نفسه، ص 539.

(6) المصدر نفسه، ص 539.

(7) المصدر نفسه، ص 530.

المسألة بأنها تهدف إلى تذويب الأقلية العرقية، وعقدة العرب من كفاءة الزنوج وطالبوا بنظام تعليمي خاص بهم مع فدرالية خاصة بالزنوج[8].

وقد عبّرت مواقف الطرفين عن درجة عالية وقوية من التشنج والتصلب أدّت إلى منع النخبتين من رؤية الواقع وما فيه من انعطاف ومرونة؛ فجرت حوادث صدام بين الطلبة العرب والزنوج وتدخل البوليس والحرس وكادت الأمور تنفلت من يد الحكومة قبل تدخل الجيش[9]. بيد أن الخلفية الواقعية للصدام بين النخبتين الزنجية والعربية، ترجع أساساً إلى أسباب ودواع اقتصادية تتمثل بتوجس الموظفين الزنوج على مناصبهم ومنافسة المستعربين الجدد عليها في «ظل مناخ من الفشل المؤسسي والقانوني للدولة الوطنية في احتواء المسألة وحسم المشكل الثقافي والتعليمي والهوياتي وتلبية مطالب الخريجين من مختلف الفئات والأعراق»[10]. وبذلك فشلت الدولة الوطنية في بناء «مدرسة وطنية – مدنية» تحقق الاندماج الاجتماعي وتسمح بالخصوصية لمكونات المجتمع المختلفة[11].

يرجع هذا الفشل في نظرنا إلى أن الدولة الوطنية تعاطت مع هذا المشكل العمومي بمنطق التسلط والتجبر والخروج عن المألوف، بدلاً من الحوار والتفاهم واحترام الخصوصيات. ورغم أن المشكلة العرقية والثقافية لا تزال إلى حدود اليوم تمثل العقبة الكأداء في وجه بناء دولة وطنية ـ مدنية، قائمة على منطق الحقوق والواجبات والروابط الوطنية، فهي لا تعدو كونها مظهراً بسيطاً من مظاهر أزمة الوحدة في أفريقيا بوجه عام.

2 ـ ظاهرة القبيلة... (جدلية القبيلة والدولة)

عندما نكون في صدد التعاطي مع مجتمعات العالم الثالث بوجه عام، ينبغي دائماً استحضار هيمنة الأنماط التقليدية (القبلية) على المشهد السياسي في هذه البلدان، ومن ثم إعاقتها للممارسة السياسية. فالفرد في هذه المجتمعات يكون ولاؤه منقسماً بين انتماءين: قبلي وسياسي؛ وهذه الازدواجية النّكدة تسبب الكثير من الحرج لصاحبها، كما تحول دون ممارسة سياسية واعية تستمد مرجعيتها من المبادئ والأفكار السليمة والتجارب الناجحة[12].

وعلى الرغم من أن الدولة الوطنية حاولت تجاوز القبيلة واحتواءها ـ وهو ما يظهر بجلاء في خطاب الرئيس المختار ولد داداه بمناسبة عيد الاستقلال 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1960 عندما قال: «لا بد لنا من تنمية معنى التضامن ومفهوم المصلحة العامة وهكذا يمكن إنجاز التطور من

---

(8) ولد السالم، **جمهورية الرمال: حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا**، ص 89.

(9) السيد ولد أباه، «الدولة والقوى السياسية،» في: السيد ولد أباه، معد، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، سلسلة الثقافة القومية؛ 28 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 121.

(10) ولد السالم، «أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا،» ص 540.

(11) المصدر نفسه، ص 541.

(12) محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 234.

القبيلة إلى الدولة»[13]. ـ فإن القبيلة التي ترسخت عبر الأجيال لها مناعتها وقدرتها على التكييف وابتلاع كل جسم غريب؛ فكل التنظيمات التي قامت على أديم موريتانيا حتى الآن احتوتها القبيلة وما زالت الدولة نفسها عرضة للاحتواء[14]، لذلك ظلت الدولة عاجزة عن صهر المجتمع وإخضاعه لسيادتها المطلقة. ويرى البعض أن ذلك راجع إلى غياب العامل الاقتصادي الذي يدفع المجتمع إلى الانحناء لثراء الدولة.

إن الممارسة السياسية في ظل المجتمع القبلي ستظل تسير داخل الكثير من المنعرجات الصعبة ولن توفَّق في أن تصبح ذات شأن في الحياة العامة؛ وسيظل الفشل سمة غالبة على جميع الممارسات السياسية في موريتانيا.

ويعطي الكاتب ـ محمد الأمين ولد سيد باب ـ مثالاً على ذلك بدول الخليج العربي ذات القوى الاجتماعية المشابهة للمجتمع الموريتاني.

هذه الظاهرة (القبيلة)، جعلت التعددية السياسية الحديثة في موريتانيا غالباً ما تطغى عليها التعددية البدائية؛ وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى استحالة فتح رهان مع القبيلة في موريتانيا.

تجدر الإشارة إلى أن المشكلة في موريتانيا ليست ظاهرة القبيلة فقط، بل تكمن في تسييس هذه الظاهرة أيضاً، ذلك أن الموريتانيين ليس من مصلحتهم القفز على ظاهرة القبيلة كونها جزءاً لا يتجزأ من ماضيهم ولها مبررات للبقاء في حاضرهم؛ فهي تشكل حصيلة التطور التاريخي الذي مر به المجتمع الموريتاني، وليس هناك من يتمنى زوال القبيلة على الضد مما هو موجود في بلدان عربية أخرى[15].

وعلى الرغم من استفحال ظاهرة القبيلة في موريتانيا «فقد بقيت محدودة التأثير لجهة العنف الذي يؤدي إلى انهيار الدولة؛ على نمط المشهد الصومالي، أو تخبطها في أزمات حادة على النمط السوداني أو الجزائري. ولم تظهر عادة القصاص من طريق الأخذ بالثأر القبلي المعروف في بعض البلدان العربية مثل اليمن؛ وظلت القبيلة في موريتانيا منذ نشأة الدولة الوطنية منزوعة السلاح»[16].

ولئن كانت الإصلاحات السياسية التي جاء بها منعطف التحول الديمقراطي قد أدخلت الممارسة السياسية الموريتانية عالم الحداثة، إلا أن الممارسة السياسية في هذا البلد ظلت تتخبط في إسار

(13) المصدر نفسه، ص 235.

(14) محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق ـ الوقائع ـ آفاق المستقبل**، دراسات استراتيجية؛ العدد 149 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 18.

(15) ولد سيدي باب، المصدر نفسه، ص 236.

(16) المصدر نفسه، ص 236.

القبيلة، ما دفع بعض المتخصصين إلى إطلاق تسمية الديمقراطية القبلية على تجربة الديمقراطية الموريتانية[17].

وقد أسهم حضور القبيلة في المشهد السياسي الموريتاني بوجه عام في تدهور الإدارة وعرقلة مشروع تحديثها. ولم تستطع السلطات منذ الاستقلال وحتى اليوم منع الممارسات التقليدية من الولوج إلى رحاب الإدارة[18]، ومن ثم فقد ظلت القبيلة هي سيدة الموقف بحكم أن الدولة في موريتانيا ليست لها منافع توزعها على المجتمع وتسمح لها بالسيطرة على النشاط السياسي؛ أو تملك منافع ولكنها لا تديرها على نحوٍ معقلن ينسجم وفلسفة العدالة الاجتماعية، لذلك أصبحت «القبيلة أكثر حظاً وقوة من الدولة في منافستها على كسب ولاء أفراد المجتمع»[19].

بيد أن الممارسة السياسية في ظل المجتمع القبلي ستظل تسير داخل الكثير من المنعرجات الصعبة ولن توفَّق في أن تصبح ذات شأن في الحياة العامة؛ وسيظل الفشل سمة غالبة على جميع الممارسات السياسية في موريتانيا ما لم ينشأ وعي يتجاوز في فهمه للممارسة السياسية الروابط القبلية ويساعد على تفكيك البنى العصبوية[20]. ويلاحظ أن الدولة الوطنية تعاملت منذ نشأتها مع القبيلة، وهذا ما يظهر بجلاء في كلمة الرئيس الأسبق المختار ولد داداه، في مؤتمر آلاك المنعقد 2 أيار/مايو 1958، التي استهلها بقوله: «السادة أعضاء الحكومة والمستشارون المحليون والشيوخ التقليديون.. ها نحن نجتمع إذاً لتنبثق من صراع أفكارنا الوحدة المقدسة لمواطني موريتانيا الأحرار...».

وقد استعان ولد داداه بالزعامات التقليدية لمحاصرة معارضيه السياسيين، وعندما تخلص من المعارضة السياسية من طريق تكريس سياسة الحزب الواحد، ضيّق الخناق على الشيوخ التقليديين وجردهم من امتيازاتهم السابقة كافة. وعندما جاء العسكر إلى السلطة قفزوا بداية على الجهة لتحل محل القبيلة، ثم عادوا بعد مدة إلى القبيلة لفك العزلة التي خلفتها الجهة.

ومع بزوغ الثمانينيات سيلاحظ استفحال ظاهرة القبيلة بصورة تدعو إلى الاستغراب. وما المسلسل الديمقراطي الذي ستعرفه البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي إلا انعكاس للصراعات والمنافسات القبلية، أدّت فيه عناصر الإرث الاجتماعي دورها، كما أذكته أيضاً الأنظمة القائمة ومارست اللعب على أوتاره السياسية؛ بل حولته ورقة قابلة للاستغلال من خلال جعله مصدراً للتعيين على رأس مؤسسات الدولة المالية والإدارية[21].

---

(17) المصدر نفسه، ص 237.

(18) المصدر نفسه، ص 237.

(19) المصدر نفسه، ص 237.

(20) المصدر نفسه، ص 239.

(21) محمد الأمين ولد إبراهيم، **الوزراء في موريتانيا: دراسة سوسيولوجية للحكومات الموريتانية من 1958 ـ 2010م** (نواكشوط: مركز الصحيفة للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 94.

هذه الإجراءات الآنفة أعادت القبيلة إلى الواجهة، وجعلت أطر الدولة، سعياً منهم للحصول على منافع، يَحتمون بالولاء للقبيلة أكثر، من خلال تسويق قيم الزبونية القبلية في الميدان السياسي[22]. وعندما نحاول أن نعطي تفسيراً علمياً وعقلانياً لاستمرارية وصمود القبيلة في الحياة السياسية الموريتانية رغم التحولات التحديثية والمتسارعة التي عرفها المجتمع الموريتاني، ولا سيَّما بعد استقلال الدولة الموريتانية، فسنلاحظ أن ذلك راجع أساساً إلى قدرة القبيلة على التكيُّف مع أي وضع جديد واستغلالها لآليات جديدة لضمان مصالحها في المعتركين السياسي والاجتماعي؛ ومن هذه الآليات: مؤسسة الجيش، والأحزاب السياسية، والنقابات... إلخ. إضافة إلى ضعف سيطرة الدولة على محيطها الاجتماعي منذ الاستقلال وحتى اليوم، ومن المعلوم أن ضعف أي نظام ممركز يؤدي حتماً إلى انتعاش الأنظمة القبلية وتعاظم فعلها السياسي.

إن دستور 1961 أقام نظاماً رئاسياً غير متوازن لمصلحة رئيس الجمهورية؛ فالرئيس هو المسيِّر الأوحد للبلد والوجه الفرد لسياسته، والسلطات السياسية والإدارية الأخرى خاضعة لتوجهاته ولا تملك الجمعية الوطنية السلطة لإرغامه على الاستقالة.

وإذا كان من المفترض ـ نظرياً ـ أن يتقلص نفوذ القبيلة لصالح الدولة وأن يتحرر الموريتاني من ربقة الولاء والارتهان القبلي والجهوي الضيق لصالح الدولة؛ فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك؛ فمنذ استقلال الدولة الموريتانية وإلى يوم الناس هذا، ما زال الموريتاني أكثر تشبثاً بالانتماء إلى القبيلة، وأكثر ولعاً بقيمها وأعرافها التي تشكلت في غياب الدولة أو السلطة الشرعية[23]، لذلك فقد فشلت الدولة الوطنية في تفكيك البنى التقليدية وإحلال المواطنة محل العصبوية.

ورغم أن الدولة الوطنية الموريتانية عرفت التعددية السياسية والاجتماعية منذ وقت مبكر من تاريخها السياسي، إلا أن تلك التعددية ساهمت في تكريس التعددية التقليدية أو القبلية، أي جعلت رؤساء الأحزاب يستنجدون بقبائلهم للفوز بالانتخابات؛ من هنا ظهر مفهوم جديد في حقل الدراسات الأفريقية وهو: «**القبيلة كمعطى سياسي**»، وذلك حينما أدرك رجل السياسة في المجتمعات العربية والأفريقية ضرورة توظيف العصبية القبلية لانتزاع بعض المكاسب السياسية. وهو ما طبقه فعلياً في البداية مختار ولد داداه الذي استعان بالزعامات القبلية لمحاصرة معارضيه، وكان يستدعي أولئك الزعماء التقليديين في كل اجتماع ذات طبيعة سياسية.

ثانياً: أزمة الدولة الوطنية على المستويين السياسي والاقتصادي

عند الركون إلى مختلف الدساتير التي ظهرت منذ استقلال الدولة الموريتانية وحتى اليوم سنلاحظ أنها تشكل في مجملها عائقاً أمام الممارسة السياسية الناجعة؛ وهذا يعني أنها لم تكن تعبّر

(22) المصدر نفسه، ص 95.

(23) المصدر نفسه، ص 95.

عن المضمون الاجتماعي الموريتاني بوجه عام، وإنما كانت تعبِّر عن نزوات ومصالح أقلية سلطوية حاكمة. فمثلاً عندما نعود قليلاً إلى دستور 22 آذار/مارس 1959 ودستور 20 أيار/مايو 1961 سنلاحظ أنهما قد كرّسا نظاماً فردياً صارماً لا يسمح بالمشاركة السياسية على نحوٍ فعّال؛ وهذا ما أدى في المطاف الأخير في 12 شباط/فبراير 1965 إلى هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية في البلاد[24].

كما أن دستور 1961 أقام نظاماً رئاسياً غير متوازن لمصلحة رئيس الجمهورية؛ فالرئيس هو المسيِّر الأوحد للبلد والوجه الفرد لسياسته، والسلطات السياسية والإدارية الأخرى خاضعة لتوجهاته ولا تملك الجمعية الوطنية السلطة لإرغامه على الاستقالة[25]. وقد استمر الوضع على هذا المنوال حتى سنة 1978 حيث ظهر نظام عسكري دكتاتوري، وسادت اللجان العسكرية ذات الطابع الاحتكاري للسلطة، وعمت الاستبدادية والأحادية في هذه المرحلة.

وإذا كانت موريتانيا قد عرفت منذ تسعينيات القرن الماضي دستوراً جديداً يسمح بالتعددية السياسية (الأحزاب السياسية)، والاجتماعية (النقابات وهيئات المجتمع المدني)، فإن هذه التجربة سرعان ما انتكست بفعل رسوخ ثقافة الحزب الواحد، وغياب أفق للتداول السلمي للسلطة، وإصرار النظام الحاكم آنذاك على البقاء في الحكم؛ وضعف الثقافة الديمقراطية في أوساط المجتمع وعدم ترسخ قيم الممارسة الديمقراطية لدى النخب؛ وعدم وجود إرادة سياسية جادة[26].

أضف إلى ذلك أن هذا الدستور ـ دستور 20 تموز/يوليو 1991، الذي لا يزال ساري المفعول إلى يوم الناس، رغم التعديلات التي أدخلت عليه ـ قد كرّس السلطة لصالح الجهاز التنفيذي؛ حيث منح صلاحيات واسعة لرئيس الدولة تتجاوز الصلاحيات التي دأبت الدساتير الديمقراطية على منحها لرئيس الدولة، زد على ذلك أن دستور 20 أيار/مايو 1991، لم يكن انعكاساً لتطور أبنية المجتمع الداخلية؛ وإنما كان إملاء من الخارج ولا سيَّما فرنسا في قمة لابول، التي حرصت آنذاك على إرسال وزير خارجيتها رولان دوما إلى موريتانيا من أجل هذه المهمة، وقد أعلن لجريدة **لوموند** فور خروجه من مكتب العقيد ولد الطايع بدء المسلسل الديمقراطي في موريتانيا[27].

ومن ثم فإن هذا الانفتاح الذي عرفته البلاد في هذه الحقبة كان فقط خطة استباقية اتخذها النظام آنذاك للمحافظة على بقائه في الحكم ليس إلا. وهذا يفسر سرعة الارتدادات والعودة إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية التي كان آخرها انقلاب 6 آب/أغسطس 2008.

---

(24) ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**، ص 230.

(25) المصدر نفسه، ص 230.

(26) ديدي ولد السالك، «دور العسكر في إجهاض الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي: موريتانيا نموذجاً،» ورقة قدمت إلى: **المغرب العربي، دينامية المجتمع المدني وصعود المكوّن الإسلامي: أعمال المنتدى المغاربي، 5 ـ 6**، إعداد المختار بنعبدلاوي (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية – مدى، 2014)، ص 105.

(27) ولد السعد وعبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق ـ الوقائع ـ آفاق المستقبل**، ص 39.

وبما أن أزمة الدولة المدنية في موريتانيا ليست وليدة اللحظة، وإنما هي تراكم لأزمات صاحبت ميلاد الكيان الموريتاني وظلت تتزايد نتيجة للأخطاء التي ارتكبتها الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم، فينبغي الوقوف على مظاهر هذه الأزمات وخصوصاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وتتجلى أبرز هذه المظاهر في ما يلي:

1 ـ إلغاء التعددية السياسية والاجتماعية وتبنّي نظام الحزب الواحد

تبنت الدولة الوطنية الموريتانية سياسة الحزب الواحد كآلية لبناء الدولة، وقضت على كل مظاهر التعددية السياسية والاجتماعية التي كانت قائمة في نهاية الحقبة الكولونيالية: حزب التقدم، والنهضة، والاشتراكي، والوطني. ورغم أن السلطة السياسية آنذاك أعلنت أن السبب الرئيسي وراء انتهاج نموذج الحزب الواحد راجع إلى حداثة عهد الموريتانيين بالسلطة ونقص الوعي لديهم، إلا أن هذه المسألة فيها نظر، ذلك أن «حديثي العهد بالسلطة وناقصي الوعي هم الأحوج إلى تجربة تتعدد فيها الرؤى وأساليب الممارسة السياسية»[28]. فالتعاطي مع أكثر من وجهة نظر واحدة وتقديم بدائل لممارسة السلطة كلها عوامل ستعزز تكثيف الوعي السياسي لدى العامة وتعودهم على اختيار قادتهم؛ هذا فضلاً عن أن تعدد الأحزاب يجعلها تتنافس على كسب ودّهم، وهو ما يشعرهم أن خياراتهم لها أهمية على مستوى الفعل السياسي وأنهم ليسوا مجرد أدوات في يد حزب وحيد يمارس بهم التغيير بما يتمشى وفلسفته في الحكم[29].

والحق أن اعتماد الدولة الوطنية في وقت مبكر سياسة الحزب الواحد ـ على غرار معظم البلدان الأفريقية والعربية آنذاك ـ هو سياسة لجأ إليها المختار ولد داداه لتصفية خصومه ومعارضيه على السلطة بعد انتخابه رئيساً بمساندة مطلقة من الفرنسيين؛ بعد التوحيد القسري للأحزاب السياسية خلف شعارات الوحدة السياسية داخل حزب الشعب والتصدي للمؤامرات والمطامع الإقليمية: الخطر المغربي القادم من الشمال! ومن ثم كان للرئيس مختار مسلسل «... من الانقلابات المدنية على التعددية السياسية والنقابية وتكريس سلطته الشخصية بالسيطرة على المؤسسات السياسية كافة دستورياً وقانونياً[30].

هذه الإجراءات أجهضت الحلم الديمقراطي في موريتانيا وأجهزت على التعددية وأسست لنهج أحادي سلطوي. في هذا الصدد يسجل أحد الباحثين ـ محمد دده محمد الأمين السالك ـ ملاحظة نافذة أبانت عن مدى تأثر المؤسسين لنظام الحزب الواحد في موريتانيا بفكر «جان جاك روسو» حول نظام الحكم الأرستقراطي، حيث تكون السلطة بيد جمهرة من أصحاب الامتيازات[31]، وهو ما أدى في ما بعد إلى أحد أهم تجليات الأزمة السياسية الموريتانية، وهي أزمة النخب.

---

(28) الدده محمد الأمين السالك، **السياسة والاجتماع في موريتانيا: دراسة تأصيلية تحليلية** (نواكشوط: المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية، 2017)، ص 11.

(29) المصدر نفسه، ص 11.

(30) ولد السالم، **جمهورية الرمال: حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا**، ص 78 ـ 79.

(31) السالك، المصدر نفسه، ص 12.

هذه الحقبة ـ أي حقبة الستينيات وأوائل السبعينيات ـ مثلت البداية الفعلية لشخصنة السلطة ومأسسة المنطق الأبوي في الحياة السياسية الموريتانية.

2 ـ ضآلة مستوى المشاركة السياسية بسبب تحكُّم مبدأَي وحدة السلط وشخصنتها

معلوم أن ما يميز الدول الديمقراطية هو مشاركة المواطنين في القرارات السياسية التي تمسّهم ـ بمعنى أن تكون القرارات السياسية هي حصيلة نهائية لنقاشات المجتمع ـ وتحقيق التوازن بين السلط: التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وهذا ما جعل بعض فقهاء القانون الدستوري يعتبرون «أن النظام الذي تغيب فيه المظاهر السابقة هو نظام يتَّصف بالشخصنة والفردانية؛ ذلك أن كل سلطة ـ كما يقول مونتيسكيو ـ تحتاج إلى سلطة موازية لها وقادرة على وقفها إذا ما أرادت الانحراف»[32].

كما أن المشاركة السياسية أضحت اليوم في حقل العلوم السياسية تمثل المقياس الأنجع لشرعية النظام السياسي وديمقراطيته؛ ذلك أنه كلما توسعت دائرة المشاركة السياسية واستوعبت مختلف الأطياف السياسية والفئات والطبقات الاجتماعية كنا في صدد نظام ديمقراطي؛ وكلما تراجع هذا المستوى اتسعت الفجوة بين الدولة وقواها الاجتماعية، ومن ثم كنا إزاء فردانية في السلطة تتجسد واقعياً من خلال مظاهر يمكن رصدها كالتالي:

أ ـ وحدة السلط

لا يثير تحديد مفهوم وحدة السلط إشكالاً، لأنه ببساطة يناقض تماماً مفهوم الفصل بين السلطات المطبق في الأنظمة السياسية العتيدة؛ ولكن الإشكال يتعلق أساساً بتكييف هذا المفهوم ومدى حضوره في الممارسة السياسية الموريتانية. وبغض النظر عما إذا كان مفهوم «وحدة السلط» يعني التّماهي المطلق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ أم يقصد به التحكم في العملية الانتخابية وتوجيهها من أجل إنتاج سلطة تشريعية لا تتعدى كونها غرفة للتصديق على إرادة السلطة التنفيذية، فإنه وبالعودة إلى التجارب السياسية الموريتانية سنلاحظ أن موريتانيا خضعت في مرحلة من مراحلها لنظم سياسية تتخذ من وحدة السلط مبدأ للفعل السياسي وممارسة السلطة؛ ولا سيَّما في المراحل الممتدة ما بين 1978 و1992، وكذلك ما بين آب/أغسطس 2005 و 2007 [33]. كذلك عرفت موريتانيا هذه الحالة في الفترة الممتدة ما بين 1965 و 1978، إبان هيمنة الحزب الواحد الذي كرس الأحادية وأدان مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية غير المنضوية تحت لوائه.

تفيد الإشارة هنا إلى أن دستور 20 أيار/ مايو1961 قد روجع بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 1965 من أجل دسترة هذه الأحادية، لذلك أصبحت مادة هذا الدستور التاسعة تنص على أن: «الإرادة

(32) المصدر نفسه ص 19.

(33) السالك، المصدر نفسه، ص 20.

الشعبية يترجمها حزب الدولة المنظم ديمقراطياً، فحزب الشعب الموريتاني المتولد عن إدماج الأحزاب الوطنية الموجودة في 25 كانون الأول هو الحزب الوحيد للدولة المعترف به».

وتظهر هذه الوحدة (وحدة السلط) بجلاء عندما نعرف أنه منذ 1960 حتى عام 2007 لم يُسقط البرلمان الموريتاني حكومة ولم يرفض قانوناً تقدمت به[34]؛ وهنا نكون أمام ثلاث فرضيات، **الأولى**، إما أن تكون جميع الحكومات كفوءة ورشيدة على مستوى الإنجاز والقبول، وهو ما لا تشهد له حالة البلد الغني بموارده الاقتصادية رغم أن شعبه مصنف من أفقر شعوب العالم اليوم. و**الثانية**، هي أن يكون الدستور لا يعطي البرلمان حق إسقاط الحكومات، وهذا مناقض تماماً لنصوص الدساتير الموريتانية، ولا سيَّما دستوري 1959 و1991. و**الثالثة**، هي أن يكون البرلمان قد تم تفصيله بحيث لا يقول إلا نعم[35]، وهذه الحالة الأخيرة هي الأقرب إلى الصواب في التجربة السياسية الموريتانية.

ب ـ شخصنة السلطة

تعني شخصنة السلطة على نحوٍ مبسط: التماهي المطلق بين شخصية الحاكم والدولة، أي التماهي بين المجال العام والمجال الخاص، وهو ما تترجمه صراحة مقولة لويس السادس عشر الشهيرة: «الدولة هي أنا». وغالباً ما يقاس مستوى توافر شخصنة السلطة في النظام السياسي أو عدمها بمعيارين هما: مدى مساهمة المواطنين في العملية السياسية ـ كل حسب مقدرته ومؤهلاته وموقعه ـ ومدى مساهمة ممثلي الشعب في تشكيل إرادة السلطة[36]، فما مدى حضور هذين المعيارين في الممارسة السياسية الموريتانية؟

تمثل الأحزاب السياسية وعملية الاقتراع غالباً أهم الآليات التي تمارس من خلالها المشاركة السياسية في الدول الحديثة، حيث تتأثر المشاركة السياسية سلباً أو إيجاباً بمدى تعدد الرؤى والخلفيات السياسية واستعداد النظم الحاكمة لفسح المجال لقيام أطر جمعوية للتعبير عن هذه الأفكار؛ بل ولمحاولة الوصول إلى مركز القرار من طريق العملية الانتخابية لوضع هذه الرؤية موضع التنفيذ[37].

أمّا معيار مساهمة ممثلي الشعب في تشكيل إرادة السلطة فيتحقق عندما يتميّز نظام الاقتراع بالشفافية إلى درجة تجعله يعبِّر حقيقة عن إرادة الناخبين؛ وبالرجوع إلى التجربة الموريتانية والأسس التي يقوم عليها النظام السياسي والممارسة السياسية التي درج عليها، يمكن القول بأن النظام السياسي الموريتاني لم يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية إلا مع الإعلان عن المسلسل الديمقراطي عام 1991؛ والقول تالياً بانحسار مبدأ المشاركة في موريتانيا لصالح التفرد والشخصنة.

هذه الشخصنة التي طبعت الممارسة السياسية في موريتانيا يرى البعض أنها تسببت في أزمة شرعية النظام السياسي نظراً إلى بؤس أدائه وتهميشه للمواطن؛ واختزاله لهذا الأخير إلى مجرد آلة

(34) المصدر نفسه، ص 21.
(35) المصدر نفسه، ص 22.
(36) المصدر نفسه، ص 24.
(37) المصدر نفسه، ص 24.

قابلة للتصرف[38]. وبالتي نستنتج من هذه المعطيات أن النظام السياسي الموريتاني يزوِّر الإرادات قبل تزويره للانتخابات.

ج ـ غياب المأسسة

من مظاهر أزمة الدولة المدنية في موريتانيا كذلك غياب منطق المؤسسات؛ وذلك لارتباط الدولة منذ نشأتها بجهات قبلية وعرقية، إضافة إلى تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة؛ وارتباط الذاكرة الجماعية للأشخاص بمفهوم الانتماء القبلي والعرقي وليس بمفهوم الدولة؛ وهي من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدولة الوطنية تفشل في تكوين مجتمع حديث تربطه قيم المواطنة والانتماء الوطني للدولة بدل التنظيمات التقليدية.

مثّل الانقلاب الأول في موريتانيا 10 تموز/يوليو 1978، الذي أطاح الرئيس المدني المختار ولد داداه، البداية الفعلية للتماس المباشر بين المجالين المدني والعسكري في التجربة السياسية الموريتانية.

وبما أن النظام السياسي ـ كما يقول هنتنغتون ـ تتوقف فاعليته واستمراريته على درجة قوة مأسسته وتنظيماته وإجراءاته، والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف والحقب التاريخية[39]، فإن النظم السياسية التي تعاقبت على الدولة الوطنية منذ نشأتها في أوائل ستينيات القرن العشرين وإلى حدود كتابة هذه السطور لم تصل إلى درجة المأسسة، بسبب شخصنة الحكم، وعسكرة المجتمع، وتسييس العسكر.

د ـ التماهي المطلق بين الميدانين: المدني والعسكري

لقد مثّل الانقلاب الأول في موريتانيا 10 تموز/يوليو 1978 الذي أطاح الرئيس المدني المختار ولد داداه البداية الفعلية للتماس المباشر بين المجالين المدني والعسكري في التجربة السياسية الموريتانية. ومنذ تلك اللحظة أضحى الجيش محور الحياة السياسية في موريتانيا، وقد جاء العسكر تحت شعار إنهاء حرب الصحراء، وتقويم الاقتصاد الوطني وهيكلته من جديد والعودة إلى الديمقراطية التعددية[40]، بيد أن هذه الشعارات التي أطلقها العسكريون ليست في حقيقة الأمر إلا سياسة ملتوية للبحث عن شرعية قانونية ومشروعية اجتماعية لفعلتهم النَّكرى. ومنذ ذلك التاريخ تهيمن المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي الموريتاني؛ وهو وضع أدى إلى تحول في طبيعة النظام السياسي الموريتاني وكاد يقضى على مشروع الدولة الوطنية.

---

(38) المصدر نفسه، ص 26.

(39) أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** (الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص 16.

(40) عبد الرحمن ولد حرمة بابانا العلوي، **الجيش والسلطة في موريتانيا** (نواكشوط: منشورات مركز الصحيفة للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 10.

ورغم أن النظام السياسي أعلن في تسعينيات القرن الماضي عن انفتاح سياسي أدخل موريتانيا في مسار انتقال ديمقراطي ـ عرف محلياً باسم «**المسلسل الديمقراطي**» الذي أخرجها من حقبة الأحكام الاستثنائية إلى حكم بواجهة مدنية يرفع شعار الدمقرطة، عبر إصدار دستور جديد يؤسس لتلك الممارسة؛ وهو دستور 20 تموز/يوليو 1991 الذي سمح بتأسيس الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف وإقامة العديد من منظمات المجتمع المدن[41]. ـ إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى القضاء على ظاهرة «تسيُّس الجيش»، لأن ذلك الافتتاح الديمقراطي أو العسكري إن صح الوصف؛ كان وليداً لمتطلبات خارجية، وليس وليداً لإرادة وطنية داخلية.

ويرى أحد كبار الباحثين الموريتانيين، ديدي ولد السالك، أن انحراف المؤسسة العسكرية في موريتانيا عن دورها التقليدي المعهود، أي حماية الوطن وحماية مكتسباته، راجع أساساً إلى عوامل من بينها أن ضباط المؤسسة العسكرية الموريتانية الذين تمولوا بطرق غير مشروعة من ممارسة السلطة يخافون المتابعات الجنائية والمحاكمات القضائية إذا تركوا السلطة، لأنهم مارسوا الكثير من أنواع الفساد وتمولوا من أموال الشعب الموريتاني وتركوه يرزح تحت الفقر والتخلف[42]. إضافة إلى عامل آخر يتمثل بأن بعض ضباط المؤسسة العسكرية في موريتانيا يخافون بالمستوى نفسه فتح ملفات حقوق الإنسان التي تلاحقهم لما قاموا به من انتهاكات عنيفة لحقوق الإنسان خلال وجودهم في مراكز القرار السياسي والأمني خلال العقود الماضية[43]؛ زد على ذلك بحثهم عن استمرار المصالح والامتيازات التي كونوها في الحقب الاستثنائية.

وقد كان لوصول العسكر تداعيات مباشرة على مسيرة الدولة الوطنية الموريتانية؛ لأن وصولهم إلى السلطة أدى إلى ظاهرة اتسمت بها الحياة السياسية الموريتانية منذ ذلك الحين وإلى يوم الناس هذا؛ وهي: عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي والاقتصادي.

هذا الوضع الذي ساد في البلاد ردحاً من الزمن كان نتيجة للصراعات بين قادة الجيش الوطني؛ نظراً إلى اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية المتناقضة وخلفياتهم القبلية والجهوية المختلفة. وقد أسهم عدم الاستقرار السياسي، الذي طبع الحياة السياسية والاجتماعية إبان وصول العسكر إلى الحكم، في تعثر الدولة المدنية وعرقل مسيرة بنائها، لأنه أدى إلى غياب التراكم الذي يؤسس للخبرة الضرورية لبناء المؤسسات لإدارة الشأن العام، المتعلقة بالإضلاع بوظائف الدولة الأساسية. كما أن غياب الاستقرار أدى إلى تغيير دائم في مؤسسات الدولة؛ الأمر الذي حال دون بناء تقاليد وقيم أساسية للممارسة الديمقراطية في البلد[44].

ونحن نرى أن هيمنة المؤسسة العسكرية وحضورها القوي في المشهد السياسي الموريتاني راجع بالأساس إلى تحكم العوامل التالية في الممارسة السياسية الموريتانية:

---

(41) ولد السالك، «دور العسكر في إجهاض الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي: موريتانيا نموذجاً،» ص 105.

(42) المصدر نفسه، ص 110.

(43) المصدر نفسه، ص 110.

(44) المصدر نفسه، ص 112.

(1) سوء إدارة النخب المدنية للفائض الاقتصادي.
(2) ضعف المؤسسات الدستورية الموريتانية.
(3) استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية.
(4) ربط المنصب العام بالثروة والمكانة والوجاهة في المجتمع، وهو ما أطلق عليه جان فرانسو بايار «سياسة ملء البطون».

وإذا كان من المفترض ـ نظرياً على الأقل ـ ابتعاد الجيش من الممارسة السياسية في موريتانيا فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث يلاحظ أن الحكومة الموريتانية قد صدقت في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 12 تموز/يوليو 2013 على مشروع مرسوم تنظيم اقتراع القوات المسلحة وقوات الأمن في الانتخابات العامة؛ وهو الملف الذي تم التوافق عليه بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة في الحوار بينهما عام 2012، على أن يقوموا بالتصويت قبل يوم من الاقتراع العام حتى يتفرغوا للحفاظ على الأمن العام وحماية مراكز الاقتراع وفقاً لما هو مخول لهم قانوناً.

بناء على ما تقدم، يعتقد أحد الدارسين والمتابعين ـ عالي أبو فرحة ـ أن الجيش في موريتانيا ربما لا يحتاج مرة أخرى إلى اللجوء إلى الانقلابات العسكرية كوسيلة لتغيير رئيس الدولة، وإنما قد يستعيض عن ذلك بحقه الجديد، المتمثل باللجوء إلى التصويت المضاد في الانتخاب؛ وهو ما أسماه أبو فرحة «الانقلاب عبر التصويت»[45]؛ ونطلق عليه نحن «دسترة الدور السياسي للجيش».

كان لبرامج التكيُّف الهيكلي المفروضة على دول العالم الثالث بوجه عام تداعيات مباشرة على الدولة الوطنية ومشروعها المدني حيث أعادت لهذه الدول وظيفتها التاريخية، وهي: ارتهانها للخارج.

أمَّا على الصعيد الاقتصادي، فقد كان لبرامج التكيُّف الهيكلي المفروضة على دول العالم الثالث بوجه عام تداعيات مباشرة على الدولة الوطنية ومشروعها المدني حيث أعادت لهذه الدول وظيفتها التاريخية، وهي: ارتهانها للخارج. هذه البرامج والسياسات طرحت في أفريقيا على نطاق واسع منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي بعدما عانت اقتصادات دول العالم الثالث بوجه عام أزمة تراكمات طاحنة. وقد كان لهذه البرامج المفروضة من طرف الدول المانحة تداعيات ومخلفات على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث بوجه عام.

هذا الوضع عمّق أزمة دولة ما بعد الاستعمار ولا سيَّما في موريتانيا، لأن هذه السياسات كانت طموحة، ولم يكن بإمكان الدولة والمجتمع الوطنيين التجاوب معها؛ لذلك فإن تطبيق هذه البرامج على نحوٍ ارتجالي جعلها تنعكس سلباً على مسيرة الدولة المدنية في موريتانيا. كما أدت تلك البرامج والسياسات، من جهة أخرى، إلى ظهور ما بات يعرف في حقل الدراسات الدولية بمفهوم:

---

(45) السيد عالي أبو فرحة، «عسكرة التحول الديمقراطي في موريتانيا،» في: أحمد عبد ربه [وآخرون]، **الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية**، تحرير حمدي عبد الرحمن (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 192.

المشروطية الديمقراطية؛ التي تمت بلورتها صراحة في خطاب ميتران في قمة لابول، وذلك حينما ربط بين تقديم المساعدات الاقتصادية إلى البلدان الأفريقية ومدى التزام هذه الأخير بالقيم اللبيرالية ولا سيما تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

خاتمة

لاحظنا في هذه الدراسة أن الدولة الوطنية الموريتانية واجهت ثلاث أزمات كبرى لا تزال تعرقل مسيرتها نحو المدنية إلى يوم الناس هذا: **الأولى**، تتعلق بوجود الدولة الموريتانية ذاتها، لأنها لم تكن من مخرجات المجتمع الموريتاني، أي أنها لم تكن حصيلة طبيعية للتطور الحر للجماعة المجتمعية في موريتانيا، وإنما كانت نتيجة سياسة فرنسية عكست رغبة الفرنسيين في المحافظة على مصالحهم السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة بعد حصول معظم البلدان العربية والأفريقية على استقلالها الشكلي في ستينيات القرن العشرين. و**الثانية**، تتعلق بشرعيتها؛ ذلك أن مشروع الدولة الوطنية في موريتانيا، جاء في ركاب المستعمر الفرنسي؛ إذ جعل الدولة الوطنية تظهر في أعين النخب الموريتانية، ولا سيّما التقليدية منها، منعدمة الشرعية لأنها ورثت دولة الاستعمار واجتازت خطواتها الأولى تحت إشرافها. هذا الوضع حرم الدولة الوطنية في موريتانيا من ولاء المجتمع لها، ومن ثم عمَّق الفجوة بين الأبنية السياسية والاجتماعية، وكشف عن عدم تناغم بين تاريخ الدولة الوطنية وحقائقها الاجتماعية والثقافية العريقة.

أما **الأزمة الثالثة** فتتعلق أساساً ببؤس أداء الأنظمة السياسية التي تعاقبت على موريتانيا نتيجة عدم تماهيها مع مدركاتها الجماعية وأعرافها المحلية ومضامينها الاجتماعية. زد على ذلك أزمة الجمود السياسي، والتصلب المؤسسي حيث جعل الدولة الموريتانية عاجزة عن استيعاب حركة المجتمع وتفاعلاته. وكان لهذه الأزمات السابقة مخلفات وتداعيات على مختلف الصعد: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي: عرف المشهد السياسي في موريتانيا إلغاء التعددية السياسية والنقابية، وشخصنة السلطة، وهيمنة الحزب الواحد في وقت مبكر من تاريخ الدولة الوطنية.

ورغم أن البلد عرف نوعاً من الانفتاح في تسعينيات القرن العشرين بعد صدور دستور 20 تموز/يوليو 1991 الذي وضع القواعد الضرورية لإقامة ديمقراطية تعددية سمحت بتأسيس الأحزاب السياسية وإصدار الصحف... إلا أن ذلك الانفتاح سرعان ما انتكس لأنه من جهة، لم يكن وليد إرادة داخلية (محلية) وإنما كان نتاجاً للإملاءات الخارجية. كما أن ذلك الانفتاح لم تضئ نتائجه النفق المظلم «لرسوخ ثقافة الحزب الواحد وغياب أفق للتداول السلمي على السلطة وإصرار النظام القائم آنذاك على البقاء في الحكم وضعف الثقافة الديمقراطية في أوساط المجتمع»[46].

وعلى الصعيدين الاجتماعي والثقافي، لا يزال المجتمع الموريتاني يعاني ظاهرة التشرذم والانشطار الثقافي والعرقي والشرائحي والقبلي، نتيجة غياب التناغم بين الإرادة الجماعية، والنخب المتعلمة، والقيادة السياسية، بسبب تأميم الدولة الوطنية للسياسات الاستعمارية المشتتة. أما على

(46) ولد السالك، المصدر نفسه، ص 105.

الصعيد الاقتصادي، فقد أدى سوء إدارة النخب الوطنية للفائض الاقتصادي، إضافة إلى تداعيات برامج التكيُّف الهيكلي على الأوضاع السياسية والاجتماعية، إلى ارتهان الدولة الوطنية الموريتانية للخارج، وذلك عبر ما بات يعرف في حقل الدراسات السياسية والدولية بمفهوم **المشروطية الديمقراطية**، وتعني هذه الأخيرة على نحوٍ مبسط أن الدول الغربية أضحت تربط منذ تسعينيات القرن الماضي بين حجم المساعدات المقدمة إلى دول العالم الثالث ومدى الالتزام هذه الأخيرة بالقيم الليبرالية، ولا سيَّما تلك المتعلقة بالدَّمقرطة وحقوق الإنسان.

والخلاصة أنه لا يمكن حل الأزمات السالفة التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام بناء دولة مدنية اجتماعية فاعلة، إلا بالتوافق عبر الحوار الوطني والتنازل المتبادل بين القوى الاجتماعية كافة، على أساس من تفعيل المدركات الجماعية، والقيم الأهلية من أجل تجاوز العدمية والكراهية والحدية التي تهيمن اليوم ـ بفعل استغلال السلطة السياسية اللّحظي للخلافات الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف سياسية آنية ـ على المشهد السياسي الموريتاني □

صدر حديثاً

فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية

عبد الله البريدي

يبحث هذا الكتاب في فخاخ النيوليبرالية وخطاياها في تجارب دولية متعددة (في المركز والأطراف)، وهو يسعى لطرح مقاربات أولية حول مدى صاحية أو نجاعة النيوليبرالية لتكون ركيزة لإصاح والتنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربية وفق معطياتها المجتمعية والاقتصادية، ويتلمس أبرز آثار النيوليبرالية وانعكاساتها وتكاليفها اقتصادياً ومجتمعياً في تلك البلدان، وهو يستكشف مدى إمكان ابتكار عقيدة اقتصادية، تلائم ظروف هذه البلدان وتستجيب لحاجاتها الحالية والمستقبلية، بما يكرس التنمية والاستقرار المستدامين على أسس صلبة.

192 صفحة
الثمن: 12 دولاراً
أو ما يعادلها

تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري

أسماء بن طراد(*)

أستاذة مساعدة في كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت ـ الجزائر.

مقدمة

أصبح الاقتصاد العالمي موحداً وأضحى الإدماج فيه ضرورة، لذا عمدت أغلبية البلدان النامية إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية التي تسهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي.

وضمن هذا الإطار عمدت الحكومة الجزائرية على إعادة هيكلة اقتصادها تمشياً مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية. وبوصفها دولة نفطية عمدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية إلى وضع برامج تنموية تهدف إلى انعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية خارج قطاع المحروقات، كالصناعة والزراعة والخدمات والسياحة... إلخ، من أجل تنويع مصادر الدخل ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.

فمن خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي تحظى هذه القطاعات بالأولوية؛ لهذا حرصت الدولة على توفير بيئة ملائمة مستقبلاً لتحفيز المقبلين على هذه الاستثمارات من طريق الفرص الاستثمارية في القطاعات المستحدثة التي تعتبر مجالاً خصباً للاستثمار المحلي والأجنبي.

تكمن **إشكالية البحث** هنا في معرفة مدى قدرة السياسات الاقتصادية في الجزائر على تعزيز المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة للاستثمارين المحلي والأجنبي وينطلق البحث من الفرضيات التالية:

ـ تتوافر في الجزائر عدة مقومات إن تم استغلالها جيداً تجعل النشاط الاقتصادي في الجزائر فرصة حقيقية للمستثمرين.

(*) البريد الإلكتروني: asmabentrad@live.fr.

ـ إن اتباع الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي والتزامها ببرامج التحرير الاقتصادي أدى إلى زيادة معدلات الاستثمار الخاص في السنوات الأخيرة، ولكن يبقى عليها عمل أكثر من أجل خلق بيئة مناسبة لبلوغ مستويات راقية من المشروعات الاستثمارية وتنميتها.

ـ إن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز الفرص الاستثمارية إن تم استغلالها خلال السنوات القادمة ستحسن من صورة الجزائر إلى حدٍّ كبير في مجال الاستثمارات وتمكنها من تعزيز مناخها الاستثماري.

يهدف هذا البحث إلى: إعطاء صورة لمناخ الاستثمار في الجزائر؛ وإبراز جهود الدولة من خلال السياسات والبرامج المتبعة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية، وإعطاء فكرة عن الفرص الاستثمارية الحقيقية التي تساهم في الشراكة مع المستثمر الأجنبي، والتي تتمثل بهيكلة متنوعة من الصناعات خارج قطاع المحروقات.

يعتمد البحث، على المنهج التحليلي وقد قُسِّم إلى ثلاثة مباحث، خصص **الأول** لتحليل طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر، في حين يعالج **الثاني** انعكاس الاقتصاد الجزائري على تعزيز المشاريع الاستثمارية، أما **الأخير** فيتناول سياسات تنموية لتعزيز فرص الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الجزائري.

أولاً: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر

قطعت الجزائر أشواطاً مهمة في تهيئة مناخها الاستثماري على النحو الذي يجعل منه مناخاً محفزاً لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، نظراً إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية مهمة وبنى أساسية جيدة المستوى، فضلاً عما لديها مقومات أخرى لا تقل أهمية: كالحجم المعتبر للسوق، والوضعية الاقتصادية المربحة، والعدد الكبير من اليد العاملة التي من شأنها أن تؤدي دوراً مهماً في تنشيط مناخ استثماري مناسب.

1 ـ المؤشرات الطبيعية والبنية التحتية المناسبة

تتمتع الجزائر بكثير من المقومات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

أ ـ المقومات الجغرافية والطبيعية

عملت الجزائر في الفترة الأخيرة على تهيئة مناخ الاستثمار؛ فإضافة إلى ما تمتلكه من موقع استراتيجي متميز يعتبر همزة وصل بين أوروبا وأفريقيا عبر شريط ساحلي يقدّر بـ 1200 كلم، يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية، تزخر أيضاً بتنوع مناخي على مساحة شاسعة قدرها 2.381.741 كلم^2، وهو ما يجعلها تمتلك كمّاً هائلاً من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة المساهمة في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، يأتي في مقدمها الاحتياطيات النفطية والغازية؛ حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشرة من حيث الاحتياطيات النفطية،

والمرتبة السابعة من حيث موارد الغاز المؤكدة في العالم[1]، وثروات منجمية كالزنك والفوسفات والحديد والرصاص والذهب... إلخ، إضافة إلى ثروات غابية وزراعية مغرية للاستثمار نتيجة تنوع الإنتاج الغابي (الخشب والفلين والحطب)، التنوع في المحاصيل الزراعية (الحبوب والبقوليات والخضروات) حيث قدرت القيمة المضافة في القطاع الزراعي بـ 13.05 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015[2].

ب ـ توافر البنية التحتية المناسبة

حرصت الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير البنية التحتية باعتبارها المحفز الأساسي لمناخ الاستثمار، حيث حققت ما يلي:

(1) **بنية المواصلات:** كون الجزائر تمتلك بنية تحتية تساعد على جلب الاستثمار، حرصت الدولة من خلال برامجها التنموية على وضع استراتيجية للقطاع تهدف إلى تنويع وسائل النقل لتكون أكثر كفاءة وفاعلية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث أُنجز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز؛ منها شبكة من الطرق قدرت بـ 112039 كم، أهمها الطريق السيار شرق ـ غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها، إضافة إلى 4500 كم من سكك الحديد، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. أما في ما يتعلق بالبنية التحتية للنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر نحو 47 ميناءً بحرياً من بينها 11 ميناءً تجارياً وميناءان للبترول، إلى جانب 36 مطاراً، منها 13 مطاراً دولياً تتوزع على مختلف مناطق القطر الوطني[3].

(2) **بنية الاتصالات:** سعت الجزائر إلى تشجيع الرقمنة في الصناعة الوطنية، من تحرير قطاع الاتصالات والسماح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في هذا القطاع من خلال قانون 2000/03 الصادر في 5 آب/أغسطس 2000 بعد أن كان محتكراً من طرف الدولة وفق القانون 75/89. ومن أجل تقليص الهوية الرقمية بين الجزائر والدول المتقدمة وتشجيع الرقمنة في الصناعة الوطنية [4] تم إصدار قانون 01/20 الصادر في 12 كانون الأول/ديسمبر 2001، حيث تم من خلاله مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013 لتسهيل اتصال المواطن بمختلف الإدارات

---

(1) تقدر الاحتياطيات النفطية والغازية في نهاية سنة 2016 بنحو 12.2 مليار برميل نفط و4504 مليارات متر مكعب من الغاز. انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **التقرير الإحصائي السنوي** (الكويت: المنظمة، 2016)، ص 8 ـ 14.

(2) World Bank Group, <http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS> (consulted 23/12/2016).

(3) بوابة الوزير الأول، «السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية»، 2016/11/20، <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/travaux-publics-ar.pdf>.

(4) KPMG, Guide guide Investir en Algérie-2014, p. 38, <https://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/KPMG%20-%20INVESTIR%202014_WEB.pdf> (consulted 23/2/2015).

والخدمات (التعليم عن بعد، الكشف الطبي عن بعد، التجارة الإلكترونية... إلخ)، وكذا تسهيل اتصال الإدارات والمؤسسات والمصارف فيما بينها ومع فروعها[5].

أدّت هذه الأمور إلى استمرار سوق الاتصالات في الجزائر بالنمو القوي حيث ارتفع نمو رقم الأعمال لديها من 499 مليار د.ج. (دينار جزائري) سنة 2014 مقارنة بـ459 مليار د.ج. سنة 2013 أي زيادة بنسبة 8.65 بالمئة، وبنسبة 2.91 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد قدرت الزيادة في حجم مستعملي الهاتف النقال والثابت بنحو 85 بالمئة من إيرادات القطاع[6].

ومن خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قدر عدد المشاريع المسجلة في الحقبة 2002 ـ 2015 في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بـ 171 مشروعاً بتكلفة 455064 مليون د.ج.، وفتح مناصب شغل بلغت 9748 منصباً.

2 ـ مؤشر التنمية البشرية

عرفت التنمية البشرية في الجزائر المنشورة مؤشراتها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحسناً ملحوظاً في مؤشراتها الاجتماعية وأهدافها الإنمائية؛ ففي سنة 2015 احتلت الجزائر على هذا الصعيد المرتبة 83 من أصل 188 دولة، وفي سنة 2012 احتلت المرتبة 93 من أصل 181 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر من 0.710 إلى 0.736 مقارنة بعام 2015، وبلغ متوسط نمو مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 1.04 بالمئة في الحقبة 1990 ـ 2014.

وقد خصص لبرنامج التنمية البشرية نحو 154 مليار دولار خلال الحقبة 2010 ـ 2014 إذ أُنشئ ما يقرب من 5000 مؤسسة تعليمية، و1500 منشأة من البنى التحتية والصرف الصحي الملائم المقدر بـ 95 بالمئة، وتحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب التي قدرت بـ 84 بالمئة سنة 2012[7]. وقُدر الإنفاق على الخدمات الصحية بمساهمة 84.1 بالمئة من الإنفاق العام و15 بالمئة من الإنفاق الشخصي[8]. كما قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بـ 0.5 بالمئة عام 2009 مقابل 1.9 بالمئة عام 1988[9].

3 ـ قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه

بذلت الجزائر جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل تحسين حجم السوق والنمو الاقتصادي باعتبارهما من أهم العناصر الأساسية الممثلة للمقومات الاقتصادية، التي تشجع على القيام بالاستثمارات الأجنبية محلياً.

---

(5) رشيدة بوحدة، «البنية التحتية للتدفق السريع في الجزائر: الوضعية والآفاق،» اليوم البرلماني حول التدفق السريع والاقتصاد الرقمي ودورهما في التنمية، 3 حزيران/يونيو 2010، ص 11، <http://www.mptic.dz> (تاريخ الاطلاع 8/11/2016).

(6) سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ARPT, Rapport annuel 2014, p. 39

(7) انظر أيضاً: إحصائيات: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015**، انظر الجدول، ص 403.

(8) World Development Indicators.

(9) Groupe de la Banque Africaine de Developpement, «Note de Dialogue 2011-2012» (mai 2011), p. 8.

أ ـ حجم السوق

قارب عدد سكان الجزائر 40.4 مليون نسمة في أول كانون الثاني/يناير 2016[10]. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية بلغ معدل مشاركة القوة العاملة سنة 2016 نحو 12.1 مليون نسمة، وأظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي عام 2014 بلغ 8.73 دولار في اليوم، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تحسن من 1801 دولار عام 2000 إلى 5687 دولار عام 2014 بمعدل نمو قدره 4.3 بالمئة للحقبة 2013 ـ 2014، وهذا راجع إلى الارتفاع التدريجي لأسعار البترول والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها. ووفقاً لمكتب الإحصاءات الوطنية، أظهرت تركيبة اليد العاملة حسب القطاع الاقتصادي تَواصل هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 61.7 بالمئة، تليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.6 بالمئة والصناعة بنسبة 13 بالمئة وقطاع الفلاحة بنسبة 8.7 بالمئة، كما أظهرت هيمنة القطاع الخاص حسب القطاع القانوني على اليد العاملة بنسبة 58.1 بالمئة، مقابل 41.9 بالمئة للقطاع العام[11]، الذي مكن التحسن المتواصل لمستوى النشاط الاقتصادي عند البالغين بنسبة 42 بالمئة، مقابل 39.8 بالمئة سنة 2015 منها 66.3 بالمئة للرجال و17.3 بالمئة للإناث ومساهمة في خفض معدل البطالة من 28.89 بالمئة سنة 2000 إلى مستوى 9.9 بالمئة سنة 2016.

ب ـ أداء الناتج المحلي الإجمالي

حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً منذ بداية الألفية الجديدة ليبلغ 5.3 بالمئة للمرحلة 2000 ـ 2011 ويرجع هذا إلى الارتفاع الكبير لأسعار البترول في السوق العالمية، وكذلك إلى برامج الاستثمار العمومي من 2001 إلى 2014، التي شملت في الوقت الراهن مشاريع مهمة للهياكل القاعدية، فسمحت على الخصوص بتحسين مناخ استثمارات المؤسسات[12]. وقد سجل معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.8 بالمئة سنة 2014 ليصل إلى 3.9 بالمئة سنة 2016، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (1):

انعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة مجموعة من البرامج التي تدعم النمو الاقتصادي، مثل: برنامج الدعم الفلاحي؛ برامج دعم الصناعات التقليدية؛ برامج إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى؛ مسح ديون بعض الشركات والمؤسسات المالية؛ مشاريع بنى تحتية ضخمة كالطريق السيار شرق ـ غرب، برنامج مليون سكن، برامج تشغيل الشباب، الأمر الذي أعطى دعماً لحركة النشاط الاقتصادي كما يلي:

---

(10) الديوان الوطني للإحصائيات، «ديمغرافيا الجزائر 2016»، ص 1.

(11) Trésor Direction Générale, Lettre économique d'Algérie no. 33 septembre 2014, Publications des Services économiques, 30/9/2014, p. 2, <https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/405431> (consulted 20/11/2016).

(12) محمد لكساسي، «معالم الاستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي في الجزائر،» **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، العدد 8 (شباط/فبراير 2009)، ص 10.

الجدول الرقم (1)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (2012 ـ 2016)

البيان	2011 - 2000	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	198.8	204.3	206.1	219.4	227.6	248.5
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمئة)	5.3	4.6	2.2	2.8	3.3	3.9

المصدر: FMI, Statistical Appendix, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/mcd/eng/pdf/mreost0115.pdf>.

(1) التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي: لقد أعطى دعم لحركة النشاط الاقتصادي في نمو الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 5.5 بالمئة سنة 2015، و3.7 بالمئة سنة 2016، وقد ساهمت قطاعات النشاط في خلق هذه النواتج بنسب متفاوتة، وهذا ما يبينه الجدول الرقم (2):

لقد سجلت الحكومة الجزائرية معدل نمو مشجعاً خارج قطاع المحروقات قُدر في قطاع الخدمات التجارية والفلاحة والتصنيع بنسبة 8.5 بالمئة و8.2 بالمئة 6.8 بالمئة على التوالي سنة 2013، بينما في سنتي 2014 و2015 حقق قطاع الخدمات التجارية وقطاع التصنيع نمواً قُدر بـ 8 بالمئة و6.8 بالمئة على التوالي سنة 2014، و5 بالمئة و5.3 بالمئة على التوالي سنة 2015. وقد أسهم هذا النمو في تكوين الناتج المحلي الداخلي بنسبة 3.8 بالمئة في إطار سياسة تنويع مداخيل الجزائر خارج قطاع المحروقات.

الجدول الرقم (2)
التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي (2013 ـ 2015) (بالنسبة المئوية)

السنة	2013	2014	2015
المحروقات	−5.5	−0.6	0.4
الفلاحة	8.2	2.5	6.4
الصناعة	4.1	3.9	4.3
التصنيع (الصناعة الغذائية، مواد البناء، المنسوجات... إلخ)	6.8	6.8	5
الخدمات التجارية (الاتصالات، المواصلات... إلخ)	8.5	8	5.3
الخدمات غير التجارية (الإدارات الحكومية، الخدمات المالية، قطاع العقارات)	3.1	4.4	3.7
إجمالي الناتج الداخلي	7.1	5.6	3.8

المصدر: «Les comptes nationaux trimestriels 2ème trimestre 2016-N°756, p. 1, <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna2t16.pdf>, et Les Comptes Nationaux Trimestriels 3ème TRIMESTRE 2015-N°731, p. 2, <http://www.ons.dz/IMG/pdf/cptnat3t15_1_.pdf>

(2) التقسيم القانوني لنمو الناتج الداخلي الخام: تظهر التقارير والأبحاث حول نمو تطور القطاع الخاص في الجزائر منذ أن شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية وصدور العديد من القوانين التي تتيح حرية الاستثمار ومنح الحوافز من دون تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني والأجنبي، حيث أصبح له دور إيجابي ومتزايد في الاقتصاد الوطني في الفروع والأنشطة كافة. يتبين من خلال الجدول أن قياس مساهمة القطاع العام في تكوين المنتوج الداخلي الخام في انخفاض مستمر من سنة لأخرى إذ انخفض من 20.44 بالمئة سنة 2006 إلى 13.9 بالمئة سنة 2014. أما في ما يخص مساهمة القطاع الخاص فقد ارتفعت نسبته في تكوين الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى، حيث قدر بـ 79.65 بالمئة سنة 2006 و83.59 بالمئة سنة 2009 بفارق 4.03 بالمئة ليصل إلى 86.1 بالمئة سنة 2014[13]. كما هو الحال بالنسبة إلى مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي فقد سجل أيضاً انخفاضاً بنسبة 13.8 بالمئة سنة 2006، وبنسبة 11.85 بالمئة سنة 2009 بفارق قدر بـ 4.03 بالمئة ليصل إلى 6.08 بالمئة سنة 2014، بينما القطاع الخاص تزايدت مساهمته في تكوين القيمة المضافة من 86.2 بالمئة سنة 2006 إلى88.15 بالمئة سنة 2009 بمعدل نمو 4.03 بالمئة ليقفز إلى 104.58 بالمئة سنة 2014، وهذا كله راجع إلى التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من خلال تخليها عن التسيير المخطط للاقتصاد من طريق خوصصة المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات المتبقية، وتشجيع الاستثمار الخاص والمشترك.

(3) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية: في ما يخص التطورات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن إسهام القطاع الإنتاجي السلعي تتفاوت أهميته النسبية كثيراً عن باقي القطاعات الأخرى حيث بلغ 87.626 مليون دولار سنة 2007 ليصل إلى 117.582 مليون دولار سنة 2012 نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستراتيجي والتحويلي بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، كما عرفت قطاعات الزراعة والصيد والتشييد تحسناً في الأداء نتيجة السياسات التي طبقتها الحكومة في مجال التصدير واستصلاح الأراضي والحوافز التشجيعية للقطاع الخاص. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاز إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية نمواً متزايداً من 25.291 مليون دولار سنة 2007 إلى 48.791 مليون دولار سنة 2014، يليه إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية حيث عرفت هي الأخرى مستوى متزايداً تتصدرها الخدمات الحكومية، من 13.575 مليون دولار سنة 2007 إلى 45.947 مليون دولار سنة 2014.

ج ـ التجارة وقوة اتجاهها

عمدت الحكومة الجزائرية إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الاقتصادية، حيث قامت بعدد من الإجراءات في السنوات الأخيرة للتقليل من حجم الواردات وتنويع صادراتها، مشجعة بها الخواص والمؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات، بإنشاء وكالات وهيئات اصة كالوكالة الوطنية لترقية الصادرات وغيرها[14]، والحد من

(13) Ministère de l'Industrie, et des mines Bulletin d'information Statistique de la PME 2016 no. 28 (2016), p. 37, <http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no28.pdf> (consulted 4/12/2016).

(14) Youcef Debboub, *Le Nouveau mécanisme économique en Algérie* (Alger: OPU, 2000), p. 20.

الجدول الرقم (3)
تطور المنتوج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج المحروقات
حسب الطابع القانوني والنشاط الاقتصادي (2006 ـ 2014)

(مليار دينار جزائري)

البيان	2006		2009		2012		2014	
	القيمة	نسبة مئوية	القيمة	نسبة مئوية	القيمة	نسبة مئوية	القيمة	نسبة مئوية
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	704.05	20.44	816.8	16.14	793.38	12.01	1187.9	13.9
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	2740	79.56	4162.02	83.59	5813.02	87.99	7338.6	86.1
المجموع	3444.1	100.00	4978.82	100.00	4334.99	100.00	8527	100.0
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	367.82	13.8	432.05	11.85	96.25	5.83	113.76	6.08
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2632.4	86.20	3954.5	88.15	1555.29	94.17	1956.3	104.58
المجموع	1009.2	100.00	4383.57	100.00	3789.56	100.00	4383.5	100.00

المصدر: Ministère de l'Industrie, et des mine, Bulletin d'information Statistique de la PME 2010 no. 18 pp. 35-36, <http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_d_information_statistique_No18.pdf>.
Bulletin d'information Statistique de la PME 2016 no. 28, pp. 37-38, <http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no28.pdf>.

الواردات عن طريق عدم منح رخص الاستيراد، وبخاصة السلع المنتجة محلياً، وكذا تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقرارها في الجزائر كونها الوسيلة الأهم للرقي بالصادرات الوطنية، والدخول في تحالفات واتفاقيات دولية لفتح الطريق أمام المنتجات الوطنية للدخول إلى الأسواق الدولية[15].

الجدول الرقم (4)
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية في المدة (2007 ـ 2014)

(مليون دولار)

البيان	2007	2008	2010	2012	2013	2014
الانتاج السلعي (زراعة، الصناعة الاستخراجية، التشييد،...)	87.626	109.253	80.143	117.582	113.143	111.810
الإنتاجية (الإسكان، المرافق، الخدمات الحكومية،...)	25.291	31.596	32.045	39.329	45.010	48.791
الاجتماعية (التجارة والفنادق، المواصلات، الاتصالات..)	13.575	20.211	39.825	37.782	35.008	42.250

المصدر: تقرير الصندوق العربي الموحد لعام 2009، ص 267 ـ 268؛ **تقرير الصندوق العربي الموحد لعام 2010**، ص 287 ـ 288، و**تقرير الصندوق العربي الموحد لعام 2015**، ص 387 ـ 388.

من خلال الجدول الرقم (5) نلاحظ أنه رغم تباطؤ التجارة العالمية بسبب نشوب تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2007 إلا أن الميزان التجاري واصل ارتفاعه ليحقق زيادة تفوق 200 بالمئة سنة 2008، أما في السنوات الأخيرة فتخلله انخفاض بسبب انكماش في الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول حيث أدى إلى انخفاض في الفائض التجاري من 21.5 مليار دولار سنة 2012 إلى عجز بـ 13.7مليار دولار سنة 2015. يفسر هذا المؤشر الانخفاض المتزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة نفسها. كما عرفت الواردات تراجعاً سنة 2015 إلى 12.08 بالمئة مقارنة بسنة 2014، حيث نجد أن تركيبة الواردات من المواد الغذائية قد انخفضت لتصل إلى نسبة 9.74 بالمئة من سلع المعدات وبنسبة 37.15 بالمئة من السلع الغذائية وبنسبة 88.9 بالمئة للسلع الموجهة للإنتاج والسلع الاستهلاكية غير الغذائية إلى 81.16 بالمئة.

(15) محمد قويدري وصاف سعيدي، «مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري،» **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** (جامعة باتنة)، العدد 9 (كانون الأول/ديسمبر 2003)، ص 123.

على عكس ذلك كانت الصادرات، التي عرفت بعض التذبذبات خلال السنوات نتيجة تناقص عائدات النفط التي تمثل نسبتها 94.54 بالمئة من الصادرات إلى الخارج لتصل سنة 2015 إلى انخفاض قدر بـ 40.76 بالمئة مقارنة بسنة 2014.

وفي ما يخص الصادرات خارج المحروقات، فهي لا تزال هامشية بنسبة 5.46 بالمئة من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.06 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً سنة 2015 بنسبة 20.1 بالمئة مقارنة مع سنة 2014.

الجدول الرقم (5)
تطور الميزان التجاري في الحقبة (2007 ـ 2015)

(الوحدة 10^6 دولارات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الواردات	27631	39479	39294	40473	50376	55028	58580	51501
الصادرات	60163	79298	45194	57053	71866	64974	62886	37787
الميزان التجاري	32532	39819	5900	16580	21490	9946	4306	−13714
معدل التغطية بالنسبة المئوية	218	201	115	140	143	118	107	73

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

أما في ما يخص أهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة فهي تتألف أساساً من المنتجات شبه المصنعة من الصناعات النفطية والصلب، التي تمثل نسبة 4.48 بالمئة من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.69 مليار دولار، ثم مجموعة المنتجات الغذائية بنسبة 0.62 بالمئة أي بقيمة تقدر بـ 234 مليون دولار، تتبع بمجموعة المنتجات الخام بنسبة 0.28 بالمئة، أي بقيمة 106 مليون دولار، وأخيراً المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.05 بالمئة و0.03 بالمئة على التوالي[16].

4 ـ مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

بعد عودة الاستقرار الاقتصاد 0.03 الكلي في سنة 2000، كانت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2001 و 2016 مدعمة، كما شهدت على ذلك الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، الذي تجريه برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، أما النتائج المحققة من الناحية الاقتصادية فيمكن توضيحها في الجدول الرقم (6).

(16) Direction Générale des Douanes, «Statistiques du commerce exterieurs de l'algerie,» <http:// www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Annee%202015.pdf> (consulted 4/12/2016).

يتبين من خلال الجدول الرقم (6) أن الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر المسجلة خلال الفترة 2007 ـ 2013، شهدت تحسن الوضع المالي الخارجي وتراكم موارد الادخار الميزاني، وهو ما سمح للاقتصاد الوطني أن يصمد أمام الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية. إلا أنه في منتصف سنة 2014، ورغم مواصلة الجزائر حفاظها على استقرارها المالي والنقدي فهي شهدت تحديات كبيرة نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالانخفاض الهائل في أسعار البترول (50 بالمئة)، وانتقال متوسط البرميل من 109.92 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 58.23 دولار سنة 2015، بانخفاض قدره 47.02 بالمئة[17]. ولمواجهة هذه التطورات بدأت السلطات بضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات، حيث لا يزال أثر صدمة أسعار النفط محدوداً لكنه النمو حتى سنة 2016، لكنه انعكس على المالية العامة التي تعتمد على مداخيل الضريبة البترولية، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عجز الميزانية لتصل إلى 16 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 بسبب الارتفاع القوي في نفقات الميزانية الكلية والانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية. كما حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بنسبة تقارب النصف (16.2 بالمئة) سنة 2015 نتيجة انخفاض صادرات المحروقات من جهة وتحويل معتبر للأرباح من جهة أخرى. كما يبقى الوضع المالي الخارجي للجزائر (الاحتياطيات الرسمية مطروحاً منها الدين الخارجي) كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي صلباً، وهو ما يوفر مجالاً من حيث اللجوء إلى الادخار لدعم الاستثمار وتخفيف أثر أسعار البترول في ميزان المدفوعات الذي عرف هو الآخر عجزاً بنسبة 2.8 بالمئة سنة 2014 ليرتفع إلى 16.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 بعد 15 سنة متتالية من الفوائض، كما لا يزال مستوى الدين الخارجي منخفضاً وبقي معدل التضخم بنسبة 4.3 بالمئة سنة 2016 متحكماً فيه نسبياً من طرف السلطة النقدية رغم ما شهدته الساحة الاقتصادية من تزايد للكتلة النقدية نتيجة تنامي حجم الإنفاق على برامج الانعاش الاقتصادي المنتهجة.

ثانياً: انعكاس الاقتصاد الجزائري على تعزيز المشاريع الاستثمارية

أثارت برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر خلال الحقبة 2001 ـ 2014 دوراً حاسماً في تحقيق نتائج إيجابية في تعزيز المشاريع الاستثمارية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية والمضي بها قدماً في مسار التنمية الشاملة من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر تنافسية.

(17) مداخلة محافظ بنك الجزائر، **أمام المجلس الشعبي الوطني «التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015**، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2016/12/11، <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discours_apn22032016.pdf>.

الجدول الرقم (6)
أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر (2007 ـ 2016)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات/PIB بالنسبة المئوية	22.49	19.86	0.31	7.58	8.84	5.84	0.3	−2.8	−16.5	−16.1
الحساب الجاري/PIB بالنسبة المئوية	22.8	20.1	0.3	7.5	8.9	5.9	0.4	−4.4	−16.2	−17.9
المديونية الخارجية/PIB بالنسبة المئوية	4.24	3.53	4.14	3.52	2.21	1.7	1.66	1.7	1.8	2.8
احتياطي الصرف (مليار دولار)	110.2	143.1	148.9	162.2	182.2	190.6	194	178.9	159.9	119
توازن الميزانية/PIB بالنسبة المئوية	6.2	9.1	−5.4	−0.4	−0.4	−2.9	−0.7	−1.2	−16.4	−15.6
الدين الحكومي/PIB بالنسبة المئوية	13.94	8.82	10.81	11.66	9.95	9.55	8.32	8.76	9	15.4
التضخم بالنسبة المئوية	3.7	4.8	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	4.3

المصدر:
World Bank, le 20/11/2016, <http://ar.tradingeconomics.com/algeria>.

1 ـ توزيع الاستثمارات المنجزة حسب القطاعات

استهدفت الدولة منذ انتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي العمل على خلق المناخ الملائم للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كثافة النسيج الاقتصادي حيث تضاعف عدد المتعاملين الاقتصاديين بنسبة 66.09 بالمئة خلال الحقبة 2006 ـ 2015 ما يقارب 1830999 تاجراً مسجلين في السجل التجاري كما يلي[18]:

ـ أشخاص طبيعيون: 91 بالمئة بعدد مؤسسات طبيعية قدرت بـ 90.58 بالمئة.

ـ أشخاص معنويون: 9 بالمئة بعدد مؤسسات معنوية قدرت بـ 77.05 بالمئة.

وفي ظل تصنيفات الشركات التي تحمل الشكل القانوني سنة 2015 حازت الشركات ذات المسؤولية المحدودة الحصة الكبرى بنسبة 50.8 بالمئة تليها المؤسسة ذات الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة بنسبة 35.1 بالمئة، وشركة التضامن بنسبة 7.4 بالمئة.

كما ارتفع حجم الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للحقبة 2002 ـ 2006 إلى 23.052 مشروع استثماري ليصل سنة 2015 إلى 7838 مشروعاً استثمارياً بتكلفة إجمالية قدرت بـ 1360290 مليون د.ج.. ويرجع هذا التطور إلى تقديم الجزائر مجموعة من الامتيازات والحوافز والضمانات للمستثمرين، بغية تطوير هذه الاستثمارات والاستفادة منها لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتأهيل مؤسساتها لتُحسِّن بها القدرة التصديرية للبلاد، ومن أهم هذه الامتيازات[19]:

ـ انخفاض الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية الممنوحة والمرتبطة بالمشاريع الاستثمارية، والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني، وتطبيق معدلات منخفضة في ما يخص اشتراكات الضمان الاجتماعي.

ـ خفض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتروح بين 0.25 بالمئة و1.5 بالمئة حسب موقع المشروع.

ـ إنشاء شركات مصرفية مشتركة لتسيير الأصول وتحصيل الديون، مع الإشارة إلى أن هذه الآليات ترمي إلى الحد من المنازعات حول الديون، وتفعيل القروض التي تمنح للمستثمرين.

ـ تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل وتحافظ عليها حيث تم تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، في حدود 50 بالمئة من مبلغ الأجور بعنوان مناصب الشغل المستحدثة التي تم الحفاظ عليها، وفي حدود 5 بالمئة من الربح الخاضع للضريبة من دون أن يتجاوز هذا الخفض واحد مليون دينار.

---

(18) وزارة التجارة، السجل التجاري، **مؤشرات وإحصائيات 2015** (آذار/مارس 2016)، ص 4 ـ 5، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2016/11/20، <http://www.cnrc.org.dz/ar/src/telecharger.php?id=153>.

(19) للمزيد من الاطلاع على الحوافز المالية والجبائية الممنوحة للاستثمار في الجزائر، انظر الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises>.

الجدول الرقم (7)

توزيع الاستثمارات المنجزة حسب القطاع النشاط والقطاع القانوني في الجزائر (2002 ـ 2015)

البيان	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون د.ج.	النسبة المئوية	عدد الوظائف	النسبة المئوية
حسب قطاع النشاط						
النقل المواصلات	30669	50.9	1027480	8.88	158016	15.28
البناء والأشغال العمومية	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
الصحة	809	1.34	127684	1.10	19105	1.85
السياحة	789	1.31	982934	8.49	54862	5.31
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71	4348	0.42
التجارة	2	0	37514	0.32	4100	0.40
حسب القطاع القانوني						
الخاص	59047	98	6412186	55	868986	84
العام	1095	1.8	3983653	34	120055	12
المختلط	97	0.2	1173374	10	44975	4
المجموع	**60239**	**100**	**11572213**	**100**	**1034016**	**100**

المصدر: <http://www.andi.dz>.

ـ خفض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الاستثماري.

ـ الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المجددة؛ الأمر الذي أدى إلى انتعاش الاستثمارات في قطاعات اقتصادية مختلفة خارج قطاع المحروقات، نبين توزيعها القطاعي كما يلي:

يلاحظ أن الاستثمار المرتقب حسب قطاع النشاط لا يزال خاضعاً لهيمنة فرع النقل والمواصلات على مستوى تصريحات الاستثمار، إذ تمثل نسبة 50.9 بالمئة من إجمالي المشاريع المنجزة وبقيمة مالية تتساوى تقريباً مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية، كما أن عدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريباً مع ما نجده في قطاع الخدمات (13 بالمئة).

بينما صنفت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي هيمنته على قيمة المشروع واستحداث مناصب الشغل بنسبة 56.2 بالمئة، و37.74 بالمئة على التوالي، ولا سيّما في فروع الصناعة الغذائية والكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود. أما القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والسياحة والصحة والتجارة، فإنها تسهم في حدود 1 إلى 2 بالمئة من المشاريع المنجزة، ومع ذلك فإن قطاعي السياحة والخدمات سجلا تطوراً ملحوظاً من حيث القيمة المالية وذلك بنسبة 8 بالمئة.

أما بالنسبة إلى توزيع الاستثمارات حسب القطاع القانوني، فيلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ 59047 مشروعاً، أي بنسبة 98 بالمئة بقيمة مالية تصل إلى 6412186 مليون دينار مع استحداث 868986 منصب شغل. في المقابل يسهم القطاع العام بحوالى 1095 مشروعاً فقط، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 3983653 مليون د.ج.، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيكلة. في الأخير فإن القطاع المختلط يسهم بحوالى 97 مشروعاً وبقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي بـ 1173374 مليون د.ج.

2 ـ توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار

تتبع الاستثمارات المنجزة مساراً منطقياً ومعتاداً وهي في موضع ضمن الترتيب التنازلي حيث إنها على رأس الترتيب العام للاستثمارات المنجزة من حيث الإنشاء أي 3/2 نحو كل المعايير في حين أن الاستثمارات المنجزة من حيث التوسيع تحتل 3/1 من الهيكل الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (8):

من خلال الجدول الرقم (8) نلاحظ أنه تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002 ـ 2015 بأن مشاريع الإنشاء الخاصة بإنجاز مشاريع جديدة احتل الصدارة من حيث العدد بـ 57.69 بالمئة ومن حيث القيمة بـ 51.82 بالمئة ومن حيث التوظيف بـ51 بالمئة، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من خلال البرامج التنموية الجديدة، ودعم الشباب

لإنجاز مشاريع من طريق عدد من الهيئات المكلفة بذلك. كما عرفت مشاريع التوسيع أيضاً رواجاً، وخير دليل على النجاح المحقق أرباح هذه المشاريع التي بلغت نسبتها 40.51 بالمئة من حيث عدد المشاريع و40.88 بالمئة من حيث قيمة المشاريع، ما استدعى توسيع أنشطتها وتعزيزها، في الوقت الذي قدِّر عدد الاستثمارات بصورة جوهرية في مشاريع إعادة التأهيل ـ التوسيع وإعادة التأهيل نسبة تقل عن 5 بالمئة مقارنة بالمجموع، وهذا في كل المعايير الإجرائية.

تعد فرص الاستثمار المتوافرة في الجزائر أدوات جذب للاستثمار، ومن أجل استغلالها سهرت الدولة على متابعة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي تساعد على خلق المناخ الملائم والمناسب لعمليات الاستثمار.

باختصار، هذه المعطيات تترجم جيداً مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية وذلك على حساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام عقب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الاستراتيجي في حين أن إعادة الهيكلة لا يبدو أنها تعطي نتائج مرجوة.

الجدول الرقم (8)

توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار (2002 ـ 2015)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون د.ج.	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الإنشاء	34754	57.69	5996367	51.82	5996367	51
التوسيع	24404	40.51	4731214	40.88	450721	43.6
إعادة التأهيل	927	1.54	306247	2.650	12386	1.2
إعادة التأهيل ـ التوسع	151	0.25	537905	4.65	12198	1.2
إعادة الهيكلة	3	0	479	0	92	0.01
المجموع	60239	100.00	11572213	100.00	1034016	100.0

المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: السياسات التنموية لتعزيز فرص الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الجزائري

تعد فرص الاستثمار المتوافرة في الجزائر أدوات جذب للاستثمار، ومن أجل استغلالها سهرت الدولة على متابعة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي تساعد على خلق المناخ الملائم والمناسب

لعمليات الاستثمار، ليصبح الاقتصاد الجزائري قادراً على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي إليه من خلال تعظيم المجهودات والإصلاحات الكفيلة بتوسيعه بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو، وخصوصاً أن الجزائر تعتبر ضعيفة جداً في مجال الاستثمار الأجنبي رغم الجهود التي تبذلها، وهو ما يدل على ضرورة الاهتمام أكثر في هذا المجال .

1 ـ تطوير النشاط الزراعي والصيد البحري

تسعى الدولة من خلال البرنامج الخماسي 2015 ـ 2019 في إطار استراتيجية تطوير وتنويع منظومة الإنتاج الوطني خارج المحروقات، إلى مضاعفة نمو الأنشطة في قطاعي الزراعة وموارد الصيد من أجل إحداث نمو متوقع أن يصل سنة 2019 إلى ما يقارب 5 بالمئة كمعدل نمو سنوي للزارعة، وحوالى 200 ألف طن في الموارد الصيدية، وما يقارب 1.500.000 منصب شغل مستحدث، وهذا من خلال تدعيم الإطار التحفيزي للمستثمرين[20] من خلال: استصلاح أراضٍ جديدة، وعصرنة المستثمرات الفلاحية والبنى التحتية للصيد، وتطهير الوضع المتعلق بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، إضافة إلى تعزيز إجراءات المرافقة الموجودة بفضل: تحسين وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية؛ ومواصلة مشاريع الشراكة العامة ـ الخاصة في إطار المزارع النموذجية؛ وإتمام عملية التأمين العقاري؛ واعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلاءم مع خصوصيات العالم الفلاحي؛ وتكييف إجراءات دعم التمويل؛ ومواصلة عملية عصرنة التأمينات الفلاحية؛ وترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل أنشطة الفلاحين ومربّي الماشية والصيادين؛ ومتابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية والصيدية.

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري لامتلاكها موارد طبيعية في مجال التصنيع توفر لها فرصاً استثمارية في هذا المجال. لهذا الغرض تسعى الحكومة لإنعاش الصناعة المحلية حتى تكون قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتها.

2 ـ توسيع القطاع الصناعي وعصرنته

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري لامتلاكها موارد طبيعية في مجال التصنيع توفر لها فرصاً استثمارية في هذا المجال. لهذا الغرض تسعى الحكومة لإنعاش الصناعة المحلية حتى تكون قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتها للتخلص من التابعية لقطاع المحروقات، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف للأنشطة مع إعطاء الأولوية للقطاعات الاستراتيجية متمثلة بالأدوات الكهرومنزلية، والكيمياء الصناعية، والميكانيك وقطاع السيارات، وصناعة الصيدلانية،

(20) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية والصيد البحري** (أيلول/سبتمبر 2015)، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2016/12/11، <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/agriculture-peche-ar.pdf>.

وصناعة الأغذية، وصناعة النسيج والأثاث، وصناعة الحديد والتعدين، وإنتاج مواد البناء والكابلات والمعدات الكهربائية وكذلك المناولة.

كما تعمل الحكومة على مرافقة إنعاش القطاع الصناعي من خلال إجراءات تهدف إلى[21]: تحسين حكامة المؤسسات ونوعية تسييرها، وتنظيم الأنشطة الصناعية من خلال تعزيز قوانين ووسائل الهيئات المكلفة بوضع المعايير والنوعية والاعتماد والقياسة والملكية الصناعية، وكذا تدعيم وتطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي، إضافة إلى تعزيز المنظومة الإعلامية والإحصائية والرصد الاستراتيجي للقطاع الصناعي.

أصبحت تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديد لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية.

3 ـ مواصلة الاستثمار في مجال الطاقة

قصد ضمان الأمن الطاقي للبلاد على المدى البعيد والبقاء كفاعل نشيط في السوق الدولية للمحروقات، تواصل الحكومة عملية الاستكشاف والتنقيب، كما عززت جهود التنمية وترشيد استخدام الموارد بتوسيع البنية التحتية للنقل ووحدات تحويل وتثمين المحروقات، وقد سطرت الحكومة خطة تطوير القطاع خلال المرحلة 2015 ـ 2019 إلى تطوير الأنشطة في قطاع تكرير البترول الخام، وصناعة الغاز الطبيعي المسال، إضافة إلى أنشطة في مجال البتروكيميائيات. وقد حرصت الحكومة على إرساء إطار قانوني وتنظيمي يكرس فتح القطاع للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الشراكة.

4 ـ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة يصبح أولوية وطنية

أصبحت تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديد لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية. ولتنفيذ الحكومة مخططها وأهدافها المحددة، شرعت في تبني إطار تشريعي ملائم، وتأسيس العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع وإطلاق مشاريع هامة من مصادر متجددة ولا سيما في طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والطاقة الشمسية الحرارية، والتوليد المشترك للطاقة، والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى 22 ألف ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني، و10 آلاف ميغاواط موجهة للتصدير في آفاق 2030 وهو ما يؤهلها لأن تكون من البلدان الرائدة في تصدير الطاقة النظيفة.

يهدف هذا البرنامج إلى إنتاج طاقة متجددة تسهم بـ 27 بالمئة في ميزان إنتاج الطاقة بحلول عام 2030، حيث تؤدي إلى توفير 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وخلق ما فرص عمل مباشرة

(21) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (أيار/مايو 2014)، ص 18، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2016/12/13، <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf>.

وغير مباشرة للمرحلة 2021 ـ 2030. ويتوقع تسخير جميع الموارد الضرورية من طريق استخدام الاستثمار الوطني والدولي بوجهيه العام والخاص، إضافة إلى أنه تم وضع آلية تحفيزية على أساس أسعار الشراء المضمونة حسب التنظيمات السارية من أجل السماح للمستثمرين المحليين والأجانب، العموميين والخواص، بالمشاركة في تنفيذ هذا البرنامج[22].

5 ـ ترقية صناعة سياحية مطابقة للمعايير والمقاييس العالمية

يحظى القطاع السياحي بأهمية خاصة بوصفه أحد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث تتوافر في الجزائر العديد من مقومات الجذب السياحي، كالآثار التاريخية والحضارية التي تمثل الحضارات القديمة التي مرت بها الجزائر والتنوع الثقافي والمناخي والكثير من الأماكن الترفيهية: من هنا أدرجت الحكومة مخططاً لتهيئة السياحة للعام 2025 في إطار تهيئة الإقليم لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس، وتنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار، وإعداد برامج توعية سياحية، وتنسيق العمل عبر تعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة، وتحديد والبدء بتنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم الأنشطة السياحية، وكذا المطورين، وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين[23]، لتطوير مساهمة السياحة بنسبة 4.8 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، وبمتوسط نمو العمالة بنسبة 3.5 بالمئة للحقبة 2015 ـ 2025[24].

يحظى القطاع السياحي بأهمية خاصة بوصفه أحد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث تتوافر في الجزائر العديد من مقومات الجذب السياحي.

6 ـ تعزيز الأنشطة المصرفية وعصرنتها

بهدف تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال واصلت الحكومة تعزيز الإصلاحات في المنظومة المصرفية ضمن برنامج 2015 ـ 2019 باتخاذها التدابير الضرورية كافة لتكون قادرة على تصريف الموارد المالية في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، من خلال تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي، والاستمرار في تدعيم وتحديث الخدمات المصرفية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي العمومي تحسباً لتحديد سياسة تواكب القواعد التي يتم التعامل بها على المستوى العالمي، وتطوير سوق القروض من خلال تحسين أدوات التحليل وتصنيف المخاطر وتطوير أسواق

(22) وزارة الطاقة، **السياسة الحكومية في مجال الطاقة**، ص 13 (تشرين الأول/أكتوبر 2015)، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في، 14/11/2016، <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/energie-ar.pdf>.

(23) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

(24) WTT Travel and Tourism Economic Impact 2015 Algeria, 12/11/2016, <http://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/countries%202015/algeria2015.pdf>.

رأس المال وترقية بورصة الجزائر بغرض التمكن من توفير بديل للمؤسسات (سوق، أسهم أو سندات)، كما تهدف إلى تطوير الكفاءات التقنية ومعارف مهن البنك الرئيسية والهندسة المالية بما يتمشى والوظائف التجارية، بحيث يسمح لها بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنويعه[25].

7 ـ عصرنة قطاع التأمينات

بعد موجة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة من أجل تحرير قطاع التأمينات والترخيص بدخول شركات جديدة ووسطاء التأمين وإعادة التأمين، بدا أن عدد الشركات العاملة لا تغطي جميع الأنشطة ولا تقدم خدمات إعادة التأمين إلا على نطاق محدود جداً، لهذا تسعى الحكومة لمواصلة العمليات المتعلقة بالتعزيز المالي لشركات التأمين، وإعادة التأمين، وتسهر على اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين ظروف سوق التأمين وتدعيم استقلالية وظيفة الإشراف التي من شأنها تعزيز فاعلية قطاع التأمين، ليواكب التحولات الاقتصادية العميقة التي قامت بها الجزائر بغية الإدماج في الاقتصاد الدولي.

خاتمة

إن الجزائر فتحت مجالاتها وأجواءها الاقتصادية واسعاً من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وتحقيق النمو المرتقب.

من خلال الدراسة تبيِّن أن الجزائر فتحت مجالاتها وأجواءها الاقتصادية واسعاً من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وتحقيق النمو المرتقب، لكن رغم سياسات الانفتاح وجهود التحفيز والإجراءات المتخذة لتعزيز مناخ الاستثمار، لم يسجَّل تقدم ملحوظ في ما يتعلق بتنامي مشاركة القطاع الخاص المحلي في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه يبقى غير مشجع وبعيد جداً من المستوى المطلوب الذي يمكِّن الجزائر من تحقيق معدل نمو طموح خارج قطاع المحروقات لهذا لا بد لها من صوغ استراتيجيات وسياسات شاملة لتعزيز البيئة الاستثمارية وتضمن تسريع وتيرة التنمية من خلال تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته الإنتاجية كما يلي:

ـ تعزيز القاعدة الهيكلية وتطوير مرافقها وتدعيم ما أنجز منها، نظراً إلى أهميتها في ترويج وتحسين بيئة الأعمال وجذب رأس المال والاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الجزائري.

ـ الاستمرار في استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وتعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي وانتهاج سياسة الخصخصة التي تؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب رؤوس الأموال.

ـ ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد ومراقبة النشاط الاقتصادي من خلال إزالة القيود البيروقراطية واتخاذ إجراءات لتقوية الصناعات المحلية وتشجيع نقل التجارب الأجنبية التي يمكن أن تساعد على تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية وربطها بالصناعات الأجنبية.

(25) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (أيار/مايو 2014)، ص 12 ـ 13.

ـ تشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وفق معايير عالمية، وإشراكه في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية، وهو ما يساعد على توفير البيئة المناسبة والمساندة للأنشطة الاقتصادية، التي تعمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الجزائري.

ـ الاستمرار في الإصلاحات المصرفية على نحوٍ يتيح لها أن تؤدي دوراً أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، بحيث لا يقتصر على المساهمة بتوفير قروض، بل يمتد أيضاً إلى المساهمة في الملكية في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

ـ استغلال جميع الوسائل الممكنة لبرامج ترويج الاستثمار في الجزائر التي تتيح المعلومات عن جميع الفرص الاستثمارية والصناعات الواعدة الحقيقة المتاحة في الجزائر □

صدر حديثاً

مجلس الأمة الجزائري

بعده التمثيلي ودوره في الاستقرار المؤسسي

محمد عمران بوليفة

يتناول هذا الكتاب تجربة نظام الغرفتين في الجزائر، ويركز أساساً على مجلس الأمة الجزائري الذي انبثق عن ذلك النظام كغرفة تشريعية ثانية ـ إلى جانب المجلس الشعبي الوطني ـ أقرها التعديل الدستوري عام 1996.

ويفسّر الكتاب إقرار نظام الغرفتين في الجزائر بوظيفته التمثيلية أساساً، في دولة موحدة فتية تحظى بثقافة ديمقراطية حديثة في ظل مجتمع معقّد يمتاز بمجموعات متعددة ذات طبيعة قبلية بالأساس، وبطبقة سياسية غير متجانسة. وفي ظل هذا الوضع، تتكفل الثنائية البرلمانية في أخذ خصوصيات المجتمع الجزائري في الحسبان.

يتناول الكتاب وظائف مجلس الأمة وصلاحياته وفاعليته، ودوره في تأمين الاستقرار المؤسسي والتوازن بين السلطات، وفي تعزيز تعددية التمثيل التي تعبّر عن التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي في الجزائر، ويساهم بالتالي في تحقيق الاستقرار السياسي.

320 صفحة

الثمن: 16 دولاراً أو ما يعادلها

الاستمرار والتغيُر في العلاقات الأورو ـ مغاربية بعد الحراك العربي

عربي بومدين

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي ـ الشلف – الجزائر.

مقدمة

حكمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية... تم من خلالها محاولة بناء علاقات تعاون وتبادل بحكم الارتباط التاريخي والجغرافي، وقد زاد هذا الترابط الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، مع تزايد المخاطر والتهديدات الأمنية ذات الطبيعة غير العسكرية، كالإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية التّي باتت تطرح الكثير من الانشغالات الأمنية، وتتطلّب تعاوناً إقليمياً ودولياً لمواجهتها والحدّ منها، وهو ما حتم على الاتحاد الأوروبي الدخول في الحوارات السياسية والأمنية الإقليمية، وتفعيل الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع دول المغرب العربي (إعلان برشلونة 1995)، للتعامل مع التحولات والمتغيرات الجديدة التّي فرضتها هيكلية النظام الدولي الجديد.

أدّت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية بعد الحرب الباردة [...] إلى إعادة بناء مشاريع تنافسية، وفق مفاهيم جديدة للأمن والاستقرار.

مع بداية الحراك العربي سنة 2011، أعاد الاتحاد الأوروبي طرح انشغالاته الأمنية، كمحدد لعلاقاته مع دول الجنوب بعامة، الأمر الذي أفضى إلى مراجعة سياساته في محاولة للاستجابة والتكيّف مع المعطى الجديد المتعلق أساساً بالمعطى الديمقراطي والشارع (الجماهير)، كفاعل جديد ومؤثر. وعليه، ستحاول هذه الدراسة، الإجابة عن السوال التالي: إلى أيّ مدى أثر الحراك العربي في مسار العلاقات الأورو ـ مغاربية؟وتفترض الدراسة أن الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية تشكل مدخلاً محورياً إلى فهم وتفسير مسار العلاقات الأورو ـ مغاربية قبل الحراك العربي وبعده.

أولاً: محددات السياسة الأوروبية في المنطقة المغاربية في سياق الحراك العربي

يمثل الإرث الاستعماري للدول الأوروبية في المغرب العربي، أحد المحاور الكبرى في العلاقة الاستعمارية التي كانت تربط الطرفين، بيد أنّ الدور الأوروبي انحسر في بعده الاقتصادي في إطار الحرب الباردة ونظام الثنائية القطبية، وصولاً إلى تفكك المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية، وهو ما دفع إلى التساؤل عن محدودية الدور الأوروبي في المنطقة، وتبعية السياسات الأوروبية للمشروع الأمريكي: أهو دور مستقل، أم تابع، أم مكمِّل، أم متعاون؟

في السياق نفسه، أدّت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية بعد الحرب الباردة في منطقة المتوسط، في إطار دينامية العولمة الإقليمية التي تعمل على فتح الحدود، وتخترق المجالات، إلى إعادة بناء مشاريع تنافسية، وفق مفاهيم جديدة للأمن والاستقرار، فضلاً عن أنّ المنطقة باتت تشهد جملة من التحديات الأمنية الجديدة في صورة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وضعف مستويات التنمية وانتشار الفقر، والتهديدات البيئية، وغيرها[1]، الأمر الذي دفع بالطرف الأوروبي إلى إعلان برشلونة، الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو ـ متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1995، والذي نص على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط[2]، كما تمت مراجعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة أمستردام عام 1997، حيث خصّصت المواد من 11 إلى 28 للحديث عن أهداف السياسة الأمنية، وآليات ووسائل تنفيذها. كما تم تعيين الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي خافيير سولانا، ممثلاً عاماً للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث أعطى دفعاً مهماً لتفعيل هذه السياسة. بعد ذلك، تم إدراج ترتيبات جديدة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة نيس 2003. إضافة إلى أنّ مؤتمر الأمن والتعاون المنعقد في هلسنكي يومي 7 و8 تموز/يوليو 1992، قد حدّد أبعاد الأمن الأوروبي في البعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الإنساني، والبعد الدفاعي العسكري[3] ، وأخيراً الوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي التي حملت عنوان: «استجابة جديدة لجوار متغير»(2011)،

---

(1) مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة الأهداف والرهانات** (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 44.

(2) إعلان برشلونة سنة 1995، متوافر على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://anhri.net/>.

(3) محمد سمير عياد، «السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل،» **مجلة قراءات أفريقية** (26 شباط/فبراير 2017)، <http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA - %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9 - %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9 - %D9%81%D9%8A - %D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9 - %D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84>.

بحيث تعامل الاتحاد الأوروبي مع فضاء المغرب العربي بعد 2011 بنظرة مغايرة لما كان سائداً من ذي قبل[4].

أسفر الحراك العربي[5] عن مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط، إذ مثلت تلك التطورات تحدياً حقيقياً واختباراً أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الدولية، والتحديات الخارجية. والحال أنّ عقد مقارنة قبل سنة 2011، وبعدها، يكشف عن مرحلتين متباينتين، وإن حكمت الحسابات الأمنية والاستراتيجية كلتيهما. وعليه، سيتم الوقوف على محددات السياسة الخارجية للاتحاد والتهديدات الأمنية النابعة من منطقة جنوب المتوسط (المغرب العربي)، وذلك بغية إدراك وفهم أدواره في مرحلة ما بعد الحراك في هذا الفضاء الذي يقع في مركز بناء الاستراتيجية الإقليمية ـ الأوروبية.

أسفر الحراك العربي عن مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط، إذ مثلت تلك التطورات تحدياً حقيقياً واختباراً أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الدولية، والتحديات الخارجية.

1 ـ النظرة الإقليمية لدور الاتحاد الأوروبي ومكانته

إنّ تعقد وتشابك المشاكل الداخلية التي تعانيها الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، واتخاذها طابعاً عابراً للحدود، أثبت عجز الدولة الوطنية عن مواجهتها بإمكاناتها الذاتية، أو من خلال اعتماد إجراءات أحادية الجانب، وهو ما دفعها نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية من أجل مواجهة هذه التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها في إطار إقليمي موسع، والإقليمية في أبسط صورها تتضمن خلق روابط تعاونية على المستوى الإقليمي بين وحدات سياسية متمايزة، كوسيلة لتعزيز رفاهها الاقتصادي والاجتماعي[6]. وانطلاقاً من هذا المتغير، يحاول الطرف الأوروبي الاندماج في الفضاء الإقليمي المتوسطي، أو في فضاء المتوسط الغربي لإيجاد صيغ إقليمية تثمِّن مصالحه.

نظراً إلى التحولات والتغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية والدولية، تطورت المقاربة الأوروبية في بُعدها المتوسطي، إلّا أنها عرفت ازدهاراً كبيراً في مراحل الحرب الباردة، وبخاصة بتطور المقاربة الإقليمية أو ما يطلق عليها «الإقليمية الجديدة»، بحيث ارتبطت المقاربة الأوروبية

(4) M. Simon Sutour [et al.], «La Politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe: Les Cas du Maroc et de la Tunisie,» *Rapport d'information*, no. 100 (2013 - 2014), fait au nom de la commission des affaires européennes, déposé le 24 octobre 2013, <http://www.senat.fr/rap/r13-100/r13-100_mono.html>.

(5) سيتم استخدام مصطلح الحراك العربي في هذه الورقة للإشارة إلى جملة التحولات السياسية والأمنية التّي شهدتها المنطقة العربية بداية من سنة 2011.

(6) Rodrigo Tavares, «The State of the Art of Regionalism: The Past, Present and Future of a Discipline,» *UNU - CRIS e - Working Papers*, W-2004/10, p. 3, <http://cris.unu.edu/sites/cris.unu.edu/files/W-2004-10.pdf>.

بالتغيرات على الصعيد العالمي، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة، وزيادة تنامي الارتباط الاقتصادي بين الدول، وإنشاء الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية[7].

وفي هذا السياق، شهدت السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي تحولات معتبرة، عقب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في ضوء عملية الفك والتركيب لمنظومة المصالح الأوروبية، لتتجاوز حدود نطاقات جغرافية بعينها في إطار تقسيم مناطق النفوذ إلى نظرة إقليمية بحكم الترابط الإقليمي للمتوسط الغربي، تتفق ومتطلبات ميزان القوة الإقليمي على المستوى الاقتصادي والعسكري في العقد الأخير من القرن العشرين، وهي النظرة التي تتطلب ضرورة بلورة دور إقليمي سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي لأوروبا في المغرب العربي في عالم متغيّر.

إنّ تعقد وتشابك المشاكل الداخلية التي تعانيها الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، واتخاذها طابعاً عابراً للحدود، أثبت عجز الدولة الوطنية عن مواجهتها بإمكاناتها الذاتية، أو من خلال اعتماد إجراءات أحادية الجانب.

على هذا الأساس، وضمن هذه الاعتبارات والتغيرات الحادثة في الجانب العملي والنظري في علاقات الدول في ما بينها – بما فيها دول الاتحاد الأوروبي مع باقي دول العالم من جهة، ودول المتوسط من جهة أخرى ـ بلورت المبادرات والمشاريع الشاملة لكل المجالات التعاونية من أجل إحلال الأمن في الفضاء المتوسطي. على هذا الأساس أيضاً، قامت دول الضفة الشمالية لهذا الأخير بصوغ أول إطار للتعاون الفعلي مع دول الضفة الجنوبية ضمن مسار برشلونة في 27ـ28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، الذي أفرز مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية ببناء مجموعة من العلاقات التعاونية، بين 27 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وهو يقوم على فكرة إرساء الأمن والتعاون ضمن مستويات معينة: الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، والشراكة السياسية والأمنية، وفي إطار المتوسط الغربي في حوار 5+5، فضلاً عن أنّ هذا التداخل بين إقليم المغرب العربي وإقليم المتوسط بدا أكثر وضوحاً بعد الحراك العربي سنة 2011، الأمر الذي يصعب معه فك الارتباط الجغرافي ـ السياسي بين الإقليمين[8]. والمثال الأكثر وضوحاً الذي يبين أهمية المحدد الإقليمي هو مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، استجابة لمسائل من قبيل ميزان القوة الإقليمي، وإمدادات الطاقة، والهجرة غير الشرعية، والهجمات الإرهابية، من بينها هجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 [9].

---

(7) رمزي بن ديكه، «الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية،» موقع «سياسة»، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2011، <http://www.politics - ar.com/ar/index.php/permalink/3095.html>.

(8) عربي بومدين، «التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي،» مجلة **دراسات شرق أوسطية**، العدد 75 (آذار/مارس 2016)، ص 71 ـ 77.

(9) المفوضية الأوروبية، «تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، بعنوان: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار،» بروكسل، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

2 ـ أوروبا كقوة معيارية (الترويج للمعيارية)

ينطلق الاتحاد الأوروبي في تعامله مع العالم بعامة، والمغرب العربي بخاصة، من كونه «قوةً معياريةً» (Normative Power). هذه الأخيرة، وفقاً لأيان مانرز (Ian Manners)، قوة تعمل من خلال الأفكار والقيم. ويجادل في ذلك بالقول: «الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية لديه نوعية وجودية؛ أي أنه يمكن تصور الاتحاد الأوروبي على أنه المُغير لمعايير النظام الدولي؛ نوعية وضعية، وأن الاتحاد الأوروبي يعمل على تغيير المعايير في النظام الدولي، بجودة معيارية، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يعمل على توسيع معاييره في النظام الدولي»[10].

ترتبط السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بمجموعة مميزة من المبادئ التي تشمل سيادة القانون، والديمقراطية، والهياكل المؤسسية التعاونية، والدبلوماسية، والوساطة، وتعزيز حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي.

ترتبط السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بمجموعة مميزة من المبادئ التي تشمل سيادة القانون، والديمقراطية، والهياكل المؤسسية التعاونية، والدبلوماسية، والوساطة، وتعزيز حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي، وهي المحددة في معاهدة لشبونة: «يجب على الاتحاد الأوروبي، في الشؤون الدولية، أن يسعى لتعزيز نفس القيم التي يسترشد بها»[11].

من تلك، ينطلق الاتحاد الأوروبي في تعامله مع دول جنوب المتوسط، ومن بينها دول المغرب العربي، بتصدير النموذج الأوروبي في عملية برشلونة، أو الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 في محاولة لتعزيز مداخل من قبيل القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في السلوك الأوروبي. في الواقع، ما توضحه الأحداث في تونس وليبيا والجزائر والمغرب، هو أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة تتشكل وفق المصالح الاقتصادية «الضخمة»، على الرغم من تغليف هذه المصالح بعباءة تعزيز القواعد والمعايير[12].

3 ـ الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في دوائر السياسة الأوروبية

يعدّ المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة بعضها ببعض؛ بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الأفريقي جنوباً (الساحل الأفريقي) والبعد الشرق الأوسطي شرقاً، وانتهاء بالبعد الأطلسي غرباً. وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية واستراتيجية متميزة في نظر الاستراتيجية الأوروبية في التاريخ والحاضر والمستقبل.

---

(10) Ian Manners, «Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 40, no. 2 (2002), p. 252, <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1468-5965.00353/epdf>.

(11) إلينا لازارو، ماريا جيانيو، جيراسيموس تسورباس، «حدود الترويج للمعيارية: الاتحاد الأوروبي في مصر وإسرائيل/فلسطين،» **رؤية تركية** (شتاء 2013)، <http://rouyaturkiyyah.com>.

(12) المصدر نفسه.

ويطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالاً، بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غرباً، بساحل طوله 3146 كلم، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقاً، مع كل من مصر والسودان، وجنوباً، مع دول الساحل الأفريقي (تشاد، النيجير، مالي، السنيغال).

أما فلكياً، فيقع المغرب العربي ما بين خطي طول °25 شرقاً (الحدود الليبية المصرية) و°17 غرباً (تحديداً الساحل الأطلسي لموريتانيا)، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب، بين دائرتي عرض °37 شمالاً (بنزرت الليبية) و°18 جنوباً (الحدود الجزائرية). وتبلغ مساحة المغرب العربي (دوله الخمس) بـ: 5.782.141 كلم^2، وتعداده يتعدى الـ 100 مليون نسمة، متميزاً في ذلك بتنوع المناخ، وإمكان تنوع الإنتاج الزراعي، والوفرة الكبيرة في المواد الأولية، ومشاطئ لقارة أوروبا، بحيث يقترب منها عند مضيق جبل طارق، محتلاً بذلك موقعاً استراتيجياً على طرق التجارة الدولية البحرية والجوية وخطوط نقل النفط، وهي الخصائص الجغرافية المؤثرة في أهميتها الاستراتيجية للقوى الكبرى لعدة اعتبارات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وانطلاقاً من هذه المكانة الجيوسياسية، كون الفضاء المغاربي منطقة مهمة في التقسيم الجيو سياسي للعالم، ينبع الاهتمام الأوروبي[13].

يزداد المحدد الأمني أهمية في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي بعد إفرازات الحراك العربي، وبخاصة في ما يتعلق بتمدد تنظيم الدولة الإسلامية ـ داعش ـ في ليبيا، وتبنيه عدة هجمات في العمق الأوروبي.

4 ـ المحدد الأمني الاستراتيجي

يمثل المحدد الأمني في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي أحد المرتكزات الرئيسية في بناء المقاربة الأمنية الأوروبية تجاه هذه المنطقة، ولا مراء بالقول إنّ جلّ المبادرات والمشاريع التي قامت بها أوروبا في جوارها الجغرافي في آلية الشراكة الأورو ـ متوسطية أو الأورو ـ مغاربية على حد سواء، كانت منطلقاتها أمنية بالدرجة الأولى؛ فأوروبا تعتقد أنّ مشاكل التنمية والهشاشة الاقتصادية وضعف البناء السياسي في دول الجنوب عوامل مشجعة على التطرف والإرهاب. هذا التوجه الأمني أصبح أكثر وضوحاً في السياسة الأوروبية بعد أحداث 11 آذار/مارس 2004 التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، التي شهدتها الولايات المتحدة، وغيرها من الأحداث التي مسّت الأمن والاستقرار على المستوى العالمي، الأمر الذي عزّز بالخيار الأمني في علاقات الضفة الشمالية للمتوسط (دول الاتحاد الأوروبي) بالضفة الجنوبية له (دول المغرب العربي)، وبخاصة مع تصاعد ظاهرة التطرف الديني في المنطقة، الذي أصبح يشكل ما يسمى «الإرهاب الدولي»، وتصاعد الإجرام المنظم، والهجرة غير الشرعية[14]. وهي تحديّات

(13) بومدين، «التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي،» ص 67.

(14) ياسمين ححاد وعربي بومدين، «الحركات الإسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي،» **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 4 (كانون الثاني/يناير 2013)، ص 195.

أصبحت تمثل خطراً على مستقبل الأمن المجتمعي في أوروبا، فالهجرة مثلاً، بعدما كانت تعالج وفق إجراءات اقتصادية، أصبحت اليوم تعالج وفق تدابير أمنية، في ما يصطلح عليه بأمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[15].

يزداد المحدد الأمني أهمية في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي بعد إفرازات الحراك العربي، وبخاصة في ما يتعلق بتمدد تنظيم الدولة الإسلامية ـ داعش ـ في ليبيا، وتبنيه عدة هجمات في العمق الأوروبي، فضلاً عن الترابط بين إقليم المغرب العربي، وإقليم الساحل الأفريقي الذي أصبح مصدراً لكلّ الظواهر المرضية، من ذلك الإرهاب الدولي «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» (AQMI) والجريمة المنظمة في صورة تجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، كون المغرب العربي منطقة عبور، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح استراتيجيته للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، التّي تعدّ العمق الجنوبي للمغرب العربي، والعمق المتقدم للأمن الأوروبي[16].

5 ـ المحدد الاقتصادي والتجاري

يشكل المحدد الاقتصادي والتجاري أحد محددات السلوك الأوروبي تجاه المغرب العربي، بوصفه قطباً طاقياً بامتياز، وسوقاً استهلاكية واسعة للمنتجات التجارية الأوروبية، الأمر الذي يحدد الأهمية البالغة للمتوسط الغربي، بالنسبة إلى المتغير الجيواقتصادي في رسم طبيعة العلاقات بين الضفتين، حيث تمتلك الجزائر احتياطياً نفطياً مؤكداً يقدر بـ 12.2 مليار برميل، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشرة عالمياً، والثالثة أفريقياً، بعد كل من ليبيا ونيجيريا. كما بلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.8مليون برميل يومياً عام 2012. أما ليبيا، فإنها تستحوذ على 40 بالمئة من الاحتياطي الأفريقي، محتلة المرتبة الأولى أفريقياً، و3.3 بالمئة من الاحتياطي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالمياً. أما في ما يخص الإنتاج، فقد بلغ 1.8 مليون برميل يومياً سنة 2008، لينخفض سنة 2011 إلى 0.5 مليون برميل يومياً، بسبب تداعيات «الثورة الليبية» وسقوط نظام «معمر القذافي»، ليستقر سنة 2012 عند 1.4 مليون برميل يومياً. أما في موريتانيا، ومنذ اكتشاف النفط فيها بداية سنة 2006، فيقدر الخبراء احتياطياتها ما بين 3 و5 مليارات برميل، وتبلغ قدرة إنتاجها ما بين 205 إلى 300 ألف برميل يومياً. أمّا الغاز الطبيعي، فتحتل الجزائر المرتبة الثانية في أفريقيا في الاحتياطات المؤكدة بعد نيجيريا (159 مليار متر^3)، في حين تحتل ليبيا المرتبة الرابعة (52.8 مليار متر^3)، ويحصل الاتحاد الأوروبي على أكثر من 10 بالمئة من حاجاته من الغاز من المغرب العربي، وبالتحديد من الجزائر وليبيا. كما يمثل الغاز الجزائري أهمية بالغة في الأمن الطاقي الأوروبي بالتوازي مع

(15) Ole Waever, «Securitization and Desecuritization,» in: Ronnie D. Lipshutz, ed., *On Security* (New York: Colombia University Press, 1998), p. 6.

(16) Luis Simon [et al.], «Une Stratégie Cohérente de l'UE pour le Sahel,» *Parlement Européen: DG des Politiques Externes de l'Union* (mai 2012), pp. 1 - 42.

الغاز الروسي[17]. فضلاً عن أنّ المغرب العربي قطب فوسفاتي؛ فعلى سبيل المثال، يستحوذ المغرب الأقصى على ما يقارب 50 بالمئة من احتياطياته، وثالث منتج له بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أخيراً، في ما تعلق بالجانب التجاري، يمثل المغرب العربي سوقاً تجارية واعدة؛ فعلى سبيل المثال، بلغت المبادلات التجارية ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي 29.25 مليار يورو العام الماضي، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمملكة حسب تقرير حديث حول سياسة الجوار أصدره الاتحاد، كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في المغرب بلغت 17.3 مليار يورو إلى حدود نهاية 2013 مسجلاً ارتفاعاً بـ2,3 مليار يورو، وبهذا يكون المغرب هو رابع بلد أفريقي من حيث حجم الاستثمارات، بعد كل من نيجيريا (29.6 مليار يورو) وجنوب أفريقيا (41.8 مليار يورو) ومصر (42.2 مليار يورو)[18]. كما بلغت المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي قيمة 20 مليار يورو لسنة 2014 [19]. وعليه، فإنّ بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس) تمثل الشركاء المتميزين للاتحاد الأوروبي على اعتبار أنّ 65 بالمئة من التجارة الخارجية لهذه الدول، تتم مع دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الدور الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية

قبل التفصيل في الدور الذي أدّاه الاتحاد الأوروبي في الحراك العربي بالمنطقة المغاربية، وبالتحديد في الحالة التونسية والليبية التي شهدت الفعل الثوري، في مقابل الجزائر والمغرب التي نجت إلى حدّ كبير من تداعيات هذه الحراك، عبر نهج خيار الإصلاحات السياسية المشروطة والمدروسة، على الرّغم من أنّها شهدت مجموعة من الاحتجاجات حريّ بنا أنّ نفهم العلاقة الارتباطية في المتوسط الغربي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي، حيث يعدّ إقليم المغرب العربي أكثر تداخلاً مع إقليم المتوسط الغربي. ويعزى هذا التداخل إلى العامل التاريخي الاستعماري من جهة، والعامل الجغرافي ـ الاستراتيجي من جهة أخرى، فضلاً عن المسارات المعقدة من العلاقات الثنائية، و/أو متعددة الأطراف، والمبادرات، والشراكات، والحوارات التي تجمع الفضاءَين؛ بدءاً بحوار 5+5، والحوار المتوسطي، والشراكة الأورو ـ متوسطية، ومسار برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبي، والمدونة الأورو ـ متوسطية لمكافحة

(17) انظر في ذلك: (EIA) U.S. Energy Information Administration <http://www.eia.gov>.

(18) <http://m.alyaoum24.com/284228.html#>.

(19) انظر في ذلك: العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي، في موقع مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق، <http://www.aleca.tn/ar/>.

الإرهـاب، ومبـادرة الاتحـاد من أجل المتوسط، وصـولاً إلـى الوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي التي حملت عنوان: «استجابة جديدة لجوار متغير (2011)»[20].

1 ـ الدور السياسي (الترقب الحذر)

في الواقع، إن السنوات العشر بين 2001 و 2011 كانت شاهدةً على المقاربة المتناقضة التي تبناها العالم الغربي وأوروبا في علاقتهما بالعالم العربي المتوسطي: من ناحية ضرورة دفع التغيرات والمساعدة على الترويج للإصلاحات، ولكن أيضاً ضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة، والحلفاء المخلصين في الحرب على الإرهـاب، وفـي ضمـان تدفقـات الطـاقة، وفي مراقبة الحدود لتقليل الهجرة غير الشرعية. هذا التردد بين سياسة لتغيير النظام (Regime change) ـ، وسياسة للحفاظ على النظام (Regime ـ keeping) هو من حكم المقاربات الأوروبية خلال السنوات العشر تلك، وهي الأسباب التّي تركت الموقف الأوروبي غير واضح في التعامل مع الحراك العربي في المنطقة العربية بعامة، والمنطقة المغاربية بخاصة[21].

يبدو أنّ إدراكاً استراتيجياً قد تشكل في الضفة الشمالية للمتوسط، مفاده أنّ الإبقاء على الوضع القائم بعد الحراك العربي، هو أفضل سيناريو للمحافظة على الاستقرار السياسي ـ الأمني في المنطقة، فباستثناء الحالة الليبية، حيث كان التدخل محدوداً نسبياً، حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف لاتدخلي؛ سواء في مسار التحول الديمقراطي في تونس، أو في عملية الإصلاحات السياسية في كل من المغرب والجزائر، والأكثر أهمية في موقفه من النزاع في الصحراء الغربية[22]، وهو الموقف الذي ظل محكوماً بالاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية التّي تحكم السلوك الأوروبي تجاه المنطقة المغاربية.

لقد كان الاتحـاد الأوروبـي أقل اهتماماً بالتورط في إعـادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، وذلك لسببين أساسيين، يتعلق **أولهما**، بمحدودية انعكاسات الربيع العربي على الوضـع الإقليمي الراهـن على الأقـل، مقارنة بالشرق الأوسـط، بينما يتعلق **ثانيهما**، بتفاقم التحديات/التهديدات الجغرافية ـ السياسية التي تطرحها السياسات التعديلية الروسية على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي[23].

خلاصة ذلك، أنّ التحولات السياسية والأمنية في كل من تونس والمغرب، لم تؤثر في ميزان القوة في المنطقة المغاربية؛ فقد حافظ الاتحـاد الأوروبـي على موقعه المتميز، ولم يخسره لمصلحة قوى إقليمية تعديلية، مقارنة بالشرق الأوسـط، وانشغال الاتحاد الأوروبي

---

(20) محمد حمشي، «الاستقرار النظمي: أيّ تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟،» **السياسة الدولية** (ملحق)، السنة 49، العدد 197 (تموز/يوليو 2014)، ص 25.

(21) أندريو باسولس، «أوروبـا والثورات/التطورات العربية،» في: **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012** (عمّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)، ص 71.

(22) حمشي، المصدر نفسه، ص 26.

(23) المصدر نفسه، ص 25 ـ 26.

بالضفة الشرقية لحدوده، وبخاصة في ما تعلق بالأزمة المالية اليونانية (أزمة اليورو 2010) والأزمة الأوكرانية (أزمة شبه جزيرة القرم 2014).

على هذا النحو، انتقل الموقف الأوروبي من الارتباك إلى التوجه للإمساك بما هو ممكن من خيوط المشهد، سعياً إلى احتواء التحولات وهضمها، والمساهمة في ضبط مساراتها؛ ففي بداية الحراك العربي، وفي أيامه الأولى، سعى الطرف الأوروبي إلى مطالبة الأنظمة السياسية لجنوب المتوسط بالقيام بإصلاحات للتعامل مع الحركات الاحتجاجية، كإلغاء حالات الطوارئ، وضمان حرية التعبير، وتحسين المستوى الاقتصادي. بيد أنّ هذه الاجراءات والتحسينات لم تقنع الجماهير، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يتكيف مع المعطيات الجديدة بواقعية، إذ يرى عدد من الباحثين أنّ المنطقة العربية لم تعد جثة هامدة بلا حراك، بل إنّ الرأي العام العربي والشعوب العربية، أصبحت هي العامل الحاسم في مستقبل العلاقة بين الضفة الجنوبية للمتوسط وبين أوروبا، سواء أدّت هذه الثورات إلى التحول الديمقراطي أم لا. وانطلاقاً من هذه القناعة، اعتمدت أوروبا على التعامل بشكل (تكتيكي)، مع كل ثورة بهدف تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب المتوقعة تحت فكرة «دعنا ننتظر ونرى»[24].

تمثّل الحالة الليبية استثناءً خاصاً؛ فعلى عكس تونس، كان الموقف الأوروبي متحمساً لزوال نظام القذافي، على الرغم من السياسة الخارجية الجديدة التي تبنتها ليبيا منذ سنة 2003 بالانفتاح على الغرب وقبول جميع الشروط الاقتصادية والأمنية المفروضة عليها.

مع تسارع الأحداث وتشابكها تحول الموقف الأوروبي خطوة بخطوة تحت فكرة المعطى يحدد الموقف، وانطلاقاً من كون أوروبا قوة معيارية تسعى إلى تصدير مبادئ العدالة واحترام حقوق الإنسان والتزاماتها المحددة في مسار برشلونة 1995 ومن بعده، في جميع الاتفاقات في حوض المتوسط؛ فعلى الصعيد العملي، عبَّر أحد كبار مسؤولي أوروبا من قبيل وزير الخارجية الفرنسي، ألان جوبيه، بقوله: «على أوروبا، وأبعد من عملية الانتقال الديمقراطية التي يجب دعمها، تشجيع انبثاق منطقة استقرار وازدهار في جوارها الجنوبي المباشر»[25]، وقد لخص ألان جوبيه هذا الاستدراك في سياسة بلاده، وسعي باريس إلى الاضطلاع بدور أكثر حضوراً في التفاعل مع التطورات العربية، أثناء تسلّمه الوزارة من سابقته أليو ماري مطلع آذار/ مارس 2011 بقوله: «بالتأكيد ما يجري اليوم في جنوب المتوسط يُغَيِّر كليّاً المُعطَى

(24) محمد مطاوع، «الغرب وقضايا الشرق الأوسط: «من حرب العراق» إلى ثورات «الربيع العربي»: الوقائع والتفسيرات،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 426 (آب/أغسطس 2014)، ص 51.

(25) حسام شاكر، «أوروبا الربيع العربي... انتهى الحفل،» الجزيرة نت، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/4/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D9%84>.

الموجود، ومن واجبنا التفكير به واستعادة المبادرة، هذه ستكون واحدة من طموحاتنا التي تحظى بالأولوية»[26].

حكم الحذر والترقب السلوك الأوروبي تجاه الحراك العربي، حتى 14 كانون الثاني/ يناير 2011، الذي تصادف مع فرار الرئيس التونسي الأسبق بن علي من تونس إلى العربية السعودية، حيث جعل هذا التطور فرنسا والاتحاد الأوروبي يعيدان النظر في منطلقات التعامل مع البيئة الجديدة، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي في اجتماع له في بروكسل، بعد أسبوعين من سقوط نظام بن علي، إلى الإعلان أنّ «الاتحاد الأوروبي يشيد برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كنف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية».[27] وفي شباط/فبراير 2011، أي بعد شهر على رحيل زين العابدين بن علي، وبعد سقوط نظام مبارك مباشرة، قامت كاترين أشتون مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بزيارة تونس ومصر، وسألت في تونس عن الانتقال السريع والانتخابات الحرة، وفي مصر، عن رفع حالة الطوارئ ووضع جدول زمني واضح للإصلاحات الدستورية، في مقابل تعزيز الدعم الاقتصادي.

وخلال زيارة أشتون مصر، ولقائها الأمين العام لجامعة الدول العربية، تمكنت من ربط عروضها بوساطة الاتحاد الأوروبي مع الجهات المانحة الأخرى، وبالمثل في حالة ليبيا، أصدرت آشتون في 20 شباط/فبراير، إعلاناً باسم الاتحاد الأوروبي، ينص على أن الاتحاد «قلِقٌ جداً من الأحداث التي تتكشف في ليبيا»، ويعرب عن استيائه من استخدام السلطات الليبية العنف[28].

لقد حكمت الاعتبارات الاقتصادية والأمنية السلوك الأوروبي بعد التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجيّة التي شهدها الإقليم المغاربي، في الحالتين التونسية واللّيبية على حد سواء، وعمل بكلّ الطرائق لإعادة فرض السيطرة على الأمور، وبخاصة في تونس بوصفها شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي، ونموذجاً للانتقال الديمقراطي في المنطقة؛ فقد أدى الاتحاد دوراً كبيراً في تأمين عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، وطوال المرحلة الانتقالية التي امتدت حتى 21 كانون الأول/ ديسمبر 2014 يوم الإعلان الرسمي عن نتائج الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية التونسية، أدى الاتحاد الأوروبي ودوله دوراً سياسياً في رسم معالم العملية السياسية في تونس ما بعد الثورة، وقد ظهر هذا الدور في مجموعة المحاور التالية[29]:

---

(26) المصدر نفسه.

(27) خليل سامي أيوب، «موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية،» الحوار المتمدن، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>.

(28) Chiara Steindler, «The European Union and the Arab Spring: Business as Usual in Unusual Times?,» E-International Relations (6 July 2013), <http://www.e-ir.info/2013/07/06/the-european-union-and-the-arab-spring-business-as-usual-in-unusual-times/>.

(29) European Union, «EU's Response to the «Arab Spring»: The State - of - Play after Two Years,» European Union, Brussels, 8 February 2013 A 70/13, p. 9, <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/135292.pdf>.

ـ المشاركة في مراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث أرسلت المفوضية الأوروبية مراقبين لها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

ـ تعيين المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 عقب اجتماع بلدان 5+5 ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في دول جنوب المتوسط، بغية متابعة التحولات الجديدة في المنطقة.

ـ زيادة الدعم المالي المخصّص لـ«الصندوق الأوروبي لدعم الديمقراطية» المستحدث بعد سنة 2011 بغرض مرافقة عمل منظمات المجتمع المدني، كشريك محوري.

ـ تكثيف الزيارات الرسمية للوفود الدبلوماسية الأوروبية، كمنظمة وكدول، ومن ذلك زيارة كاترين أشتون التي أشرنا اليها من قبل، وزيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بتاريخ 14 آذار/ مارس 2012، وزيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند وإلقاؤه خطاباً في «المجلس الوطني التأسيسي»، كأول رئيس يزور تونس بعد عهد بن علي.

2 ـ الدور العسكري: صراع الأقطاب وغلبة التوّجه الفرنسي

يعدّ العمل العسكري في المنطقة المغاربية، وبالتحديد في ليبيا، تطوراً مفاجئاً للسلوك الأوروبي المتميّز بالترقب والحذر في بداية الحراك، ويجد هذا الأمر تفسيره للمكانة الاستراتيجية المهمة لليبيا في أجندة الأمن الطاقي الأوروبي، كما سبق توضيحه في المحور السابق، غير أنّ هذا الدور العسكري المنشود في المنطقة، أظهر محدودية الفهم القاضي باتّفاق الغرب المسبق على تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية بعامة؛ فعلى عكس ما توحي به الأمور أحياناً، كشفت التطورات في ليبيا عن حجم الاستقطاب وصراع الزعامة الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي بين أقطابه الرئيسيين (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)[30] كما يمكن إرجاع الدور العسكري الأوروبي إلى ثلاثة عوامل:

(1) غلبة التوّجه الفرنسي على الدور الأوروبي في التعامل مع الأزمة الليبية.

(2) التداخل الأوروبي ـ الأمريكي في المسألة الليبية؛ فالموقف البريطاني كان وفيّاً لحليفه الأمريكي، وعكسَ إلى حدّ كبير استراتيجية القيادة من الخلف، التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحراك العربي سنة 2011 بعدما كان لها تاريخ كبير مع النزعة التدخلية في الصومال 1994، ويوغسلافيا 1998، أفغانستان 2001، العراق 2003.

(3) التداخل الأوروبي– الأمريكي، ظهر جليّاً أيضاً في التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا.

تمثّل الحالة الليبية استثناء خاصاً؛ فعلى عكس تونس، كان الموقف الأوروبي متحمساً لزوال نظام القذافي، على الرغم من السياسة الخارجية الجديدة التي تبنتها ليبيا منذ سنة 2003

(30) براء ميكائيل، «أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة،» الجزيرة نت، ص 1، <http://fride.org/descarga/_AlJazeera_Qatar_BM_14_5_11.pdf>.

بالانفتاح على الغرب وقبول جميع الشروط الاقتصادية والأمنية المفروضة عليها، ومن بينها التعويضات المالية لضحايا الطائرة الأمريكية التي سقطت في لوكربي، والطائرة الفرنسية التي سقطت في تشاد، واتهام نظام القذافي بإسقاطهما، فضلاً عن التخلي عن البرنامج النووي العسكري، وتوقيع عدة اتفاقيات في مجال الطاقة والتسلح، مع عدد معتبر من الدول الأوروبية.

إنّ هذا الموقف الأوروبي، وإن عكَس التوجه الفرنسي إلى حدّ كبير، يمكن تفسيره وفق عاملين أساسين:

(أ) العامل الاقتصادي، ومحاولة بسط النفوذ على الثروات الطائلة في ليبيا، بحكم الإرث التاريخي والتقارب الجغرافي.

(ب) تخوف الطرف الأوروبي من تغيّر ميزان القوة في المنطقة لصالح قوى إقليمية أخرى، كما حصل في الشرق الأوسط مع تركيا وإيران وروسيا، على سبيل المثال.

كرست فرنسا جهودها الدبلوماسية لإقناع الرأي العام الأوروبي والعالمي بضرورة التدخل في ليبيا لدواعٍ إنسانية، بما يتيحه القانون الدولي من حق التدخل لحماية حقوق الإنسان، الأمر الذي تجلّى في قرار مجلس الأمن الرقم 1970 في 26 شباط/ فبراير 2011 القاضي بفرض عقوبات سياسية ودبلوماسية واقتصادية مالية على أعضاء النظام السياسي الليبي وأفراد أسرهم[31]. ومرة أخرى، أطلق الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا نداءً عاجلاً، مفاده عدم نجاعة القرار في إيقاف الانتهاكات الصارخة ضد المدنيين، وهو ما تحقق من خلال قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع الرقم 1973 الصادر بتاريخ 17 آذار/مارس 2011 الذي يقضي بفرض منطقة «حظر للطيران» على الإقليم الجوي والبحري الليبي، بهدف عرقلة الطيران الحربي الليبي من قصف المعارضة والحدّ من القدرات العسكرية للنظام الليبي في تلك المرحلة[32].

هذا التحرك الفرنسي تجاه الأزمة اللّيبية كان محكوماً باعتبارات جيوسياسية، كما أشرنا إليه من قبل؛ بحيث إنّ الحصول على شرعية التدخل من مجلس الأمن لدواعي حماية المدنيين، تتطلب التحرك على مستويين: المستوى **الأول**، داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، بدعوة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني السابق دايفيد كاميرن في رسالة مشتركة وجهها بتاريخ 10 آذار/مارس 2011 إلى رئيس المجلس الأوروبي آنذاك، هيرمان فان رومبوي إلى دعم جهود «المجلس الوطني الانتقالي اللّيبي» في سبيل التحضير لحكومة ليبية تمثيلية، بل واعتراف فرنسا به كممثل شرعي للدولة والشعب الليبيين[33]. أمّا **الثاني**، فقد تكلفت به كاترين أشتون مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أثناء زيارتها الجامعة

---

(31) مجلس الأمن، القرار 1970 الذّي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6491، المنعقدة بتاريخ 26 شباط/ فبراير 2011، رقم 2011 ،(2011) S/RES/1970، ص 1 ـ 14.

(32) مجلس الأمن، القرار 1973 الذّي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6498، المنعقدة بتاريخ 17 آذار/ مارس 2011، رقم 2011 ،(2011) S/RES/1973، ص 1 ـ 10.

(33) Julien Flagothier, «L'intervention militaire en Libye et ses implications pour l'Europe de la défense,» Institut royal supérieur de défense Centre d'études de sécurité et défense (2012), pp. 17 - 19, <http://www.irsd.be/website/images/livres/research/Research - Paper01.pdf>.

العربية، كما أشرنا إليه من قبل، بحيث بادر مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 8 آذار/مارس 2011 إلى دعوة الجامعة العربية إلى مساندة «الحظر الجوي» على ليبيا، وهو ما حصل بتاريخ 12 آذار/مارس 2011 من خلال دعوة الجامعة العربية مجلس الأمن الدولي، إلى فرض منطقة «الحظر الجوي» بحجة حماية المدنيين، أي بعد يوم واحد من دعوة فرنسا وبريطانيا الاتحاد الأوروبي إلى دعم المبادرة الفرنسية. وقد مثلت هذه الخطوة غطاء شرعياً من الجامعة العربية للتدخل العسكري في ليبيا، بل وستساهم في ما بعد دول عربية، مثل الإمارات والسعودية مادّياً وعسكرياً في إسقاط نظام «معمر القذافي». وبعد يومين من استصدار قرار مجلس الأمن 1973 بتاريخ 19 آذار/مارس 2011 قام تحالف دولي من 19 دولة، معظمها من الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا، بتنفيذ الغارات العسكرية على ليبيا، قبل أن يتم تحويل هذه العمليات لقيادة حلف شمال الأطلسي الذي واصل عملياته حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر، تاريخ مقتل القذافي[34].

3 ـ الدور الاقتصادي والاجتماعي: إعادة النظر في المشروطية

استجاب الاتحاد الأوروبي للتغييرات المختلفة التي أحدثها الحراك العربي من خلال إطلاق مراجعة رئيسة لسياسة الجوار في عام 2011 من خلال مجموعة من أولويات سياسة الجوار الأوروبية، التي تهدف إلى توفير الدعم من أجل التغيير الديمقراطي في المنطقة، وتتركز هذه الرؤية الجدية على إنشاء «ديمقراطية عميقة» المبنى من «شراكات الناس» وتعزيز «النمو الشامل»؛ ويهدف الاتحاد الأوروبي من خلال هذه التدابير إلى تعزيز «الاستقرار المستدام» في المنطقة، وإعادة بعث العلاقات الأورو ـ مغاربية، وإعطائها دينامية جديدة[35].

يتمثل جوهر استجابة الاتحاد الأوروبي للتغيرات التي طرأت على المنطقة العربية بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2011، تحت عنوان «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك»، واتخاذ قرارات معينة، في ما يتعلق بالمخصصات المالية الموجهة للمنطقة، وجميعها يركز تركيزاً شديداً على إعادة تعريف المشروطية[36] كإحدى الآليات المهمة في تعامل الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط.

لقد أصبحت «الديمقراطية» أحد المداخل الرئيسة لمشروطية الاتحاد الأوروبي المعدلة (انتخابات حرة نزيهة، حرية تكوين الجمعيات، حرية التعبير والاجتماع، حرية التجمع، حرية الصحافة والإعلام، حكم القانون الصادر عن سلطة قضائية مستقلة، الحق في الحصول على

---

(34) المصدر نفسه، ص 20.

(35) Timo Behr, «The Effect of the Arab Spring on Euro - Mediterranean Relations,» *IEMed. Mediterranean Yearbook 2013: Euro - Mediterranean Relations Facing New Challenges* (2013), pp. 80-81,<http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Behr%20Arab%20Spring%20Euromed%20Reations%20EN.pdf>.

(36) روزا بلفور، «نماذج جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط: إعادة النظر في المشروطية؟،» في: **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012**، ص 65.

محاكمة عادلة، محاربة الفساد، إصلاح قطاع الأمن، تطبيق القانون، إنشاء رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة وقوات الأمن)[37] .

ضمن السياق نفسه، ثمة خطاب غير منشور، أُرسل إلى وزراء الخارجية الوطنيين في شباط/فبراير 2012 ثم وجِّه إلى البرلمان الأوروبي، وهو أكثر شمولية، ويجيب عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بـ«أرضية وسيطة». بعبارة أخرى، نقطة الانطلاق لمبدأ «المزيد من الدعم المالي مقابل المزيد من الإصلاح» المراد تطبيقه «ودعم مادي أقل في مقابل التزام أقل بالإصلاح». ويتجلى في هذا المبدأ الطرائق التي يسعى الاتحاد الأوروبي من خلالها إلى تقوية أواصر علاقاته التفاضلية مع البلدان في المنطقة[38].

نشرت المؤسسات الأوروبية (الجهاز الأوروبي للعمل الخارجي التابع للمفوضية الأوروبية (EEAS)) بيانين في شباط/فبراير، وأيار/مايو 2011 توضح فيهما مساندة أوروبا للتحولات الديمقراطية بعرض ثلاثي يمكن أن يتلخص في كلمات ثلاث، تبدأ بحرف M (Mobility ، Market، Money) أي نقود وسوق وتنقل، وهو ما يعني «نقود أكثر، ووصول أكثر إلى الأسواق الأوروبية، وتنقل أكثر سهولة للمواطنين في أوروبا) ومن غير المفاجئ أن تركز أوروبا على هذه المجالات الثلاثة، لأنها بالتحديد في هذه المجالات تستطيع أن تقدم عروضاً واضحة عبر سياستها للتعاون الاقتصادي، وعبر سياستها التجارية التي تغطي المنتجات الصناعية والزراعية و الخدماتية، وعبر سياستها للتنقل بتأشيرات الدخول في إطار اتفاقية «شينغن» [39].

في هذا الإطار، عمل الاتحاد الأوروبي ضمن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة على رصد غلاف مالي قدره 1 مليار يورو بين عامي 2011 و2013، مع زيادة معدّل قروض «البنك الأوروبي للاستثمار» (BEI) الموجهة لبلدان الجوار الأوروبي (بما فيها دول جنوب المتوسط)، بحوالى 1.15 مليار أورو، وفي برنامج متوسط المدى (2014 ـ 2020) لتطبيق برامج هذه السياسة الجديدة فقد رصد الاتحاد الأوروبي غلافاً مالياً قدره 18 مليار يورو. وكلّ هذا ضمن الآلية الأوروبية للجوار (ENI)، فضلاً عن آلية تسهيل الاستثمار (ENP)[40]، وأخيراً تخصيص غلاف مالي بين عامَي (2011 ـ 2013) قدر بـ 22. مليار أورو، بغرض تعزيز دور المجتمع المدني[41] في الدول المنخرطة في هذه السياسة[42].

---

(37) المصدر نفسه، ص 65.

(38) المصدر نفسه، ص 65 ـ 66.

(39) باسولس، «أوروبا والثورات/التطورات العربية،» ص 73.

(40) Union Européenne, «Le Nouvel instrument de la politique européenne de voisinage: Un soutien accru aux partenaires de l'UE,» 9 February 2015, pp. 3-6, <http://europa.eu/pressreleaseaction.do>.

(41) يمكن الحديث هنا عن استحداث آليتين جديدتين في سبيل إشراك منظمات المجتمع المدني في السياسة الجديدة الأوروبية للجوار بعد 2011 في: «الجوار للمجتمع المدني»، و«المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية».

(42) انظر في ذلك أيضاً، بوابة الجوار الأوروبي، وهي جزء من برنامج الجوار المفتوح الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 لمدة أربع سنوات، خلفاً لمركز معلومات الجوار الأوروبي. وهو يسعى إلى رفع =

يمكن الإشارة إلى الآليات المستحدثة في سبيل تطبيق مشروع السياسة الأوروبية الجديدة في:

(1) برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (ربيع): تركز هذه المبادرة التي تم استحداثها بعد سنة 2011 على دعم التحول السياسي في بلدان «الربيع العربي» من خلال دعم الحقوق والحريات السياسية وسيادة القانون، وكذلك دعم النمو الشامل والمستدام والتنمية الاقتصادية من طريق تعزيز الاستثمارات في بلدان جنوب المتوسط التي شهدت الحراك الجماهيري، وقد خصص الاتحاد الأوروبي غلافاً مالياً لهذا البرنامج قدر بـ 350مليون يورو خلال عامي 2011 ـ 2012 [43].

إنّ الإصلاحات السياسية المحدودة في المغرب والجزائر، عقب احتجاجات حركة 20 شباط/فبراير في المغرب، واحتجاجات الزيت والسكر في الجزائر مطلع كانون الثاني/ يناير 2011، أعطت النظامين مناعة في مواجهة امتدادات الحراك العربي.

(2) إطلاق مفاوضات التوصّل لاتفاقية التبادل التجاري الحرّ: العميق والشامل (DCFTA): أقرّها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، كمصر والأردن والدول المغاربية تونس والمغرب، وقد بدأت المفاوضات إطلاق هذه المنطقة مع المغرب بداية من كانون الثاني/ يناير 2013، مباشرة بعد دخول اتفاق تحرير المبادلات التجارية الزراعية الفلاحية حيّز التنفيذ منذ تشرين الأول/ أكتوبر2012 [44].

وحتى في حال تقديم هذه الحوافز، وعلى قلتها، مقارنة بحجم الخسائر التي خلفتها التحولات الأمنية في المنطقة، فلن ترى جميع البلدان في المغرب العربي، أنها ذات جدوى. لقد أقدمت البلدان المصدرة للطاقة، مثل الجزائر وليبيا، على تقليص التزاماتها مع الاتحاد الأوروبي أيضاً، لأن الحوافز المعروضة غير مغرية، فجرى تعديل الاتفاقيات التجارية بحيث تكون في مصلحة هذه البلدان، التي تعُد المُصدّرة الصافية الوحيدة في المنطقة للاتحاد الأوروبي وفي الواقع، لا يوجد في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية ما يتناول مسألة كيفية الارتباط بالبلدان التي تبدي عزوفاً عن إقامة علاقات أكثر متانةً مع الاتحاد الأوروبي [45]. ويوضح الجدول التالي كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع الإصلاحات في المنطقة المغاربية.

= مستوى الوعي، والتعريف بسياسة الجوار الأوروبية، <http://www.euneighbours.eu/ar/policy>.

(43) Commission Européenne, «EU Response to the Arab Spring: The Spring Programme,» Brussels, 27 September 2011, p. 2, <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-636_en.htm>.

(44) Timo Behr, «After the Revolution: The EU and the Arab Transition,» Notre Europe (April 2012), pp.1-34, <http://www.institutdelors.eu/media/eu_arabtransition_t.behr_ne_april2012.pdf?pdf=ok>.

(45) بلفور، «نماذج جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط: إعادة النظر في المشروطية؟،» ص 68.

الجدول الرقم (1)

استجابات سياسة الاتحاد الأوروبي للإصلاحات في بلدان المغرب العربي

مؤشرات الإصلاح	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
تغيير النظام	لا	نعم	لا	نعم
التعديلات الدستورية	نعم	دستور جديد	نعم	دستور جديد
الانتخابات البرلمانية	نعم	مخطط	نعم	نعم
مراقبة الاتحاد الأوروبي للانتخابات	نعم	لا يوجد	نعم	نعم
سجل حقوق الإنسان	متفاوت	سلبي	إيجابي	إيجابي
مبادرة الاتحاد الأوروبي	————	————	————	————
العمل المشترك للاتحاد الأوروبي JAP	بدأ المناقشات	لا	نعم	مناقشة جديدة JAP
حالة متقدمة	لا	لا	نعم	تقدم المحادثات
قوة المهام للاتحاد الأوروبي	لا	لا	لا	نعم
مخطط ENPI (2011 ـ 2013)	172 مليون يورو	60 مليون يورو	580.5 مليون يورو	240 مليون يورو
ENPI معدل (2011 ـ 2013)	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير	400 مليون يورو
ECHO (2011 ـ 2013)	10 مليون يورو	155 مليون يورو	لا يوجد	لا يوجد
عقود بنك الاستثمار الأوروبي (2011 ـ 2012)	لا شيء	لا شيء	245 مليون يورو	303 مليون يورو
عضوية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	لا	لا	نعم	نعم
منطقة التبادل التجاري الحر والعميق والشامل	لا	لا	مخطط	مخطط
اتفاق تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط	مخطط	لا	مخطط	عضو
حوار التنقل	مخطط	لا	الحوار مستمر	الحوار مستمر
المفاوضات الزراعية	لا	لا	انتهاء المفاوضات	عضو

المصدر: (ترجمة وتصرف الباحث) Timo Behr, «After the Revolution: The EU and the Arab Transition,» Notre Europe (April 2012), p. 20, <http://www.institutdelors.eu/media/eu_arabtransition_t.behr_ne_april2012.pdf?pdf=ok>.

ثالثاً: انعكاسات الحراك العربي على العلاقات الأورو ـ مغاربية

من الضروري قبل مناقشة انعكاسات الحراك العربي على العلاقات الأورو ـ مغاربية البدء أولاً بعرض مجموعة من المعطيات تتعلق أساساً بتجارب الحراك العربي في المنطقة المغاربية في حدّ ذاتها، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: الفئة **الأولى** (تونس، ليبيا)، شهدت تحولات سياسية، بينما نجت الفئة **الثانية** (الجزائر، المغرب، موريتانيا) إلى حدّ كبير من رياح التغيير التي عصفت بالأنظمة في المنطقة العربية بعامة؛ فالحالة التونسية مثلاً، تعد الأكثر تفاؤلاً في شأن نتائج التحول الديمقراطي، والدور الذي يمكن أن تؤديه تونس في جوارها الإقليمي، بينما أدت الحالة الليبية دوراً مخلاً بالاستقرار في نظام الأمن الإقليمي.

إنّ المسألة الديمقراطية في دول المغرب العربي، وفي تونس الحالة ـ النموذج، تطرح الكثير من السياقات المتعلقة بالبنى الدّاخلية، ومدى رغبتها في الانتقال الديمقراطي الحقيقي، وعلى الطرف الأوروبي في مدى التزامه بالقوة المعيارية على حساب مصالح الاستراتيجية.

في المقابل، فإنّ الإصلاحات السياسية المحدودة في المغرب والجزائر، عقب احتجاجات حركة 20 شباط/فبراير في المغرب، واحتجاجات الزيت والسكر في الجزائر مطلع كانون الثاني/يناير 2011، أعطت النظامين مناعة في مواجهة امتدادات الحراك العربي. وعليه، فإنّ تأثير هذا الأخير في منحى العلاقات، لا بدّ من أن يأخذ كل تجربة في المنطقة المغاربية على حدة، نظراً إلى خصوصية كلّ دولة فيه، ولن يسمح المقام هنا بالتفصيل في كلّ هذه النقاط، لكن سنكتفي بتوضيح الانعكاسات في أبعاد العلاقات الأورو ـ مغاربية (سياسية، أمنية، اقتصادية) من خلال التطرق إلى قضايا معيّنة، مع تسجيل ملاحظة تتعلق أساساً بمحورية البعد الأمني في طبيعة العلاقة؛ سواء قبل الحراك العربي، أو بعده.

1 ـ في قضايا الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي

دأب الاتحاد الأوروبي والفواعل الأورو ـ أطلسية (الدول الأوروبية والولايات المتحدة) في حواراتها السياسية والأمنية مع الدول المغاربية على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية (الاستقرار، الأمن، والمصالح الاقتصادية) على الاعتبارات الأخلاقية (احترام حقوق الإنسان والديمقراطية)؛ إذ يذهب عبد النور بن عنتر في ذلك بالقول: «بعد مرور عقدين تقريباً على إطلاق أول المبادرات الإقليمية الأورو ـ مغاربية أو الأورو ـ أطلسية باتجاه الجنوب الغربي للمتوسط لم يتغير شيء، لتبقى البنية التسلطية العربية على حالها، وأصبح غياب الديمقراطية نقطة الضعف الكبرى في علاقات الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي أو الأورو ـ أطلسية»[46]، بيد أنّه مع التحولات السياسية

(46) عبد النور بن عنتر، ««الربيع العربي» والخيارات الاستراتيجية الأورو ـ أطلسية،» مركز الجزيرة للدراسات (شباط/فبراير 2012)، ص 3.

والأمنية التّي عرفتها المنطقة المغاربية وبروز الفعل الثوري الجماهيري، كبعد مؤثر (الإرادة الشعبية)، لم يعد ممكناً التمسك بالتفضيلات نفسها القائمة على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية على القيمية، لأنّ ذلك يعني صراحة إجهاضاً «خارجياً» لعملية التحول الديمقراطي، بعدما ظلّ اليقين في شأن مآل عمليات التحول الديمقراطي يخيف القوى الغربية، على مرّ عقود من الزمن[47].

تمثل تونس الحالة الأبرز في المغرب العربي لتحليل واختبار مسألة الانتقال الديمقراطي، كمحرك للعلاقات في المنطقة. وفي ظلّ الاستثناء الذي تمثله دول الجزائر والمغرب وموريتانيا والمرحلة الانتقالية المتعثرة في ليبيا، وما تطرحه من تعقيدات أمنية بسبب التدخل الأجنبي فيها بعد سنة 2011، تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم انتقال الشعب التونسي نحو المزيد من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وهو ما تجلّى في «شراكة مميزة» سنة 2012، فضلاً عن دعم العدالة الانتقالية وتعزيز الديمقراطية في تونس التي تواجه مجموعة من التحديات المتداخلة في سياق إقليمي هش من خلال تنفيذ دستور كانون الثاني/يناير 2014، إضافة إلى تعزيز ودعم العلاقات الثنائية في شتّى المجالات؛ وقد بدا ذلك بوضوح من خلال اعتماد البيان المشترك تحت عنوان «تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس» في 29 أيلول/سبتمبر 2016 واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي (17 تشرين الأول/أكتوبر)، وكذلك الزيارة التي قامت بها الممثلة العليا/نائبة الرئيس لتونس في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ فمنذ عام 2011 تُعد تونس المستفيد الرئيس من البرنامج الإطاري الذي يدعم التقدم المحرز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإذا اعتبرنا المنح (أكثر من 1,2 مليار يورو) والمساعدة الماكرومالية[48] (800 مليون يورو) والاعتمادات (بما فيها اعتمادات البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 1,5 مليار أورو)، ستبلغ قيمة الدعم الممنوح لتونس بين 2011 و 2016 ما يناهز 3.5 مليار يورو[49].

إنّ المسألة الديمقراطية في دول المغرب العربي، وفي تونس الحالة ـ النموذج، تطرح الكثير من السياقات المتعلقة بالبنى الدّاخلية، ومدى رغبتها في الانتقال الديمقراطي الحقيقي، وعلى الطرف الأوروبي في مدى التزامه بالقوة المعيارية على حساب مصالح الاستراتيجية، ذلك أنّ دخول المستلزم الديمقراطي المقبل من الجوار الجنوبي العربي، بفعل «الربيع العربي» على الخط، هو الذي سيتسبب في تعقيد الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي، لأنه سيفرض إعادة تأسيسها، لأنّ الحكومات الديمقراطية ستكون لها شرعية شعبية فعلية، تسمح لها بالتفاوض من موقف قوة، وتتفاوض حول قضايا تخص أمن الدولة ـ وليس أمن النظام كما جرت العادة ـ على حدّ تعبير

(47) المصدر نفسه، ص 3 ـ 4.

(48) الدعم الماكرومالي هو آلية استثنائية لمواجهة الأزمات، وضعه الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المجاورة التي تعاني صعوبات شديدة في ميزان الأداءات.

(49) Délégation de l’Union européenne en Tunisie, «Les Relations entre l’Union Européenne et la Tunisie,» Bruxelles, 29/11/2016, <https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/16064/node/16064_fr>.

عبد النور بن عنتر[50]. انطلاقاً من ذلك، يطرح الباحث نفسه قضايا رئيسة، من شأنها أن تطرح في الشقين الإيجابي والسلبي لعملية نجاح وتأمين الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي[51]:

ـ إنّ دمقرطة الوطن العربي، ستجعل المشروطية الديمقراطية الأوروبية (التي بقيت نظرية) لا معنى لها، لأن المطلب الديمقراطي محلي المنشأ والأداء، وهو ما يقتضي مراجعة كل آليات التعاون الأوروبية مع الدول المغاربية.

ـ إنهاء التفضيل البنيوي في السياسات الغربية حيال المنطقة العربية، لتنتهي مرحلة التعارض بين الأمن والاستقرار، وبين الديمقراطية، وتبدأ مرحلة التلازم بينها.

ـ نهاية المناولة الأمنية وولادة مستلزم أخلاقي مغاربي؛ بحيث ستقود عملية الانتقال الديمقراطي الناجحة إلى مراجعة المناولة الأمنية التي تقوم بها دول المغرب العربي في مجال محاربة الهجرة لحساب الاتحاد الأوروبي. وبما أن الحكومات الديمقراطية مسؤولة أمام شعوبها، وفق قاعدة المساءلة، فإن الحكومات العربية المقبلة، لن تقبل بمحاربة الهجرة لمصلحة أوروبا، أو بدلاً منها.

ـ سيفرض التحول الديمقراطي على الحكومات الجديدة في المغرب العربي الشفافية التامة في انخراطها في المبادرات الإقليمية في المتوسط.

ـ نجاح الانتقال الديمقراطي، سيدفع بظهور المستلزم الأخلاقي على الضفة الجنوبية. وعليه، فإن الديمقراطيات العربية الناشئة، ستكون في موقف قوة وتضع القوى الغربية أمام مسؤوليتها ومبادئها: تسوية الصراع على أساس الحرية والديمقراطية.

إن الحديث عن الإصلاح السياسي أيضاً، في المغرب العربي، يحدّ أهم الملفات المهمة في العلاقات الأورو ـ مغاربية؛ فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من الإصلاحات في دول، مثل الجزائر والمغرب وموريتانيا، مع القول إنّ المطلب الاصلاحي لأوروبا في المنطقة، غلبت عليه المصالح البراغماتية؛ إذ إن أي عملية إصلاح سياسي جدّية ومقبولة على نطاق واسع، بحكم تعريفها، يجب أن تكون محلية. هنا، لا يمكن الحديث عن أي عملية يتم فرضها من الخارج، في الحالة المغاربية.

على الرغم من ذلك، يمكن الاتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه، أن يساعد بالتأكيد من خلال دعم الخطاب المعتدل، لكن على أن يتم ذلك من خلال نموذج شراكة بدلاً من فرضه[52]. لقد ساهمت الإصلاحات السياسية والدستورية وخصوصية النظامين في المغرب، وبالأمر نفسه مدعومة بإصلاحات اقتصادية في الجزائر، في التكيف مع التحولات الإقليمية بنهج خيار الإصلاح السياسي المدروس، ولا تخرج الحالة الموريتانية عن هذا السياق في ظلّ الاستقرار النسبي الذي تعيشه على الرّغم من التاريخ الطويل من الانقلابات العسكرية، في حين ما زالت المرحلة الانتقالية في

(50) بن عنتر، «الربيع العربي» والخيارات الاستراتيجية الأورو ـ أطلسية،» ص 6.

(51) المصدر نفسه، ص 1 ـ 8.

(52) مروان المعشّر، «الإصلاح في العالم العربي،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 28 أيلول/سبتمبر 2010، <http://carnegie-mec.org/2010/09/28/ar-pub-41665>.

ليبيا تراوح مكانها بسبب تعقيدات الوضع الأمني غير المتحكم فيه، لغلبة الحسابات الاستراتيجية الداخلية والخارجية.

2 ـ صعود الإسلام السياسي وميزان القوة الإقليمي

مثّل وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر وليبيا والمغرب، نقلة نوعية في الاتجاه السائد في الوطن العربي، والمنطقة المغاربية، وهو ما جعل الطرف الأوروبي ينقسم إلى اتجاهين: اتجاه **أول**، ينطلق من النموذج التركي، كمرجعية تحليلية ـ سياسية، ليقول إن وصول الإسلاميين إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية ليس بالأمر المخيف؛ واتجاه **ثانٍ**، يأخذ النموذج الإيراني، كمرجعية تحليلية ـ سياسية، ليؤكد أن الشريعة ستكون قاعدة هذه الأحزاب في الحكم، وأنها ستنقلب على الديمقراطية وتحل أنظمة دينية تسلطية محل الأنظمة الوطنية التسلطية البائدة، ويدعّم هذا الاتجاه رأيه بموقف المجلس الانتقالي الليبي في شأن العمل بالشريعة في وقت سابق، هذا الصعود الإسلامي عبر فوز الإسلاميين في تونس والمغرب بالانتخابات طرح انشغالاً لدى الطرف الأوروبي في شأن مستقبل العلاقة بالأنظمة المغاربية التي ظلّت إلى وقت طويل تحت نفوذه التاريخي والسياسي، ولو أنّ الأمر في المغرب العربي لم يكن يمثل خطورته في مصر، مع وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، بحكم الموقع الاستراتيجي والقرب من إسرائيل[53].

وبحكم ذلك، أصبح دوره تابعاً للولايات المتحدة؛ يراقب الأوضاع، ثم ينتظر الموقف الأمريكي ليأتي ثانياً في إثره. وتجلى ذلك الأمر في تعامل الاتحاد مع صعود التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم في كثير من الدول المتوسطية، عقب الحراك العربي، فقد تبع التحول في الموقف الأمريكي تجاه وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم تغيرٌ في الموقف الأوروبي الذي كثيراً ما كان ينظر إلى حركات الإسلام السياسي على أنها تهديد لأمنه[54].

ثمة مسألة مهمة تطرح في سياق التخوف الأوروبي من وصول الإسلاميين إلى الحكم، هي أنّ ذلك يعزى بحسب عبد النور بن عنتر إلى ثلاثة عوامل رئيسة: **أولاً**، الوضع الاجتماعي ـ السياسي في أوروبا؛ **ثانياً**، الخوف من الهجرة؛ **ثالثاً**، العامل الإقليمي[55]؛ ولو أنّ وصول الإسلاميين إلى مراكز القرار السياسي والعسكري في صورة «المجلس الانتقالي الليبي» في ليبيا، كان في كل الأحوال نتاجاً لعمل غربي الأداء، وهي الحالة التّي قد تذكر بعض الأوروبيين بالحالة الإيرانية، حينما ساعدت بعض الدول الأوروبية الإمام الخميني، بصورة أو بأخرى، ولما نجحت الثورة،

---

(53) عبد النور بن عنتر، «أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي،» مركز الجزيرة للدراسات، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 2 ـ 3.

(54) هايدي عصمت كارس، «السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات،» عرض رغدة البهي، في موقع مجلة **السياسة الدولية** (26 كانون الأول/ديسمبر 2015)، <http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx>.

(55) بن عنتر، «أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي،» ص 3 ـ 4.

واستولى على الحكم انقلبت التحالفات[56]، وهي التناقضات التي كشفت عن حجم الاعتبار الاستراتيجي المصلحي، في مقابل البعد المعياري والترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان.

أظهرت التجارب أن سياسة الاتحاد الأوروبي قبل عام 2011 في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشكلت من الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة على حساب الأولويات «المعيارية»، مثل الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي. وفي المغرب العربي، يبدو أنّ مسألة وصول الإسلاميين إلى الحكم لن تؤثر في منحى العلاقات الأورو ـ مغاربية، نتيجة خصوصية الإسلام المعتدل في كل من تونس والمغرب، وتحييد الإسلاميين في الجزائر وموريتانيا، والعمل على عرقلة وصولهم في ليبيا.

يشكل الأمن الطاقي أحد المرتكزات الأساسية في فهم طبيعة العلاقات الأورو ـ مغاربية، وتزداد إمدادات الطاقة وضمانها أهمية في ظل الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط والخلافات الروسية ـ الأوروبية.

على مستوى ميزان القوة الإقليمي فعلى عكس ذلك، إقليم الشرق الأوسط؛ إذ يبدو أنّ ميزان القوة في المغرب العربي لم يتأثر كثيراً بتحولات ما بعد الحراك العربي، وهو ما يدفع الباحث محمد حمشي إلى تأكيد أنّ المغرب العربي لم يشهد أي فراغ طارئ في القوة الإقليمية، ناتج من تراجع القوة/القوى التقليدية، كما أنه لم/لا يشهد بروز قوى تعديلية[57] تطمح إلى ملء الفراغ الناشئ في الإقليم، إذ يتجه الأخير نحو المحافظة على النمط القائم لتوزيع القوة الإقليمية، على الرَّغم من التحولات التي شهدتها تونس وليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي، وعن وضع القوة العالمية في المغرب، فما زال على حاله على الرّغم من صعود القوى التعديلية الناشئة، إذ يكشف تحليل مجمل علاقات المغرب والجزائر القوتين الكبريين في منطقة المغرب العربي، بالقوى الدولية، بحيث يرتبط المغرب عسكرياً واقتصادياً بالاتحاد الأوروبي، بينما ترتبط به الجزائر اقتصادياً[58]. وعليه، فإنّ ميزان القوة في المغرب العربي لم يتأثر على النحو الذي يمكنه أن يؤثر في مسار العلاقات الأورو ـ مغاربية في بُعديها التعاوني أو الصراعي.

3 ـ إمدادات الطاقة والمساعدات الاقتصادية

يشكل الأمن الطاقي أحد المرتكزات الأساسية في فهم طبيعة العلاقات الأورو ـ مغاربية، وتزداد امدادات الطاقة وضمانها أهمية في ظل الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط والخلافات الروسية ـ الأوروبية، بحيث يتجه الاتحاد الأوروبي نحو تنويع مصادر الطاقة، وتقليل الاعتماد على

(56) المصدر نفسه، ص 6.

(57) التعديلية أو النزعة التعديلية revisionism هو نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموماً، نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلماً أو حرباً. انظر في ذلك: جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، ص 3.

(58) حمشي، «الاستقرار النظمي: أيّ تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟،» ص 24 ـ 25.

الإمدادات الروسية، وبخاصة بعد الأزمة الأوكرانية، حيث تزود روسيا دول الاتحاد بأكثر من ثلث حاجاتها من الغاز والنفط، ويعتمد الاتحاد على الخارج[59] في استيراد ما يزيد على 35 بالمئة من حاجاته[60].

أعدت المفوضية الأوروبية خلال النصف الثاني من شباط/فبراير 2015 مسودة استراتيجية جديدة تهدف إلى إقامة اتحاد أوروبي للطاقة يعمل على «مواجهة التبعية وضمان أمن الإمدادات والاستدامة وتوفير القدرة التنافسية للمؤسسات الأوروبية». وهو ما يفرض تنويع مصادر الحصول عليها وتعدد الموردين وطرق الاستيراد، فعوامل كثيرة من بينها ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة من أمريكا الشمالية ومحدودية الاحتياطيات النروجية، إضافة إلى توقف مشاريع النفط والغاز من وسط آسيا والخلافات مع روسيا، يحتم على الاتحاد الأوروبي الاعتماد على الطاقة التي توفرها دول جنوب المتوسط في دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، بحيث تمثل الجزائر أحد المزودين الرئيسيين لأوروبا من الغاز والنفط[61]. يدل على ذلك توجه الشركات الألمانية على نحو متزايد للمشاركة في مشاريع النفط والغاز الجزائرية. وبالنسبة إلى المغرب وتونس، هناك جهود أوروبية من قبل الحكومات والشركات لإقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة الشمسية من أجل تزويد الأسواق المحلية والتصدير إلى أوروبا[62].

في ما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية لدول المغرب العربي، فتبقى ضئيلة ومشروطة، وأثبت فشلها كاستراتيجية[63] على خلاف المساعدات الموجهة إلى دول أوروبا الشرقية، المتعلقة بتوسع الاتحاد الأوروبي؛ على سبيل المثال، ومنذ توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في عام 2005، أعربت الجزائر أخيراً عن استعدادها في عام 2011 للمشاركة بنشاط أكبر في سياسة الجوار الأوروبية، حيث أُجريت جولة أولى من المناقشات حول خطة عمل الجزائر والاتحاد الأوروبي، من 17 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2012. كما عقد الاجتماع السابع لمجلس الاتحاد الأوروبي والجزائر في 6 كانون الأول/ديسمبر 2012. وقد تم التوصل

---

(59) تعد النرويج والجزائر وليبيا من أهم الدول المصدرة للطاقة إلى أوروبا بعد روسيا.

(60) موقع الجزيرة نت،» إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية»، الجزيرة نت، 1 آذار/مارس 2015، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>.

(61) الجزائر هي خامس أكبر مزوّد للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة. كما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للجزائر، ويستوعب أقلّ قليلاً من 50 بالمئة من الصادرات الجزائرية. ويستورد عدد من الدول الأوروبية، بما في ذلك إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال، جزءاً كبيراً من طاقتها من الجزائر. انظر: Lahcen Achy, «Algeria Avoids the Arab Spring?,» Carnegie Middle East Center, 31 May 2012, <http://carnegie-mec.org/2012/05/31/algeria-avoids-arab-spring/b0ys>.

(62) موقع الجزيرة نت، «استراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية».

(63) عبد اللطيف بوروبي، «العلاقات الأوروبية ـ المغاربية بعد عام: تعاون بلا شراكة،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 428 (تشرين الأول/أكتوبر 2014)، ص 93.

إلى اتفاق في شأن تفكيك التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعية. وقد خصص مبلغ 172 مليون يورو تحت هذا البند في إطار (دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل ENP) الذي يرتبط بإيصال وتدابير الإصلاح السياسي والاقتصادي الجارية[64].

في تونس، زاد الدعم المالي الإجمالي للاتحاد الأوروبي لتونس منذ الثورة من 240 مليون يورو كانت مقررة لأعوام 2011 ـ 2013 إلى 390 مليون يورو خلال عامي 2011 ـ 2012، و100مليون يورو من خلال برنامج لدعم الإصلاح السياسي/الحوكمة، والنمو الاقتصادي، وإصلاح قطاع العدالة وغيرها، وقد ركز الدعم المبرمج في إطار سياسة الجوار الأوروبية في عام 2012 على الانتعاش الاقتصادي (68 مليون يورو)، فضلاً عن الصحة ومكافحة عدم المساواة (12 مليون يورو)[65]، في حين أنّ المغرب الموقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005، يعد أكبر متلقٍ للمساعدة في الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل بمبلغ 580.5 مليون يورو مخصص لأعوام 2011 ـ 2013، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنمية، وحماية البيئة، والدعم المؤسسي. وبلغ التمويل الإضافي في إطار البرنامج نفسه 80 مليون يورو، دعماً لبرنامج حقوق الإنسان والتحول الاقتصادي الشامل، الذي يستهدف على وجه الخصوص التعليم والصحة والتنمية الريفية[66].

أمّا بخصوص ليبيا، فقد أتيح مبلغ إجمالي قدره حوالى 39 مليون يورو في عام 2011 لمشاريع في الإدارة العامة، والانتقال الديمقراطي، والمجتمع المدني، والصحة والتعليم. إضافة إلى مبلغ 80،5 مليون يورو، تم صرفه لتقديم المساعدة الإنسانية خلال مرحلة النزاع في عام 2011 وقدم الاتحاد الأوروبي 68 مليون يورو إضافية على الأقل خلال 2012 ـ 2013، لدعم قطاعات مثل الأمن والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتنمية الاقتصادية، والهجرة، والمجتمع المدني[67].

4 ـ الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، وقضايا الهجرة واللجوء

توسع النشاط الإرهابي على نحوٍ مطرد في المغرب العربي والساحل الأفريقي بعد سقوط نظام معمر القذافي؛ فقد بدأ تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بتفعيل نشاطه، حيث ظهر زعيم التنظيم آنذاك، عبد المالك دروكدال، في شريط مصور له في شباط/فبراير 2011 يدعو فيه الشعب التونسي إلى إقامة دولة على أساس ما يعتبره الشريعة الإسلامية تكون كجبهة أمامية لمقاومة ما أسماه الصليبيين (الأوروبيين) وطردهم من بلاد المسلمين. إضافة إلى الهجوم على القاعدة النفطية «عين أميناس» في جنوب الجزائر (كانون الثاني/يناير 2013) الشريك الأمني للقوى الغربية في مكافحة الإرهاب، وكذلك الانفلات الأمني في ليبيا، وما لحقه من انتشار السلاح

(64) European Union, «EU's Response to the «Arab Spring»: The State - of - Play after Two Years,» p. 5.

(65) المصدر نفسه، ص 9.

(66) المصدر نفسه، ص 8.

(67) المصدر نفسه، ص 7.

الذي وقع في يد التنظيمات الإرهابية، والذي استعمل في كثير من الأحيان ضد المصالح الغربية. على سبيل المثال، حدثت عدة عمليات إرهابية في الداخل الأوروبي (فرنسا)، وفي تونس بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013 عندما نفذ أحد التنظيمات الإرهابية تفجيراً بمركب سياحي بمدينة «المنستير»، أدّى إلى مقتل عدد من السياح الأوروبيين[68].

في ما يتعلق بالجريمة المنظمة، فهي أصبحت بدورها أشد خطورة عند تحالفها مع الإرهاب الدولي، فقد أصبحت منطقة المغرب العربي وجوارها الجغرافي في منطقة الساحل الأفريقي من أكثر المناطق الخصبة لتزايد هذه الأنشطة في صورة الاتجار بالسلاح، وتجارة المخدرات، وتبييض الأموال، وهي عوامل من شأنها أن تخلق بيئة من عدم الاستقرار، تمثل مدخلاً للتهديد الأمني للدول المغاربية، وتهديداً للأمن الأوروبي على حدّ سواء، نظراً إلى الارتباط الجغرافي ـ السياسي الذي تمت الإشارة إليه في أجزاء سابقة من هذه الورقة، مع التأكيد أنّ التهديد الإرهابي والإجرام المنظم، يتم تغذيته من الطرف الأوروبي من خلال خلق تهديد وجود، بغية إيجاد مبرر للتدخل أو الوجود في منطقة المغرب العربي. وعليه، فإنّ الاعتبار الأمني يظل المحدد الرئيس في العلاقة التعاونية/ الصراعية الأورو ـ مغاربية، ذلك أنّ الحوارات الأمنية الإقليمية في الفضاء المتوسطي، تحدد وفق هذه التطورات، وأبرزها على وجه التحديد، آلية 5+5.

ثمة تهديد آخر، يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية واللجوء، يطرح نفسه بقوة في سياق الحوارات الأمنية الأورو ـ مغاربية، نتيجة لتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بعد الحراك العربي، حيث رصدت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي «فرونتكس» (FRONTEX)دخـــول أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا في الأشهر الأربعة من عام 2014 مقارنة بـ 40 ألف مهاجر دخلوا أوروبا في عام 2013 [69]، الأمر الذي نقل موضوع الهجرة من معالجة اقتصادية، في ما مضى إلى قضية أمنية تمثل تهديداً حقيقياً للإدراك الاستراتجي الأوروبي، حيث عملت السياسة الأوروبية للجوار الجديدة 2011 على انبثاق اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي بالهجرة والحركة (GAMM)، وتدور هذه السياسات على ضرورة خلق شراكة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي وبين الدول الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، بغية دفع تلك الدول إلى العمل على التقليل والحدّ من تدفق المهاجرين عبر تقديم المساعدات المالية والفنية[70].

وعليه، يمكن القول إنّ مسألة الهجرة غير الشرعية مثلت بعداً أمنياً في العلاقات بين الطرفين، يمكن من خلاله فهم منطلقات الحوار الأورو ـ مغاربي منذ إعلان برشلونة سنة 1995.

---

(68) سايل سعيد، «العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي، 2011 ـ 2015،» **دراسات وأبحاث**، العدد 25 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 326 ـ 328.

(69) «هيئة حدود أوروبية: زيادة «غير مسبوقة» في الهجرة غير الشرعية للقارة،» **الأخبار العالمية** (15 أيار/مايو 2014)، <http://wrldnewss.blogspot.com/2014/05/blog - post_5018.html>.

(70) محمد مطاوع، «الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكالات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 431 (كانون الثاني/يناير 2015)، ص 39.

خاتمة

اعتمدت الدراسة الحراك العربي كمدخل لمعرفة مدى تأثر العلاقات الأورو ـ مغاربية في أبعادها المختلفة، وأسهبت في عرض المعطيات التّي أفرزها الحراك انطلاقاً من فرضية تمّ إثباتها تقول بغلبة الطابع الأمني في مسار العلاقات الأورو ـ مغاربية. وقد خلصت الورقة إلى القول، إنّ البعد الأمني ظل الانشغال الأكبر في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي، فقد فضل الاتحاد الاعتبارات الاستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية، سواء قبل الحراك العربي أو بعده. كما أنّ السياسة الأوروبية في ضوء محدداتها الداخلية والخارجية، تتجه صوب مزيد من الاستمرارية على حساب التغيُر، وأن المراجعة التي أجراها الاتحاد الأوروبي على سياساته في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة 2011، تأتي في سياق التكيف مع المستجدات والاعتبارات المؤثرة التي أفرزها الحراك مع الاحتفاظ بالثوابت والأهداف والأدوات نفسها في إعطاء مزيد من الاهتمام، بدعم المجتمع المدني واستمرار الحسابات الأمنية والاستراتيجية في الإدراك الاستراتيجي الأوروبي.

ضمن هذا المعطى، بات من الضروري إعادة بناء الشراكة الأورو ـ مغاربية على أسس تستجيب للمرحلة التحولية الراهنة، وهي علاقات تواجهها مجموعة من التحديات، لن تعطي تقدماً جوهريا في مسارها، أبرزها مشاكل تفعيل الاتحاد المغاربي، وغياب فاعل إقليمي يفاوض الاتحاد الأوروبي باسم دول المغرب العربي، والهواجس الأمنية الأوروبية التي تحكم السلوك الأوروبي تجاه المغرب العربي، واصطدام المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط، في شقها السياسي والأمني بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاستقطاب العمودي ومخاطر تعدد المبادرات التعاونية (شمال ـ جنوب) على العلاقات الأورو ـ مغاربية، كون المشاريع كلّها، تعكس الرؤية الأوروبية، وتغفل الرؤية المغاربية □

تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي

خضر عباس عطوان

أستاذ في جامعة النهرين ـ بغداد.

علي حسن نيسان

أستاذ في الجامعة العراقية ـ بغداد.

مقدمة

منذ انتهاء الحرب الباردة، أثيرت في النظام الدولي عدة قضايا، لعل أهمها ما يمكن أن تستقر عليه الهرمية الدولية، نتيجة كون القوة الأمريكية واتجاهات الإدارة الأمريكية، لم تكن قد استقرت على تبني اتجاه محدد دولياً، إنما ظهرت أطروحات متباينة في التعامل مع تلك المرحلة، وأهمها اتجاه يدعو إلى فرض الهيمنة (مشروع سياسي)، وتعزيز كل ما من شأنه أن يثبت القطبية الأحادية، وآخر يدعو إلى المشاركة في قيادة العالم، ما دامت عناصر القوة تتغير ويعاد انتشارها بأشكال مختلفة في غير مصلحة الولايات المتحدة.

ثم أعيد طرح الموضوع للنقاش بعدها بمرحلتين: مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ومرحلة ما بعد صعود إدارة أوباما إلى الحكم عام 2009. ولم تكن إعادة طرح الموضوع بعيدة من عدة حقائق، أهمها:

الأولى، أن تحولات القوة تذهب بالقدرة بعيداً من الولايات المتحدة، لتعيد إظهار قوى كبرى بعضها كان أقل فاعلية (روسيا)، وأخرى لم تأخذ أدوارها في النظام الدولي (الهند وربما جنوب أفريقيا والبرازيل وتركيا وإيران وغيرها).

الثانية، أن هناك تحولات في معنى القوة والتفاعلات المرتبطة بها والقوى الفاعلة عالمياً، التي باتت تنتشر على أكثر من مستوى: عالمي، وعابر للقومية، وقومي، ومحلي. وكل منها يمارس تأثيره على مستويات عالمية متباينة بحكم ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة.

الثالثة، أن التحولات التي يعيشها العالم منذ نحو عقدين من الزمن، المرتبطة بتحولات القوة، يرافقها تحول آخر مقترن بظهور تحولات في اتجاهات ومضامين الصراع الدولي، وما دام مستقبل النظام الدولي يرتبط بكليهما: القوة والصراع، أكثر مما يرتبط بالتنظيم والتعاون، فإن الأمر يثير إشكالات كثيرة يتطلب بحثها.

تتحدد أهمية البحث بالآتي:

1 ـ إن البحث في تحولات القوة عالمياً، يتيح إمكان دراسة ظاهرة الصراع، وأي تحول يمكن أن يعقبها في هرمية النظام الدولي.

2 ـ إن دراسة التحولات التي تحدث في النظام الدولي، تفيد بمعرفة الكيفية التي يتطور بها كل من: عملية بناء القوة واستخداماتها من قبل القوى المختلفة، والاتجاهات التي تتجه إليها الهرمية الدولية، بحكم ارتفاع وزن وتأثير القوى من غير الدولة.

إن التحولات الحاصلة في النظام الدولي، وفي علاقات القوة، لا يمكن أن تبقى المنطقة العربية بمنأى من تداعياتها، وهو ما يلاحظ في مدى التداخل الحاصل في علاقات الصراع الإقليمي، وتداخل الأبعاد المحلية بالدولية.

3 ـ إن دراسة مستقبل النظام الدولي مهمة، كونه سيجعل الدول المختلفة أمام حقائق: تغير في أوزان الفواعل العالميين، وفي منطق القوة وعلاقاتها، ما دام المنهج الواقعي بتطبيقاته المختلفة هو الذي يسود العالم، وليس المنهج الذي يركز على كون التنظيم الدولي والتكامل سيقودان إلى إظهار عالم جديد.

4 ـ إن البلدان الواقعة في المنطقة العربية، لا يمكنها أن تتجنب تأثير التحول في القوة وفي اتجاهات وأنماط الصراعات الدولية، وهو ما يجعلها تتعامل بمنطق واقعي، أو بمنطق يجنبها تأثير تلك الصراعات فيها.

أما أهداف البحث، فهي:

1 ـ دراسة مضامين التحول في عناصر القوة، وكيفية انتشارها عالمياً، على نحو يعيد تعريف مكانة وأدوار القوى الكبرى في النظام الدولي، ومكانة وأدوار الفواعل من غير الدول.

2 ـ دراسة اتجاهات الصراع في النظم الدولي، وبيان كونها اتجاهات صارت تتبنى خطوطاً متشابكة غير متناسقة؛ فهناك صراع محلي، وآخر إقليمي، وآخر دولي، وهناك صراع عابر للمستويات، يتداخل فيه الإقليمي والدولي بالمحلي.

3 ـ دراسة مستقبل النظام الدولي، فالتحول الحاصل في عناصر القوة وانتشارها عالمياً، يرافقه تحول آخر في اتجاهات الصراع الدولي، وكلاهما سينتهيان إلى إحداث تغيرات في الهرمية الدولية، ومن ثَمَّ قد نجد أنفسنا أمام نظام دولي بهرمية جديدة خلال العقد المقبل.

4 ـ إن التحولات الحاصلة في النظام الدولي، وفي علاقات القوة، لا يمكن أن تبقى المنطقة العربية بمنأى من تداعياتها، وهو ما يلاحظ في مدى التداخل الحاصل في علاقات الصراع الإقليمي، وتداخل الأبعاد المحلية بالدولية، لتظهر وجود اتجاهات وتحولات في منطق الصراع الدولي، على نحو يعكس تحولاً مهماً في علاقات القوة عالمياً.

وهنا، سيتم التقيد بالحدود الآتية:

ـ مكانياً: يكون التركيز على تداخل مستويين: الدولي والإقليمي، مع التركيز على العلاقات الأمريكية ـ الروسية، ومقدار التداخل والاشتباك الحاصل في المنطقة العربية.

ـ زمانياً: يتم التركيز على المرحلة الزمنية 2000 ـ 2016، مع تناول سقف من التوقعات المستقبلية الممتدة حتى عام 2030.

ـ موضوعياً: يكون التركيز على ثلاثة متغيرات: التغير في عناصر القوة وانتشارها عالمياً، والتحول في مضمون واتجاهات الصراع الدولي، والتحول المتوقع في معنى الهرمية الدولية.

الاتجاه الغالب في النظام الدولي، هو أن هناك مزيداً من التوجه نحو عوامل القوة غير الصلبة، أي نحو مزيد من التوظيف لعوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة: المساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد بيانات، وتأليب الرأي العام، واستخدام نظام العقوبات، وغيرها.

إن إثارة مسألة تحولات القوة عالمياً، تثير معها مسألة أخرى متعلقة باتجاهات التحول في الصراع الدولي. فاليوم، يقبل العالم على صراع بين القوى الفاعلة على نحو يذكّرنا نسبياً بأيام الحرب الباردة، وصارت انعكاسات ذلك الصراع تصيب عدة مناطق من العالم، أهمها المنطقة العربية. هنا تتعلق المشكلة بكون التحول في الصراع الدولي مرتبطاً بالتحولات الحاصلة على القوة من حيث مضمونها وانتشارها عالمياً، ومن ثَمَّ كلما ارتفع عامل عدم اليقين بتحولات القوة، ارتفع اللايقين بمخرجات التحول في علاقات الصراع الدولي.

هذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن عدة أسئلة، ستكون إجاباتها محور اهتمام هذا البحث، وهي:

ـ ما الذي تتعرض له القوة من تحولات على صعيد مضمونها وانتشارها عالمياً؟

ـ ما هي التحولات الحاصلة في ميدان الصراع الدولي؟ وكيف ينعكس الصراع الدولي على الصراعات الإقليمية؟

ـ ما هي التحولات التي يتوقع حدوثها في هرمية النظام الدولي؟

وهنا نفترض:

1 ـ أن القوة تعاني تحولين: انتشار القوة عالمياً، واتجاه قسم منها نحو القوى الإقليمية لتزيد من التعددية القطبية، فضلاً عن ارتفاع شأن الفواعل من غير الدولة. والتحول هنا يزداد نحو القوة غير الصلبة (متغير مستقل)، وهو ما يؤدي إلى اتجاه الصراع للابتعاد أحياناً من مستويات العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية في علاقات القوى الكبرى، واتجاهه نحو الأقاليم غير المستقرة، ومن ضمنها المنطقة العربية (متغير تابع).

2 ـ كلما ازدادت حدة الصراع بين القوى الكبرى (متغير مستقل)، ازدادت معه التحولات في بنية النظام الدولي، حتى وصولها إلى مرحلة التعددية القطبية، وربما مرحلة اللاقطبية (متغير تابع).

هنا، سنعتمد منهج تحليل النظم، لما يعطيه من ميزات في تفهم التحولات الحاصلة في بنية النظام الدولي، وفي علاقات القوة.

وبقصد إيجاد رؤية موضوعية شاملة لهذا الموضوع، سنتناوله من ثلاث نقاط، وكالآتي: **أولاً**: تحولات القوة. **ثانياً**: اتجاهات الصراع. **ثالثاً**: التحولات المتوقعة في النظام الدولي.

أولاً: تحولات القوة

إن أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية. والقوة بتعريف مبسط هي مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة، داخلياً وخارجياً، المادية منها وغير المادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل، كونها تشمل حزمة واسعة، كما لا اتفاق على انتشار موحد لها بين الدول؛ فالدول تعاني تبايناً في امتلاك عوامل القوة، كما لا اتفاق على أيّها أكثر تأثيراً عند امتلاكها، فالامتلاك مسألة منفصلة عن قابلية الدولة على التأثير أحياناً، كون القابلية على التأثير إقليمياً أو عالمياً، تتوقف على امتلاك الإرادة والمشروع السياسي والتكنولوجيا، وهي مسائل لا تتفق الدول في الحصول عليها، كمقدمات وليس كنتائج [1]. كما لا يمكن تجاهل أن العالم يتجه إلى وجود حقيقة أن هناك اطرافاً متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير الكثير، وأهمها: الفواعل العالمية، والفواعل العابرة للقومية، والفواعل دون مستوى الدولة. وهي جميعاً تزداد قوة وتأثيراً، وسيكون لها مكانة في صياغة النظام الدولي، ودفعه بعيداً من طابعه الدولي، ونحو اتجاهات عالمية في عقود مقبلة.

والاتجاه الغالب في النظام الدولي، هو أن هناك مزيداً من التوجه نحو عوامل القوة غير الصلبة، أي نحو مزيد من التوظيف لعوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة: المساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد بيانات، وتأليب الرأي العام، واستخدام نظام العقوبات، وغيرها، مع استخدامات محدودة للقوة العسكرية، واستخدامات القوة العسكرية الشاملة. وبذلك، اتجه إلى أن يكون محدوداً، كونه مرتبطاً بعوامل الردع، وتوازن الرعب النووي بين القوى النووية، وحسابات الكلفة والخسارة لفرص التعاون لدى الدول كافة [2].

ولبيان المقصود بتحولات القوة الحاصلة منذ مستهل الألفية الجديدة صعوداً، فإن الأمر مقترن بالآتي:

---

(1) Michael Barnett and Raymond Duvall, «Power in International Politics,» *International Organization*; no. 59 (Winter 2005), pp. 40 - 43.

(2) جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان، 2007)، صفحات متفرقة.

1 ـ بيان التحول الحاصل في معنى القوة القابلة لأن تكون مؤثرة في العلاقات الدولية، والتحول هو بالابتعاد من عوامل القوة التقليدية، واقترانها بعوامل غير تقليدية، مثل المعرفة والتكنولوجيا والمال والإعلام.

2 ـ إن هناك انتشاراً لعوامل القوة بين أكثر من دولة، أي أنه لا يوجد حاجز نهائي أمام انسياب عوامل القوة بين الدول والوحدات الدولية.

3 ـ إن الفواعل من غير الدول تمتلك الكثير من عوامل القوة ووسائل التأثير، ومنها مثلاً، الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات المختلفة العالمية، حكومية وغير حكومية، وغيرها.

إن المتعارف عليه أن هناك عناصر قوة منتشرة في العالم، ويتباين تملكها أو استخدامها بين الوحدات الدولية، نقصد بها العناصر الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. هذه العناصر تدفع بالدول في الأغلب إلى تبني نهج سياسي محدد في سياساتها الخارجية، استناداً إلى ما تملكه من تلك العناصر. وحتى عام 1989، كان العالم موزعاً بين مجموعتين رئيستين: الغربية والشرقية، تمتلكان أغلب عناصر القوة في النظام الدولي، ومعها شكلان من التحالفات الكبرى الداعمة لتلك العناصر (حلف الناتو وحلف وارسو).

إلا أنه بعد ذلك، بدأ العالم يشهد مراحل انتقالية، ليس فيها ثبات واضح في مسألة انتشار عناصر القوة، وهو ما تم تسميته «مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، وفيها عاشت الولايات المتحدة مرحلة عدم انسجام المكانة بين امتلاكها عناصر قوة عسكرية هائلة، وبين وجود ضعف اقتصادي وثقافي. في حين، عاشت القوى الأخرى مرحلة قريبة منها، متعلقة بعدم انسجام المكانة؛ فالعناصر الاقتصادية والثقافية فيها كانت تتفوق على ما تملكه من عناصر قوة عسكرية أو سياسية، ومثاله اليابان وألمانيا.

في تلك المرحلة التاريخية، تقدَّمت الولايات المتحدة بأسلوب، جعلها تقدِّم الخيار الاقتصادي على العسكري، وذلك في عهد كلينتون بعد عام 1993، إلا أن الداخل الأمريكي كان قد وصل إلى مرحلة نضج فيه تيار يميني محافظ، أراد أن يبتعد من مخرجات عالم ما بعد الحرب الباردة، باتجاه عالم تتسيد فيه الولايات المتحدة، من خلال حدث يمكن أن يؤثر في ماجريات التفاعل ككل، فكان حدث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة. وهو حدث منحها مبرراً لخوض ما عُرف بالحرب العالمية المفتوحة على الإرهاب، تحت غطاء أممي، فبدأ العالم معها يخرج من ربقة عالم ما بعد الحرب الباردة ليعيش عالم ما بعد أحداث 11 أيلول، حيث الاتجاه الأمريكي الطاغي نحو استغلال الفجوة الهائلة في عناصر القوة بينها وبين أقرب منافسيها، وتحديداً في القوة العسكرية، فصار اتجاهها الغالب هو السحب من عناصر القوة الاقتصادية ومن رصيد قبولها الدولي، لمصلحة دعم الخيار العسكري. وكان أكثر الأقاليم تعرضاً لهذا التحول هو الشرق الأوسط بعامة، والمنطقة العربية بخاصة؛ إذ شهدت إعادة تنظيم لخريطة الشرق الأوسط في إطار ما عرف بـ «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، وقبله كانت النتيجة غزو أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003.

لكن الاستنزاف الذي تعرضت له الولايات المتحدة من جراء حدثَي احتلال العراق وأفغانستان، والحرب على الإرهاب، والذي يقدر بعدة آلاف من مليارات الدولارات، كتكلفة مباشرة أو غير مباشرة،

انتهت بالولايات المتحدة إلى التراجع في مرتبتها على صعيد توزيع عناصر القوة دولياً، ولمصلحة مزيد من بروز كل من روسيا والصين، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التعامل بعقلية جديدة مع حقائق عالم ما بعد صعود أوباما إلى الحكم، قوامها التوسع بالشراكة والتقليل من التورط العسكري المباشر والتركيز على أداء خيار التوازن. فنتائج الغزو والحرب دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة الإنفاق العسكري الذي قارب الـ 700 مليار دولار طوال المدة 2003 ـ 2010 [3]، وهو بالضرورة إنفاق يأخذ من رصيد الإنفاق على قطاعات البحث والتطوير والصحة والتعليم، ويكون على حساب التوسع بالضرائب، الأمر الذي يثقل كاهل الشركات الأمريكية، ويضعف قدرتها على التنافس. وهو ما انتهى إلى تعرض الولايات المتحدة لنتائج أزمة الرهن العقاري عامي 2008 و2009 بسرعة، فأصاب اقتصادها بالركود ابتداءً، ثم بالانكماش طوال أعوام 2011 ـ 2013، قبل أن يعود للنمو المحدود بعد عام 2014. أي أن نتائج الغزو والحرب أصابت الاقتصاد الأمريكي، وأضعفت إمكاناته.

أكثر جوانب الخلل الحاصلة في مركز الولايات المتحدة عالمياً، هو المتعلق بكون القوة المؤثرة عالمياً، لم تعد تتعلق بالقوة العسكرية على أهميتها، وإنما هناك القوة الاقتصادية والثقافية والإعلامية.

في المقابل، كانت القوى الأخرى المنافسة تنمّي عوامل قوتها بشكل متوازن؛ فروسيا استثمرت ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع ناتجها القومي من نحو 400 مليار دولار عام 2000 ليصبح نحو 902 مليار دولار عام 2005، ثم إلى نحو 2100 مليار دولار عام 2015، لترفع معه إنفاقها العسكري من نحو 13 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 21 مليار دولار عام 2005 وإلى نحو 67 مليار دولار عام 2015 [4]. فضلاً عن إعادة تفعيل عمليات البحث والتطوير العسكري، وإعادة نشر قواتها وأنشطتها العسكرية عالمياً. في حين أن الصين التي نما ناتجها القومي من نحو 2.2 تريليون دولار عام 2000 إلى نحو 4.3 تريليون دولار عام 2005، ليصبح 11.2 تريليون دولار عام 2015، ونمت تجارتها العالمية من نحو 400 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 907 مليار دولار عام 2005، لتصبح نحو 4.6 تريليون دولار عام 2015، فإنها انفتحت على تطوير قدراتها العسكرية عالمياً بعد مرحلة عدم اهتمام استمرت من عام 1979 إلى عام 2000، وخلالها رفعت معدل الإنفاق العسكري من نحو 16.3 مليار دولار عام 2000، إلى نحو 36 مليار دولار عام 2005، لتصل إلى نحو 97 مليار دولار عام 2015، وتوصلها التقديرات الأمريكية المحسوبة على أساس القدرة الشرائية إلى

(3) Dinah Walker, «Trends in U.S. Military Spending,» Council on Foreign Relations, Washington, DC (July 2014), pp. 2 - 3.

(4) روسيا، مؤشرات وإحصاءات البنك الدولي (استخرج بتاريخ 12 تموز/يوليو 2016)، <http://data.albankaldawli.org/country/russian - federation>.

نحو 215 مليار دولار [5]. ليس هذا فحسب، بل شرعت بإعادة تطوير الصناعات النووية، ووسعت قاعدة الصناعات الدفاعية الفضائية، ودعمت جهود تطوير القدرات الجوية والبحرية، ونشرت جزءاً من قدراتها العسكرية البحرية في بحر الصين، حيث تتحمل الولايات المتحدة جهد الحفاظ على الأمن والتوازن الإقليمي في تلك المنطقة، على نحو ينبئ باحتمالات تصادم المصالح والسياسات مستقبلاً [6].

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فهو يعد تقليدياً حليفاً للولايات المتحدة، كون أغلب أعضائه هم أعضاء في حلف الناتو. أما اليابان، فإنها أعادت تعريف أدوارها الإقليمية في التسعينيات من القرن الماضي، ثم في العقد الأول من هذا القرن، بسماح الولايات المتحدة لها برفع إنفاقها العسكري فوق الواحد بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وسمحت لها بتأدية أدوار عسكرية خارج مياه اليابان الإقليمية، وبتصنيع بعض القدرات العسكرية الجوية والصاروخية، ودخلت في حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة لحفظ الأمن الإقليمي في شرق آسيا [7].

وأكثر جوانب الخلل الحاصلة في مركز الولايات المتحدة عالمياً، هو المتعلق بكون القوة المؤثرة عالمياً، لم تعد تتعلق بالقوة العسكرية على أهميتها، وإنما هناك القوة الاقتصادية والثقافية والإعلامية، وهي ما تجد فيه الولايات المتحدة نفسها في مرتبة أدنى من بعض دول العالم؛ حتى إن القدرة الاقتصادية تشير التوقعات حولها إلى أن الصين ستسبق الولايات المتحدة بحجم الاقتصاد الكلي بحدود عام 2025، عندما تصل الصين إلى نحو 23.1 تريليون، كناتج قومي، في حين ستصل الولايات المتحدة إلى نحو 23 تريليون دولار [8]. كما ستجد الولايات المتحدة نفسها في عام 2035 غير قادرة على الانتشار عسكرياً في أغلب أقاليم العالم، وخصوصاً في شرق آسيا وفي البحر المتوسط، لأن قوة الدول الأخرى ستصل إلى مستويات لا تسمح للولايات المتحدة بأداء أدوار القيادة في نظمها الإقليمية [9].

مع نهاية العقد الأول من هذا القرن، واجهت الولايات المتحدة مسألتين [10]:

---

(5) International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance* 2016 (London: Routledge, 2016), <https://www.iiss.org/en/publications/military%20balance/issues/the-military-balance-2016-d6c9>.

(6) Harry Harding, «Has U.S. China Policy Failed?,» *The Washington Quarterly*, no. 38 (Fall 2015), pp. 96 - 99.

(7) Brad Glosserman, *Peak Japan and Its Implications for Regional Security* (Australia: Australian Strategic Policy Institute Limited (ASPI), 2016), pp. 15 - 18.

(8) «تقرير: آسيا... محرك النمو العالمي مع توقعات بتعافٍ اقتصادي متسارع،» مجلة **الخليج الاقتصادي**، (الشارقة) (كانون الثاني/يناير 2011)، <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/f7dc9444-7d76-4c90-ba54-c0f89d7aaed4>.

(9) Zait Yılmaz, «State, Power, and Hegemony,» *International Journal of Business and Social Science*, vol. 1, no. 3 (December 2010), pp. 201 - 205.

(10) Kira Petersen, «Four Types of Power in International Relations Coercive Power, Bargaining Power, Concerted Power, and Institutionalized Power,» Washington, International Political Science Association (July 2012), pp. 4 - 10, <http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_17484.pdf>.

ـ **الأولى**: التراجع في عناصر قوتها التقليدية، لمصلحة بروز قوة القوى الأخرى المنافسة لها، ويتوقع أن تتراجع مشاركة الولايات المتحدة في العناصر التقليدية للقوة عالمياً إلى النسب الآتية: عسكرياً من 47 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي عام 2002 إلى نحو 35 بالمئة عام 2012، ونحو 17 بالمئة عام 2035، ويتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 26 بالمئة إلى نحو 18 بالمئة، ثم إلى نحو 12 بالمئة على التوالي، والتجارة الدولية من 23 بالمئة إلى نحو 16 بالمئة، ونحو 10 بالمئة على التوالي.

ـ **الثانية**: أن عناصر القوة اليوم صارت تتجه إلى الابتعاد من العناصر التقليدية لمصلحة عناصر غير منظورة في القياس والتأثير، كالمعلوماتية، والأقمار الصناعية، والتجسس، ووسائل التواصل الاجتماعي، والقوة العسكرية الخفيفة والخاصة، ووحدات القيادة والسيطرة، والاستثمارات، والبحث والتطوير، واستخدام المنظمات الدولية والقانون الدولي، واللجوء إلى تطوير القدرات الصغيرة ذات القدرات التدميرية الهائلة، واستخدام حروب الجيولوجيا (اصطناع الهزات الأرضية، والفيضانات...)، فضلاً عن تطوير الشركات الأمنية والعسكرية للقيام بمهام بدلاً من الجيوش التقليدية للدول، وبلا قيود القانون الدولي والأخلاقيات الدولية.

بمعنى آخر، صار العالم يؤشر إلى وجود تحول في انتشار عناصر القوة، وفي علاقات القوة دولياً، وبروز لأدوار الفواعل الجدد. رافق ذلك تحول الولايات المتحدة من الاعتماد على عناصر القوة التقليدية إلى استخدامات القوة الذكية، للاستجابة إلى التحولات الحاصلة في عوامل القوة، إلا أن مسرح التفاعلات العالمية يتَّجه إلى إحداث تحولات سريعة جداً، ومثاله ما يحصل في المنطقة العربية، والتوسع في النشاط العسكري الروسي عالمياً، والتحول في ميزان القوى في شرق وجنوب شرق آسيا، ولا تزال التحولات في أفريقيا (جنوب أفريقيا ونيجيريا خصوصاً)، وفي أمريكا اللاتينية (البرازيل خصوصاً) غير منظورة حتى اليوم. كل ذلك، دفع إلى توليد بيئة غير مرنة أمام الولايات المتحدة في التعاملات الدولية، ومن ضمنها عدم المرونة على نشر الدرع الصاروخية، وانغلاق في التعامل مع القوة الإيرانية [11]، وغيرها... وهذا ما دفع إلى البدء بتغيرات أصابت السياسة الأمريكية، تم ملاحظتها في عهد أوباما للتعبير عن نهج فرض نفسه في السياسة الأمريكية، والانسحاب من سياسة المواجهة المباشرة في التفاعلات الدولية.

ثانياً: اتجاهات الصراع

إن النقطة أعلاه، وإن دلت على بدايات تحول في الهرمية الدولية من النمط القائم على الأحادية في القطاع العسكري بعد عام 1989، إلى نمط جديد يؤشر إلى أن هناك تعددية مفرطة في الجوانب الثقافية والاقتصادية والصناعية، وبدأ العالم يؤشر إلى وجود اتجاه نحو التعددية في القطبية العسكرية، وإلى وجود فواعل من غير الدولة القومية، يمكنها أن تؤدي أدواراً موازية للأدوار التي تقوم بها، وربما أكثر فاعلية منها.

(11) Vipin Narang, «Nuclear Strategies of Emerging Nuclear Powers: North Korea and Iran,» *The Washington Quarterly*, vol. 1, no. 38 (Spring 2015), pp. 77 - 82.

إن هذا التحول صار يدفع بالعالم إلى الخيار بين الآتي [12]:

ـ استمرار مسايرة الولايات المتحدة في قيادتها للنظام الدولي، وعدم الرغبة في معارضتها أو الوقوف ضدها، بانتظار تآكل قوتها، وبيان ضعفها.

ـ أو العمل على تسريع سقوطها عالمياً وإقليمياً، أو في أقل تقدير إضعافها، عبر إشغالها بأكثر من منطقة صراع وأزمات إقليمية، وهو ما اتضح بالاستنزاف الذي أصابها في أفغانستان والعراق، ثم عدم قدرتها على إدارة ملف إيران النووي، أو إدارة الأزمة السورية، واتجاه الرئيس أوباما في شباط/ فبراير عام 2016 إلى إعلان أن لا مصلحة للولايات المتحدة في الانخراط، كطرف محلي، في صراعات الشرق الأوسط، وأن الجهد الأمريكي سينصب على منطقة شرق آسيا، حيث مركز ثقل العالم في السنوات المقبلة [13].

خلقت الولايات المتحدة بيئة الفوضى في الشرق الأوسط، وبيئة الفوضى ارتدت على المصالح الأمريكية بمعدلات مرتفعة، ونجحت قوى إقليمية في توسيع النفوذ على حساب الحضور الأمريكي.

بعبارة أخرى، إن العالم أمام مرحلة انتقال منذ عام 2000، وعلى الرغم من أن الجهد الأمريكي انصب على تأخير ظهور المنافسين والسعي إلى إعلان قيادتها على العالم بجهد عسكري عام 2001، وهو ما ظهر بوضوح في السياسات الأمريكية الشرق الأوسطية، إلا أن الأمر انتهى إلى فشل واضح؛ إذ ارتفعت كلفة الحفاظ على المكتسبات العسكرية، نتيجة ارتفاع كلفة حفظ المصالح الأمريكية المنتشرة عالمياً، وهو ما سمح بأن تتجه دول مثل روسيا والصين إلى تسريع تنمية قوتها، ونحو خلق مجالات نفوذ إقليمية، كما إلى معارضة الولايات المتحدة في بعض المناطق، وهو أمر تسبب بحدوث مجالات للصراع والصدام معها، على نحو بات يدفع إلى القول، إن العالم اليوم مقبل على صراعات دولية وحروب باردة جديدة.

لقد ناقشت قوى إقليمية مسألة الخروج على الإرادة الأمريكية، مثل تركيا، عقب التقاطع في السياسات بشأن إدارة الملفات الإقليمية، وعقب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة فيها صيف

(12) Alexandra de Hoop Scheffer [et al.], «The Future of Us Global Leadership Implications for Europe Canada and Transatlantic Cooperation,» Research Paper, no. 4, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs (May 2016), pp. 4 - 8, <https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2016-05-10-future-us-global-leadership-hoop-scheffer-kinane-quencez-wickett.pdf>.

(13) ديفيد بولوك، «الشرق الأوسط يلتقي الشرق الأقصى: لم لا يستطيع الرئيس الأمريكي المقبل «الالتفاف نحو آسيا»؟،» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/mideast-meets-far-east-why-the-next-u.s.-president-cant-pivot-to-asia>.

2016، لتضاف إلى دول أخرى، مثل إيران، في معارضة فرض الإرادة الأمريكية في إدارة الملفات الإقليمية والعالمية[14].

إن ما تقدّم، فتح العالم على عدة صراعات، بعضها عالمي وآخر إقليمي وآخر محلي، كون الولايات المتحدة كانت قد وضعت في ذهنها عام 2001 التحول بالصراعات من المستويات العالمية والإقليمية إلى المستويات المحلية، وصراعات الهوية والانتماءات الأولية، كونها ستقود إلى انسحاب عدة دول من التفاعلات الدولية، وتتجه إلى التفكك، وخلق بيئات اضطراب إقليمية واسعة، تسمح للولايات المتحدة بالتمدد عالمياً، في حين ستقود إلى تورط القوى الإقليمية في تلك الصراعات. وهذا النهج يمكن تتبعه في ما جرى من أحداث في المنطقة العربية بعد عام 2003 صعوداً.

إلا أن الأمر اتجه إلى نتيجة مغايرة؛ فقد خلقت الولايات المتحدة بيئة الفوضى في الشرق الأوسط، وبيئة الفوضى ارتدت على المصالح الأمريكية بمعدلات مرتفعة، ونجحت قوى إقليمية في توسيع النفوذ على حساب الحضور الأمريكي. وقد نجحت روسيا في توسيع حضورها عالمياً، بسبب الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط، كما اتجهت الصين إلى تغيير في مسار استراتيجيتها الإقليمية باتجاه توسيع عوامل قوتها وتسريع حضورها في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، قبل أن تصل إلى غاية هدفها اتمام الإصلاحات لعام 1978 والتي تنتهي عام 2030، وهو ما يعني دفع الدول الأخرى إلى تغيير استراتيجياتها، لاستنهاض عوامل قوتها والوصول إلى مرحلة القدرة على منافسة الولايات المتحدة.

إن العالم اليوم، قد خرج من الأنماط التقليدية للصراع، ليدخل ضمن منطق الصراع المعولَم، أي الصراع في ظل عالم مفتوح النهايات، عالم يمكن في أي لحظة أن تنتصر قوى صغيرة فيه على قوى كبرى في النظام الدولي؛ إما نتيجة القيود على استخدام القوى الكبرى عناصر قوتها وإما نتيجة الكفاية والملاءَمة في استخدام القوة الصغرى لعناصر القوة الموجودة، وخصوصاً أن عالم الأسلحة التي تستخدم في صراع القوى، صارت تتجه لتعتمد على المعلوماتية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، والدبلوماسية، وتأليب الرأي العام وغيرها.

وتحليل هذه الإشكالية الجديدة للصراع الدولي، يفيد بالآتي:

إن العالم اليوم يتجه نحو مزيد من العولمة، أي التداخل بين الأبعاد والمستويات، وصعوبة الفصل بين خط سيادي وآخر، فما كان منه عالمياً يتجه نحو المستويات الإقليمية ويؤثر فيها، ويؤثر في المستويات المحلية، والعكس صحيح، وهو ما أظهرته الأحداث في سورية، كونها سمحت بوجود أكثر من طرف في تداخل واسع للأبعاد لتفرض توازنات من غير الممكن التأثير فيها بطريقة الحسم العسكري لأنها ستؤثر في التوازن الدولي ككل.

إن العولمة هي كفكرة بسيطة تفيد بتداخل في الحدود وأحياناً في اختفائها وتسارع في الأحداث والتفاعلات، على نحو لا يمكن معه القول بوجود الدولة القومية أو الوطنية، كوحدة وحيدة

(14) سونر چاغاپتاي، «هل العلاقات الأمريكية ـ التركية آخذة في التداعي؟،» المرصد السياسي، العدد 2367 معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 14 آب/ أغسطس 2016، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/is-the-u.s.-turkey-relationship-crumbling>.

في التفاعلات الدولية، إنما هذه الوحدة اتجهت إلى خفض حضورها الاقتصادي في الحياة العالمية، حتى إنه يتوقع أن تتجه إلى خفض حضورها العسكري، كون العلاقات الدولية لا تتحمل تكلفة خوض صراعات عسكرية واسعة، بسبب تداعيات توازن الرعب؛ فالصراعات تتجه نحو المناطق غير الحساسة، مثلاً نحو العلاقات الاقتصادية، ونحو مجالات الحرب الاستخبارية، ونحو حروب الاستنزاف بالوكالة. وفي عالم معولم كهذا أي رفع لسقف الصراعات عن هذه المستويات، سيفيد أن العالم سيتجه إلى سباق تسلح لا يمكن كبحه، وخصوصاً أن التطور التكنولوجي سيجعل مستوى ونوع الأسلحة التي ستُصنع قادرة على التأثير في كل الوجود الإنساني، كون الحروب لم تعد فقط في مجال أسلحة الدمار الشامل، إنما صارت التكنولوجيا قادرة على شل الحياة الاجتماعية، وحتى على إنهاء الحياة بكل مظاهرها، وربما من دون الحاجة إلى دخول حروب مباشرة، وأكثر الوسائل القابلة للاستخدام هي التأثير في عقد الاتصالات والتحكم بالمعلومات، وضرب أنظمة القيادة والسيطرة التابعة للخصوم [15].

إن إيران أعاقت الولايات المتحدة في إتمام مشروعها بتفكيك الشرق الأوسط، بما يخدم المصالح الأمريكية؛ فالقوى المتوسطة والصغرى، والقوى ما دون الدولة، صارت تركز على استراتيجيات الاستنزاف وتوريط الطرف الأقوى، لدفعه إلى معركة استنزاف.

في بيئة كهذه، إن نتائج أي صراع لا تقاس وفقاً لحجم ما تمتلكه الدول من قوة عسكرية ومن انتشار عسكري، وإنما تتعلق بعدة عوامل، أهمها المباغتة لإجهاض الطرف الآخر. كما أن التحكم بعوامل القوة المعلوماتية، يمكن أن يخدم دولاً صغرى أو وحدات من غير الدول، ويجعلها تحقق نتائج مهمة في علاقات الصراع مع دول كبرى. كما أن دولاً كثيرة، أصبحت لا تفضل مجرد التفكير بخيار الصراع المسلح، وإنما في اعتماد سياسات واستراتيجيات تشل الطرف الآخر في مسائل مثل: القدرة على إدارة الدولة، ونظم المعلومات والسيطرة والاتصالات، أو تحريك أقليات مهمة في داخل الدولة إلى الضد من شرعية الاستمرار تحت حكم الدولة القائمة، أو الاتجاه إلى ضرب الانسجام بين المواطنين والحكومة، وغيرها من استراتيجيات يمكن أن تستخدم في علاقات الصراع الحديثة [16].

إن الولايات المتحدة وروسيا والصين، على المستوى العالمي، ودول مثل إيران وتركيا وإسرائيل والهند وغيرها، على المستوى الإقليمي، وقوى لا تمثل دولة، مثل التنظيمات الإرهابية، وتنظيمات جهادية وحركات مقاومة وغيرها، على المستوى المحلي أو العابر للحدود الإقليمية، وكيانات تصارع من أجل الظهور بمرتبة دولة، مثل الأكراد وغيرهم، كلها قوى حية، تتجه إلى التعامل ليس مع الأنماط التقليدية للصراعات الدولية: تقاطع إرادات بين الدول يدفعها في أحيان

(15) Neil Bouhan, «Trends in U.S. Military Spending,» Council on Foreign Relations, Washington, DC (June 2011), pp. 3 - 6.

(16) Stefan Wolff, «The Study of Conflict in Political Science and International Relations,» 9 October 2015, pp. 2 - 4, <http://www.stefanwolff.com/>.

إلى اعتماد استراتيجيات توظيف الموارد واستخدام المواجهة[17]، فتلك الاستراتيجيات لا يمكن أن تصلح في عالم اليوم؛ فأي مواجهة تقليدية محسومة نتائجها لمن يمتلك قوة عسكرية أكبر، إنما الحديث هو عن كيفية التأثير في إرادة الطرف الآخر الذي يستهدف في علاقات الصراع، فنجد مثلاً أن الفارق كبير جداً بين مستوى إنفاق الولايات المتحدة وروسيا عسكرياً، وفي الناتج القومي، إلا أن روسيا أعاقت قدرة الولايات المتحدة في مجال إتمام إقامة الدرع الصاروخية حول أوروبا، كما أعاقت جهدها للتعامل مع الأحداث في سورية، وقبلها أعاقت حصول الأمريكيين على شرعية أممية في التعامل العسكري مع البرنامج النووي الإيراني. كذلك فإن إيران أعاقت الولايات المتحدة في إتمام مشروعها بتفكيك الشرق الأوسط، بما يخدم المصالح الأمريكية؛ فالقوى المتوسطة والصغرى، والقوى ما دون الدولة، صارت تركز على استراتيجيات الاستنزاف وتوريط الطرف الأقوى، لدفعه إلى معركة استنزاف، وتعطيل قدرته على استخدام عوامل قوته.

إن العالم يتجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وربما عالم اللاقطبية إذا ما وصل الانتشار النووي فيه إلى مرحلة لا تستطيع فيه الدول الكبرى أن تضبط تفاعلات النظام الدولي، على مدى العقد المقبل.

إن استراتيجيات كهذه، لا يمكن تطبيقها ما لم تكن هناك:

1 ـ بيئة تتيح ذلك، وهي متعلقة بالانتقال من كون التأثير منحصراً بالقوة العسكرية إلى كونه متعلقاً بعوامل قوة شمولية (القدرات)، مع تركيز أكبر على القوة المعرفية والتكنولوجية.

2 ـ عوامل قوة انتشرت بما يمكّن الطرف الذي يستخدم استراتيجيات إدارة الصراع من اللجوء إليها، والتأثير في العلاقات الدولية بأحد مستوياتها: العالمية أو الدولية أو الإقليمية؛ فضلاً عن المحلية.

ثالثاً: التحولات المتوقعة في النظام الدولي

نتيجة الحقائق المتقدم ذكرها، وما تسببت به الأزمات المتكررة في العراق، ثم مع إيران وكوريا الشمالية، ثم في سورية وأوكرانيا، صار العالم يندفع اليوم بعيداً من تكريس القطبية الأمريكية؛ فحقائق القوة أن العالم صار متعدد القطبية نسبياً على الصعيد العسكري، وبصورة واضحة على الصعد الاقتصادية والثقافية، وسيزداد الاتجاه نحو التعددية القطبية، حتى نجد أن العالم عند مستوى عام 2030 سيكون عالماً فيه القوى الآتية على قمته: الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان والهند والبرازيل، وسنجد أن هناك نظماً إقليمية تدار من جانب قوة واحدة بارزة لها تأثيرها الدولي، مثل تركيا وجنوب أفريقيا. وهذا الأمر تقدم له دراسات متعددة؛

(17) منير بدوي، «تحليل الصراع الدولي،» في: علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد، محرران، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999)، ص 344 ـ 350.

فالنظام الذي يحكم العالم، استناداً إلى تسويات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والممثل بمجلس الأمن وحق الفيتو، لا يمكن أن يستمر إلا إذا اتفق مع حقائق القوة الجديدة، وإلا فإنه سيتفكك بسرعة وسيجد العالم نفسه أمام دول تنسحب من الأمم المتحدة، وتركز على تنظيمات أخرى تجد نفسها فيها، مثلاً منظمة شنغهاي، ونادي بريكس للصين وروسيا، وغيرها للدول الأخرى.

أما القول إن الهيمنة الأمريكية يمكن أن تستمر، متمثلة بوجود مشروع سياسي، تستخدم فيه الولايات المتحدة القوة عسكرياً، والضغوط السياسية والاقتصادية، وحلف الناتو، والتحالفات الثنائية، من أجل الاستمرار على قمة الهرم الدولي، يمكن القول إن طرحاً كهذا يمكن أن يستمر، إلا أنه لن يكون قادراً على أخذ مديات عام 1990 و2001، كون الدول المنافسة أخذت تتجه إلى تشكيل نظمها الإقليمية، بما يناسب مصالحها: روسيا وشرق أوروبا، وروسيا والقوقاز، والصين وجنوب شرق آسيا، والدول المطلة على شرق آسيا، وغيرها. وقد ظهر حلف الناتو نفسه بموقف العاجز عن التصرف في الأحداث السورية، وترك تركيا بلا خيارات، حتى إنه أظهر تدخلاً في الشأن التركي صيف عام 2016، على نحو دفع تركيا إلى إحداث تغيير في استراتيجيتها والانفتاح على روسيا وإيران[18]، بمعنى أن حلف الناتو الذي اعتنق اتجاه التوسع أفقياً وعمودياً في القارة الأوروبية عام 1999، واتجه إلى الانفتاح على العالم عام 2004 عبر توسيع علاقات الشراكة، وجد نفسه غير قادر على الاتفاق على إدارة أحداث إقليمية مهمة تقع على تخومه الجنوبية وترك المبادرة لروسيا فيها. ومن ثَمَّ، فإن قدرة الولايات المتحدة على الاستعانة به مستقبلاً، غير قابلة للتصور ضمن حدود عليا، إنما المسألة نسبية وضعيفة الاحتمال.

إن أكثر الصراعات المتصورة عالمياً في السنوات المقبلة، هي صراعات داخل النظم الإقليمية، كون تكلفة الصراعات الكبرى ستكون مرتفعة في ظل توافر التكنولوجيا وانتشار عوامل القوة عالمياً.

يبقى أن تظهر الولايات المتحدة حدثاً عالمياً، على غرار حدث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تدفع معه إلى استقطاب العالم حولها ودفع الدول الأخرى إلى تجديد منظورها للقيادة عالمياً، إلا أن التفكير بخطوة كهذه، سيكون من باب المغامرة الخطرة، لأنها ربما ستنطوي على استخدام سلاح دمار شامل على مصلحة عالمية مهمة.

قد تلجأ الولايات المتحدة إلى خيارات أخرى، ومنها مثلاً استخدام الشركات الأمنية في أداء عمليات شبه عسكرية ضد منافسين، أو ربما القيام بتطوير حروب معلوماتية أو لأنواع جديدة من

(18) أحمد عواد الخزاعي، **تركيا: الانقلاب والانقلاب المضاد** (بغداد: مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016).

الحروب قائمة على مزاوجة عوامل طبيعية وتكنولوجية: فيضانات أو زلازل... على نحو تجهد به موارد خصومها وتستنزفهم [19].

ومن ثَمَّ، فإن خلاصة القول، إن العالم يتجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وربما عالم اللاقطبية إذا ما وصل الانتشار النووي فيه إلى مرحلة لا تستطيع فيه الدول الكبرى أن تضبط تفاعلات النظام الدولي، على مدى العقد المقبل. أما ما بعده، فإن العالم سينفتح على تعددية قطبية واسعة من دون الحاجة إلى امتلاك السلاح النووي؛ فالقوة تغيّرت في معناها، وصارت تركز على الاقتصاد والتكنولوجيا والمعرفة، أكثر مما تركز على القوة العسكرية. كما أن الدول أضعفت في عالم ينفتح على مؤسسات العولمة والعالمية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، واحتمالات التوسع بعضوية مجلس الأمن ليكون أقرب إلى الحكومة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات... أي أننا هنا أمام عالم لن تتملك الولايات المتحدة فيه عوامل قوة قادرة على إحداث حسم عالمي، إنما يمكنها التأثير والمشاركة في إدارة الأحداث العالمية، والانتصار في حروب وصراعات إقليمية محدودة، ويمكن فيها أيضاً كبح الولايات المتحدة عبر تحالفات دولية ـ إقليمية، على غرار ما حدث في سورية، عندما وصلت الولايات المتحدة إلى مرحلة العجز عن إدارة الأحداث أو التعامل معها.

إن الشرق الأوسط سيعاني التغير الحاصل في علاقات القوة، وفي اتجاهات الصراع، وفي تداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية، كون التفاعلات تدار بمنطق التنافس السلبي، المفتوح على التدخل الدولي.

وهنا سيكون لدينا الآتي:

1 ـ من حيث التفاعلات الدولية، يتوقع أن يتجه بعض من الصراعات الدولية للتنشيط، وأن يظهر جلياً في النظام الدولي، أو في النظم الإقليمية الفرعية، وبخاصة في شرق آسيا وجنوبها، وفي الشرق الأوسط، وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، رغبة من بعض الدول في أن تأخذ مساحة تفاعل ومكانة وأدواراً دولية أوسع من المتحقق الآن، وهو أمر متصور في سلوك القوى الآتية: الصين وجنوب أفريقيا والبرازيل والهند خلال العقدين المقبلين.

2 ـ الأطراف الفاعلة، ويتوقع أن تتجه وحدات دولية متعددة إلى ممارسة أدوارها، وعلى الأقل في النطاق الإقليمي، بمعنى أن هناك صعوبة في اختيار الاتجاه نحو الانكفاء في عالم معولم، والاتجاه هو نحو تنشيط كل عوامل الفاعلية بقصد احتلال مكانة دولية أو إقليمية خلال العقدين المقبلين، وأكثر النظم الإقليمية التي ستظهر دينامية ويغلب فيها الصراع، هو الشرق الأوسط.

(19) Matthew O. Jackson and Massimo Morelli, «The Reasons for Wars: An Updated Survey,» in: Christopher Coyne and Rachel L. Mathers, eds., *The Handbook on the Political Economy of War* (Stanford, CA: Stanford University, 2009), pp. 19 - 24.

هذه الدينامية ستقود إلى نتائج مهمة، ألا وهي أن حركة الصراع الدولي بأبعاده العالمية والدولية والإقليمية، ستجعل أغلب دول العالم ترفع من مقدار انخراطها بتفاعلات نشطة، عالمياً ودولياً وإقليمياً، ومن ثَمَّ، ستولّد دينامية مرتفعة، تعيد معها احتساب القوة الداخلة في تعريف الهرمية والقطبية الدولية، لذلك، ستجد دول العالم نفسها أمام حقيقة، مفادها أن هناك اتجاهاً حاداً نحو عالم اللاقطبية، أي عدم وجود مركز للقوة عالمياً، إنما سنكون أمام عالم تسوده مراكز إقليمية لها تفاعلات عالمية؛ فالاتحاد الأوروبي من خلال أوروبا، وروسيا من خلال شرق أوروبا والقوقاز، والصين من خلال جنوب شرق آسيا، واليابان من خلال شرق آسيا، والهند من خلال جنوب آسيا، وجنوب أفريقيا من خلال أفريقيا جنوب الصحراء، والبرازيل من خلال أمريكا الجنوبية، كلها أقطاب عالمية، تستطيع الوصول إلى أي تفاعل عالمي وتشارك فيه أو تؤثر فيه بطريقة أو بأخرى. ولا يمكن الحديث عن حامل ميزان أمريكي على غرار عصر السلام البريطاني، كون التوازن سيفرض نفسه من خلال منطق الكلفة المصاحبة لأي صراع، وهو منطق سيدفع الصراعات لأن تكون داخل النظم الإقليمية القارية الكبرى، أكثر مما ستكون على المستويات العالمية والدولية الشمولية. أما ما يتعلق بالشرق الأوسط، فلا توجد حتى اليوم قوى يمكنها أن تكون دولية وكبرى، إنما ما زالت تقع في مصاف القوى الإقليمية، والكابح الرئيس لبروز قوى كهذه، هو التداخل بين الأبعاد الداخلية (المفككة أحياناً لاستمرار الدولة/ الوحدة الوطنية) والإقليمية (التنافس السلبي) والدولية (التدخل الخارجي، وانكشاف الدول الشرق الأوسطية أمام المصالح والسياسات الدولية).

عموماً، إن التفاعلات التي صارت تسود في العالم اليوم، يتوقع أن تدفع به نحو مزيد من العنف خلال السنوات المقبلة، لكن عند المستويات الإقليمية وليس العالمية الكلية. وفي أقل تقدير الاتجاه المتوقع هو رفع سقف صراعات جديدة، ربما ستقود إلى توسيع سقف الصراعات الدولية والإقليمية، إلا أنها ستكون أكثر تركزاً عند المستويات الإقليمية، منه عند المستويات العالمية.

خاتمة

لقد بيّنا التغير القائم والمتوقع في معنى ومضمون واستخدامات القوة عالمياً، وكيفية تأثير ذلك في التحول في الصراع الدولي من صيغه التقليدية؛ من صراع دولة مع دولة أخرى، إلى كونه صراعاً، يمكن أن يستوعب ويستخدم كل عوامل القوة، وفي كل المستويات: عالمية ودولية وعابرة للقومية ومحلية. وهذا الأمر ينذر بحصول تغيرات في النظام الدولي، لأنه يظهر ضعف الولايات المتحدة في إدارة ملف العلاقات الدولية، ويدفع على نحوٍ متسارع إلى بروز عالم سيسوده مرحلياً تعددية قطبية، وسيندفع بعدها نحو عدم وجود مركز للتفاعلات الدولية (عالم لاقطبي).

في الختام، توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1 ـ إن العالم يشهد مزيداً من التحول في معنى القوة الأكثر قدرة على التأثير عالمياً من كونها متعلقة باستخدامات القوة العسكرية لتكون أكثر تركزاً عند القوة غير التقليدية: تحالفات، المعرفة، التكنولوجيا، الاقتصاد...

2 ـ إن القوة أصبحت تنتشر عالمياً، ولا يوجد تركيز لها بيد دولة واحدة، ويتوقع أن تصل إلى مستوى لا يمكن معه القول بوجود حالة قطبية محددة، نتيجة الانتشار المفرط في عوامل القوة عالمياً.

3 ـ إن العالم يتجه نحو مزيد من التوسع في الوحدات التي تمتلك عوامل وعناصر القوة، وعدم بقاء احتكار الدولة لها، وهو عالم يتجه إلى أن ترتبط تلك الوحدات بدفع العالم نحو العالمية والعولمة أكثر من ارتباطه بخاصية العالمية. وعالم اليوم يمهد للتوسع بظهور وحدات ستكون في الأغلب، أكثر فاعلية وديناميةً من الدولة في التعامل العالمي أو المحلي مع مصالحها.

4 ـ إن الصراعات الدولية اليوم تعيش حالاً تتداخل فيها الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية، على نحو يمكن أن تتورط فيها القوى الكبرى والإقليمية بصراع إقليمي أو محلي موجود في منطقة تقاطع مصالح دولية وإقليمية. وهو ما ظهر بوضوح في حالة سورية، التي تداخلت فيها الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، على نحو ضاعف من حجم المأساة في هذا البلد.

5 ـ إن العالم يعيش مرحلة التحول نحو التعددية القطبية التامة، والأكثر توقعاً هو أننا سنشهد وجود مراكز إقليمية تهيمن عليها القوى الكبرى حالياً، أي أن النظام الدولي سيتجه إلى توسيع انتشار القوة إن كلاً من القوى الكبرى ستتجه إلى بسط قوتها ووجودها في نظامها الإقليمي، لأن النظام العالمي سيكون أكبر مما تستوعبه قوة واحدة، وحتى الولايات المتحدة تراجعت لتتخذ مسار الانتقاء من بين الأقاليم في التفاعلات التي تديرها، ومثالها الاتجاه على تركيز تفاعلاتها في شرق آسيا وإضعاف مكانة الشرق الأوسط.

6 ـ إن أكثر الصراعات المتصورة عالمياً في السنوات المقبلة، هي صراعات داخل النظم الإقليمية، كون تكلفة الصراعات الكبرى ستكون مرتفعة في ظل توافر التكنولوجيا وانتشار عوامل القوة عالمياً.

7 ـ إن الشرق الأوسط سيعاني التغير الحاصل في علاقات القوة، وفي اتجاهات الصراع، وفي تداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية، كون التفاعلات تدار بمنطق التنافس السلبي، المفتوح على التدخل الدولي، وفي غياب مركز قيادة إقليمي، أو منظمة إقليمية جامعة، فهو ما سيجعل هذه المنطقة مقبلة على تحمل تبعات صراع متعدد المستويات، ومن ضمنه تحمل جانب من الصراعات الدولية بالوكالة.

في الختام، لقد حققنا الغايات المتمثلة برصد علاقات القوة والصراع والهرمية الدولية، والتعامل مع مشكلة اللايقين بمخرجات علاقات الصراع المقترن بانتشار القوة عالمياً، وستتحدد بكون التكلفة المترتبة على أي صراع، ستقود إلى دفع الصراعات إلى التعلق بالأنظمة الإقليمية، وليس بالنظام الدولي. وإن مزيداً من الانتشار في عوامل القوة مستقبلاً، سيدفع إلى إحداث تحولات في بنية النظام الدولي، حتى وصولها إلى مرحلة التعددية القطبية ابتداءً، ثم إلى مرحلة اللاقطبية ثانياً □

النظام العربي الرسمي إلى أين؟

زياد حافظ(*)

أمين عام المؤتمر القومي العربي.

تتفاعل التحوّلات الدولية والإقليمية والعربية على نحوٍ يقلب كل المفاهيم وموازين القوة السياسية التي تحكّمت في مسيرة الأمور منذ رحيل القائد الخالد الذكر جمال عبد الناصر، إذ إن موازين القوّة الدولية والإقليمية والعربية آنذاك تختلف عمّا هي عليه اليوم. لقد أشرنا في أبحاث وأوراق قدّمناها إلى المؤتمر القومي العربي[1] فحوى تلك التحوّلات التي نستند إليها لاستشراف المستقبل بوجه عام ومستقبل النظام العربي بوجه خاص.

من الواضح أن النظام العربي الرسمي القائم منقسم على نفسه ومنقطع عن الشعوب العربية. فجامعة الدول العربية التي تمثّل ذلك النظام، أصبحت تتكلّم وكأنها مجلس تعاون خليجي موسّع. لكن في المقابل، ظهرت تصدّعات في مجلس التعاون انعكست أيضاً على شكل ومضمون النظام العربي الرسمي. كما أن هناك دولاً في النظام الرسمي العربي لا تنضوي تحت المظلّة الخليجية، وبالتالي أصبحت تشكّل نواة منظومة مختلفة عن النظام العربي؛ فحواها خيار المواجهة مع المشروع الأمريكي ـ الصهيوني ومعه أطراف من النظام العربي الرسمي.

يعكس الانقسام بين المجموعتين أيضاً موازين قوّة متغيّرة على الصعيدين الدولي والإقليمي. ما زال النظام الرسمي العربي القديم، الذي سيطر عليه المال النفطي العربي، يتحرّك وكأنه لم تحصل أي تغييرات على الصعيد الدولي. فما زالت نظرية «99 بالمئة» من الأوراق في يد الولايات المتحدة تسيطر بها على عقول نخب النظام الرسمي. وتعتقد هذه النخب أن مواجهة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني عمل عبثي؛ بينما في المقابل، هناك من يعتقد أن كلفة المواجهة أقلّ كثيراً من كلفة الاستسلام لمشيئة القرار الأمريكي الصهيوني. ما زالت هذه النخب تعتقد أن الولايات المتحدة تستطيع إجراء أي تغيير أو تبديل تريده في البنية العربية؛ بينما الفريق الآخر يعتقد أن مع تراجع ـ إن لم نقل أفول ـ الحقبة الأمريكية لم تعد تلك المعادلة قائمة أو فعّالة. فهي فعّالة في عقول تلك النخب، ولا تنتبه إلى المؤشرات الواضحة للتراجع الأمريكي على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقدرة الولايات المتحدة على إملاء القرار أصبحت غير ذي جدوى. فالإخفاقات التي تراكمت منذ احتلال العراق إلى الإخفاقات في الساحة السورية والعراقية مؤشّرات واضحة تعترف

(*) البريد الإلكتروني: zhafez@gmail.com.

(1) زياد حافظ، **المشهد العربي والإقليمي والدولي** (بيروت: منتدى المعارف، 2017).

بها مراكز البحوث والقرار في الولايات المتحدة مع بعض الاستثناءات. لكن حالة الإنكار عند النخب العربية ما زالت تتحكّم بسلوكها وتجعلها تُراكم القرارات الخاطئة والعبثية في كثير من الأحيان.

ما كانت تستند إليه تلك النخب الحاكمة هو المال الناتج من النفط. غير أن القرارات التي اتخذتها في كل من سورية والعراق واليمن وليبيا وحتى في مصر أدّت إلى تبديد الاحتياطي المالي الذي كوّنته مع السنين. ومع وصول دونالد طرمب إلى البيت الأبيض اعتقدت تلك النخب أنه سيجاريها في تنفيذ أجندتها الخاصة بالمنطقة العربية وفي الإقليم، غير مكترثة لما قاله ويردّده دائماً، وحتى عند تنفيذ كلامه، أن الدول النفطية الخليجية ليست إلّا بقرة حلوب يجب حلبها حتى آخر نقطة ومن بعد ذلك يتوجّب ذبحها. ما زالت تلك النخب تعتقد أن السخاء المالي الذي أبدته تجاه الرئيس الأمريكي سيمكّنها وسيحميها من تداعيات السياسات الحمقاء التي اتبعتها في سورية والعراق واليمن، وعلى الصعيد الإقليمي بحق الجمهورية الإسلامية في إيران.

فاستبدال العداء التاريخي والوجودي للكيان الصهيوني بالعداء المستجد للجمهورية الإسلامية في إيران يعود إلى تعاظم نفوذ إيران في المشرق العربي بتبنّيها القضية الفلسطينية وجعلها أولوية أولوياتها على صعيد الإقليم، وذلك بعد خروج مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني، وبعد تلكؤ أنظمة النفط الخليجي عن دعم القضية الفلسطينية. فمبادرة الملك عبد لله تجلّت في قرار يستبعد مقاومة الاحتلال ويتبنّى قرار الاعتراف والتفاوض خلافاً لقرارات قمة الخرطوم عام 1967.

حاول النظام العربي بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 تطويع كل من رئيس السلطة الفلسطينية الشهيد ياسر عرفات (تم منعه من الحضور والتكلّم مع المؤتمرين في مؤتمر القمّة في بيروت عام 2002) ومن بعده تغطية احتلال العراق وإطاحة الرئيس صدّام حسين، ومن ثم محاولة ترويض الرئيس السوري بشّار الأسد. وقد تلازم ذلك مع محاولة القضاء على المقاومة في لبنان عام 2006. سمح التواطؤ الرسمي بإطاحة صدّام حسين ومن بعده القضاء على ياسر عرفات ومن بعده على معمّر القذافي. غير أنه فشل في القضاء على الرئيس السوري والمقاومة في لبنان وفي فلسطين في محاولات فاشلة للعدو على قطاع غزّة المحاصرة.

يحمّل النظام الرسمي العربي الجمهورية الإسلامية في إيران مسؤولية إفشال تلك المشاريع وكأن لا رأي لسورية والمقاومة في لبنان وفلسطين. وإذا أقرّت في رأي مخالف في سورية أو فلسطين أو في لبنان فإن المال لديها كفيل بتعديل الموقف وحتى الانقلاب عليه بسبب وجود نخب مستعدّة للقيام بتلك المهمات. فباستثناء انزلاق بعض الفصائل المقاومة في فلسطين مع وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في كل من تونس ومصر ودعم قطر وتركيا، ظل التوجّه العام الفلسطيني والسوري ومعهما المقاومة في لبنان ثابتاً في خياراته واستطاع إحباط كل المشاريع.

تجلّى البعد الإقليمي والدولي في المشرق العربي في تدخّل دول الغرب من جهة ودول محور المقاومة من جهة أخرى. فشل العدوان الكوني على سورية بالإمساك بها رغم الحشد بالمال والمقاتلين والسلاح والإعلام الذي ما زال يعبث بالعقول حتى اللحظة. لكن المهم في ذلك هو كشف ضعف الغرب بوجه عام عبر إحجامه عن تدخله العسكري المباشر واعتماد ما سمّاه «الحرب الذكية» – أي الحرب بالوكالة ما دامت دول وجماعات فاقدة للقرار أو مرتزقة جاهزة للقيام بالمهمة. لكن ذلك «الذكاء» هو تغطية لعجز موضوعي وذاتي عن القيام بالمهمة. فدرس العراق كان حاسماً في عدم

تورّط الولايات المتحدة وحلفائها بصورة مباشرة في المشهد السوري. غير أن القوى المرتزقة على مختلف تسمياتها وتشكيلاتها لم تستطع كسر إرادة القيادة والشعب في سورية وكذلك الأمر بالنسبة إلى المقاومة التي مثّلها حزب الله. فالأخيرة أدركت منذ اللحظات الأولى ومعها الرئيس السوري أن موجة الاحتجاجات لم تكن إلّا غطاء للحرب على سورية والمقاومة خدمة للكيان الصهيوني. فالحرب في سورية كانت من قبل دول الغرب لمصلحة الكيان. لكن لم تكن حسابات البيدر متطابقة مع حسابات الحقل.

يمرّ الغرب بأزمات حادة بنيوية وليست ظرفية. لقد شرحنا في أوراق وأبحاث متعددة أسباب تراجع وأزمات الغرب. وبما أن النظام القائم في الغرب لا يستطيع إلا إنتاج نخب حاكمة من النوع الرديء جدّاً فإن استمرارية الغرب في اتباع سياسات من دون أفق سياسي وحتى عسكري واقتصادي هي التي تسبّب في عجزه عن إعادة تعديل ميزان القوة لصالحه. في المقابل هناك من نجح على تثبيت استقلاليته في القرار السياسي والاقتصادي والمالي رغم سياسات المقاطعة والعقوبات التي فرضها (وما زال يفرضها) الغرب عليه. نقصد هنا مجموعة البريكس بوجه عام الثنائي الروسي ـ الصيني بوجه خاص. فالأزمة في شبه الجزيرة الكورية إذا ما انحلّت فيعود الفضل لنوعية القيادات الروسية ـ الصينية في توظيف ميزان القوة الجديد تلازماً مع رداءة القيادة الأمريكية وتراجعها. لقد بات واضحاً للقيادات العسكرية الأمريكية أنها غير جاهزة لمواجهة شاملة مع المحور الروسي ـ الصيني؛ رغم عنتريات المحافظين الجدد الذين عادوا إلى أروقة الحكم، أو تشدّد المتدخّلين الليبراليين الذين يعتبرون واجبهم الأخلاقي فرض الهيمنة الغربية على العالم كمنظومة قيم أرقى من المنظومات الأخرى. فهي الوجه الآخر للاستعمار القديم الجديد بلباس التمدّن والعولمة.

أما على الصعيد الإقليمي فالدول التي كانت تؤثّر مباشرة في مسارات النظام العربي شهدت تحوّلات مفصلية في دورها. فالكيان الصهيوني الذي كانت إحدى وظائفه الموضوعية حماية مصالح الغرب في المنطقة كشرطي أصبح بحاجة إلى من يحميه بعد الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه في احتلال لبنان ثم طرده بلا قيد أو شرط وفشله في إعادة الاعتبار له في حرب تموز/ يوليو 2006. كما أن إخفاقاته في تغيير مسار الأمور في غزّة رغم ثلاث حروب متتالية ومتقاربة أظهرت محدودية قوّة «الجيش الذي لا يُقهر»، علماً أن الكيان يحظى بدعم بعض دول الجزيرة العربية. فالخطأ الذي ارتكبه الكيان ناتج من غرور وشعور بفائض القوّة؛ فتحقّق كلام الباري عزّ وجلّ: ﴿... **وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[2]. لقد استطاعت المقاومة عبر إيمانها وعلمها وعقلها جعْل الكيان الصهيوني أوهن من بيت العنكبوت. أصبح تأثير الكيان الصهيوني في الوطن العربي محصوراً فقط في بعض دول النفط العربي مع محاولات للتأثير والتطبيع في المغرب العربي الكبير الذي تقاومه حركات شعبية واسعة ومتجذّرة. أما الدول التي أقامت علاقات مع الكيان فالتطبيع الشعبي بعد أكثر من ثلاثة عقود مُني بفشل ذريع رغم العلاقة مع الحكومات؛ وهذا أيضاً يدلّ على محدودية الدور الصهيوني.

---

(2) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية 15.

الدولة الثانية الإقليمية التي كانت تؤثّر في المشهد المشرقي العربي هي تركيا. وهذه الأخيرة تمرّ بدورها في أزمات من صنعها، أو بالأخص صنع قياداتها التي حقّقت «إعجازاً» في استعداء جميع دول الجوار لها. فانتقلت من سياسة «صفر مشاكل» إلى سياسة «صفر أصدقاء». غير أن الظروف الموضوعية أملت عليها بداية مراجعة دورها الإقليمي والدولي بسبب إخفاقاتها في سورية. كما أن تدهور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يرفض عضويتها فيه والتنافر الواضح مع الولايات المتحدة تجعل الحليف الأول للأطلسي في المنطقة، أي تركيا، يتقارب مع روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران. وفي الولايات المتحدة هناك من يعتقد أن تركيا لم تعد صديقة للولايات المتحدة وإن كانت «حليفة» لها. وحتى ذلك التحالف أصبح موضع شكوك كما ظهر في كتابات ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية المرموق لمالك المجلّة المعروفة **فورين أفّيرز**. أما علاقاتها العربية فهي أيضاً في حال تدهور، وبخاصة مع مصر وعدد من دول الجزيرة العربية. وفي ما يتعلّق بسورية، فتركيا متورّطة إلى حدٍ كبير، وهو ما يجعل طريق التفاهم ومن بعده التصالح مع سورية، دولة وشعباً، من الأمور الصعبة جداً، الأمر الذي ما يؤثّر سلباً في دورها الإقليمي.

أما الجمهورية الإسلامية في إيران فدورها المتنامي في المشرق العربي وفي الخليج وفي جنوب الجزيرة العربية يجعل دورها كبيراً في الخيارات السياسية. غير أن الشعور بفائض القوى يُسبّب لها انزلاقات على لسان بعض النافذين في الحكم وخارج الحكم، وهذا ما يعزّز شعور الريبة عند بعض العرب ويغذّي السردية التي تروّجها بعض دول الجزيرة العربية في إحلالها في مكانة العداء للعرب. فالجمهورية الإسلامية في إيران أصبحت محور انقسام حاد بين الدول العربية، بغض النظر عن أحقّية أسباب الخلاف أم لا. لكن لا يمكن إلّا تسجيل الدور الفعّال والمميّز لها في دعم القضية الفلسطينية ودعم المقاومة فيها كما في دعم المقاومة في لبنان ودعم الدولة السورية، سواء كان الدعم من منظور عقائدي أو جيوسياسي. ففلسطين هي البوصلة والمعيار اللذان يتمّ تقييم العلاقات والمواقف وفقهما. من هنا نفهم تراجع دور بعض دول الجزيرة العربية في التأثير بسبب الإحجام عن دعم القضية الفلسطينية وترك الساحة للجمهورية الإسلامية في إيران.

في ضوء هذه التحوّلات أصبح النظام العربي الرسمي في موقف حرج جداً. فبعد أن كان عاجزاً عن التصدّي للكيان الصهيوني والهيمنة الغربية بعد رحيل جمال عبد الناصر، أصبح «قادراً» على تغطية العدوان الغربي والصهيوني على الوطن العربي. وهذا النظام هو الذي غطّى احتلال العراق وتدمير كل من سورية واليمن وليبيا، وهو الذي أيضاً غطّى تنامي قوى التعصّب والغلو والتوحش التي أصبحت تهدّد أيضاً تلك الدول التي ساهمت في تنميتها. لكن الإخفاقات الميدانية لتلك الجماعات، ومن ورائها الدول الداعمة لها عربياً وإقليمياً ودولياً، جعل من النظام العربي الرسمي عاجزاً حتى عن الاستمرار في ضرب الثوابت العربية. هذه كانت نتائج قمة الظهران الأخيرة التي كان من المتوقع أن تخرج بقرارات كبيرة تؤدّي إلى إنهاء القضية الفلسطينية عبر ما تمّ تسميته «صفقة القرن»، والتي تحوّلت إلى «صفعة القرن»، رغم التصريحات والبيانات. فالحقائق الميدانية تقول عكس ذلك، أي إمكان تحقيق الصفقة، وليس هناك ما يدلّ على إمكان تغييرها على الأرض. فكان الكلام اللفظي حول «التمسّك» بالقدس خلافاً لما صدر عن عدد من المسؤولين في بعض دول الخليج.

ماذا بعد؟

نعتقد أن التحوّلات التي ذكرناها ستفرز نظاماً عربياً جديداً يختلف عمّا كان عليه خلال العقود الأربعة الماضية:

ـ النظام العربي الجديد لن يكون قائماً على قطريات مغلقة (القطر أولاً) القائمة على هويات فرعية مصطنعة خارجة عن الموروث التاريخي والوجدان الجمعي، بل على قاعدة التكامل والتشابك، الحافظة للسيادة الوطنية على الصعيد القطري وعلى الصعيد الدولي.

ـ سيتأثر النظام الجديد كثيراً بالدور المحوري لسورية؛ فالحرب الكونية التي شُنّت عليها لتدميرها فشلت، وبالتالي ستخرج سورية لا منتصرة فقط، بل أقوى كثيراً مما كانت عليه، وفقاً للمقولة إن لم تقتلك المحنة فستخرج أكثر قوّة مما كنت عليه.

ـ محورية سورية تعني محورية بلاد الشام بوجه عام. فسورية ولبنان وفلسطين، وبطبيعة الحال الأردن، هي بلاد الشام. ستتواصل بلاد الشام مع بلاد الرافدين حيث التكامل والتشابك سيكونان شبه كاملين. سينعكس هذا التشابك أيضاً على مصر التي ترى منذ بداية التاريخ أن بلاد الشام والرافدين امتداد لأمنها القومي. فاستقلالية بلاد الشام وبلاد الرافدين ستعزّز النزعة الاستقلالية في مصر، وبخاصة في الدولة العميقة التي تشكّل القوّات المسلّحة مع المؤسسة الإدارية العمود الفقري لها. بدأت مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 وتصحيحها في ثورة 30 حزيران/يونيو 2012 استكمال ثورة 23 تموز/يوليو 1952 التي انحرفت عن مسارها الاستقلالي في عهدَي السادات ومبارك. ما زال الطريق طويلاً، ولكن وتيرة التحوّلات قد تُقصّر من طوله. إن تتويج استقلالية مصر يكون عندما تنتهي من اتفاقية كامب دايفيد. وهذا سيساعدها على ضرب الخناق على الكيان الصهيوني بسبب محور المقاومة بوجه عام وبسبب ضربات المقاومة بوجه خاص؛ فيجب ألّا ننسى أن العقيدة القتالية للجيش المصري ما زالت تعتبر أن عدو مصر كان وما زال الكيان الصهيوني رغم كامب دايفيد.

ـ ستفتح مسيرة استعادة مصر لاستقلاليتها المجال لتوحيد الموقف في بلاد وادي النيل والقرن الأفريقي (السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر) ومن وراء كل ذلك القارة الأفريقية بأكملها التي أهملتها حقبات السادات ومبارك. استعادة توحيد الموقف في بلاد النيل ستتلازم مع تكامل اقتصادي وسياسي له امتداداته على الصعيد الجيوسياسي. فبحر الأحمر سيعود بحراً عربياً بامتياز بعد إخراج قوّات الأطلسي من القرن الأفريقي ومن على باب المندب.

ـ ستفرض الكتلة الجغرافية السياسية المشكّلة من بلاد الشام والرافدين مع بلاد وادي النيل بقيادة مصر، ظلالها على الجزيرة العربية التي سيتمّ توحيدها تحت رعاية اليمن الموحّد وصاحب الحضارة العريقة وبعد إغلاق القواعد العسكرية الأطلسية فيها. هذا التوحيد للموقف الممتد من بلاد الشام والرافدين إلى وادي النيل فالجزيرة العربية هو الذي سيحقّق الأمن القومي للمشرق العربي بأكمله. لم تكن الحمايات الأجنبية في يوم من الأيام حريصة على الأمن القومي العربي الذي يشكّل قاعدة الاستقرار في الخليج والمنطقة العربية. كما أن هذه القواعد لن تستطيع حماية العروش إذا لم تقم هذه الحكومات بمراجعة سياساتها العربية والإقليمية.

من يحميها هو شعوبها وتلاحم الشعوب العربية معها وليست الجيوش الأجنبية. وكلفة التلاحم الشعبي أقلّ كثيراً من كلفة الجيوش الأجنبية التي لم تحافظ على حلفائها في مصر وتونس.

ـ محورية دول الجزيرة العربية بعد رحيل الرئيس الخالد الذكر جمال عبد الناصر تلازمت مع ارتفاع أسعار النفط. المال مكّن هذه الدول وبخاصة بلاد الحرمين، من تأدية دور مفصلي تجلّى مؤخراً بالسيطرة على النظام الرسمي العربي وإدخال الوطن العربي في مطبّات ومتاهات ومآسٍ أكثر من أن تُحصى. غير أن الاكتشافات النفطية والغازية في بلاد الشام ستقلّل من أهمية المال الخليجي في الضغط على الدول الأقلّ ثراءً. لا نستبعد تراجع دور دول الخليج الذي قد ترافقه هجرة معاكسة من الدول العربية ما يزيد الكتلة البشرية الموجودة فيها ضعفاً بسبب النفط والغاز. وسيؤثّر ضعف الكتلة البشرية في الجزيرة العربية في تكوين ميزان القوة ويعيد الدول إلى الحجم الذي كانت عليه قبل الطفرة النفطية والغازية. فالطاقات البشرية التي استقطبتها دول الخليج من دول بلاد الشام ووادي النيل قد تعود إلى بلادها؛ وبخاصة أن القرارات الخاطئة بالنموذج الاقتصادي المعتمد يكرّس الانكشاف تجاه الخارج. فحتى محاولات تنويع البنية الاقتصادية للتخفيف من الاعتماد على النفط لم ولن يؤدّي إلى ترسيخ قاعدة إنتاجية ذاتية بل إلى قطاع خدماتي طفيلي يعتمد على الخارج ولا يخدم اقتصاداً إنتاجياً محلّياً أو إقليمياً أو عربياً. فقطاع الخدمات بوجه عام، والمالية بوجه خاص، يعتمد على مشيئة الغرب ليس إلّا، ولا تختلف استقلالية القرار الاقتصادي عن استقلالية القرار السياسي شبه الغائب. ويعود ذلك الأمر إلى اصطناع تلك الدول من قبل المستعمر البريطاني الذي خرج من الباب ليدخل من شبّاك «الاستشارة» التي تصنع القرار.

ـ أما تباشير تراجع، إن لم نقل أفول، دول الجزيرة العربية فتجلّت ليست فقط في الميدان السوري والإخفاق الكبير في اليمن، بل حتى لبنان أصبح خارجاً على نحوٍ ملموس عن «مشيئة» حكومة الرياض وإن كان حريصاً على علاقة ندّية مع تلك الحكومة. فالخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبته حكومة الرياض بحق رئيس مجلس وزراء لبنان في احتجازه الأحمق أدّى إلى تراجع نفوذها في لبنان. وقد أظهرت الانتخابات النيابية اللبنانية أنها الخاسر الأكبر رغم الضغوط والمجهود الانتخابي المبذول من جانب دبلوماسيين تابعين لها عبر الشحن المذهبي للتأثير في مسار الانتخابات. فهذا المجهود لم يستطع أن يعبّئ البيئة التي اعتبرتها خاطئة أنها في جيبتها. فإذا لم تعد تستطيع السيطرة على بلد مثل لبنان فماذا يمكن توقّع أن تنجزه في المستقبل وسورية منتصرة وقوية؟

ـ نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية بعد تأجيل الانتخابات ثلاث مرّات لها عدة دلائل، منها أنها من إرهاصات نهاية الحروب في المنطقة. فبعد التأجيل الذي كان من مستلزمات استمرار الحرب الكونية على سورية جاءت نتائج الميدان لتقول إن هذه الصفحة أصبحت قيد الطيّ رغم استمرار بعض الجيوب التي سيتم تطهيرها. فتحت الانتخابات اللبنانية الطريق لتكريس معادلات سياسية جديدة قد تأخذ بعض الوقت لتظهير نتائجها السياسية ولكنها تصب في إطار انتصار سورية على العدوان الكوني عليها.

ـ أما في بلاد المغرب الذي يضم كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، فعمودها الفقري هو المحور الجزائري ـ المغربي الذي ما زالت قضية الصحراء المغربية تفصل بين القطرين وتمنع تحقيق الاتحاد المغربي. غير أن التطوّرات في بلاد الشام والرافدين مع بلاد وادي النيل ستسرّع من فضّ الخلاف المغربي ـ الجزائري وتحقيق الاتحاد العربي وذلك مع تراجع النفوذ الأوروبي والأمريكي.

ـ سنشهد في كل الحالات، عندئذ، حالات تشبيك في البنى التحتية وتكاملاً على الصعيد الاقتصادي وتحقيق موقف سياسي موحد. وهذا سيجعل من الكتلة العربية الجديدة بغض النظر عن شكلها الدستوري السياسي لاعباً أساسياً وامتداداً لمنظومة شانغهاي. هذه المنظومة ستوصل بحر الصين بالمحيط الأطلسي عبر طريق الحرير، والتواصلية والكتلة الجغرافية والبشرية المتحدة ضد الهيمنة الغربية ستجعل البحر المتوسط امتداداً أيضاً للبحور التابعة لذلك المحور.

هذه هي الخطوط العريضة للنظام العربي الجديد الذي سيتشكّل في رأينا خلال جيل من الزمن (20 سنة). هناك من سيسارع في الاستخفاف بهذا التصوّر، كما استخفّ من توقعاتنا في ذروة احتلال الولايات المتحدة للعراق. قلنا آنذاك إن العد التنازلي للولايات المتحدة قد بدأ بسبب احتلالها للعراق. فذلك الاحتلال كان هروباً إلى الأمام من أزماتها الداخلية وسيسرّع في تفاقم الخلل البنيوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها كما شرحناه في مقاربة أولها كانت عام 2003 وتواصلت حتى 2010 عندما تأكّد التراجع ثم الأفول ـ إن لم نقل أكثر ـ وما زلنا متمسّكين بتلك المقاربة. كما تحقّقت أيضاً وجهة نظر الرئيس بشار الأسد الذي توقّع هذا التراجع بسبب المقاومة للاحتلال في العراق وبالتالي دعمها، كما استمرّ في دعم المقاومة في لبنان على قاعدة كلفة المواجهة للهيمنة الأمريكية والمشروع الصهيوني أقلّ كثيراً من كلفة الاستسلام له.

لم يعد بمقدور الغرب بوجه عام، ومعه الكيان الصهيوني والرجعية العربية، تغيير مسار الأمور وموازين القوّة. فالمعارك التي تخوضها هي معارك خلفية قد تؤخّر النتيجة ولكن لن تلغيها. أما الكلام عن مواجهة شاملة ضد محور المقاومة فهي قائمة منذ عدّة سنوات، ولكن إذا ما أخذت طابعاً آخر أكثر تصعيداً وشراسة فلن يكون الكيان الصهيوني والقواعد العسكرية الأطلسية في المنطقة والعروش في الجزيرة العربية بمنأى من تداعيات الحرب. فهي تعرف ذلك وتلجأ إلى الحرب النفسية لعلّها تحقق من خلالها ما لا تستطيع تحقيقه في الميدان. أما الجيوش التي لا تدعمها الشعوب فلا تستطيع تحقيق أي شيء. فحاجز الخوف من قوّة النار الأمريكية والصهيونية قد تمّ تجاوزه. لكن هزيمة ذلك المشروع لا يعني حتمية انتصار نهضة الأمة. فربما هزيمة المشروع الأمريكي الصهيوني أسهل من مشروع إقامة النهضة العربية عبر نظام سياسي يستطيع مواكبة وإنجاز أهداف المشروع، سواء في تحقيق وصيانة الاستقلال الوطني في إطار دولة الوحدة، أو على الأقل في إطار الموقف العربي الموحّد الملتزم بالثوابت؛ بدءاً من تحرير فلسطين إلى تحقيق التنمية المستدامة وعدالة اجتماعية تمكننا من إعادة إنتاج وتجديد حضارة عربية صاحبة رسالة للعالم أجمع □

نارسيس سيرّا

الانتقال العسكري: تأمّلات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة

ترجمة وفيقة مهدي

(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦). ٣٧٣ ص.

محمد الرضواني(*)

أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري،
ومدير مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط، جامعة محمد الأول ـ وجدة.

يتناول الكتاب إحدى الإشكاليات الرئيسية في أدبيات الانتقال الديمقراطي الحديث، ألا وهي إشكالية العلاقة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية، التي تأخذ منحى الإصلاح الديمقراطي لهذه الأخيرة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي، والمعبر عنه عادة بالانتقال العسكري. وإذا كانت أهمية إخضاع الجيش للسلطة السياسية شكلت فكرة أساسية في بعض الكتب القليلة في التنظير الديمقراطي، ولا سيَّما بعد الحرب العالمية الثانية، ككتاب **الجندي والدولة** للباحث الأمريكي المعروف صمويل هنتنغتون، الصادر عام 1957، الذي يعد مرجعاً مؤسساً في هذا المجال، فإن النقاش حولها عاد بقوة مع الموجة الثالثة للديمقراطية منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي.

يركز المؤلف على نموذج ناجح للانتقال العسكري، ألا وهو النموذج الإسباني، مقدماً تحليلاً يجمع بين مزايا الأدوات النظرية وخلاصات المطبخ الداخلي للمؤسستين السياسية والعسكرية، كون المؤلف نارسيس سيرا شغل منصب وزير دفاع إسبانيا لأزيد من ثماني سنوات بين عامَي 1982 و1991 ممثلاً الحزب الاشتراكي، ونائباً لرئيس الحكومة بين عامي 1991 و1995، إضافة إلى توليه عدة مهمات استشارية في مجال الإصلاح العسكري لصالح حكومات أوروبية وأمريكية لاتينية. وهذا ما يجعل من الكتاب مرجعاً مهماً سواء للمنظرين وعلماء السياسة المهتمين بالانتقال الديمقراطي، أو للسياسيين في البلدان التي تواجه عقبة الانتقال العسكري لتحقيق الديمقراطية.

(*) البريد الإلكتروني: mredouani@yahoo.fr.

أولاً: «ترانسيتولوجيا» ومراحل الانتقال

يركز المؤلف في الفصل الأول من الكتاب على «ترانسيتولوجيا» أو البحث في عملية الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية وموقع العلاقات المدنية ـ العسكرية. فبعد التذكير بالمقاربات المهيمنة في هذا المجال، وتوجيه سهام النقد لطغيان الحتمية فيها في شأن شروط تحقيق الانتقال، يؤكد أن أفضل المقاربات هي تلك المعتمدة على التكامل المنهجي.

ويسرد الكاتب مختلف خلاصات مقاربات الانتقال الديمقراطي، مؤكداً أن أغلب علماء الانتقال يقسمون هذه العملية إلى مرحلتين: 1 ـ مرحلة الانتقال وتكون عادة أقصر، و2 ـ مرحلة الترسخ. وبناء عليه يقسم «ترانسيتولوجيا» إلى مدرستين، مدرسة شكلية تركز على الانتخابات الحرة، والتناوب على السلطة؛ ومدرسة تعتمد على المضمون من خلال تركيزها على حقوق المواطنين والممارسة المحلية للسلطة من قبل المنتخبين، التي تسمح بإدخال الإصلاح العسكري ضمن تحليلها.

بالرغم من انتقاده لخوان لينز (Juan Linz) وألفريد ستيبان (Alfred Stepan) في تحديدهما للعوامل المميزة لاكتمال الانتقال الديمقراطي حسب الإطار النظري المقدم من طرفهما، والمتمثلة بثلاثة أبعاد هي: البعد التوافقي تجاه الديمقراطية، حيث اقتناع المجموعات السياسية المؤثرة في النظام السياسي بعدم اللجوء إلى الانقلاب على النظام الديمقراطي المنتخب، سواء باللجوء إلى العنف أو بطلب التدخل الأجنبي، إن تعلق الأمر بالأحزاب أو بالحركات المناوئة للديمقراطية، أو بالحركات الانفصالية؛ والبعد السلوكي المجسد في الموقف العام، حيث اقتناع أغلبية الرأي العام بأن التغيير يجب أن يتم في ظل المعايير الديمقراطية الثابتة، وتبقى هذه الأخيرة حاضرة حتى في حالة الأزمات السياسية والاقتصادية وكاسبة تأييداً شعبياً قوياً؛ والبعد الدستوري الذي يتجسد من خلال وضع دستور جديد وسلسلة من الضوابط الأفقية والرأسية التي تلزم النظام الديمقراطي باحترام القانون والاستجابة لمطالب الشعب وليس للأغلبية فقط. كونها لا يقدمان سبلاً للتكامل الواضح عند تطور العلاقات المدنية ـ العسكرية في التحليل. إلا أن المؤلف يتبنى في تحليله للانتقال العسكري التمييز المقدم من طرف العالمين بين مرحلة الانتقال ومرحلة التوطيد، ويضيف مرحلة ثالثة هي مرحلة الثبات الديمقراطي.

ثانياً: الانتقال العسكري في إسبانيا

انطلاقاً من تناوله لمختلف المقتربات النظرية لكل من روبرت دال (Dahl Robert)، وآدم برزوورسكي (Adam Przeworski)، وصمويل فالنزويلا (Samuel Valenzuela)، وفيليب أغويرو (Felipe Aguero) وألفريد ستيبان التي تؤكد أهمية السيطرة المدنية على العسكريين في مرحلة التوطيد الديمقراطي، وحدودها في تحليل التجربة الإسبانية. يذهب المؤلف إلى أن ترسيخ الديمقراطية لا يمكن الحديث عنه من منظور النظام الجزئي للعلاقات العسكرية ـ المدنية، إذا لم تتوطد فوقية السلطات المدنية، وهي عملية لا تتحقق بسهولة

وتتطلب وقتاً وجهداً. وبناء على ذلك يطبق نفس تقسيم مراحل الانتقال على الانتقال العسكري، حيث يقسم هذا الأخير إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى، انتقالية، وخلالها يتمكن المدنيون المنتخبون ديمقراطياً من إلغاء تدخل الجيش في القرارات السياسية، سواء من خلال إلغاء مشاركتهم في مهمات الحكم أو من خلال إلغاء قدرتهم على الاعتراض بالقوة (الفيتو).

المرحلة الثانية، التوطيد، وتكون فيها الحكومة المدنية المنتخبة قادرة على صوغ السياسة العامة الدفاعية والعسكرية، ووضعها موضع التطبيق، وبمقدورها توجيه عمل القوات المسلحة.

ويختلف المؤلف في هذا الإطار مع عدد من التحليلات، إذ يذهب إلى أن عملية التمييز بين المرحلتين يجب ألا تركز على تواريخ أحداث بارزة، لذلك يرى أن انتخابات عام 1982 «لم تغلق مرحلة التوطيد الديمقراطي في العلاقة مع العسكريين، بل دشنت افتتاحيتها» (ص 52)، حيث سمحت هذه الانتخابات بزيادة مشروعية النظام الديمقراطي في إسبانيا، وبقيام الحكومة ببلورة السياستين العسكرية والدفاعية، على نحوٍ أسهم في عملية تطبيع القوات المسلحة في علاقتها مع دولة القانون.

انطلاقاً من المنظور الجزئي لنظام العلاقات المدنية ـ العسكرية يؤكد المؤلف أن مسيرة التحول الديمقراطي في إسبانيا بدأت مع تعيين أدولفو سواريز (Adolfo Suárez) رئيساً للحكومة، وانتهت بالتناوب على الحكم عقب انتخابات عام 1982، حيث شكلت مرحلة الانتقال، وتم خلالها إبعاد الجيش من مواقع السلطة السياسية. أما مرحلة التوطيد الديمقراطي في إسبانيا فتبدأ مباشرة بعد انتخابات عام 1982، وإجراء محاكمة المتهمين في المحاولة الانقلابية في شباط/فبراير 1981، حيث تمكنت الحكومة من صياغة السياستين العسكرية والدفاعية، وإجراء الإصلاحات الضرورية وترجمتها على أرض الواقع، واستمرت إلى غاية عام 1989، وهي سنة «انخراط سياسة الأمن الإسبانية في النظام الغربي عبر الانضمام إلى اتحاد أوروبا الغربية، وإقرار نظام التعاون مع حلف الناتو، وإبرام اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة» (ص 64).

استغرقت عملية الانتقال الديمقراطي، استناداً إلى معيار المنظور الجزئي للعلاقات المدنية ـ العسكرية في إسبانيا، قُرابة 13 سنة، وهو تقسيم متميز عن التقسيمات المعتادة. ويرجع المؤلف طوال فترة الانتقال على هذا المستوى وبطئها مقارنة بباقي الأنظمة الجزئية إلى جملة من الأسباب، على رأسها بطء تكيّف قادة الجيش مع مهماتهم الجديدة؛ وصعوبة اكتساب المدنيين في مناصب المسؤولية للمهارات المطلوبة اللازمة للسيطرة على الجيش بسهولة؛ وصعوبة تقبُّل العسكريين لخسارة امتيازاتهم واقتناعهم بذلك؛ والحاجة إلى وقت أطول للتكيّف النفسي للعسكريين مع الحالة الديمقراطية الجديدة.

ثالثاً: مقومات إنجاح الانتقال العسكري

كون الإصلاح العسكري عملية تدفع الجيش إلى الانتقال التدريجي إلى مواقع أكثر تطبيعاً مع الديمقراطية، فإنه لا يعتبر معزولاً عن الانتقال الديمقراطي ولا يهم المؤسسات السياسية فقط، وإنما يرتبط تحقيقه بثلاث جهات رئيسية: الحكومة، والمؤسسات الديمقراطية، والقوات المسلحة، إضافة إلى المجتمع. وانطلاقاً من تجربة إسبانيا والبرتغال واليونان يقسم المؤلف

التدخل العسكري في دائرة السلطة السياسية، واستقلالية الجيش عن الحكومة المنتخبة إلى 7 حالات، وهي كالتالي حسب ترتيبها من أعلى إلى أدنى:

1 ـ التحكم في السلطة السياسية: وفي هذه الحالة يكون العسكري قائداً أو رئيساً للدولة، ويتولى العسكريون شغْل عدة مناصب سياسية.

2 ـ العسكريون كحراس للقضايا الوطنية الجوهرية، حيث تكون القوات المسلحة فوق الساسة والأحزاب، وتحافظ على وضع التهديد بالتدخل.

3 ـ العسكريون كواضعي شروط على سياسة الحكومة، إذ تحافظ المؤسسة العسكرية على وضع يتيح لها الاعتراض على إجراء إصلاحات معينة والتدخل المباشر في قضايا سياسية في حالات معينة.

4 ـ حالة دفاع العسكر عن استقلالهم الذاتي التنظيمي والعملياتي: يعيش الجيش هذا الوضع عندما يبدأ خسرانه لأدواره ومواقعه، أو بفقد إمكان التدخل السياسي والإداري.

5 ـ قبول رسمي ولكن جزئي بالسيادة المدنية، ويتمثل بالإيمان بالقوانين المكرِّسة لسيادة السلطة المدنية، ولكن مع وجود حالات من العصيان لبعض القرارات.

6 ـ المحافظة على منظومة الضوابط الأيديولوجية للمجموعة العسكرية، وذلك من خلال القبول بالضوابط التنظيمية والعملياتية، ولكن مع الإبقاء على القيم المهنية للعسكر.

7 ـ التحكم المدني الديمقراطي في القوات المسلحة، حيث تتولى السلطة التنفيذية تحديد السياسة العسكرية، وتوجيه الوزير للقوات المسلحة وممارسة القيادة والتحكم فيها، كما يتم دمج نظام القضاء العسكري بالسلطة القضائية، وتضبط السلطة التشريعية السلطتين التنفيذية والعسكرية. وتعبر هذه الحالة عن الوضع الديمقراطي للسلطة العسكرية.

ويخلص المؤلف إلى جملة من الخلاصات في شأن الإصلاح العسكري يجملها في أربع، وهي:

أ ـ الاعتماد المتبادل: ويتجلى في أن نجاح الإصلاح العسكري يتطلب تركيز الجهود على محاور متعددة، تشريعية وسياسية وعسكرية؛ وعرقلة الإصلاح في أحد المحاور من شأنه أن يعرقل العملية ككل.

ب ـ ضرورة دراسة نقط انطلاق الإصلاح، وتحديد الوضع الذي ينبغي تحقيقه، من أجل تقييم دقيق لإمكان حدوث الصراع مع الجيش.

ج ـ التوازن بين محاور الإصلاح لتجنب العراقيل التي تواجهها عملية الإصلاح الشامل.

د ـ ضرورة تحقيق تحديث مهني للعسكريين في ظل تحديث عام للأفكار والعادات في المجتمع.

إن عملية الإصلاح العسكري ودمجها ضمن عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب جملة من الإجراءات والسياسات، وانطلاقاً من تجربته السياسية الميدانية يصنفها المؤلف إلى إجراءات خاصة بالمرحلة الانتقالية، وأخرى خاصة بمرحلة توطيد الديمقراطية وتعزيزها.

يجمل إجراءات الإصلاح العسكري في المرحلة الانتقالية، في تلك الإجراءات التي تهدف إلى وقف تدخل الجيوش في السياسة، والحد من النزاعات واحتمالات حدوث الانقلابات، وهي كالتالي:

ـ الحد من العوامل المؤثرة في قبول العسكر بعملية الإصلاح: وذلك من خلال،

الإسراع في التشريع الديمقراطي ووضع القواعد الدستورية والقانونية الديمقراطية؛ والحد من انتشار النزاعات الداخلية، وتقليص تدخل الجيش فيها لتجنب احتلاله موقع قوة تجاه السلطة التنفيذية؛ ووضع موضوع الإصلاح العسكري كأولوية على الجدول السياسي لأعمال الحكومة من طرف رئيسها؛ إضافة إلى توافق الأطراف السياسية والمدنية الفاعلة حول عملية الإصلاح.

ـ إجراءات لتقليص قدرة الجيش على التدخل في الشؤون السياسية: وذلك من خلال إصلاح التشريع السياسي المتعلق بالدفاع لتجاوز الإرث القانوني للأنظمة السابقة؛ وخفض الحضور العسكري في المجالات الإدارية ذات الطابع المدني، الذي يتم من خلال اتباع جملة من الإجراءات كتمدين الشرطة.

ـ تدابير التحول المهني، المتمثلة أساساً بإجراءات من شأنها توجيه الجيش نحو قيم ومبادئ المجتمع المدني، كإدخال مادة حقوق الإنسان في مناهج الأكاديميات العسكرية، وتنظيم مشاركة العسكريين في العملية الانتخابية.

أما إجراءات الإصلاح العسكري في مرحلة توطيد الديمقراطية المتميزة بتغيرات أكثر ديمومة فيجملها المؤلف في ما يلي:

• وضع مضمون وفحوى جديد لعلاقات الجيش مع الفاعلين الآخرين، ولا سيَّما تحسين العلاقات في مجال الدفاع مع البلدان المجاورة، والانضمام إلى تحالفات ومنظمات أمنية، على نحوٍ يسهم في تقبُّل الجيش تدريجاً للديمقراطية كنظام مقبول ومحبذ على الصعيد الدولي.

• اتخاذ إجراءات لتقليص الاستقلالية العسكرية، من قبيل إصلاحات قانونية تجعل الحكومة في موقع تَوَلي المسؤولية الكاملة لتعريف السياسة العسكرية؛ وكذا إجراءات تمكنها من صوغ السياسة العسكرية، أي تلك السياسة التي تحدد العلاقات بين الجيش والدولة، وباقي المجتمع؛ من بينها على الخصوص، أن يكون الوزير المدني للدفاع مقدراً ومحترماً من قبل العسكر، وتعزيز دور وزارة الدفاع، وجعل سياسة الدفاع جزءاً من السياسات العامة التي تشرف عليها الحكومة؛ ثم إلغاء الامتيازات العسكرية، ولا سيَّما إصلاح القضاء العسكري، والحد من الامتيازات الاقتصادية الإضافية للجيش.

• تدابير لإبعاد الجيش عن المناصب العليا في الدولة، واقتصار مهماتهم على الشؤون العسكرية.

وفي مناقشته لمختلف هذه التدابير والإجراءات يعود بكثير من التفاصيل إلى التجربة الإسبانية التي خبرها كفاعل حزبي، وكفاعل رسمي في منصب وزير الدفاع.

إضافة إلى المرحلتين، يشير المؤلف إلى وضع المؤسسة العسكرية في مرحلة الديمقراطية المتوطدة، حيث تصبح أكثر تكيُّفاً مع الواقع على المستويين الوطني والدولي وأكثر استيعاباً لمهماتها الجديدة.

وهو يعود إلى نموذج الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشته بعض إشكاليات تحكم السلطة المدنية في المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية العريقة، إذ إن إقرار المؤلف بأهمية تحديد السلطة التنفيذية للسياسة العسكرية لبناء علاقة ديمقراطية بين المؤسستين، لا ينفي وجود نزاعات وتوترات يمكن أن تظهر مع الوقت، ذلك أنه بالرغم من عراقة ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها في التسعينيات من القرن الماضي بعد انتهاء الحرب الباردة، وما ترتب عنها داخلياً، أثيرت فيها توترات كبيرة بين المدنيين

والعسكريين، حسم في أغلبها عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2011، حيث اعتُمد على القوة العسكرية كأداة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما أدى إلى زيادة الميزانية العسكرية، وتزايد تدخل الجيش الأمريكي في عدد من مناطق النزاع.

إن التركيز على الانتقال الجزئي كمدخل إلى تقييم الانتقال الديمقراطي واقتراح تحديد مختلف لمحددات مراحله، يعد من دون شك إضافة متميزة، ومقترباً مطوراً في علم الانتقال، وهو ما نجح فيه الكاتب إلى حد كبير. غير أن الانطلاق من الحالة الإسبانية والاكتفاء بما قدَّمته على مستوى العلاقات المدنية ـ العسكرية، والانغماس في تفاصيل التجربة السياسية لهذا البلد، لتعميم خلاصات الدراسة على باقي بلدان الانتقال الديمقراطي الحديث؛ وعدم التحرر من أطر أدبيات الانتقال الديمقراطي بوجه عام بالرغم من انتقادها من طرف الكاتب... تجعل مقاربة هذا الأخير والنتائج التي توصل إليها محل تساؤل ونقد □

صدر حديثاً

السينما والمجتمع في الوطن العربي
القاموس النقدي للمخرجين

إبراهيم العريس

بعد «القاموس النقدي لأفام » يأتي هنا «القاموس النقدي للمخرجين » ضمن إطار ثلاثية «السينما والمجتمع في الوطن العربي » للناقد والباحث إبراهيم العريس.

في هذا الكتاب الجديد، وكما الحال في الكتاب الأول، نوع من التحليل لأعمال عدد من السينمائيين العرب الذين قدّموا منذ بدايات السينما العربية مجموعة كبيرة من الأفام، بل حتى متناً سينمائياً متكاملاً يمكن بالنسبة إلينا ربطه بما نسميه «تاريخ المخرج في السينما العربية » بوصفه «مؤلفاً » وصاحب رؤية وحامل مشروع يتعامل مع الفن السابع كفنّ له سمات اجتماعية واضحة جعلت من هذا المتن السينمائي العربي، الذي امتد إنتاجه طوال ما يدنو من قرن من الزمن، فاعلية إبداعية تمارس تأثيرها الفعال في الذهنيات الاجتماعية لدى أجيال متعددة من المواطنين العرب، وغير العرب أحياناً.

من هنا، لن يجد القارئ نفسه، على صفحات هذا الكتاب، في مواجهة كمّ من المعلومات فحسب؛ بل أمام تحليل يجتهد في رسم تلك الصلات التي قامت طوال تاريخ السينما العربية، بين المخرج كمبدع فرد ذي همّ اجتماعيّ، والسينما كفنّ وفاعلية اجتماعية في آن معاً، والمتفرج كمتلقٍ للأفلام، إنما كصانع لها ولو بشكل موارب أيضاً.

464 صفحة
الثمن: 25 دولاراً
أو ما يعادلها

يفجيني بريماكوف

الكواليس السرية للشرق الأوسط: النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين

ترجمة نبيل رشوان

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦).

محمد صلاح غازي(*)

كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية وعضو اتحاد كتاب مصر.

تعاني منطقة الشرق الأوسط فوضى مدمرة منذ زمن، وحالة من عدم الاستقرار. وقد وصف علماء الاجتماع السياسي الأوضاع المتغيرة في تلك المنطقة، بأنها كـ«الرمال السياسية المتحركة». ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني صراع الدول العظمى عليها، وتشهد صراعات وخلافات معقدة داخل المنطقة. كما أن مجتمع الشرق الأوسط يمر بمرحلة انتقال عسيرة من مجتمعات ما قبل الحديثة، لتشهد مع التحولات الراديكالية مرحلة ولادة متعسرة للحداثة العربية.

من هنا، تأتي أهمية التعرف إلى ما حدث، ولا يزال يحدث خلف الكواليس في منطقة الشرق الأوسط التي حاول الأكاديمي والسياسي الروسي البارز يفغيني بريماكوف، أن يكشفها في كتاب: **الكواليس السرية للشرق الأوسط: النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين**؛ الذي نقله من الروسية إلى العربية نبيل رشوان، وصدر من المركز القومي للترجمة سنة 2016.

ـ 1 ـ

يقول بريماكوف: رافقت الرئيس بوتين في زيارة للشرق الأوسط في أيار/مايو عام 2005، تحدث فيها بحزم إلى القادة الفلسطينيين والإسرائيليين عن ضرورة التخلي عن الأعمال «الإرهابية»، وعما هو ليس أقل منها خطورة وهو التنكيل، بسببها، بالمواطنين الأبرياء.

كان للإرهاب الذي يمارسه الطرفان ـ والتعبير هنا لبريماكوف الذي يبدو أنه

(*) البريد الإلكتروني: m.s.ghazy@gmail.com.

يستخدم مصطلح «إرهاب» بطريقة ملتبسة لا تميز بين الإرهاب الإسرائيلي والعنف الذي تمارسه فصائل المقاومة ـ المنخرطان في الصراع الشرق الأوسطي، عدد من الملامح الخاصة: **أولاً**، كان «الإرهاب» الشرق الأوسطي بطبيعته سياسياً، ولم يتخذ مناحيَ دينية؛ **ثانياً**، لم يخرج عن ذلك على المستوى الإقليمي، وحتى ما حدث منه خارج منطقة الشرق الأوسط كان يستهدف الطرف الآخر من طرفي النزاع الشرق الأوسطي. على سبيل المثال، محاولة الاعتداء على السفير الإسرائيلي في لندن، التي قامت بها مجموعة أبي نضال، أو اغتيال قادة بارزين من منظمة التحرير في أوروبا.

وبعد قيام ثورة 23 يوليو، عقد الرئيس عبد الناصر اتفاقاً سياسياً مع لندن لإنهاء 74 عاماً من الاحتلال البريطاني لمصر، وحقق نجاحاً؛ فقد تم توقيع اتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 1954 ينص على الانسحاب الكامل للقوات الإنكليزية. في ذلك الوقت، سادت بين صفوف قيادة «الضباط الأحرار» فكرة التعاون مع الولايات المتحدة، وهي فكرة كانت مناسبة للولايات المتحدة، فهذه الأخيرة كانت تسعى إلى أن تحل محل إنكلترا التي أصابها الضعف في الشرق الأوسط، وكانت تسعى إلى استغلال النظام الجديد في مصر لتحقيق مصلحتها في ذلك.

في أيار/مايو عام 1953، قام وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بزيارة القاهرة، في الوقت الذي وعدت فيه الدبلوماسية الأمريكية بالوساطة لتحقيق الجلاء عن القواعد الإنكليزية الموجودة في منطقة قناة السويس. قوبلت المساعي الأمريكية بالشكر من قبل «الضباط الأحرار» الذين كانوا يسعون إلى إنهاء الوجود العسكري الإنكليزي في مصر. وبدأ تنفيذ برنامج المساعدات الأمريكية لمصر وقيمته 50 مليون دولار سنوياً، وبدأ المسؤولون الأمريكيون ورجال السياسة ورجال الأعمال، يحجّون إلى القاهرة بانتظام.

أدرك كثيرون، بما في ذلك في القاهرة، أن جون فوستر دالاس وفق كلمات الكاتب المصري «هيكل»، كان يسعى إلى حصار الاتحاد السوفياتي «بالغبار الديني» من طريق تحالفات عسكرية وسياسية. ويجب القول إن الأمريكيين ولمصلحة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، قدموا بعد زيارة دالاس القاهرة، بتقديم مشروعاً مغرياً إلى مصر والدول العربية الأخرى، تمثّل بإقامة حلف عسكري من الدول العربية والإسلامية، ممثلة بتركيا وباكستان فقط. وحقيقة زيارة وفد عسكري مصري برئاسة علي صبري عام 1953 للولايات المتحدة لا توفر أساساً للاعتقاد بأن مشروع الحلف العسكري كان مرفوضاً من المصريين. لكنهم ربطوا موقفهم بإمكان شراء أسلحة أمريكية. فالتقى علي صبري رئيس برنامج البنتاغون للمساعدات الخارجية العسكرية الجنرال أولمستد الذي فضل الحديث عن فائدة الحلف الإسلامي مرة أخرى بشكل مجرد. حينذاك، لفت أنظار الوفد المصري تحديداً إلى أهداف الحلف بصورة واضحة: «... من الممكن أن يكون له تأثير كبير على مسلمي الاتحاد السوفياتي والصين». وصل الجنرال في حديثه إلى أن ما يحتاج إليه من المسلمين في هاتين الدولتين هو «إنشاء طابور خامس». وفي الواقع، كان المصريون ينتظرون أمراً آخر من ذلك اللقاء!

ـ 2 ـ

لم تستطع الجامعة العربية التي أنشئت عام 1945 أن تنجز مهمتها؛ ليس فقط في توحيد الدول العربية، بل في تحقيق تكاملهم في مؤسسة واحدة، حتى ولو مع محافظة كل دولة على استقلالها. فكرة إنشاء منظمة عربية مشتركة مصدرها لندن، التي ربطت بها مخطط الحفاظ على احتكار السيطرة على الشرق الأوسط. ومن المستبعد أن يكون المجتمع العربي حينذاك، يعرف هذا المخطط، وكثيرون كانوا يعتقدون أن الجامعة العربية خطوة إلى الأمام لتحقيق الوحدة العربية، ومن الممكن ظهور دولة عربية واحدة على خريطة العالم، حتى لو كانت في صورة كونفدرالية. لكن هذا لم يحدث.

في القمم التي عقدت، تمكنت الجامعة العربية من فض نزاعات وتسوية خلافات بين العرب، وقد حدث هذا أحياناً في أشكال كاريكاتورية، ولكنه حدث. مثال نموذجي، قمة جامعة الدول العربية بالقاهرة بعد «أيلول الأسود» 1970 في ما عرف بالصدام الدموي الأردني ـ الفلسطيني. في البداية صاح الزعيم الليبي القذافي بأنه لن يجلس إلى طاولة واحدة مع «القاتل» ملك الأردن حسين، وهمَّ كل منهما بإخراج سلاحه. حينذاك، قام ملك العربية السعودية، وبصعوبة أمسك يديهما عن ذلك. بعد ذلك، وبفضل التدخل الهادئ من عبد الناصر، احتضنا بعضهما. لكن هذا الاحتضان لم ينعكس على العلاقات بين الدول العربية.

يقول سعيد أبو ريش، أحد الذين كتبوا عن عبد الناصر في كتابه: اصطدم شوق العرب للوحدة بالواقع الموجود، وتضاءل تأثيرها الرومانسي على المواطن العربي البسيط من يوم لآخر. فالمسيحيون اللبنانيون كانوا يخشون الغرق في البحر الإسلامي، وهو ما سيحرمهم من هويتهم. والأردنيون ليس لهم تاريخ طويل، ولم تكن لديهم رغبة في أن ينزلوا لمستوى قبيلة صغيرة. والعراقيون كانوا يحتاجون إلى شيء ما له القدرة على اقتلاع عرقيتهم واختلافاتهم المذهبية. والأكراد على سبيل المثال، ظروفهم ستكون أسوأ بكثير إذا عاشوا في دولة عربية أكبر من العراق. أما السوريون، فقد رفضوا كل ما يلغي وضعهم كقادة، لأنهم يعتقدون أنهم أكثر انتساباً للعرب من الآخرين. في ما يخص العربية السعودية، فقد أعربت عن مخاوفها من أنها سيكون عليها تقاسم ثرواتها النفطية مع العرب الفقراء من مصر وسورية والأردن».

انعكس الهدوء التدريجي للنزعة العربية للوحدة على الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ ففي بعض الأحيان كانت الدول ذات العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تقلِّص دعمها للفلسطينيين، وتظهر معايير أخرى تنعكس على تصرفات بعض البلدان العربية. بعد الصدام الشيعي ـ السني في العراق، الذي احتلته القوات الأمريكية، أحياناً يظهر الطابع السني لهذه الدولة العربية أو تلك تجاه «حزب الله» الشيعي. حدث هذا العدوان الإسرائيلي على سبيل المثال حين، لم يستطع وزراء الخارجية العرب الأعضاء في الجامعة العربية التوصل إلى موقف موحد حول العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006.

ويمكن اعتبار 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، قمة ما حدث بهذا الخصوص، عندما أصدرت الجامعة العربية بأغلبية 19 عضواً من 22 من المشاركين قراراً بوقف عضوية سورية في الجامعة العربية، وهددت نظام الرئيس بشار الأسد بتوقيع عقوبات عليه، إذا لم يوقف إطلاق النار ضد قوات المعارضة، وكما هو متصور السبب الذي سيطر على أغلب الدول

العربية للموافقة على مثل هذه الخطوة، هو قرب النظام السوري من إيران.

يمكن عرض خطين غير متطابقين بشكل واضح تجاه الوحدة العربية: **أحدهما**، للولايات المتحدة و**الآخر** للاتحاد السوفياتي، وأعتقد أنه في واشنطن وفي موسكو على حد سواء، كانوا يدركون أنه لا مستقبل لإقامة أي كيان عربي تكاملي كبير بين الدول العربية. في الدعاية السوفياتية كثيراً ما كانوا يعلنون دعمهم شعار الوحدة العربية، لكن تحت هذا الشعار، كانوا يقصدون وحدة العرب على طريق النضال من أجل التحرر الوطني ضد محاولات الغرب القضاء على أنظمة البرجوازية الصغيرة الثورية. أما الولايات المتحدة فكانت، في الوقت نفسه، تريد أن يتقارب العرب، ولكن على أساس خلق، محور ضد الناصرية أو ضد سورية. بعبارة أخرى، وجهوا القضية لخلق ظروف ملائمة للصراع مع الأنظمة الوطنية، بدعم الأنظمة العربية المحافظة التي على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة.

يطرح بريماكوف سؤالاً مهماً: ما هو الاستنتاج العام الذي يمكن أن نستخلصه من هذا؟ إلى جانب القومية التي لم تتحقق بين العرب، والتي انحسرت تحت ضغط المصالح الخاصة لكل لدولة عربية على حدة، ومن ثَمَّ الاختفاء الحاد، وفي نهاية الأمر، خروج القومية الثورية للبرجوازية الصغيرة، التي كانت من خصائص عدد كبير من أنظمة الدول العربية المتحررة من براثن سيطرة الدول الغربية، من مسرح التاريخ. تميزت نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين بنشاط حاد لقوى مرتبطة بالأيديولوجية الإسلامية، وساعد على ذلك بدرجة كبيرة، التأخر في حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وغزو القوات السوفياتية أفغانستان، وبعد انسحاب هذه القوات، كانت العملية العسكرية للولايات المتحدة في العراق.

ـ 3 ـ

كانت المهمة الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية هي السيطرة على المقدرات النفطية في المنطقة، إلا أن المواجهة مع الاتحاد السوفياتي أضافت إلى ذلك، مهمة أخرى، وهي إقامة رأس جسر عسكري بالقرب من الحدود السوفياتية. حينذاك، كان من الصعب وضع هذين الهدفين على مسار واحد. لذلك، راهنت الولايات المتحدة على تقوية العلاقات مع الأنظمة الملكية العربية، حيث توجد آبار النفط الرئيسية في أراضيها. وهذا الرهان هو الذي حدد سلفاً ضرورة المناورة في مسألة إنشاء أحلاف عسكرية في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة المشاركة في حلف بغداد، على الرغم من أنها لم تدعمه فقط، بل أنشأت هذا الحلف بنفسها بأيدي لندن، وتحفّظ الولايات المتحدة ناجم عن علاقة العربية السعودية السلبية بحلف بغداد، بسبب مشاركة العراق فيه، فالعلاقة بين السعوديين والهاشميين كانت ملبَّدة بالغيوم.

إن محاولات الولايات المتحدة بناء جسور مع مصر الناصرية، جعلتها تحجم عن وجود عسكري مباشر لها في الشرق الأوسط. لكن مع نهاية عام 1956، أصبح من الواضح أن هذا لن يتحقق. أما وأن العدوان الثلاثي عام 1956 قد فشل، فقد أدى هذا بلا شك إلى نمو التعاطف مع مصر والقومية العربية؛ ليس في البلدان العربية فقط، ولكن في ما يسمى «العالم الثالث» ككل،

وتعاظم تأثير مصر في تثوير الوطن العربي في هذه الظروف. وفي كانون الثاني/ يناير 1957، تم الإعلان عما عرف بـ «مبدأ أيزنهاور».

نظراً إلى انتهاء الغزل بين الولايات المتحدة وعبد الناصر، فإن اهتمام السياسة الأمريكية الأكبر أصبح متجهاً لإسرائيل. وازدادت أهمية إسرائيل، ليس فقط لأنها أصبحت إحدى دعائم تنفيذ التوجهات الأمريكية في الشرق الوسط، بل لإنها في زمن الحرب الباردة أصبحت حليفاً مباشراً لأمريكا في الصراع مع الاتحاد السوفياتي. ودورها كان فريداً في نوعه في هذا الخصوص، وهو لم يقتصر على النشاط الدعائي، بل امتد أيضاً حتى إلى الجانب العسكري. فالحروب مع العرب كانت مهمة لمصممي الأسلحة الأمريكيين، حيث كانت تجري تجربة الأسلحة الأمريكية الحديثة على أرض المعارك. وبعد هذه الحروب، كانت إسرائيل ترسل المعدات العسكرية السوفياتية التي كانت تستولي عليها إلى الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، قامت الاستخبارات الإسرائيلية بتجنيد طيار عراقي، قام بقيادة طائرة ميغ ـ 21 وهبط بها في إسرائيل مقابل مليون دولار وتوفير مكان لجوء له ولأسرته. ثم أرسلت الطائرة إلى الولايات المتحدة، وأبلغ رئيس الموساد عاميت نظيره الأمريكي ريتشارد هيلمس، أن الأمريكيين يستطيعون الآن تكوين تصور واقعي عن الإمكانات القتالية لطائرات الميغ، والعمل على تطوير مقاتلاتهم. كما أن حالة مشابهة حدثت مع الطائرة ميغ ـ 23 ، التي قام طيار سوري باختطافها عام 1989 بعد أن جنده الموساد.

كذلك أدى الرأي العام في الولايات المتحدة، الذي ساهم في تكوينه بدرجة كبيرة اللوبي الإسرائيلي، وبخاصة في الكونغرس ووسائل الإعلام، دوراً لا يمكن إنكاره في إنتاج التوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط، وعن طبيعة دور إسرائيل الذي يروَّج له في الولايات المتحدة، تشهد خطبة إ. كينان، أحد خبراء السياسة الأمريكيين، في أثناء جلسة استماع في الكونغرس جرت عام 1970، قبل أحداث ما عرف بـ «أيلول الأسود» في الأردن؛ إذ عبر عن رأي عدد كبير من المشاركين في جلسة الاستماع، وقال إنه لولا وجود إسرائيل «لابتلعت مصر أو سوريا الأردن، ولكان لبنان في قائمة الانتظار ليبتلع»، والمصير نفسه تنبأ به لليمن الشمالي والعربية السعودية وإمارات الخليج، وذهب كينان لأبعد من ذلك، وقال: لو لم تكن إسرائيل موجودة «لملأ الروس هذا الفراغ الذي تركه الإنكليز في عدن بأسرع ما يمكن».

منذ لحظة الإعلان عن مبدأ أيزنهاور، بدأت مرحلة الهجوم السياسي الأمريكي الموجه لإقامة معسكر معادٍ لعبد الناصر في الوطن العربي؛ ففي الأردن، وقبل ثلاثة أشهر من إعلانه، فازت القوى الموالية لعبد الناصر في الانتخابات وأصبح سليمان النابلسي رئيساً للوزراء، وبمساعدة الاستخبارات الأمريكية، جرى تنظيم عملية إسقاطه، وسارعت الولايات المتحدة للإعلان عن أنها قررت تقديم مبلغ 50 مليون دولار، تدفع سنوياً للأردن.

ترافق إسقاط النابلسي مع الضغط على عبد الناصر بتهديدات إسرائيلية باحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن، إذا حاول التدخل في الأحداث الأردنية، وأرسلت العربية السعودية عدة آلاف من جنودها إلى الأردن، على الرغم من أنه لا يوجد أساس لاعتبار أن عبد الناصر في أثناء وجود النابلسي في منصب رئيس الوزراء حاول «إخضاع» النظام الأردني، على الرغم من أنه كان لديه ما يكفي من الموالين له في هذا البلد.

ـ 4 ـ

عندما شعر عبد الناصر بأن العربية السعودية ستصبح بدعم من الولايات المتحدة، مركزاً لجذب القوى المعادية لمصر، بدا لعبة مضادة؛ ففي عام 1962 وفي «خاصرة» العربية السعودية ـ اليمن ـ توفي الإمام أحمد، فورثه محمد البدر الذي أطيح بعد أسبوع من وفاة والده. تمكن البدر من الاختفاء عندما ذهب الحراس إلى الغداء وقت الظهيرة؛ فمن دون أن يلحظه أحد، ارتدى ملابس نسائية وركب حماراً وخرج من البوابة الخلفية. وليس هناك معلومات مباشرة تشير إلى أن الانقلاب حدث نتيجة مؤامرة تم تنفيذها وفقاً لسيناريو قاهري، لكن ما حدث وما تبع الانقلاب من أحداث يجعلنا نفترض أن الاستخبارات لم تكن مجرد مراقب.

لكن بعد حدوث الانقلاب في اليمن لم يقف الاتحاد السوفياتي موقف المتفرج، بل دعم مصر بسخاء؛ ليس على المستوى السياسي فقط، وإنما بوسائل نقل عسكرية كذلك. هناك ظهر نوع آخر من المنطق، هو السعي إلى مساعدة مصر الناصرية التي استدارت أكثر تجاه الاتحاد السوفياتي، بعد انهيار دولة الوحدة مع سورية، إضافة إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يستطيع عدم الاكتراث بتعرض التغير التقدمي في اليمن لتهديد حقيقي من قوى يتم التنسيق معها ودعمها من الخارج، في الوقت الذي تواجه مصر هذه القوى.

يقول بريماكوف: أهم ما يوضح التناقضات الإمام أحمد في قصر تعز، الذي قضى فيه آخر أيام حياته، سافرت إلى اليمن بتكليف من رئاسة تحرير «برافدا» بعد إسقاط الإمام بوقت قصير، وأتيحت لي فرصة أن أكون في تلك الغرفة التي كان يحتفظ فيها الإمام بمقتنياته التي جمعها حوله، كما هي من دون أن يمسسها أحد. وعلى ما يبدو مما شاهدت أن الإمام أحمد كان يحب الساعات كثيراً، فقد امتلأت الحوائط بالساعات المعلقة. لكن يبدو أن دقات الساعات لم تحمل إليه صدى الزمن. تحت ساعات الحائط وبالقرب من مخدعه، كان يوجد «كرباج» جلدي، كان يقوم بجلد خدمه وجواريه به.

وجدت الجمهورية العربية المتحدة نفسها متورطة مباشرة في أحداث اليمن إلى جانب الجمهوريين، والعربية السعودية إلى جانب الملكيين، لم يكن التدخل السعودي بدافع من الصداقة مع البدر أو ولده المتوفى، بل على العكس من ذلك؛ إذ كان هناك عداء بين العائلتين الملكيتين في الرياض وتعز، إلا أن العربية السعودية كانت تخشى أن تجتاحها أحداث مشابهة لما حدث في اليمن عبر الحدود. من جانبها، سعت الجمهورية العربية المتحدة إلى أن تقوي مواقعها في اليمن، لإحداث نوع من التوازن مع دور السعودية المعادي للسياسة الناصرية. وظهرت الولايات المتحدة وبريطانيا في الصراع الداخلي اليمني؛ فواشنطن لم تكن ترغب في أن يكون اليمن، وهو في الواقع على أعتاب الإمبراطورية النفطية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية، موالياً لمصر. أما في لندن، فقد كانوا قلقين؛ ليس فقط على النفط، لكن على مستقبل القاعدة العسكرية الإنكليزية في عدن.

بناء على طلب الجمهوريين الذين وجدوا أنفسهم في وضع صعب، بعد أن أصبحت العربية السعودية تدعم القبائل اليمنية التي ظلت على ولائها للملكية بالسلاح على نطاق واسع، قام عبد الناصر بإرسال جيشه إلى اليمن، عدة آلاف من الجيش النظامي اشتركت في المعارك، لكن النزاع اتخذ طابع الاستمرارية، وتحت ضغط الأحداث بدأت مفاوضات بين العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في 24 آب/أغسطس 1965 في جدة، وتم توقيع اتفاق بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل ينص على إجراء استفتاء في موعد أقصاه 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1966، لتحديد مستقبل اليمن، وكمقدمة لتشكيل حكومة موقتة لمرحلة انتقالية، وقف التدخل من جانب العربية السعودية، على أن يتم سحب القوات المصرية بالتدريج من اليمن بالتناسب مع عدم التدخل السعودي.

لكن على ما يبدو، كان تولي الملك فيصل الحكم، حيث خلف أخيه الملك سعود في الحكم، وهجرة الأخير للعيش في القاهرة، جعل معاداة عبد الناصر عبئاً ثقيلاً ملقى على أكتافه، في حين وصل عبد الناصر بدوره إلى قناعة أن تورطه في اليمن، سيقيد يديه في مصر نفسها وفي خارجها، وبالتالي، وهذا هو المهم، فإن هذا سيضعف مصر كثيراً في حال قيام مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

كان النشاط الكبير للقوى الملكية يشكل تهديداً فعلياً للنظام، وبخاصة مع نهاية عام 1967 وبداية عام 1968، عندما سحبت القاهرة قواتها المسلحة من اليمن؛ فقد كانت القاهرة تحتاج إلى وحداتها العسكرية المتعلمة والمدربة جيداً وذلك لاستعادة قدراتها العسكرية. وعلى الصعيد السياسي، بذلت القاهرة جهوداً مضاعفة لتحقيق الوحدة في الوطن العربي، وهذا أمر مفهوم تماماً، والطريق إلى هذا لا بد من أن يمر عبر التخفيف من حدة المواجهة مع العربية السعودية في ما يتعلق بمشكلة اليمن، وهو ما حفز على سحب القوات المصرية من اليمن.

ـ 5 ـ

إن الأحداث في الشرق الأوسط معقدة، وغالباً غير متوقعة، وقابلة للانفجار في أي لحظة، وتكونت حولها تربة لنظرية عن أن تناقضات عالم اليوم هي حضارية ـ دينية أتباع هذه النظرية من السياسيين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، مؤكدين أن تقسيم العالم على أساس حضاري ـ ديني، حل محل تقسيم العالم على أساس أيديولوجي.

هذا النوع من التقسيم مرتبط اليوم بظهور الإرهاب على المسرح الدولي، الذي يزعمون أنه مرتبط بالإسلام بوصفه ديناً. الحقيقة اليوم، أن الكثير من المنظمات الإرهابية، ترتدي ملابس إسلامية، وتضع كمهمة لها إقامة دولة خلافة موحدة على أراضي كل الدول التي يقطنها سكان مسلمون. لكن ماذا سيحدث نتيجة هذا؟ الأهداف المباشرة لهجمات القاعدة «الإرهابية»، تصبح الدول الإسلامية نفسها، ذات الأنظمة المعتدلة أو العلمانية. هذه هي الحقيقة؛ فالعمليات الإرهابية التي قامت بها

«القاعدة» وفروعها في العربية السعودية ومصر وتركيا، من ناحية عددها، تفوق الأعمال الإرهابية في دول غرب أوروبا.

في مثل هذه الظروف من المهم جداً التوضيح للشرائح الأوسع للسكان، ليس فقط غير المسلمين، ولكن في الدول الإسلامية أيضاً، الفرق بين الإسلام الأصولي، والإسلام المتطرف. الإسلام الأصولي عبارة عن بناء مساجد وإقامة الشعائر، والمساعدات المتبادلة بين المؤمنين. لكن، ماذا يحدث حين تتخذ الأصولية الإسلامية الشكل العدواني المتطرف، ويصب هذا في فرض النموذج الإسلامي في إدارة الدولة والمجتمع؟ عرف التاريخ مراحل، عندما نمت الأصولية المسيحية، إلى مسيحية ـ كاثوليكية متطرفة، ولنتذكر حتى اليسوعيين أو الحملات الصليبية، نحن اليوم نصطدم بظهور الإسلام المتطرف.

يرى بعضهم أن سبب ذلك يكمن في تنامي الهوة بين الأغنياء «بمليارات الذهب» (الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا وأستراليا) وباقي دول العالم التي يتكون جزء كبير منها من دول يقطنها مسلمون. لكن هذه ليست إجابة كاملة. القضية هي أن قادة المنظمات والمجموعات الإرهابية، ينحدرون من أسر ميسورة.

يضيف بريماكوف: من وجهة نظري، صعود التطرف الإسلامي مرتبط ببعض الظروف، الأهم منها ليس المواجهة بين الحضارات المختلفة، ولكن أزمة الحوار في ما بينها.

عملية العولمة السارية في العالم هذه الأيام، شملت كل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول ذات السكان المسلمين، وهذه الدول ليست موجودة خارج حدود الكون التكنولوجي للحضارة العالمية التي تؤثر، حتى ولو على نحو غير متساوٍ، ولكنه تأثير ضخم في كل جوانب تطور الإنسانية بعامة.

المشكلة في أن الحضارة العالمية ليست مجرد تقنية ـ تكنولوجية جديدة، وإنما هي تراكم روافد ثقافية ـ دينية ـ سياسية مختلفة بالأصالة، وبانتظام تقترب من الجمع الاجتماعي ـ الثقافي المتراكم من خلال الحوار. هذا الحوار تحديداً هو الذي يعيش اليوم حالة أزمة. والدليل على ذلك، يُعدّ بالدرجة الأولى تمسك الناتو بزعامة الولايات المتحدة بـ«تصدير» النموذج الغربي للديمقراطية إلى الدول الأخرى. زد على ذلك، أن سكانها مسلمون، إضافة إلى أن الحديث يدور عن «تصدير» باستخدام القوة.

ويختم بريماكوف أن العالم كان منذ مدة قصيرة مقسماً على أساس أيديولوجي، واستطاعت الإنسانية أن تهزم هذا، لكن تقسيم العالم على أساس ديني ـ حضاري جديد، يمكن أن أقول، ليس أقل تهديداً. ويجب أن تجد الإنسانية في نفسها القوة لكي تتخطاه □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

عوني فرسخ. **الصراع العربي ـ الصهيوني: متغيراته ومستجداته 1949ـ 2009.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 416 ص.

يقدّم هذا الكتاب عرضاً تحليلياً لوقائع الصراع العربي-الصهيوني منذ النكبة وتوقيع اتفاقيات الهدنة مع الكيان الصهيوني عام 1949 حتى العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009، متناولاً متغيرات هذا الصراع ومستجداته على مدى ستة عقود، وذلك في محاولة للإجابة عن التساؤلات حول ما إذا كان سار الزمن خلال تلك الحقبة لمصلحة الكيان الصهيوني ورعاته أم لمصلحة القوى العربية الملتزمة بالممانعة والمقاومة خياراً استراتيجياً.

من هنا يعرض الكتاب للتحديات التي واجهها الشعب الفلسطيني بعد النكبة واغتصاب نحو 78 بالمئة من ترابه الوطني وتهجير نحو 61 بالمئة من أبنائه، فيتناول الحراك العربي بمشاركة الشباب الفلسطيني في مواجهة مشاريع التوطين ومحاولات الولايات المتحدة تصفية القضية الفلسطينية على أساس الأمر الواقع. ثم يتناول حقبة المد القومي العربي الذي قادته مصر بقيادة عبد الناصر، و«نكسة 1967»، وإصرار الشعب المصري على تجاوز النكسة من خلال انخراطه بحرب الاستنزاف ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى حرب أكتوبر «1973» التي لم تستثمر منجزاتها العسكرية، بل تحول مسارها نحو اتفاقية «كامب ديفيد» (1978) التي أخرجت مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل وأفقدتها دورها القومي القيادي بعد أن حولتها إلى دولة وظيفية تعتمد على المعونات الخارجية الأمريكية، عاجزة عن ضبط النزاعات العربية، كما جرى بالنسبة إلى الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، أو بالنسبة إلى الغزو العراقي للكويت 1990 الذي استغلته الولايات المتحدة للحرب على العراق 1991 وغزوه 2003.

يتوقف المؤلف عند الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982 الذي استهدف منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والجيش السوري في لبنان، والذي لم يتمكن من تحقيق أهدافه، وإن أخرج منظمة التحرير من الساحة اللبنانية، إذ تجددت المقاومة في لبنان، وأسقطت القوى الوطنية بدعم من سورية «اتفاق 17 أيار/مايو» 1983، لتنسحب القوات المتعددة الجنسيات من بيروت في إثر تفجير مقر المارينز في تشرين الأول/أكتوبر 1983، وتتصاعد المقاومة لجيش الاحتلال الإسرائيلي حتى إرغامه على الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000. ثم كانت المواجهة الأكبر في حرب 2006، حيث تمكن «حزب الله» من التصدي بقوة للعدوان الإسرائيلي على لبنان وأفقده قوة ردعه.

وكان لانتفاضة أطفال الحجارة أواخر العام 1987 وقعها المدوي على قوات الاحتلال، إذ أكدت فشل الكيان الصهيوني في قهر إرادة الشعب الفلسطيني، وتصميمه على جعل الأرض الفلسطينية المحتلة مسرح الصراع الأول مع المحتل مهما كانت التضحيات. كما أدت إلى تعرية الكيان الصهيوني الذي يتشدق وربيبته ـ الولايات المتحدة ـ بتقديم إسرائيل بوصفها «الديمقراطية الوحيدة» في المنطقة. لكن المؤسف أن إنجازات الانتفاضة لم تستثمر كما يجب، بل أدت المفاوضات حولها إلى «اتفاق أوسلو» 1993، والتوجه العربي نحو التطبيع مع المحتل، علماً أن مثل هذا التطبيع مهما اتسع نطاقه لا يعبر سوى عن واقع عربي مأزوم، يقتصر في نهاية المطاف على الأنظمة العربية، ويبقى محدوداً على المستوى الشعبي، ناهيك بواقع يصعب تجاهله، ويتمثل بأن إسرائيل ليست بالدولة الطبيعية النشأة والدور في الإقليم العربي، وإنما هي مشروع استيطاني عنصري، معادٍ للشعب العربي وطموحه للتكامل القومي والتحرر والتقدم على طريق مواكبة العصر.

هذه التطورات في كل الأحوال لم تحل دون تصاعد المقاومة في قطاع غزة التي أفشلت العدوان الإسرائيلي عام 2009، إذ تكرس نهج المقاومة على المستوى العربي ولا سيَّما المقاومة في لبنان وفي غزة، رغم الانتقادات التي توجه لهذا النهج «لتلقيه الدعم من إيران».

وفي الحصيلة، يرى المؤلف أن الزمن خلال العقود الستة الماضية لم يسر لمصلحة إسرائيل بقدر ما سار لمصلحة القوى العربية الملتزمة بالممانعة والمقاومة خياراً استراتيجياً، إذ إنه على الرغم من احتلال إسرائيل معظم أرض فلسطين، فإنها لا تزال تستند إلى دعم رعاتها الأمريكيين والغربيين، ولم تستطع قهر إرادة الشعب العربي الفلسطيني. وبالمقابل، صحيح أن المقاومة العربية أفقدت إسرائيل قوة ردعها، وفرضت عليها توازن الرعب، لكنها لا تزال قاصرة عن تحقيق الطموح الوطني والقومي والإسلامي بتصفية الكيان الصهيوني وتحرير الأرض المحتلة.

(2)

نجيب عيسى. **سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان: اقتصاد المعرفة كمدخل لاستراتيجية الخروج من الأزمة**. بيروت: دار الفارابي، 2018. 371 ص.

انطلاقاً من الحاجة إلى دراسة شاملة ومعمقة لمشكلات سوق العمل في لبنان والسياسات المقترحة لمعالجتها، يسعى هذا

الكتاب لتقديم إضافة علمية معرفية وعملية لدراسة هذه السوق وتبيان خصائصها، وطبيعة الأزمة التي تعانيها، وآفاق بلورة رؤية استراتيجية للخروج من هذه الأزمة التي تستنزف الرأسمال البشري في هذا البلد.

من هنا يتناول مؤلف الكتاب العوامل المؤثرة في حركة العرض والطلب في القوى العاملة في سوق العمل، وأبرزها: النمو الديمغرافي؛ أنظمة التعليم والتدريب؛ النمو الاقتصادي؛ البنى الإنتاجية؛ والأطر المؤسسية القانونية والتنظيمية. ويبحث في نواتج سوق العمل، بما في ذلك خصائص القوى العاملة الديمغرافية والتعليمية والمهنية/العلمية، ومستويات الأجور والضمانات الاجتماعية، وظروف العمل، وغيرها، لينتقل ـ في ضوء بحثه ـ إلى تشخيص أزمة التشغيل في لبنان وسبل معالجتها، وذلك وفقاً لرؤية استراتيجية تتيح الخروج من الأزمة.

في هذا السياق، يوضح المؤلف أن أزمة التشغيل في لبنان لا تتوقف عند معدلات البطالة السافرة المرتفعة، وإنما تتجاوزها لتكون بشكل عام، عبارة عن سوء استخدام وهدر متماديين لرأس المال البشري في هذا البلد، مصدرهما، بالإضافة إلى معدلات البطالة العالية، انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي عند السكان، وبخاصة عند النساء، رغم ارتفاع مستواهن التعليمي، ودفق الهجرة الكثيف نحو الخارج الذي يتناول بشكل خاص فئة الشباب ذوي المستويات التعليمية والمهارية المرتفعة، واتساع دائرة التشغيل الناقص، مثل العمل الجزئي، والبطالة المقنعة، وعدم استخدام المهارات المكتسبة في ممارسة أعمال مناسبة وغير ذلك.

كما يؤكد أن أزمة التشغيل هذه ليست من النوع الظرفي، أو الطارئ، وإنما هي أزمة بنيوية مستمرة أخذت تتفاعل منذ انتهاء الحرب الأهلية في هذا البلد.. وتأتي الطبيعة البنوية لأزمة التشغيل في لبنان بشكل رئيس من نمط النمو الاقتصادي، ما يعني أن الأزمة ترتبط بشكل عضوي بآلية اشتغال الاقتصاد اللبناني التي تحركها التدفقات المالية من الخارج وسياسات الاقتصاد الكلي (الماكرو اقتصادية) الليبرالية التي اعتمدت ورافقها منسوب عال من الهدر والفساد في استخدام الموارد المالية والطبيعية. وعملت هذه الآلية على تضخيم القطاعات الاقتصادية المتدنية الإنتاجية من جهة، ومن جهة ثانية على تهميش القطاعات الاقتصادية العالية الإنتاجية، وبخاصة قطاعات الإنتاج السلعي التي غالباً ما توفر فرصاً تتناسب مع مؤهلات الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

ويرى المؤلف أن المعالجة الناجعة للأزمة ـ وهي «أزمة بنيوية تشمل نمط الاقتصاد اللبناني» ـ لا يمكن أن تأخذ مجراها العملي فقط من خلال السياسات ذات المنحى النيوليبرالي، والمسماة «سياسات التشغيل»، أو مجموعة البرامج التي تسعى إلى ما يسمى «تنشيط سوق العمل». ولذا لا بد من معالجة الأزمة في إطار خطة استراتيجية، تتضمن أربعة محاور رئيسية، هي: تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة؛ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وبخاصة منها المؤسسات التكنولوجية الناشئة؛ إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي؛ وتطوير سياسات سوق العمل.

أما دور الدولة فينبغي أن تؤديه كمخطط وموجِّه ومحفز وناظم للفعاليات/النشاطات التي يجب أن يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص، في كل من المحاور الأربعة للاستراتيجية العتيدة. فكما يشكل التحول إلى اقتصاد المعرفة المدخل الضروري لأي

استراتيجية ناجعة في معالجة أزمة النشغيل، كذلك فإن تحول الدولة في لبنان إلى دولة «تنموية» هو المدخل الضروري لنجاح التحول والاستراتيجية معاً. وهذا بدوره، لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام اللبناني الحالي القائم على مركب الطائفية السياسية والليبرالية الاقتصادية المركانتيلية.

(3)

باقر سلمان النجار. **الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحوّلات المجتمع والدولة**. بيروت: دار الساقي، 2018. 512 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ للتحولات التي تلف منطقة الخليج، والتغيّرات الحاصلة على صعيد العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك، متناولاً ما تواجهه هذه التغيرات من ممانعة من قبل قوى مؤسساتية واجتماعية تأخذ أحياناً لبوساً دينياً وإثنياً وقبلياً، نظراً إلى ما تشكله من تهديد للأسس المؤسساتية والمعيارية التي تتشكل في ضوئها الحصص في المجتمع.

ويسلط المؤلف الضوء على ما ينجم عن هذه الممانعة من صراع تسوده حالة من الفوضى ودفع في بعض الأحيان شرائح المجتمع إلى التعبير عن هوياتهم الصغيرة، وهي في جلّها تمثّلات عن الصراعات المعلنة أو المستترة على القوة وحصصها في المجتمع.

إلى ذلك، يتناول المؤلف حالة العمالة الوافدة إلى الخليج، التي باتت تمثل نسباً كبيرة من إجمالي السكان تتجاوز النصف في بعض الدول، والتي تحتفظ بعاداتها ضمن «أحياء منعزلة». ويتوقف عند الإشكالات التي تتعلق بوضع المرأة الخليجية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، والتحولات المستجدة في العلاقات الاجتماعية في الخليج في ظل التقسيمات الحضرية والإثنية.

(4)

نسمة محسن الحمزاوي. **أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية (يونيو 2007– أبريل 2011)**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018. 362 ص.

يعرض هذا الكتاب لواقع الانقسام الفلسطيني بين حركتَي المقاومة الاسلامية «حماس» و«فتح» وتداعياته على عملية تسوية القضية الفلسطينية منذ فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني /يناير 2006. ويتناول المواقف العربية والدولية من هذا الحدث والحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس قبل سيطرتها عسكرياً على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، وما نجم عن ذلك من انقسام جغرافي وسياسي فلسطيني لم يسبق له مثيل، ومحاولات عربية لرأب الصدع الفلسطيني مع ما ترافق مع ذلك من محاولات دولية لدفع المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، أبرزها «مؤتمر أنابوليس» (27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007) واتفاق الهدنة الفلسطيني ـ الإسرائيلي (بين 18 حزيران/يونيو و18 كانون الأول/ديسمبر 2008)، وصولاً إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (من 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 لغاية 19 كانون الثاني/يناير 2009) وتوقيع «اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني» في القاهرة في نيسان/أبريل 2011 تحت رعاية مصرية.

وتتوقف المؤلفة عند المبادرات العربية لتحقيق المصالحة الفلسطينية التي لم تؤد إلى نتيجة تذكر، لا بل ولّدت مزيداً من الانقسام،

فيما أدت الضغوط الدولية التي مارستها اللجنة الرباعية الدولية «لقبول حركة حماس في المجتمع الدولي» وكذلك الضغوط الأمريكية والمناورات الإسرائيلية إلى مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية لا هدف لها سوى فرض الشروط على الفلسطينيين عموماً، والسعي من خلال التفاوض مع السلطة الفلسطينية ـ وعمادها حركة فتح» ـ والضغط عليها لعدم التقارب مع حماس ما لم تنبذ الأخيرة «العنف والإرهاب»ـ إلى انتزاع اعتراف حركة حماس بحق إسرائيل في الوجود والاعتراف بالاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي.

(5)

سلمان علي حسن العزي. **إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010.** عمّان؛ بغداد: دار دجلة، 2018. 480 ص.

يعرض هذا الكتاب للإمكانات والقدرات العسكرية والمالية والتكنولوجية التي مُنحت لإسرائيل، ولا سيَّما من خلال الدعم الأمريكي وتبرعات الجاليات واللوبيات اليهودية، لتبرز في المنطقة كقوة إقليمية، إضافة إلى مساعدتها على تنفيذ مشاريعها التدميرية والتفكيكية المعدة سلفاً للمنطقة العربية. ويتناول الكتاب القدرات التكنولوجية وبخاصة تكنولوجيا الفضاء التي وظفتها في خدمة مشروعها الإقليمي من خلال إطلاقها الأقمار الصناعية التي خصصتها لأغراض التجسس على البلدان العربية، إلى جانب ما تمتلكه من أسلحة متطورة، وخصوصاً الأسلحة النووية.

ويرى مؤلف الكتاب أن «إسرائيل» سعت للاعتماد على جيش صغير ومتطور فرضته ضرورات البيئة المكانية التي تعيش فيها كونها محاطة بما تصفه «ببلدان عربية معادية يفوقونها عدداً وإمكانات».

وقد أدى التفوق العسكري الإسرائيلي بمساندة الولايات المتحدة إلى اختلال ميزان القوى لصالح الاحتلال الإسرائيلي، لكن التدهور الكبير الذي أصاب العديد من البلدان العربية إنما نجم عن «انتفاضات الربيع العربي» التي وفرت الأرضية الخصبة لتنفيذ المخططات الأمريكية والإسرائيلية المرسومة لتقسيم دول المنطقة وإعادة ترتيب واقعها السياسي والاقتصادي المستجد بما لا يخدم المصالح العربية في كل الأحوال.

ثانياً : الكتب الأجنبية

(1)

Cihat Battaloglu

Political Reforms in Qatar: From Authoritarianism to Political Grey Zone

Berlin; London: Gerlach Press, 2018. 200 p.

برزت دولة قطر في العقد الماضي كواحدة من أكثر دول المنطقة نشاطاً في مجال العلاقات الدولية، إذ لم تفوِّت أي فرصة للتعاطي مع أزمات المنطقة، ولا سيَّما، كوسيط يسعى لتسوية هذه الأزمات، في وقت شهدت فيه البلاد عدداً من التغييرات المحلية لبنيتها التحتية الاقتصادية، ونظام الرعاية الاجتماعية والنظام السياسي، جنباً إلى جنب مع التحسن المادي في مستوى معيشة مواطنيها. من هنا يسعى مؤلف هذا الكتاب لدراسة ما شهدته قطر من تقدم جذري وسريع في مختلف المجالات،

متناولاً على وجه الخصوص عملية الإصلاح السياسي التي تراجعت وتيرتها نسبياً – وبات يُنظر إليها ـ بحسب المؤلف – كعملية إصلاح سياسي مؤقتة لا تتجاوز المنطقة الرمادية السياسية .

في هذا السياق، يعرض المؤلف لتطور الحياة السياسية في مرحلة ما قبل الاستقلال عام 1971، ويتناول تطور المشاركة السياسية في ظل الدستور المؤقت المعدل (1972) وتجربة مجلس الشورى خلال تلك الفترة حتى العام 1995، وإجراء أول انتخابات بلدية في البلاد في آذار/مارس عام 1999، وصولاً إلى صدور الدستور الدائم للدولة عام 2005. ويتوقف عند عدة عناصر يعتبرها مسببة لركود عملية الإصلاح السياسي في قطر في «المنطقة الرمادية» السياسية، أبرزها: السلطة المطلقة للحاكم على المؤسسات السياسية؛ البنية الاجتماعية القبلية في البلاد؛ استمرارية العقد الاجتماعي على النمط الريعي؛ عدم وجود طلب عام على الإصلاحات في ظل لامبالاة سياسية لدى شرائح عديدة في المجتمع؛ وظهور أجواء إقليمية ودولية جديدة عقب «الربيع العربي» تستدعي متابعتها بدقة وحذر، نظراً إلى ما حملته من عواصف وأعاصير مدمرة أصابت العديد من البلدان العربية، علماً أن القيادة القطرية لا تتردد في عرض وجهة نظرها إزاء عملية الإصلاح السياسي التدريجية في البلاد من خلال تأكيدها أنه من المفضل اعتماد التدرج في الانتقال الديمقراطي ليأخذ بالاعتبار متطلبات الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد، بما يساعد على استكمال التجربة الديمقراطية على أسس ثابتة وسليمة.

(2)

William A. Galson

Anti-Pluralism: The Populist Threat to Liberal Democracy

New Haven, CT: Yale University Press, 2018. 176 p. (Politics and Culture)

إن الأزمة المالية العالمية عام 2008 متبوعة بالخلل المؤسساتي في السياسات والإدارات العامة، فضلاً عن الانقسام المتزايد بين الريف والمدن، والجهود الفاشلة للتصدي بفعالية للهجرة، كل ذلك مهد الطريق لرد فعل عنيف شعبوي غالباً ما يعطل عملية المساومة بين النخب السياسية والمواطنين. وهذه الشعبوية باتت تثير الجدل حول ما إذا كانت تمثل تصحيحاً لسياسات غير عادلة أو تهديداً للديمقراطية الليبرالية نفسها.

من هنا يناقش مؤلف هذا الكتاب التحديات التي تواجهها الليبرالية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأبرزها كيفية تحقيق نمو اقتصادي شامل ومعالجة القضايا الاجتماعية والثقافية المشحونة، بما في ذلك القلق الديمغرافي. ويرى أنه على الرغم من أن الإصلاحات ربما تحد من المد الشعبي المناهض للسياسات الليبرالية، لكنها لن ترضي جميع المواطنين على الدوام، ويشكل ذلك مصدر ضعف في الحياة الديمقراطية الليبرالية.

مع ذلك يعتبر المؤلف أن الديمقراطية الليبرالية ستستمر لما لديها من عناصر تسمح بالتأمل والتصحيح، وذلك بخلاف الصيغ المنافسة التي تستند إلى الثيوقراطية والاستبداد والتحركات المناهضة للتعددية.

(3)

Adam Przeworski

Why Bother with Elections?

Cambridge, UK: Polity, 2018. 180 p.

في ظل التحديات التي تواجهها الديمقراطية، مثل عدم المساواة السياسية في المشاركة والتصويت، وتراجع الثقة بالنخب السياسية، وتدهور قدرات المؤسسات الديمقراطية على وقع تداعيات العولمة التي حدَّت من السيطرة السياسية والشرعية للحكومات المنتخبة ديمقراطياً، وانهيار الأحزاب التقليدية في معظم أنحاء العالم، تزايدت التوقعات بحدوث «أزمة الديمقراطية»، لكن قيمة الانتخابات كطريقة للاختيار من جانب من وكيف يتم حكمنا تبقى موضع تساؤل.

من هنا يحاول مؤلف هذا الكتاب وهو من كبار منظّري الديمقراطية أن يسلط الضوء على عملية الانتخابات السياسية في ظل الديمقراطيات العالمية، ويطرح العديد من التساؤلات حول فضائل ونقاط الضعف في الانتخابات، والقيود التي تواجهها على أرض الواقع. وهو إذ يشير إلى أن الانتخابات ناقصة بطبيعتها، يرى أنها تبقى أقل الطرق سوءاً في اختيار حكامنا، وتستحق التقدير لكونها تساعد على معالجة أي صراعات قد تنشأ في المجتمع بطريقة تحافظ على الحرية النسبية والسلام، علماً أن المعضلة الصعبة وغير الواضحة، تبقى قائمة وتتعلق بما إذا كان المرشحون للانتخابات سينجحون في القيام بتحقيق ذلك في ظل المناخ السياسي العالمي المضطرب في الوقت الراهن.

(4)

Lawrence Grossberg

Under the Cover of Chaos: Trump and the Battle for the American Right

London:Pluto Press, 2018. 192 p.

تعامل الكثير من الأمريكيين، والسياسيين من حول العالم، ووسائل الإعلام، مع صعود دونالد طرمب إلى الرئاسة الأمريكية بمنطق محدد يتمحور حول أعراض شخصيته السيئة، إذ وصفوه على سبيل المثال بـ«اللاعقلاني»، ورجل الأعمال المغرور. إلا أن مؤلف هذا الكتاب يرى أن الأمر يتخطى صفاته الشخصية وما يثيره من فوضى وصخب، إذ يتحدث عن جذور عميقة لما يصفه بـ«الطرمبيّة» في التاريخ الأوسع لحكم المحافظين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والصراع بين اليمين الرجعي والجديد.

ويوضح المؤلف أن ما يصدر عن طرمب لا يمثل انقطاعاً مع الماضي بل هو في الواقع استمرارية له، نتيجة صراع طويل بين اليمين الجديد واليمين الرجعي. والجديد في الأمر، هو إضفاء الشرعية على اليمين الرجعي وزرع الفوضى في قلب السياسة الحديثة بهدف تفكيكها، وصولاً إلى نظام سياسي تسيطر عليه مصالح الشركات. وفي نهاية الأمر، إن الكثير مما يقوم به طرمب هو ببساطة استمرار للممارسات التي أصبحت نمطاً للسياسة الأمريكية خلال العقود الخمسة الماضية، ولا شك في أن طرمب سوف يستمر في هذه السياسات.

(5)

Ronan Farrow

War on Peace: The End of Diplomacy and the Decline of American Influence

New York: W. W. Norton and Company,2018.432 p.

يعتقد مؤلف هذا الكتاب، وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية، أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تشهد تحولًا هائلاً نحو الأسوأ، إذ إن المؤسسات الدبلوماسية وكذلك التيتعنى بالتنمية آخذة في التدهور في ظل الخفوضات الكبيرة في موازناتها، بينما يتناقص عدد الدبلوماسيين والمفاوضين وصنّاع السلام الذين يمتهنون صوغ الاتفاقيات وحماية الأمريكيين في شتى أنحاء العالم بشكل ملحوظ، حتى إن العديد من مكاتب وزارة الخارجية باتت شبه فارغة.وفي المقابل، بدا واضحاً أن المجمع الصناعي العسكري في الخارج قد تولى العمل الذي قام به صانعو السلام مرة واحدة، ليؤشر إلى انحدار الدبلوماسية وتراجع النفوذ الأمريكي.

ويوضح المؤلف أن التحول في السياسة الخارجية الأمريكية قد يجعلها أمة من دون مفاوضين وصانعي سلام بارزين، يكون ردها الأول على الأزمات بإطلاق النار أولاً ثم طرح الأسئلة حولها في وقت لاحق أو عدم طرحها على الإطلاق.

ويؤكد المؤلف أن التقليل من المؤسسات الدبلوماسية، لم يبدأ مع الرئيس طرمب أو وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون، بل مضى عليه وقت طويل، إذ تم خفض الدبلوماسية والتنمية بنسبة 30 بالمئة خلال إدارة بيل كلينتون، وتم إغلاق العديد من السفارات حول العالم مع ما يعني ذلك من تنازل عن الخبرات الدبلوماسية، وتكرر السلوك نفسه بعد «أحداث 11 أيلول/سبتمبر»، وكانت النتائج كارثية.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

"Did Israel Just Kill the Iran Nuclear Deal,"

Stratfor (30 April 2018).

يؤكد هذا التقرير الصادر قبل أقل من أسبوعين من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد طرمب انسحاب الولايات المتحدةمن الاتفاق النووي الإيراني، أن مزاعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن طهران احتفظت بأبحاث حساسة وبرنامج سري للأسلحة النووية لاستخدامها في المستقبل، كانت بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي أعلنت اتجاهها للانسحاب من الاتفاق النووي، وجاء توقيتها للحصول على دعم أقوى من الولايات المتحدة لتحركاتها العسكرية ضد إيران في سورية، ومواجهة الأنشطة الإيرانية المتعلقة بتطوير الصواريخ الباليستية وعمليات سرية ودعم الميليشيات الإقليمية.

وإذ يشير التقرير إلى تنامي التنسيق بين إدارة طرمب ونتنياهو لإبراز فوائد الانسحاب من الاتفاق النووي ومطالبة الاتحاد الأوروبي بالعمل على صوغ اتفاقية تكميلية للاتفاق النووي الإيراني تفرض عقوبات على طهران بهدف وقف أنشطتها الإقليمية

وبرنامجها للصواريخ الباليستية، يؤكد في الوقت ذاته أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للبحث في مطالب واشنطن، لكنه يرفض إلغاء الاتفاق النووي الإيراني أو إعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران.

ووفقاً للتقرير، فإن الولايات المتحدة تسعى لإعادة فرض العقوبات على القطاع المصرفي الإيراني والبنك المركزي، الأمر الذي قد يجبر المستهلكين الأوروبيين والآسيويين على تقليل واردات النفط الإيراني. إن انخفاض صادرات النفط الإيرانية من شأنه أن يزيد الضغط على المواطنين الإيرانيين نتيجة المشاكل الاقتصادية والمتعلقة بالعملة.

(2)

Steven A. Cook,

"The Damage Done in Jerusalem,"

Council on Foreign Relations (15May 2018).

يوجه هذا التقرير انتقادات إلى قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد طرمب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تحت ذريعة أن القرار يتسق مع ادعاءات اليهود التاريخية بالمدينة، وأنه حالما تنتقل السفارة يمكن أن تبدأ مفاوضات سلام جادة. ويؤكد التقرير أن قرار طرمب أخطأ في تقديره لرد الفعل الفلسطيني الذي تمثل بالرفض والتنديد بالقرار الأمريكي، وقضى عملياً على التسوية السلمية على أساس «حل الدولتين».

ويوضح أن القرار الأمريكي ينسف أي محادثات جادة تعالج قضايا الحدود والمستوطنات واللاجئين والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة، وأن نقل السفارة لا يشرِّع إلا النهج الإسرائيلي المتشدد للصراع مع ما يعني ذلك من ضم للأراضي التي يأمل الفلسطينيون أن تكون جزءاً من دولتهم. ويخلص إلى أن واشنطن مع نقل السفارة جعلت من الاحتلال الإسرائيلي للقدس احتلالاً دائماً، وتخلت بذلك طواعية عن القضية الوحيدة التي يمكن أن تشكل مصدر نفوذ تمارسه واشنطن على الحكومة الإسرائيلية. وعلى واشنطن الاستعداد لمرحلة ما بعد نقل السفارة وما قد ينجم عنه من إراقة الدماء، واستيطان وركود، وكيف سينعكس ذلك على مصالح الولايات المتحدة وأمنها في الشرق الأوسط

مركز دراسات الوحدة العربية
CENTRE FOR ARAB UNITY STUDIES

الصيغ المختلفة للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي» شهرية مُحكمة:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي كافة.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

2 ـ الاشتراك في مجلة «إضافات» (المجلة العربية لعلم الاجتماع) أكاديمية فصلية مُحكمة:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **100 دولار أمريكي** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **70 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **100 دولار أمريكي** للأفراد خارج الوطن العربي.

3 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

4 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراك السنوي الشامل المبيَّن أعلاه.

5 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

- تُجرى الاشتراكات مع المركز مباشرة عبر بريده الإلكتروني info@caus.org.lb، وبعد التأكيد يتم تحويل قيمة الاشتراك إلى الحساب المصرفي التالي:

Name of Beneficiary	Center for Arab Unity Studies
Account Number	US$ 3903800022003
IBAN Number	LB650039000000039038000220 03
Bank Name	Byblos Bank, Lebanon
Bank Address	Hamra Sadat Branch - Beirut
SWIFT Code	BYBALBBX
Country	Lebanon

يصدر قريباً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المقاربات العربية لحل النزاع:
الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية

نهلة ياسين حمدان وفريدريك بيرسون

حداثيون صامتون: الصراع على
السياسة الشرعية في المملكة العربية السعودية

مضاوي الرشيد

منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر

ناصيف نصار

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ العام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة الحسَّ النقدي، كما تسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة. تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، ودقة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة** تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الخاتمة** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الهوامش أو المراجع) الـ 5000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤيةً أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية في حدود 2500 كلمة، أو باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها. على أن يقع هذا النص بدوره في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb.

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة بشروط النشر المبيّنة أعلاه وعرضها على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها أو الرفض أو طلب التعديل بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في حينه.

مجلة الدراسات الفلسطينية

114

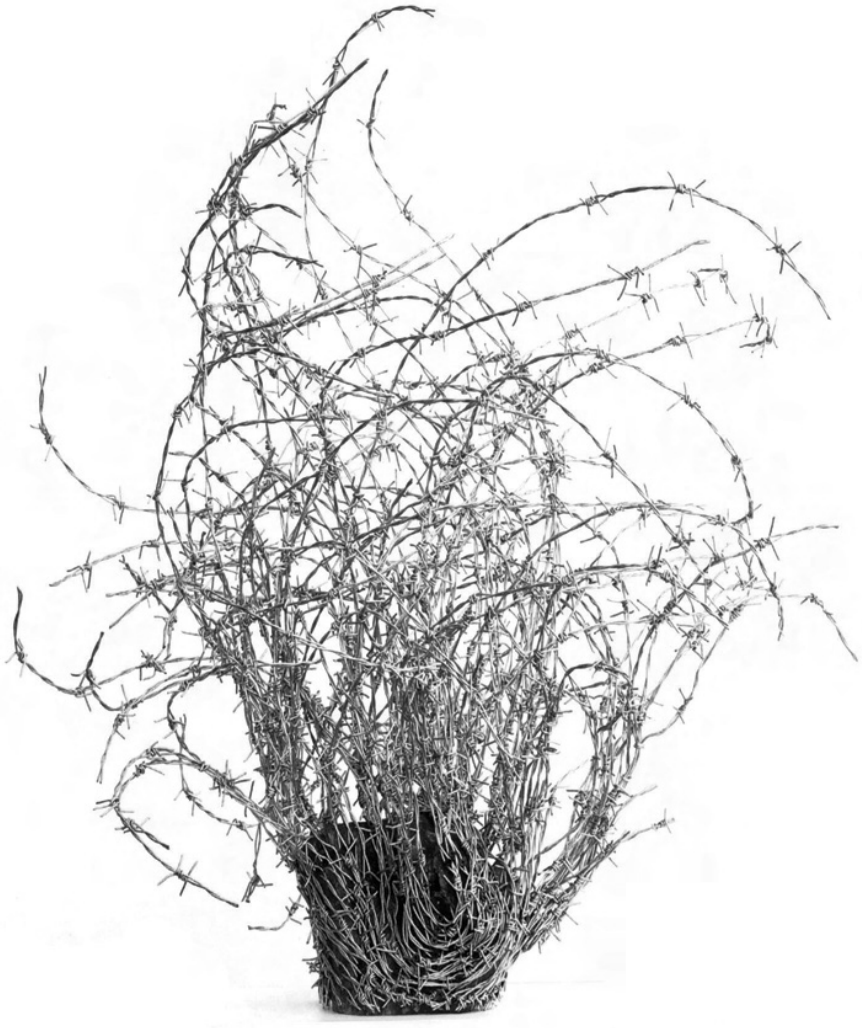

القدس في عين العاصفة

ربيع | 2018